



(Bibliyografik) (Kütüphane) (Millet Genel Kütüphanesi)

1	1	1	1
2	2	2	2
3	3	3	3
4	4	4	4
5	5	5	5
6	6	6	6
7	7	7	7
8	8	8	8
9	9	9	9
10	10	10	10
11	11	11	11
12	12	12	12
13	13	13	13
14	14	14	14
15	15	15	15
16	16	16	16
17	17	17	17
18	18	18	18
19	19	19	19
20	20	20	20
21	21	21	21
22	22	22	22
23	23	23	23
24	24	24	24
25	25	25	25
26	26	26	26
27	27	27	27
28	28	28	28
29	29	29	29
30	30	30	30
31	31	31	31
32	32	32	32
33	33	33	33
34	34	34	34
35	35	35	35
36	36	36	36
37	37	37	37
38	38	38	38
39	39	39	39
40	40	40	40
41	41	41	41
42	42	42	42
43	43	43	43
44	44	44	44
45	45	45	45
46	46	46	46
47	47	47	47
48	48	48	48
49	49	49	49
50	50	50	50
51	51	51	51
52	52	52	52
53	53	53	53
54	54	54	54
55	55	55	55
56	56	56	56
57	57	57	57
58	58	58	58
59	59	59	59
60	60	60	60
61	61	61	61
62	62	62	62
63	63	63	63
64	64	64	64
65	65	65	65
66	66	66	66
67	67	67	67
68	68	68	68
69	69	69	69
70	70	70	70
71	71	71	71
72	72	72	72
73	73	73	73
74	74	74	74
75	75	75	75
76	76	76	76
77	77	77	77
78	78	78	78
79	79	79	79
80	80	80	80
81	81	81	81
82	82	82	82
83	83	83	83
84	84	84	84
85	85	85	85
86	86	86	86
87	87	87	87
88	88	88	88
89	89	89	89
90	90	90	90
91	91	91	91
92	92	92	92
93	93	93	93
94	94	94	94
95	95	95	95
96	96	96	96
97	97	97	97
98	98	98	98
99	99	99	99
100	100	100	100



1278
Millet Genel Kütüphanesi

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KİŞİ : *Resid ef.*

ESKİ KAYIT No. *1273*

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.

(هذا فهرست شرح الاظهار لعبد الله الايوب الانصاري)

٣	بسمه	٢٨	ولا بد لهذه الحروف من
٤	جده		متعلق
٤	معاني لام التعريف	٢٩	فجرور الزائد ورب
٥	تصلية	٢٩	ومجرور حرف الاستثناء
٥	تحقيق اعراب بعد وقبل	٢٩	ولولا ولعل
٦	تحقيق هذه من اسماء الاشارة	٣٠	ومجرور ما عدا هذه السبعة
٨	الباب الاول في العامل	٣١	وقد يستند المتعلق الى الجار
٩	تعريف علم نحو	٣١	والمجرور
٩	اعلم اولاً ان الكلمة	٣٢	ويجوز تقديم ما عدا هذا
١٠	معنى الكلمة واللفظ والموضوع	٣٢	على متعلقه
١٠	والمعنى والمفرد	٣٣	وقد يحذف المتعلق
١٠	فعل	٣٤	وقد يحذف الجار
١٢	واسم	٣٤	الاول المفعول فيه
١٤	وحرف	٣٥	وان كان ظرف مكان
١٥	ثم العامل	٣٥	محدودا
١٦	والمراد بالواسطة	٣٩	والثاني المفعول له
١٦	وهو في الاسماء توارد المعاني	٤٠	واذا حذف الجار ينتصب
١٦	المختلفة عليها	٤٠	المجرور
١٨	وفي الافعال المشابهة التامة	٤٠	والثالث ان وان
١٨	وهي في المضارع فقط	٤١	والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة
١٩	اما الشبه الاول	٤٢	ثم القياس بعد الحذف
١٩	واما الشبه الثاني	٤٣	وقد يبقى مجرورا علم
٢١	واما الشبه الثالث	٤٣	الشدوذ
٢٣	ثم العامل على ضربين	٤٤	ولا يجوز تعلق الجارين
٢٤	بيان تقسيمات ثلاثة	٤٤	بمعنى واحد بفعل واحد
٢٤	والعامل في اسم واحد تسمى	٤٤	بدون العطف

٤٥	والعامل في اسمين على	٧٠	ويجوز ضمائر ان خاصة
٤٥	قسمين ايضا	٧١	والعامل القياسي
٤٥	القسم الاول ثمانية احرف	٧٢	وهو تسعة الاول الفعل
٤٥	تسمى حروفا مشبهة بالفعل	٧٣	وهو على نوعين لازم ومتعد
٤٧	ولا يتقدم معمولها عليها	٧٣	فاللازم
٤٧	ولها صدر الكلام	٧٤	افعال المدح والذم
٤٨	وتلحقها ما فتلغى عن العمل	٧٧	والفعل المتعدي وهو على
٤٩	ومن ثم وجب الكسر	٧٧	ثلاثة اضرب
٥٢	وقفت ان فاعلة	٧٨	الاول متعد الى مفعول واحد
٥٥	وحيث جاز التقدير ان جاز	٧٨	ويجوز حذف مفعوله
٥٥	الامر ان	٧٨	بقريئة وبدونها
٥٥	وتخفف المكسورة	٧٨	والثاني متعد الى مفعولين
٥٧	وتخفف المفتوحة	٧٩	افعال القلوب
٦٠	وتخفف كائن	٨١	ومن خصائصها جواز
٦١	وتخفف لكن	٨١	الالقاء
٦١	والسابع الا	٨٤	واما التعليق بكلمة الاستفهام
٦٢	والثامن لالتي الجنس	٨٦	افعال ملحقة بافعال القلوب
٦٣	والقسم الثاني ما ولا	٨٧	والثالث متعد الى ثلاثة
٦٥	المشبهتين بليس	٨٧	مفاعيل
٦٥	والعامل في الفعل المضارع	٨٨	ثم اعلم انه لا بد لكل فعل
٦٥	فالنصب اربعة احرف	٨٨	من مرفوع
٦٨	ويجوز ضمائر ان خاصة	٩٠	الافعال الناقصة
٦٨	والجازم خمسة عشر كلمة	٩٢	وقد يتضمن الفعل التام
٦٩	اربعة منها حروف تجزم	٩٢	معنى صار
٦٩	فعلا واحدا	٩٢	ويجوز تقديم اخبارها
٦٩	واحد عشر منها تجزم	٩٢	على انفسها
٦٩	فعلين	٩٤	افعال المقاربة

٩٦	والثاني اسم الفاعل	١٢٠	والاول نحوها زيداى
٩٧	والثالث اسم المفعول	...	خذه
١٠٢	والرابع الصفة المشبهة	١٢١	والثاني نحو هيهات الامر
١٠٢	والخامس اسم التفضيل	...	اى بعد
١٠٤	والسادس المصدر	١٢١	ومنه الظرف المستقر
١٠٧	والسابع الاسم المضاف	١٢٢	ويجوز في هذه المواضع
١٠٩	وهى على نوعين معنوية	...	كون الظرف خبرا مقدما
١٠٩	ولفظية فالمعنوية	...	وما بعده مبتداء مؤخرا
١١٠	وهى اما بمعنى من	١٢٢	واذالم يرفع ظاهرا ففاعله
١١١	وتفيد تعريفا	...	ضمير مستتر فيه
١١٢	واللفظية	١٢٣	ومنه المنسوب
١١٣	وامتنع الضارب زيد	١٢٣	ومنه الاسم المستعار
١١٤	والثامن الاسم المبهم	١٢٤	ومنه كل اسم يفهم منه
...	التام	...	معنى الصفة
١١٥	بنفسه وذلك فى الضمير	١٢٤	ومنه اسم الإشارة ولت
...	المبهم	...	ولعل الخ
١١٦	وبالتثوين لفظا او تقديرا	١٢٥	والعامل المعنوى
١١٦	ومميز ثلثة الى عشرة	١٢٦	وهو اثنان الاول رافع
١١٧	ومميز احد عشر الى تسع	...	المبتداء والخبر
...	وتسعين	١٢٧	والثاني رافع الفعل
١١٧	ومميز مائة والف وتثنيتهما	...	المضارع
...	وجعه	١٢٨	الباب الثاني فى المفعول
١١٨	وبنون التثنية	١٢٨	اعلم اولان الالفاظ
١١٨	وبنون شبه الجمع	...	الموضوعة اذالم تقع فى
...	وبالاضافة	...	التركيب لم تكن معمولة
١١٩	والتاسع معنى الفعل	١٢٩	وان وقعت فيه فعلى
١١٩	ففيه اسماء الافعال	...	ثلثة اقسام

١٢٩	القسم الاول ما لا يكون	١٣٧	وكذا ان اريد بها معنى
...	معمولا اصلا وهو اثنان	...	مصدرى
١٢٩	الاول الحرف مطلقا	١٣٩	وفى غير هذين لا يكون له
١٢٩	والثاني الامر بغير اللام	...	اعراب
١٣٠	والقسم الثاني ما يكون	١٣٩	الا ان تقع خبرا لمبتدأ الخ
...	معمولا دائما وهو اثنان	١٤١	فظهر من هذه الجملة ان
...	ايضا	...	الجملة قسمان
١٣٠	الاول الاسم مطلقا	١٤٢	ثم المفعول على نوعين
١٣١	حتى حكم على اسماء	١٤٢	النوع الاول على اربعة
...	الافعال بانها مرفوعة	...	اقسام
...	المحل على الابتداء	١٤٣	القسم الاول تسعة الاول
١٣٢	وعلى ضمير الفصل	...	الفاعل
...	واما اللام الداخلة على	١٤٣	والثاني نائب الفاعل
...	الصفات	١٤٤	ولا يكونان الا اسمين او فى
١٣٤	والثاني الفعل المضارع	...	تأويله
١٣٤	والقسم الثالث ما كان	١٤٤	ولا يجوز تقديرهما على
...	الاصل فيه ان لا يكون	...	عاملهما
...	معمولا لكن قد يقع موقع	١٤٥	وكل منهما قسمان مضمير
١٣٥	القسم الثاني وهو اثنان	...	ومظهر
١٣٥	الاول الماضى	١٤٥	واجب الاستتار
١٣٥	والثاني الجملة وهى على	١٤٥	جائز الاستتار
...	قسمين	١٤٨	واما البارز المتصل
١٣٦	فعلية	١٥٠	واما المظهر فظاهر
...	واسمية	١٥٠	واذا اسند اليه العامل
١٣٦	فان اريد بالجملة لفظها	١٥٣	والمؤنث ما فيه علامة
١٣٦	فلا بد له من اعراب	...	التأنيث
١٣٧	ومنه مقول القول	١٥٣	وهذا فى غير ثلثة الى عشرة

١٥٤	واذا ركبت ثلثة الى تسعة	١٦٢	والرابع خبر المبتدأ
...	مع عشرة	١٦٢	ويجوز تعدده
١٥٤	والثاني الحقيقى ما بارأه	١٦٢	ويكون جملة اسمية
...	ذكر من الحيوان	...	او فعلية
١٥٥	والثاني اللفظى بخلافه	١٦٤	واصله ان يكون نكرة
١٥٥	والجمع المكسر ما تغير	١٦٤	ويجوز حذفه عند قرينة
...	صيغة مفردة	١٦٤	وان كان المبتدأ بعد اما
١٥٥	جمع المذكر السالم	...	وجب دخول الفاء في
١٥٦	جمع المؤنث السالم	...	خبره
١٥٦	والثنية ما لحق آخر مفردة	١٦٥	وان كان المبتدأ اسما
١٥٦	وكل جمع غير جمع المذكر	...	موصولا بفعل او ظرف
...	السالم مؤنث	...	او موصوفاه
١٥٧	واما جمع المذكر السالم	١٦٦	وكذا اذا دخل عليه ان
١٥٧	فتحت تذكير عامله	...	وان ولكن بخلاف سائر
١٥٨	واذا اسند الى ضميره	...	انوا سخر
...	واما جمع المذكر المكسر	١٦٧	والخامس اسم باب كان
...	العاقل اذا اسند الى ضميره	١٦٨	والسادس خبر باب ان
...	وغيرهما من الجموع اذا	١٦٨	والسابع خبر لانفى الجنس
...	اسند الى ضميرها	١٦٨	والثامن اسم ما ولا المشبهتين
١٥٨	والثالث المبتدأ	...	بليس
١٥٨	وهو نوعان الاول الاسم	١٦٩	والناسع المضارع الخالى
١٥٩	والثاني الصفة الواقعة	١٦٩	واما المنصوب فثلثة عشر
١٦٠	ولا يجوز تعدد المبتدأ	١٦٩	الاول المفعول المطلق
١٦١	والاصل فى المبتدأ تقديمه	١٧٠	وقد يكون بغير لفظه
١٦١	وشرطه ان يكون معرفة	١٧٠	وقد يحذف فعله
١٦١	ويجوز حذفه عند قيام	١٧١	والثاني المفعول به
...	قرينة	١٧٢	وهو على قسمين عام

...	وخاص	...	بعد الا
١٧٢	ويجوز تقديمه على عامله	...	ومنقطع وهو المذكور
١٧٢	وحذفه مطلقا وحذف	...	بعدها غير مخرج
...	فعله لقيام قرينة	١٨٩	ويعرب على حسب
١٧٢	والثالث المفعول فيه	...	العوامل
١٧٣	ويجوز تقديمه وحذفه	١٨٩	ومحذوف بعد غير وسوى
...	مطلقا وحذف عامله	١٨٩	واصل غير ان يكون صفة
...	لقرينة	١٩٠	واصل الا الا استثناء وقد
١٧٤	والرابع المفعول له	...	يحمل على غير فى الصفة
١٧٤	والخامس المفعول معه	١٩١	والناسع خبر باب كان
١٧٦	السادس الحال	١٩١	ويجوز حذف كان
١٧٨	وعاملها الفعل او شبهه	١٩٢	والعاشر اسم باب ان
...	او معناه	١٩٢	والحادى عشر اسم لا الى
١٧٨	وشرطها ان تكون نكرة	...	لنفى الجنس
١٧٩	ولا تقدم على العامل	...	والثاني عشر خبر ما ولا
...	المعنوى	...	المشبهتين بليس
١٧٩	ولا على ذى الحال المجرور	١٩٢	والثالث عشر المضارع
١٨٠	ولو كان صاحبها نكرة	...	المنصوب
...	وجب تقديم الحال عليها	١٩٣	واما المجرور فاثان الاول
١٨١	وتكون جملة خبرية	...	المجرور بحرف الجر
١٨٤	ويجوز تعدد الحال	١٩٣	والثاني المجرور بالاضافة
١٨٢	وحذف عامله بقرينة	١٩٤	وقد يحذف المضاف
١٨٣	والسابع التمييز	...	فيعطى اعرابه للمضاف اليه
١٨٦	والثامن المستثنى	١٩٤	وقد يبقى مجرورا على
١٨٦	وهو نوعان متصل وهو	...	النسب
...	المخرج عن متعدد	١٩٥	وقد يحذف المضاف اليه
١٨٧	المستثنى منصوب اذا كان	...	ويبقى المضاف على حاله

... ان عطف عليه ما اضيف	٢٠٦	الاول الصفة
... الى مثل المحذوف او كرر	٢٠٦	ويجوز تعددها
... مضاف	٢٠٧	ويجوز وصف التكررة
١٩٦ والا فينون المضافان	...	بالجملة الخبرية ويلزم فيها
... لم يكن غاية	...	الضمير وقد يحذف لقريئة
١٩٦ وان كان غاية يبنى على الضم	٢٠٨	ويوصف بحال الموصوف
١٩٧ واما المجزوم ففعل مضارع	...	وبحال متعلقه
... دخله احدى الجوازم	٢١٠	المعرفة والتكررة
١٩٧ فان كانت كلم المجازاة	٢١٢	والمعرفة ستة انواع الاول
... تقتضي شرطا وجزاء	٢١٢	المضمرات وهي اربعة
١٩٨ فان كانا مضارعين	...	اقسام القسم الاول مرفوع
... او الاول بغيرفاء	...	متصل
١٩٩ وان كان الاول ماضيا	...	القسم الثاني مرفوع
١٩٩ والثاني مضارعا	...	منفصل
... وان كان الجزاء ماضيا	٢١٣	القسم الثالث مشترك بين
... متصرفا بمعنى المضارع	...	منصوب متصل ومجروح
... او مضارعا متفيا يلم اولها	...	متصل
٢٠٢ وان كان الجزاء جملة اسمية	٢١٣	القسم الرابع منصوب
... ماضية غير متصرفة	...	منفصل
... او بمعناه	٢١٣	النوع الثاني العلم
٢٠٢ او مضارعا مقترنا بالسين	٢١٤	النوع الثالث اسماء الاشارة
... او سوف الخ	٢١٤	ويلحق اوائلها حرف
٢٠٣ او فعلية كلامرية والتهنية	...	التنبيه ويتصل باواخرها
... الخ	...	كاف الخطاب
٢٠٣ وان كان مضارعا بغيرهاء	٢١٥	ويقال تلك واولئك للبعيد
... مثبتا ومنفيا بلا	٢١٨	والنوع الرابع الموصول
٢٠٤ واما المعمول بالتبعية فخمسة	٢٢١	والنوع الخامس المعرف





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وزينها بالبحر والفصاحة
وبفن المعاني وجعلها ذريعة الى كشف حقايق العربية وكنوز المثنائي
والصلوة والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذي خلق راحة
وسيلة الى نيل الاماني حيث قام بمقام يغبطه فيه الاوائل والثواني
وعلى آله واصحابه الذين قاموا بخدمة شريعتهم في الايام والليالي
وحافظوا سبيل شريعته على الدوام والتوالي (وبعد) فيقول العبد الحقير
الذليل المفتقر الى اعانة الله الملك الجليل الحاج عبد الله بن صالح
ابن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية واعانهم بغاية وافية لما كان
الشرح المشهور بنتائج الافكار على الرسالة المنسوبة الى الشيخ
من المشايخ الكبار اعني به الفاضل المعروف بمحمد بن علي البركوي عامله
الله تعالى بلطفه الخفي وهي في الحقيقة مفيدة للصغار والكبار المشهورة
بين الطلبة بكتاب الاظهار وشرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجهه
الاستار ولكن لكونه مطولا يضطرب في مطالعته المبتدي وان كان
يتلأؤ به وجه المنتهي كان يختلج في خلدي ان اكتب اوراقا يسهل بها

(كتابه)

كتابته وفهمه لا بناء الزمان ويكون وسيلة الى دعا الطالبيين من الاخلاء
والاخوان ولكن معنى من هذا الامر الخطير * مشاغل الدنيا الدنية
والهاني من هذا الخير الكثير * غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن
العظم منى واشتعل الرأس شيبا * مع فتور الاذهان وانحطاطه
الى الشيخوخة شيئا فشيئا * ثم انعم الله تعالى واد انجيبا * ونجلا حافظا
لكلام الله وهو في اقرانه وجيها * وفي امثاله يكون مثله غديما * ولما
اقدمني اقداما * والحقني لهذا الشأن الخاخا * لم يبق لي عذر الاجابته ولم
يكن لي جواب الا اعطاء مما آتته فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور
فخرجوا من طالعده ان لا ينظر الى ما فيه من اقصور والله هو العفو الغفور
والشكور الصبور * اعلم ان عادة علماء الدين على ان يتدوؤا تأليفاتهم
بثلاثة امور وجعلوه كالواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والمجدة
والصلة لورود الحديث في هذه الثلاثة وهو ان كل امر لم يبدأ بالبسملة
وفي رواية بالحمد وفي رواية بالصلوة على فهو ابتداء واقطع او اجزم
فاراد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل فقال (بسم الله) اي اولف هذه
الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون الباء للاصاق ومتعلقة بمتعلق
محذوف مقدم او مؤخر وهو مفعول به غير صريح لذلك المتعلق او ظرف
لغوله اي غير عمدة بل هو فضلة لان العمدة في الكلام هو المبتدأ
والخبر وتوابع العمدة كالصفة لاحدهما او الحال من احدهما فاذا لم يكن
كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا فهو مفعول به
صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظيا بحرف الجر
وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا
بان يكون الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذي هو فعل
من الافعال العامة وهي الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون
عمدة وهو ههنا خبر للمبتدأ المحذوف اي تأليف كان ملاصقا بسم الله
او كائن بسم الله (الرحمن) وهو على وزن فعلان من اوزان المبالغة
وهو ابلغ من الراح والرحيم لزيادة حروفه على حروفهما وهو بالجر
صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه بتقدير اعني به

ورفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما في نفس الرحمة او فيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رحمة الله تعالى في الآخرة و(الرحيم) اشارة الى قلته في الدنيا لانه ورد في الاثر ان لله تعالى مائة رحمة تسع وتسعون منه في الآخرة وواحدة منها في الدنيا وان كان الثاني اعني به كثرتها في الدنيا يكون الرحمة اشارة الى الرحمة النازلة في الدنيا والرحيم اشارة الى الرحمة في الآخرة لان من يتعلق به منها في الدنيا شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم في الآخرة وهم المؤمنون (الحمد) وهو بالرفع مبتدأ و(لله) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره ويجوز نصبه على المصدرية اي حدث الحمد وخبره بجر الجوار والحمد مصدر حمد يحمده وهو في اصل اللغة موضوع للوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا اي سواء كان بمقابلة النعمة او لا ثم نقل من هذا المعنى الى صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له وهذا معنى عرفي ولامه للجنس والاستغراق لان الالف واللام موضوع للاشارة الى الجنس ومستعمل في معان اربعة اعني الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني فان كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته في الذهن من غير نظر الى وجوده في الخارج فهو الجنس ويقال له لام الحقيقة كما وقعت في المعارف نحو الكلمة لفظ والانسان هو الحيوان الناطق وان كان اشارة الى افراده الموجودة في الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لفي خسره فهو الاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده المعهودة اما بسبق ذكره لفظا او ضمنا او انحصارا فهو العهد الخارجي نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الامير وان لم توجد قرينة على ذلك العهد الذهني * فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهني اعني ما هو بمعنى الوصف او بمعنى الصرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجي يكون للجنس وان كان المراد ما صدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية يكون للاستغراق اذ لا عهد

ههنا فالعنى على الاول ان ما يقال الحمد مختص لله تعالى وعلى الثاني ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بعده مختص له تعالى (رب) وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفعده واسمه رب على وزن زمن فادغمت الباء الاولى في الثانية وهو بمعنى المربي وهو مضاف الى العالمين اي مالكمهم ومبلغهم الى كمالهم شبهة فشيئا اي خلقة بعد خلقة وطورا بعد طور بعد ايجاده من العدم و(العالمين) جمع عالم على وزن خاتم وهو اسم لما يعلم به الخالق الصانع وهو ما سوى ذات الله وصفاته من الجواهر والاعراض من العقلاء وغيرهم وانما جمع بالياء والنون مع ان الشرط في مثل هذا الجمع ان يكون من العقلاء بناء على التغليب اي غلب العقلاء على غيرهم وقيل هو اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستبعا فعلى هذا الحاجة الى ان يصار الى طريق التغليب (والصلوة) وهو بالرفع على انه مبتدأ و(على محمد) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر والجملة لا محل لها عطف على جملة الحمد لله او الصلوة وحده عطف على الحمد وعلى محمد عطف على الله فيكون الاول عطف الجملة على الجملة والثاني عطف المفرد على المفرد والصلوة في اللغة الدعاء والتعظيم والتعظيم انواع تتولد من الاضافة فاذا اضيف الى الله تعالى يكون بمعنى الرحمة واذا اضيف الى الملائكة يكون بمعنى الاستغفار واذا اضيف الى المؤمنين يكون بمعنى الدعاء ولامه ايضا اما للجنس واما للاستغراق (وا له) بالجر معطوف على محمد والمراد بالآل امته واتباعه سواء كان صحابة او غيرهم (اجمعين) تأكيد لآل كيدا معنويا وفائدة التأكيد دفع لاحتمال ان يكون المراد بعضا منهم (وبعد) اعلم ان قبل وبعد ظرف زمان وهما من الاسماء الاضافية لانهما وان كانا اسمين لكنهما لا يفيد معناهما الا بذكر المضاف اليه نحو قبل قدوم زيد وبعد قدوم زيد وهما عند ذكرهما بالاضافة معربان لفظا نحو قوله تعالى من قبل ان يأتىكم وقوله تعالى (من بعد ان اظفركم) ثم قطعت اضاقتهم في بعض الاستعمالات فلما قطعت

عن الاضافة ضعفت اسميتهما فشبهتهما بالحرف فبينما على الضم
لانها اقوى الحركات ويكون كالعوض عن المضاف اليه وبمجرد هذه
الكلمة اقتضى المضاف اليه ولكونه ظرفا اقتضى المظروف فالمضاف
اليه ههنا بعد ما ذكر اى من الاشياء الثلاثة ومظروفه اما المحذوف
وهو الشرط المحذوف واما فاقول المقدرا وفاعلم المقدر وانما احتاج
الى الشرط المحذوف لذكر الفاء في قوله فهذه لانها فاء جزائية تقتضى
شرطا فتقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والمجدلة والتصلية
فاقول هذه رسالة الى اخر الكتاب (فهذه) اى فاقول هذه اوفاعلم
هذه وهى اسم من اسماء الاشارة والاصل فيها ان تكون اشارة
الى محسوس مشاهد حاضرو وهى في هذا المقام اشارة الى ما في هذه
الرسالة من الالفاظ والمعاني او النقوش الدالة عليهما وظاهر
ان كلا منهما ليس بمحسوس مشاهد فاحتاج الى تأويل وهو
ان الالفاظ الغير المجتمعة في الوجود وكذا المعاني القائمة بالغير
وكذا النقوش الغير المجتمعة شبهت في التحقق بالاشياء الخارجية
المحسوسة فاستعملت كلمة هذه وهو مر فوع محلا على انه مبتدأ
وقوله (رسالة) خبره والرسالة اصلها مصدر على وزن الدراية
ثم اطلق على ما رسل الى الاخر فيكون واسطة بين المرسل والمرسل اليه
في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات
المؤلفة المختصرة المشتملة على القواعد العلمية وعلى المعاني المدونة
كذلك فالمعنى ان طائفة من الالفاظ الدالة على معاني مخصوصة
ومن النقوش الدالة على هذه الالفاظ مختصرة مشتملة على القواعد
العلمية وعلى المعاني المدونة (فيما يحتاج اليه) وفي حرف جر وما موصولة
بمعنى الاشياء التى يحتاج اليها واليه متعلق بيجتاج والضمير راجع
الى ما وانما افرد بالنظر الى ما وفاعل يحتاج قوله (كل معرب) وجلة
يحتاج صلة ما وهو مع صلاته مجزور بى وهو ظرف مستقر مر فوع
محلا على انه صفة رسالة اى رسالة كائنة فيما يحتاج اليه وههنا
شيئان احدهما الظرف والاخر المظروف كما دل عليه التعبير بى

فالظرف الاشياء التى يحتاج اليها كل معرب والمظروف هو الرسالة
الكائنة فيه فحيث ان كانت الرسالة عبارة عن الالفاظ وكان
ما يحتاج اليه هذه الاشياء عبارة عن المعاني يصح الظرفية بلا حذف
مضاف لكون الالفاظ قوالب المعاني فشبه الدال بالمظروف وشبه
المدلول بالظرف في الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية
فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه الالفاظ الفاظ مختصرة
دالة على المعاني التى يحتاج اليها كل معرب واما اذا كانت الرسالة
عبارة عن المعاني وفيما يحتاج ايضا عبارة عنها فحيث يلزم ظرفية
الشئ لنفسه لان المعنى لا يكون ظرفا للمعنى فيحتاج الى تأويل وهو ان
المعاني التى هى الرسالة مبنية للمعاني التى يحتاج اليها كل معرب
فلذلك يحتاج الى تقدير البيان اى هذه رسالة في بيان احوال ما يحتاج
اليه وكذا اذا كان المراد بهما الالفاظ اى هذه الالفاظ في بيان
الالفاظ فاحفظ هذا (اشد الاحتياج) واشد بالنصب مفعول مطلق
ليحتاج وبيان لنوع الاحتياج اصله احتياجا اشد فحذف احتياجا
واقيم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف
المحذوف باضافة الاشد اليه وهو الاحتياج المضاف اليه وانما جبر اليه
لان اسم التفضيل لا يجئ من غير التلاشي واذا اريد اشتقاقه من غير
التلاشي توصل اليه باشد احتياج او احتياجا شديدا (وهو) اى
ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء) قوله ثلاثة مر فوع
لفظا على انه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف الى تمييزه وهو اشياء
وهو مجزور بالفتحة لفظا لكونه غير منصرف ومنصوب محلا على
انه تمييز من ثلاثة وانما ذكر ثلاثة لكون مفرد تمييزه مذكرا اعني به
الشئ واسماء العدد من ثلاثة الى عشرة مذكورة بالتاء ومؤنثة بحذفها
وهو تابع في التذكير والتأنيث الى مفرد تمييزه وتميز هذا النوع
بمجموع ومجزور قوله (العامل) وهو بالجر بدل من اشياء بدل البعض
من الكل وبالنصب مفعول به صريح لاعني المقدر وبالرفع خبر
مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليه من قوله (والعمل والعمل)

وانما قيد احتياج المعرب الى هذه الثلاثة باشد الاحتياج لان طالب معرفة الاعراب يحتاج الى اشياء كثيرة في تحصيل معرفته لكن هذه الثلاثة ممتاز من غيرها بكونه اشد الاحتياج وغيرها وان كان محتاجا اليه لكن احتياجه اليه ليس بهذه المثابة (اي الاعراب) وهو بالجر بدل او عطف بيان للعمل * اعلم ان في مقام التفسير شيئين احدهما باعث التفسير يعني اى شئ يقدم هذا التفسير والاخر صحيح التفسير يعني انه هل يصح التفسير بهذا وباعث تفسير العمل بالاعراب ان العمل مصدر قائم بالعمل مع ان المراد بالعمل ههنا هو اثر العامل في الكلمة وهذا الاثر ليس بعمل بل هو حاصل من العمل وهو الاعراب فلذلك فسره بهذا وتفسير العمل بالاعراب صحيح لانه اثره الحاصل منه وعلى هذا لم يقل والاعراب بدل العمل ليكون موافقا للاولين (فوجب) جواب لشرط محذوف اى اذا كان طالب معرفة الاعراب محتاجا الى هذه الثلاثة وجب وتعين (ترتيبها) اى ترتيب هذه الرسالة (على ثلاثة ابواب) اعلم ان الترتيب في اللغة جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وفي العرف وضع الاشياء في مرتبة بتقديم بعضها وتأخير بعضها فان كان الاول يكون على متعلقا بالترتيب لكونه جعل الشئ اى جعل هذه الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فلا يحتاج حينئذ على التضمن وان كان الثانى يعني انه يراد به معناه العرفي يحتاج في تعلق على به الى تضمين شئ لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة الى الرسالة التى هى عبارة عن الكل الذى يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لا يكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتمال او القصر فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها او قصرها على ثلاثة ابواب (الباب الاول) الباب مبتدأ والاول صفة وقوله (في العامل) ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة لا محل لها ابتدائية والالف واللام في باب لبس الجنس لانه لا يراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لا يجوز ان يراد به كل ما صدق عليه الباب من افراده

هر سنة من وصف ابتدائي
ومنه عنوان الكتاب اوله

جماعت و طائفة الشئ قطعه

بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره في ضمن قوله ثلاثة ابواب وقوله الاول صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اى باب منها هو الاول فان قيل انه تعين بقرينة قوله ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لما ذكر العامل اولاً يتعين انه متعين للاولية قلنا ان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول في المعمول او في العمل فيثبت يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذكرى فعنى الجملة ان طائفة معهود من الفاظ هذه الرسالة وهى ما يعنون بالباب الاول كائنة في معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعانى كائنة في بيان احوال معان تفيد مسائله اعلم ان لكل علم مدون تعريفا وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة العربية وغايته الاحتراز عن الخطاء في الاعراب ولما كان العلم الذى بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتداهها موضوع ذلك الفن او قسما منه او نوعا منه وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى محمولهما عبارة عن الاعراب الذى هو عارض للكلمة قدم المصريح تعريف موضوعه وبيان اقسامها وانواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من اى قسم من اقسام الكلمة فقال (اعلم) صدره به للتنبيه على انه يجب حمله والاصل في الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا الاصل بقرينة ان هذه الرسالة لم تؤلف لشخص مخصوص فيكون المراد منه كل من من شأنه الخطاب من الطلاب وقوله (اولا) منصوب على الظرفية اى في الزمان الاول يعنى قبل الشروع في المقصود (ان الكلمة) اى ان جنسها من حيث وجوده في ضمن افرادها الموجودة قوله الكلمة اسم ان والواو في قوله (وهى) اعتراضية وضمير هى راجعة الى الكلمة لكنها ليست باعتبار افرادها الموجودة

بل اعتبار مفهومها لان المقصود بذكر الكلمة التي هي مرجع الضمير
تقسيمها والتقسيم للافراد بخلاف المقصود من الضمير الرجوع لانه
لتعريف الكلمة والتعريف يكون للمساهية واذا اريد بالراجع معنى
هو غير المعنى الذي يراى بالمرجع يسمى ذلك استخدما وهو وان كان
خلاف الظاهر يصار اليه في مقام الضرورة وقوله هي مبتدأ وقوله
(اللفظ) خبره والجملة لا محل لها اعتراضية لدخولها بين اسم ان
وخبرها وقوله (الموضوع) بالرفع صفة وقوله (لمعنى) متعلق
بالموضوع ومعنى محرور تقديره باللام ومنصوب محلا على انه مفعول به
غير صريح وقوله (مفرد) محرور لفظا على انه صفة معنى وقوله (ثلاثة)
مرفوع لفظا على انه خبران واسمها مع خبرها لا محل لها صلة ان
وان مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول
اول لا علم ومفعوله الثاني محذوف والمعنى اعلم كون الكلمة ثلاثة
اقسام ثابتة في الكلمة في اللغة مأخوذ من الكلم بمعنى الجرح اطلق
على اللفظ الموضوع لتأثيره في القلوب كتأثير الجرح في الابدان
وضعت في اصطلاح النحاة على اللفظ وهو في الاصل بمعنى الرمي
ثم اطلق في العرف العام على صوت من شأنه ان يخرج من الفم
معتمدا على المخرج سواء كان موضوعا لمعنى او لا وقوله الموضوع
مشتق من الوضع وهو تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
ولو بغيره للعالم بالوضع وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير
الموضوع كالمهمات مثل ديزميز وقوله لمعنى ليس باحتراز عن شئ
بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد والمعنى في الاصل مصدر ميمي على وزن
منصر ثم نقل الى ما يقصد من شئ وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل
الى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والاصل ان الكلمة لفظ لا صوت
وموضوع لا غير موضوع ووضع لمعنى مفرد لا لمعنى مركب
وقوله (فعل) بالرفع على انه بدل من ثلاثة او خبر لمبتدأ محذوف
اي احدها فعل وهو في اللغة الحدث (وهو) في الاصطلاح (مادل)
اي كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التي ودل فعل فاعله

راجع الى ما وانما ذكر بالنظر الى لفظ ما وقوله (بهيئته) متعلق
بقوله دل وهو احتراز عن دلالة بمادته لانه بمادته يدل على الحدث
مثلا اذا قلنا نصر فله مادة وهو النون والصاد والراء وهيئته
وهو كونه على وزن فعل فمادته دلت على معنى النصر وهيئته
دلت على النصر التي وقعت في الزمان الماضي وكذا ينصر له مادة
كادة الماضي وهيئته وهو كونه على وزن يفعل فمادته دلت
على النصر وبهيئته دلت اما على النصر التي وقعت في الحال
او على النصر التي وقعت في الاستقبال فبقوله بهيئته خرج لفظ
الزمان وامس وغدا لانها دلت على الزمان بمادته وقوله (وضعنا)
يخرج منه اسماء الفاعل والمفعول ونحوهما من الاسماء المشتقة
لانها لا تنفك عن الدلالة على زمان من الازمنة لكن ليست تلك
الدلالة بوضعها لذلك الزمان وقوله وضعنا بالنصب اي مفعول
مطلق لقوله دل واصله دلالة وضع حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه واصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه ثم حذف منه الياء النسبية او مفعول فيه اي زمان الوضع
او حال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله (على احدا لزمته
الثلاثة) متعلق بديل لبقوله وضعنا لان لفظ على قرينة معينة على انه
متعلق به لان دل يتعدى بعلى ولو كان متعلقا بوضعنا لصدر باللام
لكون الوضع متعديا به والاحد مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان
بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة وقوله الثلاثة بالجرح
صفة الازمنة فذكر بالتاء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان
ولما عرف الفعل بالحد الذي هو تعريفه بالذاتيات لان قوله ماد دل
بمثلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس
لانسان وقوله على الازمنة الثلاثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف
اراد ان يعرفه برسمه الذي هو التعريف بالخواص فقال (ومن خواصه)
اي من خواص الفعل (دخول قد والسين وسوف وان)
في الشرطية (ولم ولما ولام الامر ولائ انتهى) اي دخول قد

وما عطف عليه ومن في من خواص تبعية وخواص اصله خواص على وزن فواعل جمع خاصة وغير منصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وهو قائم مقام العلتين لكنه باضافته الى الضمير يخرج بالكسبر وخاصة الشيء هي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ولكون هذه الالفاظ داخله في الفعل غير داخله في الاسم والحرف سميت خاصة وانما لم يقل وخواصه لان خواص الفعل غير منحصرة بهذه المذكورات بل المذكورات بعض منها ولذلك اتى بمن التبعية وانما اتى بالجمع ولم يقل ومن خاصة اشارة الى كثرة الخواص وقوله ومن خواصه من حرفية فيكون ظرفا مستقرا خبرا مقدما ودخول قد بغدر بط جيع ما عطف عليه مبتدأ مؤخر او من اسمية بمعنى بعض ومضاف الى خواصه فيكون مبتدأ ودخول خبره اي بعض خواصه دخول قد وما عطف عليه فكان المصنف عرف الفعل بتعريف اخر وقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف الخ (وكله) اي كل افراد الفعل (عامل) اي سواء كان فعلا تاما او ناقصا او متعديا او لازما متصرفا او غير متصرف (على ما سيجي) اي بناء على المذكور الذي سيجي في باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التي بين المبتدأ والخبر او متعلقا بمبنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف اي هذا مبني وقوله (واسم) مرفوع على انه معطوف على فعل (وهو) اي الاسم (ما) اي كلمة (دل) اي دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا بالدلالة بها بقرينة السباق وهي ذكر قوله وضعافي تعريف الفعل واكتفى به ههنا اعتمادا على القرينة (على معنى) وقوله (مستقل) بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق بمستقل والفهم مصدر الفعل المجهول اي معنى مستقل بالمفهومية يعني لا يحتاج في دلالة على معناه الى ضم لفظ اخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى اللفظ الدال ولا يحتاج السامع في الفهم منه اي شيء آخر وحيث يكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى السامع فحاصل التوجيه الاول انه لا يحتاج

اللفظ في الدلالة وحاصل الثاني انه لا يحتاج السامع في فهم ذلك المعنى من اللفظ وانما قال دل على معنى فانه بعض الاسم بعد استقلاله في الدلالة لا يستقل في استعماله في ذلك المعنى كالاسماء الاضافية مثل قبل وبعد ونحوهما لانهما وان كانا مستقلين في دلالتيهما على معنى قبلية والبعدية مثلا لكنهما لا يستقلان في الاستعمال في التركيب بدون ذكر المضاف اليهما لفظا او متويا بخلاف الحروف فان معناها لا تكون الا بعد ذكر شيء آخر كما سيجي فتقوله مستقل يخرج الحرف من التعريف وقوله (غير مقترن فيه باحد الازمنة الثلاثة) يخرج الفعل فان الحدث الذي يدل عليه الفعل وان كان مستقلا بالفهم لكونه مقترنا باحد الازمنة لبس باسم (ومن خواصه) اي للاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) وهونون ساكنة تتبع حركة الاخر والتنوين اصله مصدر نون ينون تنوينا اي جعل الكلمة ذات نون في آخرها والمراد بالتنوين الذي هو من خواص الاسم ما سوى تنوين التثنية من تنوين التثنية وتنوين العوض وتنوين التثنية وتنوين المقابلة فان كلا منها لا يوجد في الفعل والحرف بخلاف تنوين التثنية فانه قد يوجد في غيره قوله (وحرف الجر) مجرور على انه معطوف على التنوين اي ودخول حرف الجر وكذا قوله (ولام التعريف) مجرور معطوف على احدهما قوله (وكونه) مرفوع على انه معطوف على دخول اي من خواصه كون الاسم (مبتدأ وفاعلا) وانما كان الكون مبتدأ وفاعلا من خواص الاسم لان المبتدأ والفاعل انما يوضعان لان يحمل عليهما شيء اخر فيلزم ان يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو في الجملة الاسمية خبره وفي الفعلية فعلة او ما يشبهه بخلاف الفعل والحرف فان الحرف لا يحمل على شيء ولا يحمل عليه شيء لكونه غير مستقل واما الفعل فعنه مركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو من حيث دلالة على الاولين مستقل ومن حيث

دلالة على النسبة غير مستقل والمركب من المستقل ومن غير المستقل غير مستقل ولما كان الخبر يستدعي الاسناد الى مستقل جاز وقوع الفعل خبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين ولما كان المبتدأ والفاعل يستدعيان الاستقرار وهو لا يوجد في الفعل لم يكن الفعل مبتدأ ولا فاعلا الا بتأويل المصدر وقوله (ومضافا) بالنسبة معطوف على احدى اى ومن خواصه كون الاسم مضافا الى شئ اخر فان الفعل والحرف لا يضافان وانما لم يقيد باليه لان كونه مضافا اليه ليس من خواصه فانه يجوز ان يكون الفعل مضافا اليه نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين) (وبعضه) اى بعض افراد الاسم (عامل) اى بمشابهته بالفعل الذى هو الاصل في العمل (كاسم الفاعل سيجئ) اى سيجئ تحقيقه في بحث العامل القياسى وهو ان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل عمل الفعل (وبعضه) اى وبعض افراد الاسم (غير عامل) لعدم مشابهته بالفعل وهو (كانا) اى كلفظ انا يعنى الضمير الموضوع للمتكلم وحده (وانت) اى وكلفظ انت يعنى الضمير الموضوع للمخاطب (والذى) اى كلفظ الذى يعنى اللفظ الموضوع للموصول فان كلا منها وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم المشابهة فيها وقوله (وحرف) مرفوع على انه معطوف اما على القريب وهو الاسم واما على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث للكلمة (وهو) اى الحرف في الاصطلاح (ما) اى الكلمة التى لكونه لفظا موضوعا لعنى مفرد (دل على معنى غير مستقل) اعلم ان لفظ ما في التعريفات الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا فان كان موصولا لا يكون معرفة لكونه بمعنى الذى فيكون الجملة التى بعده لا محل لها من الاعراب صلبة وان كان موصوفا يكون نكرة ومعربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التى بعده معربا محلا لكونها صفة له ولكن لما وقع ههنا في مقام التعريف يحتمل على الموصول فقط لكون المقصود منه التعريف ولذا فسرنا في التعريفات الثلاثة

بقولنا الكلمة التى خذ هذا وقوله غير مستقل بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق به يعنى معنى الحرف غير مقصود بالمفهومية ولا بالملاحظة وقوله (بل آلة) مجرور على انه معطوف على غير مستقل اى بل على معنى الة وتابع (لفهم حال غيره) اى حال غير ذلك المعنى مثلا ان وان موضوع للتحقيق لكن ليس للتحقيق الذى هو مطلق بل للتحقيق الذى يحصل ويتكون بعد استعمال ان بان يقال ان زيد اقام فالموضوع له لان هو تحقيق مخصوص لنسبة مخصوصة بين زيد وقيام واذ قلت ان عمرا قاعد يكون موضوعا لتحقيق مخصوص بين عمر ووقوعه ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى موضوع له فيكون لفظان دالا على معنى وهو التحقيق في مثاله غير مقصود بالملاحظة بل هو الة لملاحظة النسبة التى بين اسمه وخبره وان كان المقصود ههنا ملاحظة لفظ التحقيق يكون اسما (وبعضه عامل كحرف الجر) لكونه مشابها بالاضافة (وبعضه غير عامل كهل وقد) فانهما لما عدت المشابهة فيهما كانتا غير عاملتين لان الاصل في الحرف عدم العمل ولما فرغ المص من بيان ما يتوقف عليه المقصود وهو مسائل العامل شرع في بيان المقصود الذى هو العامل فقال (ثم العامل) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما اوجب) مع صلته مرفوع محلا على انه خبره والجملة الاسمية لا محل لها ابتدائية وانما صدره ثم لان ثم للتراخي الزماني نحو جاءني زيد ثم عمرو اى جاء عمرو بعد زمان مجئ زيد ويستعمل في التراخي الزماني لبيان انحطاط رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل المعنيان ههنا اما الزماني فلكون المقصود بعيدا بتوسيط المقدمة بذكرها اولا واما الزماني فلكون ههنا المقام مقام تعريف العامل يكون مغايرا لما قبله في الغرض وقوله ما اوجب اى هو الشئ الذى اقتضى وقوله (بواسطة) متعلق باوجب منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح له وقوله (كون اخر الكلمة) منصوب لفظا على انه مفعول به صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى

آخر وهو مجرور لفظا ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله (على وجه مخصوص) متعلق بمحذوف اى معربا وهو خبر كون وقوله (من الاعراب) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من على وجه او من الضمير المستتر في مخصوص والحاصل ان العامل هو الشئ الذى اقتضى كون آخر الكلمة التى يظهر فيها اثر العامل من اسم او فعل معربا على اى اعراب من انواع الاعراب على ما يقتضيه العامل ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف ان يبين بعض الاجزاء فقل (والمراد) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (بالواسطة) متعلق به وقوله (مقتضى الاعراب) بصيغة الفاعل مضافا الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استئنافية جواب سؤال مقدر نشاء من قوله بواسطة فكانه قيل ما المراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم بالعمول حاصلا من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضى ذلك المعنى كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال على ذلك المعنى * واعلم ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهنزه لازمة نحو اشكيت اى ازلت الشكاية وهو هنا بمعنى ازالة العرب اى الفساد فلما كان الاعراب مزيل لفساد حاضل في الكلمة من ورود المعاني عليها مثلا اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان اى اسم من الاسمين فاعل وان ايا منهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل وان الثاني مفعول (وهو) اى وذلك المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو مبتدأ وقوله (فى الاسماء) ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر وهو قوله (تواردا) مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ وهو مصدر تواردا يتوارد اصله ورد وهو هنا بمعنى عروض المعاني وهو مضاف الى فاعله وهو (المعانى) وقوله (المختلفة) بالجر صفة المعانى وهى اكونها تابعة للضمير المستتر الذى تحتها ولكون الضمير مفردا مؤنثا

راجعا الى المعانى باعتبار الجماعة جاءت مفردة لان الصفة تابعة لموصوفها فى الجمعية الا اذا كانت صفة جرت على غير من هى له فانه تابعة لفاعلهما وقوله (عليها) متعلق بالتوارد والضمير المجرور راجع الى الاسماء والحاصل ان مقتضى الاعراب حال كونه فى الاسماء تواردا المعانى المختلفة على تلك الاسماء وهى الفاعلية والمفعولية والامتناعية هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالمبتدائية والخبرية فى المرفوعات والحالية والتمييزية فى المنصوبات والفاء فى (فانها) عاطفة لعطف المعلول على العلة لان تواردا المعانى تكون علة للاقتضاء والضمير المنصوب منصوب محلا على انه اسم ان وقوله (امور) مرفوع لفظا على انه خبر ان وقوله (خفية) صفة مشبهة مؤنثة مرفوعة لفظا على انها صفة امور والجملة معطوف على الجملة السابقة من قبيل عطف المعلول على العلة وقوله (تستدعى) فعل مضارع من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء والضمير المستتر تحت راجع الى امور والجملة صفة بعد صفة لها و (علام) جمع علامة مفعول تستدعى و (ظاهرة) بالنصب صفتها وقوله (لتعرف) متعلق بقوله تستدعى وتعرف بالنصب بان المصدرية المقدرة وهو فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لتستدعى والحاصل ان تواردا المعانى المختلفة على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعانى امور خفية وكل امور خفية تقتضى علام ظاهرة فتوارد المعانى تقتضى علام ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب (مثلا) اى امثل ذلك مثلا (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو ف ضرب) وهو العامل لكونه فعلا (او جب كون اخر زيد) اى آخر لفظ زيد (مضموما) لكونه اسما مفردا وعلامة الرفع فى المفرد ضمة (واخر غلام مفتوحا) لكونه مفردا وعلامة النصب فيه فتحة (بواسطة ورود الفاعلية على زيد) وهو المعنى القائم به وتكون ذلك بتعلق ضرب به (والمفعولية) اى بواسطة ورود المفعولية (على غلام)

لكون الفعل فعلا متعديا أعلم انه اذا اريد المعنى المصدرى في غير
اللفظ المصدر ادخل في آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية
وادخل في آخرها تاء لتلايلتس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل
والمفعول انساب مصدر ولا يدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة
فانه مصدر فلا حاجة فيه الى الياء وقوله (بسبب) متعلق باوجب
وهو مضاف الى (تعلق ضرب) وقوله (بهما) متعلق بالتعلق
وضمير التثنية راجع الى زيد و غلام (و اوجب غلام) اي لفظ غلام
(ايضا) اي كما اوجب ضرب لانه عامل لكونه اسم مضاف
يعمل عمل الجر (كون آخر عمرو مكسو را) لكون الكسرة في المفرد
المنصرف علامة جر (بواسطة ورود الاضافة عليه) اي على
عمرو وقوله (اي كونه) اي ككون عمرو (منسوب اليه لغلام)
هذا التفسير اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعنى
غلام لعمرو والى ان الوجه للاضافة كون الغلام منسوباً وعمرو
منسوباً اليه له بنسبة الملك والفاء في (فالعامل) فاء نتيجة اي اذا كان
الامر كذلك فالعامل في هذه التراكيب وهو ضرب وغلام (يحصل)
فعل وفاعله ضمير مستتر تحته راجع الى العامل (المعانى الخفية)
وقوله (فى الاسماء) متعلق بقوله يحصل وهى الفاعلية في زيد
والمفعولية في غلام والاضافة في عمرو (وهى) اي وتلك المعانى الخفية
(تقتضى نصب علام) اي الضم في زيد لتعرف انه فاعل والفتح
في الغلام لتعرف انه مفعول والكسرة في عمرو لتعرف انه منسوب اليه
لغلام و (هى) اي تلك العلام (الاعراب) ولما فرغ من بيان
الواسطة التى هى مقتضى الاعراب من حيث وقوعه و كيفيته
فى الاسماء شرع فى بيانه من حيث وقوعه فى الافعال فقال (وفى
الافعال) وهو معطوف على قوله فى الاسماء وقوله (المشابهة التامة)
معطوف على قوله توارد المعانى يعنى ان مقتضى الاعراب فى الافعال
(للاسم) اي انما يؤثر العامل فى الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابها
لاسم الفاعل بمشابهة تامة (وهى) مبتدأ وقوله (فى المضارع)

ظرف مستقر خبره اي المشابهة التامة موجودة فى الفعل المضارع
من الافعال (فقط) اي لا توجد تلك المشابهة فى سائر الافعال
وان كان غير المضارع مشابها به من بعض الوجوه لكن لما لم تكن
تلك المشابهة تامة لم يعدل فيه عن الاصل الذى هو البناء فى الفعل
(فانه) اي انما كان المضارع مشابها به بمشابهة تامة لان المضارع
(مشابه لاسم الفاعل لفظا) تميز من النسبة فى اسم الفاعل
وهو مشابه اي مشابه لفظا اي من جهة اللفظ (ومعنى واستعمالا
اما الاول) وهو المبتدأ اي اما الشبه الاول وهو مشابته من جهة
اللفظ (فلما زنه) ظرف مستقر خبره اي فثبت لكون المضارع
على وزن هو بعينه وزن (له) اي لاسم الفاعل (فى الحركات)
اي فى عدد الحركات والسكنات وفى متعلق بالموازنة (نحو ضارب
ويضرب) لان ضارب اربعة احرف وفيه ثلث حركات وساكن
واحد وكذلك يضرب له ثلث حركات وساكن واحد وايضا انه
موازن فى ترتيبها لان الساكن وقع فى حرفه الثانى وكذلك فى الاسم
(ومدحرج ويد حرج) اي ونحو مدحرج ويد حرج مثل المصنف
بمثالين احدهما من الثلاثى المجرد والاخر من الرباعى المجرد وهما
اصلان فى الابواب واشار به الى ان الزوائد من الابواب كذلك
(واما الثانى) اما الشبه الثانى وهو مشابته له معنى (فلقبول) اي
فثبت لقبول (كل منهما) اي من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول
مصدر مضاف الى فاعله وقوله (الشيوع) منصوب لفظا على انه
مفعول لقوله قبول (والخصوص) بالنصب عطف عليه والمراد
من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعانى على سبيل البديل يعنى
ان وجه المشابهة بينهما فى اطلاق الشيوع والخصوص عليهما
فى معناه الذى يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها
حقيقة (فان الاسم) اي اسم الفاعل والفاء فى فان تفصيليه
يعنى لعطف التفصيل على الاجمال والالف واللام فى الاسم للعهد
الخارجى بقريظة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله (عند) ظرف متعلق

ينفيد ومضاف الى مجرد المضاف الى الضمير يعني عند (تجرده
عن اللام يفيد الشروع) وهو خبران يعني ان اسم الفاعل نحو
ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون
شاملا لافراد كل من هو متصف بالضاربة ولا يكون مختصا بضارب
معين من الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه) قوله عند
متعلق بقوله (يختص) وظرف له وجلة يختص من فوعة محلا
على انها معطوفة على جملة يفيد وانما قال في الفقرة الاولى
عن اللام وفي الثانية عند دخول حرف التعريف ولم يقل عند دخوله
او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على اسم الفاعل
قسمان احدهما حرف التعريف والاخر اسم الموصول وفي مقام
التجرد والنفي يكفي التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود
في وقوع التجرد سواء كان مجردا عن اللام التي هي حرف التعريف
او التي هي الاسم الموصول واما في الفقرة الثانية لما كان المقصود
وجوده فيلزم ان يعبر به بتعريف يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله
وان كان اسما صورة لكنه فعل حكما كذا قيل (نحو ضارب)
فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا عالما او جاهلا او غيرهم من ذات
يتصف بالضاربة (والضارب) فانه مع اللام مختص بضارب
معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار
على الصورة فصورة حرف التعريف وهذا تحقيق المشبه به
ثم شرع في تحقيق المشبه وفي تحقيق وجه الشبه في ضمنه فقال
و (كذلك المضارع) فقوله كذلك اما ظرف مستقر من فوع
محلا خبر مقدم والمضارع مبتدأ مؤخر هذا اذا كان حرفية
ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فيثذ يكون بالعكس اي مثل الاسم
المضارع في هذه الاحوال وقوله (عند تجرده) متعلق بمحتمل المؤخر
وظرف له يعني ان المضارع عند تجرده (عن حرف الحال) نحو ما
(والاستقبال) نحو السنين وسوف ولا ولن في النفي (يحتمل الحال
والاستقبال) من الزمانين فانهما اما معناه الموضوع له بان يكون

هذه الصيغة موضوعة لكل منهما بالاشتراك او بان يكون احدهما
معناه الموضوع له والاخر غير الموضوع له يدل عليه مجازا
(نحو يضرب) فانه لما تجرد عن هذه الحروف يحتمل ان يكون
المراد انه يضرب في الحال او في الاستقبال (وعند دخولهما)
اي وعند دخول حرف الحال او حرف الاستقبال (يختص)
اي يختص المضارع (بالاستقبال) ان دخل عليه حرف
الاستقبال (او الحال) اي يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال
(نحو سيضرب) اي مثال الاول سيضرب وكذا سوف يضرب
ولا يضرب ولن يضرب فانه لدخول هذه الحروف يختص بالاستقبال
(وما يضرب) اي ومثال الثاني وما يضرب فانه لما دخلت
عليه كلمة ما التي لنفي الفعل في زمان الحال يختص ذلك بالحال
قوله (ولبادرة الفهم) عطف على قوله ليقول اي واما مشابهة
الاسم بالمضارع معنى لمبادرة الفهم اي فهم السامع (فيهما) اي في
اسم الفاعل وفي الفعل المضارع (عند التجرد عن القرائن) اي
عن قرينة الحال او المقال وقرينة في المضارع نحو سيضرب
وفي الاسم نحو الضارب امس او غدا او الان (الى الحال) متعلق
بالمبادرة لان المفهوم من المضارع اخبار وقوع الضرب
وكذلك من اسم الفاعل والوقوع يحتمل على الوقوع في الحال عند
سماعهما ثم شرع في بيان مشابهما من جهة الاستعمال فقال
(واما الثالث) اي واما الشبه استعمالا وهو مبتدأ (فلو قوع كل)
ظرف مستقر من فوع محلا على انه خبر اي فاصل لوقوع كل (منهما)
اي من اسم الفاعل والمضارع والوقوع مصدر مضاف الى فاعله
وقوله (صفة) منصوب لفظا على انه مفعوله وقوله (انكرة) متعلق
بصفة اي لجواز ان يكون كل منهما واقعا في موضع صفة لنكرة
في الجملة وفي الظاهر وان كان في التحقيق كون اسم الفاعل مركبا
والفعل المضارع جملة (نحو جاءني رجل ضارب او يضرب)
لان الصفة في ضارب في الحقيقة هو ضارب فقط وفي يضرب هو

يضرب بعد رفع فاعله و بعد كونه جملة معه قوله (ولد خول)
عطف على قوله لوقوع كل يعني واما الثالث الجواز دخول
(لام الابتداء عليهما) اي على اسم الفاعل والفعل المضارع (نحو
ان زيدا يضارب او يضرب) ثم اراد ان يبينه على الحاصل
من السابق فقال (فهذه المشابهة) اي هذه المشابهة التامة التي
هي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع
من الافعال (تقتضي) اي هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة
(تطفل) مفعول تقتضي والتطفل مصدر من باب التفعّل وهو كون الشيء
طفلا اي تابعا ولذا يقال للصبى طفلا لانه يتبع والده في الشيء يعني
تبعية (المضارع للاسم فيما) اي في معنى واعتبار (هو) اي الاسم
(اصل فيه) اي في ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل
وما موصوفة عبارة عن المعنى الذي يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل
خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى اراجع لان الشيء اذا كان
اصلا في شيء يكون اعتباره راجعا وتركه مرجوحا والضمير المجرور
راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحلّه القريب
مجرور في ومحلّه البعيد منصوب على انه مفعول فيه (وهو) اي
الشيء الذي هو اصل في الاسم ومعتبر فيه (الاعراب) لان الاسم
هو قابل لاحتمال المعاني المقتضية للاعراب بخلاف الفعل فان
الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله (فاعرابه)
جواب لشرط محذوف اي اذا كان الاسم اصلا في الاعراب وكان
اعراب الفعل تابعا لاعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة
بينهما فاعراب الفعل (ليس) اي ذلك الاعراب (بالاصالة) بل
الاصل في الفعل هو عدم الاعراب لعدم ما اقتضاه فيه وعدم
الاعراب هو البناء ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال (فاذا قلنا)
الفاء فيه تفضيلية واذا ظرف لجوابه وهو اوجب وقوله
(لن يضرب) اي لفظ لن يضرب مفعول لقلنا اي اذا قلنا واوردنا
ن يضرب (فلن) الفاء فيه جوابية لذا ولن اي لفظ لن وهو مبتدأ

اي ان لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل لانه حرف (او جب كون
اخر يضرب مقنونا) اي منصوبا علامته الفتحة (بوا سطة
المشابهة التامة لاسم الفاعل) كما عرفت وكل ما اوجب بواسطة
كذلك فهو عامل وما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه
شرع في تقسيمه الذي هو بحسب وجوده في الخارج فقال (ثم العامل)
وهو مبتدأ وقوله (على ضربين) ظرف مستقر خبره والجملة لا محل
لها معطوفة على جملة ثم العامل وقوله (لفظي) بالرفع خبر مبتدأ
محذوف اي احد الضربين لفظي (و) الاخر (معنوي) ويجوز
جره على انه بدل من الضربين (فاللفظي) الفاء فيه تفصيلية وهو
مبتدأ وقوله (ما يكون) مع صلته خبره وقوله (للسان) ظرف
مستقر منصوب محلا على انه خبر مقدم ليكون و (فيه) متعلق به
والضمير المجرور عائدا لوقوله (حظ) اي نصب اسم معنى ليس هو
معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس مسموع من شأنه ان يلفظ
باللسان ويكتب في النقوش فمعنى النسبة فيه ان العامل اللفظي عامل
منسوب الى اللفظ الذي محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل
الى الله (وهو) اي ذلك اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي
فالسماعي) وهو في اللغة ما نسب الى السماع وفي الاصطلاح
(هو الذي) اي العامل اللفظي الذي (يتوقف اعماله) هو مصدر
اعمل اي جعله عاملا ومؤثرا بعمل خاص به (على السماع) اي على
تتبع ترايب العرب واستقرائها ويمتنع ان يذكر في عمه قاعدة كلية
لان ما يذكر فيها انما هو قضية شخصية لا كلية فانه يقال من جارة
وان ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها
بخلاف القياسي فانه كما سيحكي من انه يمكن ان يذكر فيها
قاعدة كلية موضوعها غير محصور اي له افراد كثيرة كلها تعمل
من غير توقف على السماع * واعلم ان التقسيم ثلثة تقسيم جعلي
وهو اكثر استعمالا في تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم الكتاب الى ابواب
وفصول وتقسيم استقرائي كتقسيم الانسان الى ابيض واسود

وتقسيم عقلي كتقسيم شيء الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل
ههنا من هذا القبيل بان يقال ان العامل اما لفظي واما غير لفظي
والثاني هو المعنوي واللفظي اما سماعي واما غير سماعي والثاني هو القياسي
(وهو) اي السماعي (ايضا) اي كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم
وعامل في) الفعل (المضارع والعامل في الاسم ايضا) اي كالسماعي
على قسمين (عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني) اي ان يدبلا سمين
المفعولين (المبتدأ والخبر في الاصل) اي قبل دخول العامل اللفظي الذي
يقال له نواسخ المبتدأ والخبر (ويسميان) اي يسمى ذلك المبتدأ والخبر
(بعد دخول العامل) اي بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليهما
(اسما) اي يسمى الذي هو مبتدأ في الاصل اسما لذلك العامل
(وخبرا) اي يسمى الذي هو خبر في الاصل خبرا (له) اي لذلك
العامل فقوله يسميان فعل مجهول ثنية يسمى وهو من الافعال التي
تتعدى الى المفعولين لانه يقتضي شيئين احدهما الاسم والاخر المسمى
فيجعل المسمى مفعولا اول ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا لما بنى الفعل
مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثاني باقيا على حاله
ومما ينبغي ان يعلم ان هذا التقسيم مبني على الاستقراء اعني انه لم يوجد
عامل يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى
ثلاثة فصاعدا يجوز ذلك عقلا والله اعلم (والعامل) وهو مبتدأ
وقوله (في اسم واحد) ظرف مستقر من فوع محلا على انه صفة
العامل اعلم ان متعلق الظرف المستقر اما فعل واما صفة يعني كان
او كائن وحصل او حاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان
صفة يكون مع فاعله مركبا فيثبت ان كان المتعلق فعلا فهو نكرة
لا تكون صفة لمعرفة وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة
واذا وقع الظرف في موقع يقتضي ان يكون صفة للمعرفة يقدر فيه
اسم معرف باللام كما كان في هذا المقام يعني والعامل النكاث
في الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل على انه
مفعول به غير صريح له وقوله (حروف) خبر للمبتدأ وقوله (تجرحه)

مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اي العامل
اللفظي السماعي الذي يمل في الاسم الواحد حروف تعمل عمل
الجر في اسم واحد وقوله (تسمى) صفة بعد صفة للحروف او لا
محل لها استئناف كان قائل سأل بانه ما اسم هذه الحروف
في اصطلاح النحاة فاجاب عنه انه يسمى (حروف الجر) وبما
ينبغي ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه
اما معناه المصدرى الاصلى وهو جر الشيء الى الشيء واما معناه
الاضطلاحى الذي صدر عن علي رضي الله عنه بان الجر علم الاضافة
ويجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلا منهما يصح ان يكون
وبجها للتسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمي به لانها
حروف تجر معنى الفعل الى ما يليه وبالاختصار الثاني انه يسمى به
لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله (وحروف الاضافة) بالنصب
معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة في الاصل
نسبة شيء الى شيء فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها
نسبة الشيء الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر
في تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوباً اليه (وهي) مبتدأ
(عشرون) بالرفع خبره اي وتلك الحروف عشرون حرفا بالاستقراء
وقوله (الباء) مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي الاول
من عشرين مسمى الباء الذي هو ب بالكسر وقوله (للاصاق) ظرف
مستقر من فوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هو كائن
للاصاق وموضوع له وفيد تسامح لان الباء وغيره من الحروف
ليس بموضوع لمطلق معناها كما حقق في فن الوضع بل هو موضوع
للاصاق جزئي يتكون في الخارج بعد وجود مجروره ومتعلقه
الخصوصين وانما اكتفى المصنف بذكر معنى واحد له مع ان له معاني
اخر من الملا بسة والمصاحبة وان بعضها منه يكون زائدا وليس له
معنى لان وظيفة علم النحو ذكر العمل والتأثير لانه انما يبحث

عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى او لا
وتعداد المعاني من وظائف علم اللغة واعرف هذا (ومن) اي
والشأن لفظ من (للابتداء) اي الموضوع لمعنى الابتداء (والى)
اي والثالث لفظ الى (للانتهاء) اي وهى موضوع الانتهاء
(وعن) اي والرابع لفظ عن (للبعد) اي هو موضوع بعد شئ
عن شئ (والمجاوزه) اي لمجاوزه ذلك الشئ البعيد الى ثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم يبعد عن القوس
ويصل الى الصيد (وعلى) اي والخامس لفظ على (للاستعلاء)
اي هو موضوع للاستعلاء (واللام) اي والسادس مسمى اللام
(للتعليل) اي هو موضوع للتعليل (والخصيص) اي والسابع
لفظ فى (للاظرف) اي هو موضوع للاظرف زمانا ومكانا (والكاف)
اي والثامن مسمى الكاف (للتشبيه) اي هو موضوع للتشبيه شئ
بمجروره (وحتى) اي والتاسع لفظ حتى (للفاية) اي هو
موضوع لمعنى الفاية يعنى انه يكون مجروره غاية لشيء (ورب) اي
والعاشر لفظ رب (للتقليل) اي هو موضوع لانشاء التقليل
(وواو القسم) اي والحادى عشر الواو الذى هو موضوع للقسم
(وتاؤه) اي والثانى عشر تاء القسم (وحاشا) اي والثالث عشر
لفظ حاشا (للاستثناء) اي هو للاستثناء اي لاستثناء مجروره
(ومنذ) اي والرابع عشر اي لفظ منذ (ومنذ) اي والخامس عشر
لفظ منذ (للابتداء) اي هما للابتداء (فى الزمان الماضى وقديكونان
اسمين) فيكونان بمعنى الاسم وهو معنى اول المدة اوجميع المدة
اذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه اول مدة سفرنا اوجميع مدة
سفرنا يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ ويوم الجمعة بالرفع خبره الخرفية
اذا كانا بمعنى من نحو سرت منذ يوم الجمعة اي ابتدأت السير
من يوم الجمعة فالمقصود فى الاول بيان اول المدة اوجميعها وفى الثانى
بيان ابتداء السير (وخلا) اي والسادس عشر لفظ خلا (وعدا)
اي والسابع عشر لفظ عدا (للاستثناء) اي وهما للاستثناء

(ويكونان) اي يكون كل من اللفظين (فعلين) يعنى فعلين
ما ضميين ناقصين واويين من خلوص وعدو (وهو) اي كونهما
فعلين (الاكثر) اي اكثر من وقوعهما حرفين وسيجيئ تفصيلهما
فى بحث المستثنى (ولولا) اي والثامن عشر لفظ لولا (لامتناع)
شئ) اي هو موضوع لبيان علة امتناع شئ وقوله (اوجود)
متعلق بالامتناع اي كون الشئ متمنعا لوجود (غيره) اي غير
ذلك الشئ يعنى ان ههنا شيئين احدهما متمنع والاخر موجود
فيكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع المتمنع نحو لولاك اهلك
زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله (اذا اتصل)
متعلق وظرف للمفهوم مما سبق وهوانه لما حكم بان لولا حرف جر فهم
منه انها تجر ويسالم يكن جره على اطلاقه بل بشرط شئ اراد
ان يقيد عمل الجربانه انما يجز اذا اتصل (بها) اي بكلمة لولا
(غمير) فان لولا اذا دخل على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا
على انه مبتدأ وخبره يكون محذوفا وجوبا فاذا قلنا لولا زيد اهلك
عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود محذوف الخبر وقام لهلك مقامه
فلاجر فيه واذا دخل على الضمير فالسموع من العرب امر ان احدهما
لولا انت لهلك عمرو وهذا فى اكثر اللغات والاخر لولاك لهلك عمرو
والامر على الاولى ظاهر واما على الثانية فلما اتصل بها ضمير
مجرور فلا جار غيرها حكم بالصيغة بانها حرف جر لانه لا مجال
لحمل الضمير على كونه منصوبا لانه لا ناصب له فتعين مجرور ريته
وفيه مسلكان احدهما مسلك سيبويه فانه قال ان لولا حرف جر
عند اتصال الضمير به لكونها بمعنى اللام التعليلية والاخر مسلك
الاخفش وهو ان لولا على حاله فى الاستعمالين لكن يوجه فى هذه
اللغة بان الكاف المجرور استعمل فى الضمير المرفوع مجزا على طريق
الاستعارة فيكون اعرابه على المسلك الاول ان الكاف مبنى على
الفتح فمحله القريب مجرور بلولا ومحله البعيد مرفوع على انه
مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى انها ضمير مرفوع محلا على انه

مبتدأ كذلك (وكي) اي وانما سنع عشر لفظ كي (اذا دخل)
اي فانه يجر اذا دخل (علي ما الاستفهامية هو) اي لفظ كي
(للتعليل) مثل اللام (نحو كيمه عصيت) اصله كيمه فحذفت
الالف التي في اخره كما حذفت في ما اذا دخلت عليها سائر الحروف
الجارة نحو عمه وممه ولمه فهذا الاستعمال يدل على كونه حرف جر
في هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام وهذا ايضا يدل
على كونه حرف جر وقال الدمايني في شرح التسهيل ان فيه
ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين
اثناني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر
نارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) اي
والعشرون لفظ لعل (للترجي) اي هو موضوع للترجي اي لرجاء
وقوع اسباب شئ والظن بترجيح وجود اسبابه على عدمه
بعد امكانه وكذا عسى واما كاد فهو بيان اقرب وقوع شئ بعد
وجود اسبابه وانما يجر الاسم به (في لغة عقيل) على صيغة
التصغير ذكره الدمايني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
مرة لعل ابني المغرار منك قريب انتهى فابي المغوار هو محل الاستشهاد
ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع في بيان احوال تعلقاتها
فقال (ولا بد لهذه الحروف) فلاثني الجنس ويد مصدر بمعنى
الفراق وهو مبني على التمجح ومنصوب محلا على انه اسم لا و قوله
لهذه الحروف ظرف مستقر خبره وقوله (من متعلق) بفتح اللام
اما ظرف مستقر ايضا خبر بعد خبر او متعلق بيد وظرف لغوله يعني
لا فراق موجود لهذه الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعا
لاقتضاء معنى الفعل او شبهه الى مجروره ولما كان معنى التني الفراق
هو معنى عذم الانفكاك كان معناه ان المتعلق لازم لهذه الحروف
(فعل) اي هذا المتعلق فعل (او شبهه) كاسم الفاعل والمفعول
وانصدر ونحوه (او معناه) اي معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه
معنى الفعل كما يسمى من اسماء الافعال والظروف وقوله (الا الزائد)

(بالجر)

بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها اي الا الحرف الذي يكون
زائدا (منها) اي من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه
الموضوع له بل له فائدة اخرى من الموافقة لاستعمال العرب (نحو
كني بالله) لان باء بالله ليس مستعملا ههنا في معناه لان مجروره فاعل
كفي بل الباء فيه زائد بمعنى انه ليس المراد به معناه الموضوع له
بل المراد به اما تزيين اللفظ او الموافقة لاستعمال العرب لان عادتهم
انهم يدخلون الباء في فاعل كني (و بحسبك درهم) وهذا مثال
لزيادة ابناء في المبتدأ لان حسبك مجرور لفظا بالباء ومرفوع محلا
على انه مبتدأ ودرهم خبره وقوله (ورب وحاشا وخلا وعدا
ولو لا ولعل) معطوف على قوله الا الزائد يعني الارب وماعطف
عليه من المذكورات (فانها) اي فان هذه المستثنيات المذكورات
(لا تعلق بشئ) اي بشئ من الفعل وشبهه ومعناه لان كلا من
المذكورات لا يفيض معنى الفعل ونحوه الى مجروره ثم شرع في تفصيل
احوال كل من المستثنيات فقال (فمجرورا زائدا ورب باق على ما)
اي على الاعراب الذي (كان) اي ذلك المجرور (عليه) اي على
ذلك الاعراب (قبل دخولها) اي قبل دخول الزائد ورب من كونه
فاعلا كما في كني بالله ومبتدأ كما في بحسبك درهم وخبرا كما في ما زيد
بقسم او مفعولا كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم وكما في رب رجل
صالح لقيته اولقيت لان مجرور رب منصوب محلا على انه مفعول
لقيت فقدم عليه لاقتضاء رب صدارة الكلام وقوله (ومجرور
حروف الاستثناء) مبتدأ وقوله (كالمتشني بالا) خبره والجملة معطوفة
على جملة فمجرور اي ان محل مجرور حروف الاستثناء وهي حاشا
وخلا وعدا كاعراب الاسم الذي يستثنى بالا من كونه منصوبا
وجوبا حين كون المستثنى منه مذكورا او الكلام مثبتا ومن كونه
جائزا انصب والبدل اذا كان الكلام منقيا ومن كونه معربا على
اقتضاء العسائل اذا كان المستثنى منه محذوفا (ومجرور لولا ولعل
مبتدأ) على ان محلهما القريب مجرور بهما ومحلهما البعيد مبتدأ

وجوبا مفعولا
كلامه موجب
جاء في التمهيد
على المستثنى منه
المرحوم حاجا
محبوب
حاشا الدار
بعد خلا
زيدا
كلامه
مستثنى منه
مختار حاجا
زيدا

كلامه غير موجب
مختار حاجا
زيدا

(وما بعده) أي والاسم الذي يقع بعد ذلك الاسم (خبره) أي خبر ذلك المبتدأ (نحو لولاك لهلك زيد ولعل زيد) بالجر (قائم) بالرفع فان لولا ولعل غير متعلقين بشيء فمجرور هما مجرور بهما محلا ومرفوع بمحلهاما البعيد على أن كلا منهما مبتدأ وخبرهما ما بعدهما لكن الخبر الأول محذوف وجوبا كما مر وأعلم أن وجه أعمال المذكورات بالجر صورة ليس لكونها حروفا جارة بحيث يصدق عليها تعريف تلك الحروف وهو ما وضع لافضاء معنى الفعل بل كل منها محمول على حرف من الحروف الجارة فالزائد محمول على غير الزائد لا شترأ كهما في الصورة والحرفية ورب محمول على الزائد أو على من الاستغراقية في قوله وما من أحد للاشتراك في افادة التأكيد ذهب إلى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف وقيل إنها كسائر الحروف الجارة لتعدية عاملها وهو مردود وحروف الاستثناء محمولة على الزائد أيضا للاشتراك في عدم التعدية وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد ولما فرغ من بيان أحوال الحرف الجار الذي لا يتعلق بشيء شرع في بيان أحوال الذي يتعلق فقال (ومجرور ما عدا هذه السبعة) قوله ومجرور مرفوع على أنه مبتدأ ومضاف إلى ما وهو موصول أو موصوف وعدا فعل ماض وفاعله تحته راجع إلى ما وهذه منصوب محلا على أنه مفعول عدا والسبعة منصوب لفظا على أنه صفة لهذه أو بدل منه أو عطف بيان له وقوله (منصوب المحل) بالرفع خبره ومضاف إلى المحل إضافة لفظية وهو مجرور لفظا ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول يعني مجرور الحرف الجار الذي عدا هذه السبعة منصوب محله (على أنه) أي بواسطة أن ذلك المجرور (مفعول فيه متعلق) بفتح اللام والضمير المجرور راجع إلى ما (أن كان الجر في) أي لفظ في من ما عدا هذه السبعة (أو ما) كان ذلك الجار غير لفظ في من الجار لذي (بمعنى) أي بمعنى في وقوله (نحو صليت في المسجد) مثال لما كان الجار فيه لفظ في ضريحا وقوله (أو بالسجد) أي أو صليت بالسجد مثال لما كان الجار وهو البناء بمعنى في وقوله

(أو على أنه) معطوف على قوله على أنه أي أو مجرور ما عدا السبعة منصوب المحل بواسطة أنه (مفعول له) أي متعلقه (أن كان الجار لا ما أو ما) أي أو كان الحرف البذي كان (بمعنى) أي بمعنى اللام (نحو ضربت زيدا للتأديب) وهذا مثال لما كان الجار فيه لا ما صريحا (وكيفية عصيت) وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو كي وقوله (أو على أنه) عطف معطوف أما على القريب أو على البعيد يعني أو مجرور ما عداها من الجارة منصوب محلا بواسطة أنه (مفعول به غير صريح أن كان الجار ما عداها) أي أن كان جار ذلك المجرور الجار الذي عدا في واللام وعدا ما بمعناها (نحو مررت بزيد) فان البناء في زيد متعلق بمررت لانه ليس بزيد وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور ومنصوب محلا على أنه مفعول به غير صريح لمررت لان البناء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام ثم شرع في بيان كون المجرور مرفوعا في بعض الأوقات فقال (وقد يستند) بصيغة المجهول وقوله (المتعلق) بفتح اللام مرفوع على أنه نائب الفاعل لقوله يستند وقوله (إلى الجار) متعلق بقوله يستند (والمجرور) معطوف عليه يعني أنه قد يستند متعلق ذلك الجار إلى مجروره الذي هو مفعول به غير صريح له حين كونه مستندا إلى فاعله لكونه فعلا معلوما ولما كان المتعلق فعلا مجهولا أو اسما مفعولا أو بمعنى اسم مفعول يقتضي أن يستند ذلك المتعلق إلى مفعوله لانه لم يجد في التركيب شيئا حتى استند إليه فوجد مفعولا به غير صريح فاستند إليه بالضرورة (فيكون) عطف على قوله يستند والفاء عاطفة وسببية أي بسبب ذلك الاستناد يكون جميع ذلك الجار والمجرور (مرفوع المحل) بالنصب خبر يكون (على أنه) أي بواسطة أن ذلك المجرور مع جاره (نائب الفاعل نحو مررت بزيد) فان مرفوع مجهول وهو حين كونه فعلا معلوما مستندا إلى فاعله وكان زيد متعلقا به ومفعولا به غير صريح له ولما بدل فعل مر إلى صيغة المجهول وعلل استناده إلى فاعله فاحتاج إلى الاستناد إلى شيء فوجد في التركيب

ذلك المفعول فاستند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع لتحول واسطة فان واسطة في الاول كان مفعولية وبعد التحول كان نائب الفاعل ثم شرع في مسائل الجار والمجرور من حيث جواز تقديمه على تامله وتأخيرها فقال (ويجوز تقديم ما) اي يجوز تقديم الجار والمجرور الذي (عدا) اي تجاوز ذلك الجار (هذا) اي الجار والمجرور الذي كان نائب فاعل وقوله (على متعلقه) بفتح اللام متعلق بالتقديم يعني يجوز تقديم كل جار ومجرور مما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا به غير صريح على متعلقه الا جارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه فلا يقال يزيد من كونه مفعولا فيه والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه ولما فرغ من بيان مسأله بحسب التقديم شرع في بيان مسأله بحسب حذف متعلقه فقال (وقد يحذف المتعلق) اعلم ان لفظ قد في الموضعين للتقليل والفرض من اتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة الى ضده في الاول بين ان اسناد الفعل الى الجار والمجرور قليل بالنسبة الى الاسناد الى غيره وفي الثاني بين ان حذف المتعلق قليل بالنسبة الى ذكره يعني انه يجوز حذف المتعلق والفاء في (فان كان) تفصيلية يعني لتفصيل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق يكون شان ذلك المتعلق قسمين اما شانه انه فعل من الافعال العامة او لا ثم فصله بقوله ان كان ذلك المتعلق الذي كان محذوفا (فعلا عاما) اي من الافعال التي يكون مآذاه حدثه موجودا في كل الموجودات او في اكثرها كالموجود والكائن والحاصل والمستقر فان احداث هذه الاربعة وموادها توجد بحسب معانيها في كل الموجودات لانه اذا كان الشيء موجودا فيصح ان يقال انه موجود وحاصل وكائن فهذه الثلاثة توجد في كل الموجودات جواهرها كان او عرضها واما مستقر فيوجد في بعضها فقوله فعلا خبر كان وقوله عاما صفة وقوله (متضمنا) صفة بعد صفة له وقوله (في الجار والمجرور) مفعول متضمنا اي كان الغرض من المتعلق ذكر مطلق الوجود

والكون والحصول والاستقرار الذي فهم من ذكر الجار والمجرور لان الغرض منه ذكر فعل خاص زائد على الوجود وامشاله على القيام والقعود والاكل والشرب فانه اذا قلنا زيد في الدار لم يتعين ان الغرض منه اي فعل صدر من زيد وحصل في الدار بل فهم منه ان زيدا موجودا في الدار واما اذا قلنا زيدا كل في الدار فيكون الغرض منه صدور الاكل من زيد في الدار بمعنى التضمن ههنا كون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم تعلم الالفاظ العربية واوضاعها وقوله (يسميان) جواب الشرط اي ان كان المتعلق المحذوف كذلك يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا مستقرا) اي ظرفا استقر فيه عامله اي متعلقه المحذوف (نحو زيد في الدار) فزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وفي حرف جر والدار مجرور به فتضمن مجموع الجار والمجرور معنى متعلقه وهو قوله (اي حصل) وخبر المبتدأ في الحقيقة هو حصل لكن لما تضمن الجار والمجرور المعنى الذي يستفاد من حصل لانه لما ذكر قوله في الدار يستفاد منه حصول زيد فيه وكذا وجوده وكونه واستقراره فان قدر فيه حصل يكون مع فاعله جملة وان قدر حاصل يكون مع فاعله مرفعا والاول اكثر واولى وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان واسمه تحته راجع الى المتعلق وقوله (كذلك) خبره وقوله (اولم يحذف) فعل مجهول وقوله (متعلقه) نائب فاعله وقوله (يسميان) اي يسمى ذلك الجار والمجرور جواب وان لم يكن يعني انه ان لم يكن المتعلق الذي حذف فعلا عاما اولم يكن المتعلق محذوفا بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا لغوا) اي فضله في الكلام (نحو زيد في الدار اي اكل) هذا مثال لما يكون المتعلق غير فعل عام لان المتعلق المحذوف هو اكل وهو ليس بفعل عام بل الاكل انما وجد فيما له نفس كالحيوان ولا يوجد في غير الحيوان من الموجودات فيكون زيد مبتدأ واكل مع فاعله جملة مرفوع المحل على انها خبر المبتدأ وفي متعلق باكل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب

محلا على انه مفعول به غير ضريح لاكل وان قدر اسم فاعل يكون
هو مع فاعله مر كبا من فوقا لفظا على انه خبره وانما سمي لغوا لانه
ليس بعمدة وركن من اركان الكلام والكلام مستغن عنه وقوله
(ومرت بريد) معطوف على المثال الاول ومثال لما لم يحذف
متعلقه لان الباء في بريد متعلق بمرت والحاصل ان المتعلق امام ذكر
اما محذوف فالاول ظرف لغو سواء كان فعلا تاما او خاصا
فالمحذوف اما فاعل عام او فعل خاص فالاول ظرف مستقر والثاني
لحرف لغو ولا فرق من مسائل المتعلق حذف او ثبوت تاسرع في مسائل الجار
فقال (وقد يحذف الجار وهو) اي حذف الجار اعلم ان مرجع الضمير
اما سابق او لا فالسابق امام ذكر صراحة نحو زيد هو عالم او مذكور
ضمننا نحو اعدلوا هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور
في ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد
لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه
سابق حكما لانه فاعل ورتبه ولي فعله واما غير سابق حكما فهذا
الاخير غير جائز لكونه اخيرا قبل الذكر فالثلاثة الاول جائز والله اعلم
فعلى هذا يكون الضمير في قوله وهو يرجع الى المحذوف المذكور
في ضمن يحذف كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب يعني ان المحذوف
المذكور في ضمن يحذف (على نوعين قياسي) اي الاول قياسي
اي مضبوط بضابط كلي يقاس كل جزئي يوجد في هذا الكلي
الى اخر ولا يحتاج الى سماع (وسماعي) اي والنوع الثاني سماعي
اي غير مضبوط بضابط كلي ولا يقاس احدهما الى الآخر (فالقياسي)
الفاء تفصيلية لعطف التفضيل على الاجمال وهو مبتدأ والالف واللام
للعهد الخارجي لسبقه في التقسيم وقوله (في ثلاثة مواضع) ظرف
مستقر خبره اي حصل او حاصل في ثلاثة مواضع (الاول) اي الموضع
الاول من الثلاثة (المفعول فيه) وسيجيء تعريفه في المنصوبات
(فان حذف في) اي فان حذف لفظ في (منه) متعلق بالمحذوف
اي من بعض افراد (قياس) اي قياسي فحذف منه الباء النسبية

وقوله (ان كان) فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله
(ظرف زمان) وجواب الشرط تقدم عليه اي ان كان كذا لك
فحذف في منه قياس وقوله (مبهما) خبر لقوله (كان) قدم عليه
بقوله (او محدودا) معطوف على مبهما اي سواء كان الظرف
الزمان ظرف زمان مبهم او ظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها
قياسا وقوله (نحو سرت حينا) مثال لظرف الزمان البهم وقوله
(وصمت شهرا) مثال لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على
زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له يوم معدود وساعة معدودة
واما الشهر فله ابتداء وانتهاء وايام معدودة يطلق على مجموعهما
شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو
طلوع الشمس وغروبها وقوله (او كان) معطوف على قوله ان كان
لظرف زمان اي ان حذف في قياس ايضا ان كان اي المفعول فيه
(ظرف مكان) وقوله (مبهما) منصوب على انه صفة ظرف ثم شرع
في تعريف المبهم فقائل (وهو) اي ظرف المكان المبهم (ما) اي
اسم المعنى الذي (ثبت له) اي ثبت لذلك المعنى (اسم) اي لفظ
موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره (بسبب امر)
تعلق بثبت اي ثبت له ذلك الاسم بسبب امر (غير داخل في سماء)
اي مسمى ذلك الاسم بل بسبب التسمية امر خارج عند ذلك المكان
الذي سمي له باسم خاص مبهم في ذاته وانما يتعين بوقوع امر خارج عند
(كالجبهات الست) اي ذلك المكان المبهم كالجبهات الست
لاجسام (وهي) اي الجبهات الست (امام وقدام) وهذا
مرادفان (وخلف) وهو الثاني منها (ويمين) وهو الثالث منها
(ويسار وسمل) وهما الرابع منها (وفوق) وهو الخامس (وتحت)
وهو السادس فان سميات هذه الست ليست بمكان متعين له حدود
او مساحة معدودة معينة يطلق على ذلك هذه الاسماء بل سمياتها
تعين وتتكون اذا وجد جسم خارج عنها ويقال حين وجوده
ان هذا امام ذلك الجسم ويمينه ويساره وقوله (وعند) معطوف

على قوله كالجهايات أي ذلك المكان المبهم مثل عند لان عند يطلق على المكان الذي حوله الجسم يقال جلست عندك اذا جلس حول المخاطب وهو ايضا مبهم (ولدى) وهو بمعنى عند لكنه مختص بالحضور ويقال جلست لدى زيد أي عند حضوره (ووسط بسكون السين) لانه بمعنى بين فانه اذا قلت جلست وسط القوم يصح ان يقال بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) فان كلا من الحذاء والازاء والتلقاء من الامكنة التي ثبت لها اسم بسبب وجود جسم غير داخل في سماء (وكا لمقادير المسوحة) أي ظرف المكان المبهم مثل المقادير التي ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم لانه يصدق عليه تعريف المبهم فان المساحة التي هي سبب للتسمية خارج عن سماء وانما اعاد الكاف ههنا لان البعض ظن ان المقادير المسوحة ليست بمهمة واثار باعادة الكاف الى رد ظنه لذلك (نحو فرسخ وميل وبريد) فان كلا من الثلاثة مقادير مخصوصة يعرف بالمساحة التي هي امر غير داخل ويطلق الفرسخ على المكان المسوخ باثني عشر الف خطوة والميل يطلق على ثلث الفرسخ وهو اربعة الاف خطوة والبريد يطلق على اثني عشر ميلا وقوله (الاجانب) استثناء من حكم الحذف يعني جاز حذف في من كل مكان مبهم الاجانب (وجهة ووجهها ووسطا بفتح السين) واعلم ان القوم اختلفوا في تفسير المبهم فبعضهم عرفوه بالتعريف الذي ذكره المصنف فيدخل فيه جميع ما ذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء حيثئذ على الاستثناء من الحكم وبعضهم عرفه بما لا يعتبر حدود لانهاية فيخرج منه المقادير المسوحة فيحتاج الى ان يقال انها وان لم يطلق عليها المبهم لكن اعطى لها حكمها في الحذف (وخارج الدار) معطوف على الاجانب أي الإخراج الدار (وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون) أي ذلك الاسم (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون ذلك مشتقا من الحدث الذي يكون بمعنى الاستقرار وهو كونه في مكان مع القرار فيه في الجملة وقوله

(نحو المقتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار لان المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب وهما لا يدومان ولا يستقران في ذلك المكان بل هما عرضان لا يستقران فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور ان القتل والضرب فيهما فيكون حيثئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما وغير متبادرة منهما قوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف أي الحكم في انه (ان كان بمعنى) كالحكم الذي فيما قبله في انه لا يجوز حذفه فيه يعني ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعنى) لم يجوز حذف في ايضا (نحو مقام ومكان) فانهما وان كانا مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون متعلقهما كذلك احتاج الى ذكر في ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء في (فان) لتفصيل حال المستثنيات يعني ان (هذه المستثنيات) من قوله الاجانب الى ههنا (لا يجوز حذف في منها) أي من هذه الكلمات وان كان كل منهما من ظرف المكان المبهم (لا يقل اكلت جانب الدار) أي لا يجوز ان يقال اكلت جانب الدار بحذف في وكذا لا يقال جهة الدار او وجه الخان او وسط الدكان بفتح السين وانما اورده المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى نص سيبويه عليه (او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه) اما عدم جوازه في جانب الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله في الظرف يصدق عليه مفهوم المبهم لكن لكون اصله غير ظرف كان كالخارج عن تعداد الظروف واما في مضرب ومقام لكون عاملهما اكلت فان الاكل ليس بقار قوله واما ان كان معطوف على عدليه المقدر فكانه قال حكم اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار انه اما ان لا يكون عامله بمعنى الاستقرار او يكون اما ان لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في منه (واما ان كان عامل القسم الاخير) وهو اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار فقوله عامل

اسم كان وقوله (بمعنى الاستقرار) خبره وقوله (يجوز حذف في منه) جواب الشرط لانه حيثئذ يكون متضمنا لمصدر بمعنى فيكون مشعرا بكونه ظرفا للحدث الذي فيه فيستغنى حيثئذ من ذكر لفظ في (نحو وقت مقامه وقعدت مكانه) فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب هو القيام او العقود الذي بمعنى الاستقرار ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهم شرع في حكم المحدود وتعرّفه فقال (وان كان) اي المفعول فيه (ظرف مكان محدودا وهو) اي المحدود (ما ثبت) اي اسم ما (ثبت له اسم بسبب اخر داخل في مسمى) اي غير خارج عنه كالمبهم (نحو دار) وكذا البيت والبلد لان البلد انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل من المذكورات انما ثبت لها من الاسم للشيء الداخل في مسمى ما قوله (فلا يجوز حذف في) جزأ للشرط المحذوف اي اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذفه منه وقوله (فلا يقال) تفصيلية معطوفة على قوله فلا يجوز يعني اذا لم يحذف منه في مثل الدار لا يجوز حيثئذ ان يقال (صليت دارا بل) يقال صليت (في دار) وتحقيقه ان القياس في حذف في من المفعول فيه انما يجوز في ظرف الزمان لسكون الزمان جزأ من الفعل فينصب كالمفعول المطلق الذي هو مصدر الفعل لكونه جزأ من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحذف على ظرف الزمان المبهم لاشتراكهما في الظرفية والمبهمة فيحذف منه لذلك واما اذا كان محذورا يكون اشتراكهما في الظرفية فقط فلا يحذف عليه فلا يحذف منه وقوله (الا) استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اي لا يجوز حذفه من كل مكان محدود يقع بعد فعل الاما يقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذفه اذا وقع بعده هذه الافعال الثلاثة (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال هذه اللمة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والايصال يعني على الطريق الذي يحذف فيه حرف الجر واصل الفعل بحيث

(يتعدى)

يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذي جاز فيه حذف الجار قياسا شرع في الموضع الثاني منه فقال (والثاني) اي الموضع الثاني الذي يجوز حذف الجار منه (المفعول له) لكن ليس هذا الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين وهو انه (اذا كان) اي وانما يجوز حذفه اذا كان المفعول له (فعلا) وهو يتحقق الفاء فان للفعل معنيين لغوي واصطلاحي فاللغوي مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحي مركب من الحدث والزمان والنسبة واذا استعمل في المعنى الاول يتحقق فاؤه واذا استعمل في الثاني يكسر فاؤه وقوله (لفاعل الفعل) ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة فعلا وقوله (المفعول) بالجزء صفة الفعل اي الفعل الذي يكون عاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحو جئتك للخبر وقوله لفاعل الفعل المفعول احتراز عن الفعل الذي يكون فعلا لغويا فاعله نحو اكرمتك لا اكرامك زيدا فانه لا يجوز حذف الملام منهما وهذا هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثاني فهو قوله (ومقارنا) وهو معطوف على قوله فعلا اي مع كونه فعلا يشترط ان يكون مقارنا له) اي للفعل المفعول له وقوله (في الوجود) متعلق بقوله مقارنا وذلك على نوعين اما بان يكون زمان وجودهما متحدين (نحو ضربت زيدا تأديبا له) واما بان يكون زمان وجود احدهما بعضا من وجود الاخر نحو وقعت الحرب جينا فان في الاول وقع الضرب واحداث التأديب في زمان واحد وفي الثاني وقع القعود بعد حدوث الجبن لكن حدوث القعود وقع بعضا من زمان الجبن فاكتفى المصنف بالمثل الاول وايضا ان في الاول وقع الضرب بتحصيل التأديب وفي الثاني وقع القعود لحصول الجبن ويسمى الاول تحصيليا والثاني حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالمثل الاول وقوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي الجواز حصل ملا بسا بخلاف (اكرمتك لا اكرامك) فان في هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا

زمنه مقدح سفارجه
ما نزل نور سحره
هم زهنه هم فاجده هنده
او نور سحره حلوه نور

لفاعل الفعل المعلن الذي هو اكرمتك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله (وجئتكم اليوم لوعدي امس) معطوف على المثال اول وفي هذا المثال وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالجائية الصادرة عنه لكن ليس مقارنا في الوجود فان احدهما صدر في اليوم والاخر صدر في الامس ثم شرع في بيان احوال المجرور في المفعول فيه والمفعول له بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال (واذا حذف الجار) وهو لفظ في واللام (ينتصب المجرور) اي يقبل مجرور هما النصب المحل الذي كانا منصوبين به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه في الاول ومفعول له في الثاني وقوله (ان لم يكن نائب الفاعل) جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقرينة ما قبله اي ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله (ويرفع) معطوف على قوله ينتصب اي ويرفع المجرور لفظا (ان كان) اي المجرور يرفع واللام (نائبه) بالنصب خبر كان اي ان كان نائب الفاعل وقوله (بالاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير المستكن في يرفع و ينتصب على سبيل التنازع اي يرفع كذلك حال كونه ملا بسا باتفاق النحاة و ينتصب ايضا حال كونه ملا بسا به يعني انه لا يبقى مجرورا كما بقي في القسم كما سيأتي انه اذا حذف الجار الذي هو حرف القسم بقي المجرور مجرورا (والثالث) اي الموضع الثالث من المواضع التي يجوز حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ وقوله (ان) بالسكون مع فتح الهمزة يعني به المصدرية خبره (وان) بفتح الهمزة وتشديد النون يعني به الحرف الذي من الحروف المشبهة بالفعل وقوله (فالجار) الفاء تفصيلية يعني ان الحرف الجار (يحذف) قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعني ان الجار يحذف (منهما) اي من ان وان (قياسا) اي حذفنا قياسا وانما جاز حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلية على الجملة الفعلية والثانية داخلية على الاسمية وتأويل الجملة التي وقعت بعدهما

وجعلها عليهما اورث ثقلا في هذين الحرفين فحذف الجار الداخلة عليهما تخفيفا لهما (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاغمى) هذا مثال لان المصدرية وقوله (اي لان جاءه الاغمى) تفسير له يعني ان اصله لان جاءه الاغمى فاللام حرف جر متعلق بعبس وتولى على سبيل التنازع وان مصدرية موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير المنصوب محلا على انه مفعول به صريح لجاء والاغمى فاعله وجملة جاء جملة فعلية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلتها في تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب محلا على انه مفعول له لتولى اولعبس (وقوله تعالى) وهو بالجر معطوف على المثال السابق وقوله (وان المساجد لله فلا تدعوا) مراد لفظه وهو مجرور تقديره على انه عطوف بيان وقوله (اي لان المساجد لله) تفسير له واسارة الى ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق بلا تدعوا وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب لفظا اسمه ولله ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره فالاسم مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلتها في تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لقوله فلا تدعوا وقوله (والسماعي) بارفع مبتدأ وقوله (فيما) اي في الموضع الذي (عدا) اي تجاوز وهو صلة ما وما مع صلتها مجرور محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على جملة فالقياسي و (هذه الثلاثة) مفعول عدا وقوله (مما سمع) بيان لما في قوله فيما عدا وهو ظرف مستقر حال عن ما يعني انه لما بين المواضع التي يحذف فيها الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التي يحذف منها سمعا وهو في المواضع التي هي غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال كونها من المواضع التي سمع اي سمع ذلك مستعملا بحذف الجار منها وقوله (من العرب) متعلق بقوله سمع وقوله (فيحفظ) معطوف على قوله سمع وقوله (ولا يقاس) معطوف على يحفظ وقوله (عليه)

متعلق بلا يقاس والضمير المجرور راجع الى ما يعنى اذا وقع في تراكيب
البلغاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلاثة يحفظ ذلك على الوجه
الذى سمع من العرب ولا يجوز ان يقاس عليه غيره ثم المصنف اراد
ان يبين حال المجرور الذى حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال
(ثم القياس) اى القاعدة المضبوطة (بعد الحذف) اى بعد حذف
الجار سواء كان حذفه قياسيا كما في المواضع الثلاثة او سماعيا كما في
عداها وقوله (في غير الاولين) حال من المبتدأ اى القياس حال كونه
في غير المفعول فيه وفي غير المفعول له فان قياس حال مجرور هما قد سبق
بانهما لا يبق مجرورين بالاتفاق قوله ثم القياس مبتدأ وقوله (ان توصل)
فعل مضارع مخاطب منصوب بان المصدرية وصلة له وهو مع صلته
في تأويل المفرد خبره وقوله (متعلقه) مفعول توصل اى ان تجعل
متعلق ذلك الجار واصلا (الى المجرور) وقوله (فتظهر الاعراب
المحلى) معطوف على ان توصل والاعراب مفعوله وقوله المحلى
بالنصب صفته اى ان تجعل الاعراب الذى كان محليا عند وجود
الجار ظاهرا لفظيا (فيه) اى في ذلك المجرور (وهو) اى ذلك
الاعراب المحلى الذى يكون ظاهرا بعد الحذف (النصب على المفعولية)
اى على مفعوليته هي غير المفعول فيه وغير المفعول له وهذا ان كان
المتعلق فعلا معلوما او اسم الفاعل (والرفع على النائية) اى واما رفع
على انه نائب الفاعل ان كان المتعلق فعلا مجهولا او اسم المفعول قوله
(ويسمى) فعل مجهول ومفعوله الاول نائب فاعل تحته راجع
الى ما ذكر وقوله (حذف) مفعوله الثانى (وايصالا) معطوف
عليه يعنى يسمى ما ذكر من حذف الجار ومن ايصال متعلقه
الى مجروره بحيث يظهر فيه اعرابه المحلى حذفاً يجعل الجار محذوفاً
وايضالاً يجعل المتعلق واصلا الى المجرور (نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه) لان اختار فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به
الا بحرف الجر ولما حذف الجار الذى هو لفظ من واوصل متعلقه
الذى هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحلى لزوال المانع الذى

هو حرف الجر وحذف من في هذا المقام سماعى ولا يقاس عليه في كل
اسم يقع بعد اختار (ونحو قولهم) معطوف على نحو قوله تعالى
اى السماعى نحو قول العرب (مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك
فيه ومستقر فيه) فان المشترك اسم مفعول من اشترك وبنائه
للمطاوعة يقال اشتركت زيدا في هذا المال فاشترك اى قبل زيد الشراكة
فحيث يكون نائب فاعله هو الشريك ولما اسند ههنا الى الضمير
الراجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه
حذفاً وهو في الضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مر فوع محلا
على انه نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعا واوصل اليه
متعلقه الذى هو المشترك فانتقل الضمير من المجرور الى الضمير المرفوع
الذى هو هو فاستتر تحتهم وكذا قولهم ظرف مستقر فان معناه
ان المتعلق المحذوف استقر في الظرف الذى هو الجار والمجرور فالمستقر
هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما اسند المستقر الى الضمير
الراجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واوصل المستقر
الى ذلك الضمير ورفع بالنائية ولما بين المصنف مقام ما اوصل المتعلق
بعد حذف الجار وما لا يجوز ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ببقى
مجرورا ولا يوصل متعلقه اليه فقال (وقد يبق) اى يبق المجرور
في بعض الاوقات (مجرورا) اى حال كونه مجرورا بعد حذف الجار
وقوله (على الشذوذ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول
مطلق لبقى اى يبق بقاء كما ثنا على الشذوذ ويقال لهذا مفعول
مطلق مجازى لان المفعول المطلق في الحقيقة هو لفظ بقاء لانه
مصدر يبق والظرف المستقر انما هو صفته فاطلاقه على الصفة
اطلاق على المجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على
صفته (نحو الله) بالجز (لافعلن اى والله) لافعلن فحذف حرف
الجر الذى هو حرف القسم وابقى لفظة الله مجرورا وقرينة الحذف
والمحذوف هو جواب القسم ثم ان بقاءه مجرورا مختص باب القسم
لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا انه مختص بلفظة الجلالة

فقال خبر مبتدأ محذوف او هذا
او مبتدأ خبر محذوف او معنى

دون سائر أسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر أسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه ثم شرع في مسألة أخرى من مسائل الجار فقال (ولا يجوز تعلق الجارين) سواء كانا ملفوظين أو محذوفين وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور محلا على أنه صفة الجارين بتقدير المتعلق المعرفة أي الكائنين (واحد) أو منصوب محلا على أنه حال منهما وقوله (بدون العطف) صفة بعد صفة أو حال من ضميره وقوله (بفعل واحد) متعلق بالتعلق يعني لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد من غير أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر (فلا يقال مررت بزيد وعمرو) فإن البائتين ههنا كلاهما بمعنى الملا بسة وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس أحدهما معطوفا على الآخر فحينئذ لا يجوز هذا التعلق لأن مررت مشغول بملا بسة زيد ولا احتياجه إلى ملا بسة غيره وإذا أريد أصلاحه يقال مررت بزيد وعمرو فحينئذ يجوز تعلقهما لأن الملا بسة ههنا واحدة والملا بسة الواحدة يجوز أن يتعلق بشخصين بخلاف الأول فإن فيه ملا بستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغنى عن الآخر وكذا يجوز إذا كان أحدهما بدلا من الآخر في مثل مررت بزيد باخيك وفي مثل نظرت إلى الفلك إلى قره فان الأول بدل الكل والثاني بدل الاشتغال بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا كان بعمرو بدلا من بزيد يكون بدلا غلطاً وهو لا يوجد في تراكيب الفصحاء قوله (ولا ضربت) معطوف على قوله لا يقال أي ولا يجوز أيضا أن يقال ضربت (يوم الجمعة يوم السبت) فان كلا منهما ظرفان زمانيان متعلقان بضربت وليس أحدهما معطوفا على الآخر ولا بد لأمته قوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه خبر المبتدأ المحذوف أي هذا ملائس بخلاف (ضربت يوم الجمعة امام المسجد) فان يوم الجمعة ظرف زمان وامام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد في معناهما وقوله (واكملت من ثمره من تفاحه) معطوف على المثال الأول أي وبخلاف هذا التركيب فان من في من ثمره متعلق باكملت بمعنى العموم المطلق

وفي من تفاحه متعلق به أيضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق والتقييد وليس أحدهما بمعنى الآخر فيجوز في المثالين المذكورين تعلقهما بفعل واحد ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع في بيان العامل في اسمين فقال (والعامل) أي العامل اللفظي السماعي الذي يعمل (في اسمين) أي في الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر (على قسمين أيضا) أي كما كان العامل في الاسم على قسمين (قسم) هو مبتدأ أول وهو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان في الاجمال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذي ذكر في ضمن القسمين فحينئذ قدر قوله منهما أي قسم من القسمين وقوله (منصوبه) مبتدأ ثان وقوله (قبل مرفوعه) ظرف مستقر خبر الثاني وهو مع خبره جملة صغرى مرفوعة محلا على أنه خبر الأول (وقسم) أي القسم الثاني منهما (على العكس) أي مرفوعة قبل منصوبه (القسم الأول) أي القسم الذي منصوبه قبل مرفوعه (ثمانية احرف) وقوله ثمانية خبر المبتدأ ومضاف إلى تميزه لأن تميز ثلثة إلى عشرة مجموع ومجزور وقوله (ستة) مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه صفة وقوله (تسمى) فعل مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع إلى الحروف الستة (حروفا) مفعول ثان له وقوله (مشبهة) بالنصب صفة حروفا وقوله (بالفعل) متعلق بمشبهة أي حروفا يشبه بالفعل الماضي بوجوه وقوله (لكونها) متعلق بمشبهة أي لكون هذه الحروف بعضها مبنية (على ثلثة احرف فصاعدا) قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة وقوله صاعدا حال من فاعل الفعل الذي حذف وجوبا سمنا وهو ذهب أي فذهب ذلك الثلثة حال كونه ذاهبا إلى الفوق أي إلى ما فوقه من العدد وما ينبغي أن يعلم أن الأصل في الحروف أن يكون على حرف واحد وعلى حرفين وأن يكون أو آخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة أقلها على ثلثة احرف كان وأن وليت وليس فيها حرف على حرفين أو على حرف واحد وإنما هي على ثلثة احرف وهو أن وليت أو على أربعة احرف وهو أن

واعل او على خمسة احرف وهو لكن وكذلك الفعل لا يكون على حرفين
او على حرف بل اقله على ثلاثة احرف او على اربعة او على خمسة او على
سته وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابهة بالفعل الماضي قوله
(ولفتح) معطوف على لكونها اى مشابهة ايضا لوجه اخر وهو
فتح (اواخرها) كما ان اواخر الماضي بنيت على الفتح كذلك اواخر
هذه الحروف بنيت على الفتح وهذان الوجهان بيان لمساكنتها لفظا
واما مساكنتها معنى فهو كما قال (ولو جود معنى الفعل) اى الحدث وقوله
(فى كل) متعلق بالوجود اى هذه الحروف مشابهة بالفعل معنى لكون
معنى الفعل موجودا فى كل (منها) اى من هذه الستة مثل التحقيق
والتشبيه والاستدراك والتنى والترجى اعلم ان قوله معنى الفعل يحتمل
ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا اصطلاحيا
فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اى لوجود
معنى هو الحدث اى المصدر وان كان الثانى فاضافة المعنى اليه يكون
اضافته بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اى لوجود معنى
هو جزء من الفعل يعنى المصدر الذى كان جزءا من الفعل الاصطلاحى
والله اعلم ثم شرع فى بيان معانى كل منها فقال (ان) بكسر الهمزة
(وان) بفتحها اى لفظ ان وان وهو مبتدأ وقوله (للتحقيق) خبر
لمبتدأ محذوف اى هما موضوعان لمعنى التحقيق اى لتحقيق مضمون
الجملة مثلا اذا قلنا زيد قائم يكون المنفهم منه ثبوت القيام لزيد وليس
فيه تأكيد واما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المنفهم منه ان القيام
الذى ثبت لزيد قد تحقق وتقرر فالمخاطب فى الاول ليس بعالم لثبوت
القيام وفى الثانى انه عالم لثبوته لكنه غير عالم بتحقيقه وتقرره ومادة
الالف والنون المشددة مشتركان فى افادة معنى التحقيق ولكنها
ان كان بكسر الهمزة لا تغير الجملة وان كان بفتحها فتغيرها كما سيجئ
واعلم انه يجوز ان يكون لفظ ان خبرا لمبتدأ محذوف وان يكون قوله
للتحقيق ظرفا مستقرا صفة اى الاول من الستة لفظ ان وان الكائنان
للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا حال من ان

وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل للفعل الذى يفهم من التعدد
اى عد كل واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما
موضوعين للتحقيق او بتأويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر
كذا فى المغرب (وكأن) اى ولفظ كان او الثالث من الستة لفظ كأن
هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره (ولكن) اى لفظ لكن
او الرابع من الستة لفظ لكن هو (للاستدراك) وهو دفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء (وليت) اى لفظ
ليت او الخامس من الستة لفظ ليت وهو (للتنى) اى لانشاء لاخباره
يعنى ليس معنى ليت التشبيب يعود مثلا لاخباره طلبه قبل هذا
الكلام بل معناه انه يوجد التنى بهذا اللفظ والتنى طلب ما لا طمع فيه
او طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلا او لعدم
رجائه لانعدام السبب (واعل) هو (لترجى) او السادس منها
لفظ لعل الكائن لترجى اى لانشائه والترجى هو انتظار شئ ممكن
لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظار ما يحبه المتكلم نحو
اعمالك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان ما يكرهه
المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعلى اموت
الساعة ثم شرع فى مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اى لا يجوز
ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها)
اى على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام)
مبتدأ مؤخر اى انه يجب ان يقع هذه الحروف فى صدر الكلام الذى
دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من
اى نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن
او ترج او تشبيه اول دفع توهم وهذا لا يستفاد للسامع الابتصير
هذه الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حينئذ تقدم
معمولها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلت صدارتها
التي هى المقصودة منها وقوله (غير ان) منصوب على انه مستثنى
من الضمير فى لها يعنى ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام

الا ان المفتوحة وقوله (فلان تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحت
 راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اى لا تقع كلمة ان (فى الصدر)
 اى فى صدر الكلام وقوله (اصلا) مفعول مطلق للفعل المحذوف
 اى لا تقع وقوعا اصلا وانما اكده به للاشارة الى ان هذا الحرف
 ليس له استعداد لوقوعه فى الصدر لا بالنظر الى الكلام الذى
 دخل عليه ولا بالنظر الى الكلام الذى جعل منه جزءا مع اسمه
 وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذى دخل عليه فى حكم
 المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فيحتاج
 الى الاستناد الى عامل حتى يكون معموله فاذا نزل الى منزلة العمولية
 يبطل استعداده للصدارة واما الثانى فلانه لو وقع فى الصدر
 فى الكلام الذى كان جزءا منه نحو عندي انك قائم وقع الالتباس
 من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم عندي لا تبس بالمكسورة وانما
 قيد الاستثناء بقوله فلان تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر
 فى السابق مسئلتين احدهما مسألة عدم جواز التقديم والآخر
 فى وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من
 الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط
 وهى وجوب صدر الكلام لامن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم
 المفعول عليه باق فيه ايضا ثم شرع فى مسئلة اخرى بقوله
 (وتلحقها) اى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله (ما) فاعل
 تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافة
 من الكف وهو المنع سميت بها لمنعها عن العمل قوله (فتلغى) معطوفة
 على جملة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب
 فاعله تحت راجع الى الحروف المذكورة اى يبطل حين لوقوعها (عن
 العمل) لاعتقاده معناها (وتدخل حينئذ) اى يجوز دخول هذه
 الحروف حين اذ الغيت عن العمل (على الافعال) متعلق بتدخل
 لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لا قضاها اسمها
 ينصبه فلما بطل عملها لم تقتض ذلك (نحو انما ضرب زيد) وكذا

كما ولما فرغ من بيان مسائل تم لهذه الحروف الستة شرع فى بيان
 خواص كل منها على حدة فقال (فان) اى المكسورة يعنى ان الفرق
 بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة (لا تغير معنى الجملة) بان يأخذ
 من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يدل عن اسناد خبرها
 الى اسمها نسبة اضافية (وان) اى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة
 كما ذكرنا وهى (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها (فى حكم
 المصدر) فقوله وان مبتدأ وقوله مع جملتها ظرف مستقر صفة ان
 وقوله فى حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من
 المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو اعجبني ان زيدا
 قائم اى اعجبني قيامه وان كان جا مدا يلحق به الياء المصدرية
 فيضاف كذلك نحو اعجبني ان زيدا انسان اى اعجبني انسانته ولما بين
 الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمة الفرق والمسئلة التى
 بنيت على ذلك الاصل فقال (ومن ثمة) لفظ من اجلية بمعنى اللام
 متعلق بقوله وجب و ثمة بفتح التاء المثناة من اسماء الاشارة اشارة
 الى المكان كهنا وههنا الحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم التاء
 وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبه بمكان
 محسوس فى التحقيق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه
 فى اصل وقاعدة اى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغير
 الجملة بالمفتوحة وعدمه فى المكسورة (وجب الكسر) اى كسر
 همزة ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله
 المعلوم يكون المعنى وجب جعل التكلم لهمزة مادة الالف وانون
 مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها مكسورة
 اى وجب كون همزتها مكسورة يعنى قرائته بالكسر وقوله (فى موضع
 الجمل) مفعول فيه لوجب اول الكسر والموضع اسم مكان من وضع يضع
 ولذا لا يجوز حذف فى منه لعدم كون متعلقه بمعنى الاستقرار وهو مضاف
 الى الجمل وهو جمع جملة اى فى الموضع الذى هو موضع الجملة وقوله
 (والفتح) معطوف على الكسر اى وجب الفتح اى فتح همزتها
 (فى موضع المفرد) اعلم ان المفرد يطلق على معان منها ما يقابل التثنية

والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد ومنها ما يقابل المركب وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر وناصران وناصرون مفرد وناصر الاب مركب ومنها ما يقابل الجملة وهو ما ليس فيه اسناد تام فالمد كورات كلها مفردة وزيد ناصر ونضر زيد جملة فالمراد ههنا هو الثاني والله اعلم ثم شرع في بيان مواضع الجمل فقال (فكسرت) الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله ضمير هي راجع الى ان وانما اثبت للاشارة الى ان المراد بهامادة ان لاصورتها لانه لو كان المراد صورتها للزم تحصيل الحاصل وهو لغو غير جائز (في الابتداء) وهو ظرف مستقر منصوب محللا على انه حال من نائب الفاعل اي كسرت حال كونها في ابتداء الكلام اما حقيقة (نحو ان زيدا قائم) فانه ابتداء كلام حقيقة لانه لا ربط فيها بما قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون اسنيافا وهو من حيث كونه اسنيافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا قوله (وفي جواب القسم) معطوف على قوله في الابتداء فان جواب القسم جملة مستقلة لاحالة عند الجمهور سواء دخلت اللام في خبرها نحو والله ان زيدا قائم اولم تدخل (نحو والله ان زيدا قائم) وقال الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام في جوابه يجوز فيه الفتح بناء على انه مأول بالمفرد لكن لا يرضى الرضى لهذا واستبعد بناء على ان المفرد الصريح لا يقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله (وفي الصلة) معطوف اما على قوله في جواب القسم لقربه او على قوله في الابتداء لكونه متبوعا على الاطلاق لوقوعه في اول الكلام اي كسرت ايضا حال كونها داخلة على الجملة التي هي صلة لان الصلة لا تكون الا جملة (نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتتوء بالعصبة) فان ما موصولة ومن الكنوز بيانه وقوله مفاتحه اسم ان ولتتوء خبره والجملة صلة ما وهو مع صلاته مفعوله الثاني لايتنا وقوله لتتوء فعل مضارع من ناء ينوء وفي الصحاح ونائب الجمل انقله ومنه قوله تعالى لتتوء بالعصبة اي لتتوء العصبة

(بتقليها)

بتقليها انتهى اي اعطينا قارون من الخزان خزاننا مفاتحه لتميل على الجملة لتقلها (وفي الخبر) اي كسرت حال كونها في الخبر الذي يكون خبرا (عن اسم عين نحو زيد انه قائم) فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ وان اسمها وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو فتحت لزم تأويله بالمفرد وحله على زيد وهذا لا يجوز لانه لا يقال زيد قيامه فان زيدا لا يتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وانما قال عن اسم عين فانه ان كان خبرا عن اسم معنى يجوز فتحه نحو ما مولى انك قائم فانه يجوز ان يقال ما مولى قيامك (وفي جملة) اي وكسرت في جملة (دخلت) وقوله دخلت فعل مؤنث وقوله (على خبرها) متعلق بدخلت والضمير راجع الى كلمة ان وقوله (لام ابتداء) فاعل دخلت والجملة صفة جملة والعاث اليها محذوف وهو فيها اي وقعت في الجملة التي دخلت فيها على خبر ان لام الابتداء فان لام الابتداء انما تدخل لتأكد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى يؤكدها مضمونها (نحو علمت ان زيدا قائم) فان مادة الالف والنون اذا وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها في مقام المفعول لكن لما دخلت اللام في خبرها رجع جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك واما اذا لم تدخل اللام فهي مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة (وبعد القول) اي وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول وما يشق منه كقال ويقول وقل ولا تقل وقوله (العرى) على وزن فعيل صفة للقول اي بعد القول العارى (عن الظن) لان القول يستعمل في القول مع الظن ومع العلم فاذا وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له واذا كان مفعولا يلزم ان يكون مفتوحا كما سيجي لكن لما وقع ههنا بعد القول وكان ما وقع بعد القول في مقام الحكاية يجب ان يكون جملة فان في مثل هذه الجملة جهتين جهة معناها وجهة لفظها فن جهة معناها مفعول للقول فيتصرف بالمفرد ومن جهة لفظها جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول بمعنى الظن فيشذ يلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال القلوب

(نحو قل ان الله واحد و بعد حتى الابتدائية) اى وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد حتى التي للابتدائية وانما قيدها بالابتدائية لان ما وقع بعد حتى العاطفة مفرد و بعد الجارة اسم حقيقة او حكما فيلزم ان تكون مفتوحة واما ما وقع بعد الابتدائية جملة فيلزم ان تكون مكسورة (نحو انقول هذا حتى ان زيدا يقوله و بعد حرف التصديق) وهو مثل نعم و بلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال) اى جوابا لمن قال (زيد قائم) اى على طريق الاخبار او ازيد قائم على طريق الاستفهام (و بعد حرف الافتتاح) اى بعد الحروف التي يتدأ بها الكلام وهى الآ واما (الا ان زيدا قائم و بعد واو الحال) اى وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد واو الحال لان ما وقع بعد واو الحال جملة البتة (نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) اى والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك من بيتك بالحق ولم افرغ من بيان مواضع المكسورة شرع في بيان مواضع المفتوحة فقال (وقتحت) اى قمت مادة الالف والتون واستعملت بفتح الهزة (فاعلة) بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر في قمت (نحو بلغنى انك قائم) فقوله بلغنى فعل ماض وان موصولة حرفية وكاف الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اى وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اى بلغنى قيامك (ومفعولة) معطوفة على فاعلة اى قمت ايضا حال كونها مع جملتها مفعولة (نحو علمت ان زيدا قائم) فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت اى علمت قيامه (ومبتدأة) اى قمت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأة (نحو عندي نك قائم) وعندى ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وانك قائم فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اى ثبت عندي قيامك (ومضافا اليها) اى قمت ايضا حال كونها مضافا اليها نحو (اجلس حيث ان زيدا جالس) حيث مبنى على الضم ومنصوب محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهى

واى و ابل و بلى

الا زيدا قائم و هان

فى تأويل المفرد مجرور محلا على انها مضاف اليها حيث وانما قمت فى هذه المواضع الاربعة لان الثلاثة الاول اعنى الفاعل والمفعول والمبتدأ يجب ان يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز كونه جملة فى بعض المواضع لكنه مفرد فى هذا المقام لكونه مضافا اليه حيث لانه من خصائص حيث ان يضاف الى جملة الا اذا دخلها ان تقم لاحالة (و بعد لو) اى قمت حال كونها واقعة بعد لو (لانه) اى لان الاسم الذى يقع بعده (فاعل) اى فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده وان لم يوجد التفسير يقدر ثبت وامثاله وهذا عند البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم واما الكوفيون فانهم يجوزون دخولها على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) ثم فسر به بقوله (اى لو ثبت قيامك و بعد لولا) اى قمت ايضا حال كونها بعد لولا (لانه) اى الاسم الواقع بعده (مبتدأ نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود لكان كذا) فلولاه هنا هو الذى يكون لامتناع الشئ لو جود غيره ويكون حرف جر اذا دخل على الضمير كما سبق ويقال لها لولا الامتناعية واما لولا الذى يكون للتخصيص فليس من هذا الباب لانه ما بعد التخصيصية يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا للكسائي والفراء فانه فاعل عندهما لا مبتدأ (و بعد ما) اى وقمت ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة ما قوله (المصدرية) بالجر صفة ما وقوله (التوقينية) صفة بعد صفة واعلم ان الياء فى المصدرية وفى التوقينية هى الياء النسبية اى كلمة ما منسوبة الى المصدر يجعلها ما بعدها فى تأويل المصدر ومنسوبة الى التوقيت لدلائلها على الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثانى من قبيل نسبة الدال الى مدلوله وقوله (لانه) متعلق بقمت اى انما قمت ما بعدها لان ما بعد ما المصدرية (فاعل) وقوله (لاختصاص ما) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا يعنى كونه فاعلا حاصل لاختصاص (ما المصدرية بالفعل) وهو

متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والباء داخله في
المقصود عليه اي هذه الكلمة مقصورة على الفعل ولا توجد في غيره
(نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ماثبت ان زيدا قائم) وهذا تفسير
بالنظر الى كون ما بعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان
محدد وفاقا وقع ههنا وهو ثبت وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور
محلا على انه صفة لقوله ماثبت وهو تفسير للتفسير يعني ان المراد من
قوله ماثبت الذي يلبس بمعنى (مدة ثبوت قيام زيد) وهذا
ناظر الى تفسير معنى ماثبت ومعنى ان زيدا قائم لان فيه حرفين
مصدرين احدهما ما وهو جعل ما دخل عليه وهو ثبت مأولا
بالثبوت ولكونها توقيفية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهي لكونها
مفتوحة جعل خبره الذي هو قائم مأولا بالقيام واعلم انه قيد اولا
المصدرية بالتوقيفية حيث قال بعد ما المصدرية التوقيفية ثم اهل
قيد التوقيفية في قوله لاختصاص ما المصدرية ولم يقل لاختصاصها
كما هو مقتضى المقام للاشارة الى ان الاحتياج الى التعبير بادون ان
ليكون دالا على الافادتين المقصودتين اعني ببيان المصدرية مع
دلالتها على المدة والا فلا دلالة على مجرد المصدرية حاصلة في ان
وانما لم يقيد في الثانية لان اختصاص ما المصدرية بالفعل هو مجرد
كونها مصدرية فلا مدخل لكونها توقيفية في هذا الاختصاص
والله الموفق (وبعد حرف الجر) اي وقتحت ايضا حال كونها
واقعة بعد حرف الجر لكونها مستلزمة لكون ما بعدها اسما
مفردا (نحو عجبت من انك قائم) اي عجبت من قيامك (وبعد حتى)
اي وقتحت كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى (العاطفة
للمفرد) وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة يعني الابتدائية وقوله
للمفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لا يجي لعطف الجملة على
الجملة (نحو عرفت امورك حتى انك صالح) اي عرفت امورك حتى
صلاحك (وبعد منذ ومنذ) اي وقتحت ايضا حال كونها واقعة
بعد منذ ومنذ (نحو ما رأيته منذ انك قائم) وكذا منذ انك قائم اي جميع

مدة عدم (وثبت له قيامك اي مدة قيامك والمراد بهما ما لبس بحرف
جر اعني ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفي جر داخل في حكم
الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف جر
ولما كان الموضع التي دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع
نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها
يحمل تقدير يمايين الاولين فشرع في بيان النوع الثالث فقال (وحيث
جاز التقدير ان) فقوله حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله
(جاز الامر ان) اي جاز الكسر والفتح في موضع جاز فيه تقدير
الجملة وتقدير المفرد وقوله (كالتى) خبر مبتدأ محذوف اي مثل كلمة ان
التي وقعت (بعدفاء الجزاء) او اذا المفاجأة (نحو من يكرمنى فاني اكرمه)
او اذا انى اكرمه ثم فصله بقوله (فان كسرت) اي انت (فالمعنى)
اي المراد منه بلا تأويل (فانا اكرمه) بان يبقى الجملة بلا تغيير
فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع فاعله
جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية مجزومة محلا على انها جزاء الشرط (وان فتح) وهو
مخاطب ايضا معطوف على كسرت اي ان فتح انت همزة تلك المادة
(فالمعنى) اي فعني قوله فاني اكرمه (فاكرامى اياه ثابت) فانه ان فتح
تقتضى تأويل الجملة التي دخلت عليها فاخذنا مصدر خبرها
وهو الاكرام واضفنا الى يا المتكلم الذي كان فاعل الفعل فعادت الجملة الى
مركب اضافي فاقتضى ان يكون مبتدأ وقدر له خبر وهو ثابت ثم شرع في
مسئلة تخفيف الحروف الستة من ان واخواتها من المشددة وهوان وكان
ولكن فقال (وتخفف المكسورة) وهو فعل مضارع مجهول والمكسورة
مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اي ويجوز حذف النون الاخيرة
من ان لدفع الثقل منها لكسرة استعمالها (فيلزم) معطوف على
قوله وتخفف وقوله (اللام) مرفوعة لفظا على انه فاعله وقوله
(في خبرها) اي في خبر المكسورة متعلق يلزم يعني اذا تخفف
المكسورة يلزم دخول اللام لدفع الالتباس لان النسافية لان

في بعض المواضع وهو خلوها عن القرينة لا يتميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولا يقال ان الفرق حاصل ههنا بانه ان قرئ زيد بالنصب فهي مخففة وان قرئ بالرفع فهي نافية لانا نقول وان سلم حصول الفرق في كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع في كونه تقديريا ومحليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا اللام لام الابتداء كما هو المتبادر من الاطلاق وايضا هو مذهب سيويه والاختش وغيرهم وقيل هي لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ما هو مذهب الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله في خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على اسمها ولا بين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف قوله (ويجوز الغاؤها) جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعني ان المكسورة يجب اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والغاؤها عند التخفيف ويقال ان زيدا لقائم وان زيدا لقائم وانما يجوز ذلك لفوات بعض المشابهة بالفعل وهو فتح اخرها ونقصان حروفها عن الثلاثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على ما هو الاصل قوله (ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر) جملة مستقلة وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة وقوله على فعل ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ وقوله من افعال المبتدأ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لفعل والجملة اسنيافية كانه قيل انا علمنا انها حال بقائها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها حيثئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر كما لافعال الناقصة وافعال القلوب التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما شرط ذلك لئلا تخرج المكسورة عن اصلها بالتكسية عند التخفيف لان الاصل هو دخولها على الاسم فبراغى على هذا الاصل في الجملة بان يكون مدخولها فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها

على كل فعل فيكون حاصلا اذا كانت الجملة مستقلة انه لا يجوز دخولها على فعل حين اعمالها وخبرها فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل من افعال المبتدأ والخبر لا على كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوز ان تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والمثاله ويمكن عطفا على اللام اي فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا بمعنى انها لا تدخل على الاسم اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لا يعطف قوله دخولها على قوله الغاؤها بان يكون المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما نجهله عطفا على الغاؤها للتلايشعر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر يفهم منه انه يجوز دخولها على الفعل الذي هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز يوههم ذلك (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة) هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التي هي فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو في وان لالية وان من الحروف المشبهة بالفعل تخفف والغنى عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر تحتته هي راجعة الى القبلة واللام في لكبيرة ابتدائية وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كبيرة ولما خفف ان لزم اللام في خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذي هو ضميراتها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله (وان نظنك لمن الكاذبين) معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان الغنى عمله ولزم اللام في خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التي هي فعل من افعال المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولا لنظنك وانقلب خبرها الى كونه مفعولا ثانيا له ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع في بيان حكم تخفيف المفتوحة فقال (وتخفف المفتوحة) قوله (فتعمل) جواب لمقدر اي اذا كان كذلك فتعمل (في ضمير شان مقدر) يعني انه يجوز

الغاء المفتوحة كما يجوز الغاء المكسورة بل هي تعمل ايضا في حال تخفيفها كما في حال ثقلها لكونها اقوى مشابهة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها حتى لا يتميز في بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانها هل هي حرف او فعل ماض من التاني (ويلزم) معطوف على فتعمل اي يلزم حين تخفيفها واعمالها في ضمير الشأن يلزم (ان يكون) اي ان يوجد (قبلها) اي قبل المفتوحة المخففة (فعل من افعال التحقيق) اي من الافعال التي يدل على حدث فيه معنى التحقق والتثبت كالعالم والتبيين نحو علمت وتبينت وحقت واثبتت وجزمت او تدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق ولكنه في حكمه كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقق وعدمه لكن لما كان الطرف الراجح هو التحقيق كان في حكم افعال التحقيق والحق اليها في مثل عملها فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ في العقل فاذا حصلت صورة الشئ عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبين واما الظن فانه الطرف الراجح فيحتمل نقيضها احتمالا مر جوحا وبما ينبغي ان يعلم ان المراد بلزوم افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان لا يدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ما قبلها مبتدأ نحو قوله تعالى (واخر دعويهم ان الحمد لله) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدا قرب) وقوله (نحو علمت ان زيد قائم) مثال لما خفف واعمل في ضمير الشأن المقدر ووجد قبلها فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان مخففة واسمها ضمير الشأن المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انها خبران والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد اما مفعول اول علمت ومفعوله الثاني محذوف اي علمت قيام زيد ثابتا وهو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثاني وقوله (وتدخل) معطوف على وتلزم اي ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة المخففة (على الفعل مطلقا) اي اطلق ذلك الفعل اطلاقا او دخولا مطلقا او حال كونه مطلقا اي ليس بمقيد بفعل من افعال المبتدأ كما هو

مقيد في السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل سواء كان من افعال المبتدأ او لا وسواء كان متصرفا او لا وفعل شرط او دعاء ويفهم من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذي يدخل عليه ثلثة اقسام فعل متصرف او غير متصرف مثل كاد وعسى والاول اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلثة شروط اراد ان يذكر شرط كل منها فقال (ويلزمها) اي ويلزم المخففة المفتوحة (مع الفعل المتصرف) اي حال كونها مع الفعل الذي له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله بالمصدر قوله (غير الشرط) بالنصب على انه حال من الفاعل المستتر في المتصرف اي الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط (و) غير (الدعاء) فانهما فان كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما انما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء فانهما ماداما شرطا ودعاء لا يمكن اخذ مصدر منهما مع افادة شرطية ودعائية فيلحقان في حكم غير المتصرف وقوله (حرف النفي) بالرفع على انه فاعل ويلزمها اي يلزم حينئذ حرف من حروف النفي مثل لا وما ولن ولما وان (نحو علمت ان لا تقوم) برفع تقوم وكذا قوله تعالى (يحسب ان لن يقدر) بنصب يقدر على انه منصوب بلن وقوله تعالى (يحسب ان لم يره احد) وكذا مثل تبين ان ما تقوم وظننت ان لا تقم بصيغة النهي وعلمت ان تقوم برفع تقوم ايضا بان النافية وقوله (او السين) غطف على حرف النفي (نحو قوله تعالى علم ان سيكون) وقوله (او سوف) معطوف عليه ايضا اي ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر واعلم فاعلم المرء سوف ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرنا وقوله (او قد) غطف على ما قبله (نحو علمت ان قد تقوم) وانما اشترط لزوم تلك الحروف في دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس بينها وبين المصدرية لان نصب اخره ورفع لا يكون قرينة يعتمد عليها فانه اذا لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن ان يأوله بالمصدر واما عند وجودها فلا يمكن ان يكون للمصدرية

فان المصدر يكون مجردا عن التثنية والتسوية الذي افاده السين
وسوف وعن التحقيق الذي يفيد قد فتعين كونها مخففة ولما بين
حكم كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع في بيان احكام
كونه غير متصرف فقال (ولو كان) اى الفعل الذى دخلت
المخففة عليه (غير متصرف) اى فعلا ليس له مصدر نحو عسى
وكاد (او شرطيا) اى فعلا متصرفا دخل عليه حرف من حروف
الشرط نحو ان ولو (او دعاء) اى فعلا مستعملا في مقام الدعاء
عليه اوله (لا يحتاج) اى لا يحتاج ذلك الفعل المدخول عليه
(الى احد هذه الحروف) لانه لا التباس فيها بان التسمية حتى
يحتاج الى قرينة فارقة كما عرفت (نحو قوله تعالى وان عسى
ان يكون) فانها دخلت على عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر
(وقوله تعالى تبين الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب) فانها دخلت
على فعل الشرط وهو لو كانوا (وقوله تعالى والخامسة ان غضب
الله عليهم) على قراءة تخفيف التون وغضب بفتح الغين وكسر الضاد
المجتمعتين ورفع لفظه الله فانه حيثند فعل ماض صيغته اخبار ومعناه
الدعاء عليه واما على قراءة حفص وهو بتشديد التون وفتح الضاد
على انه مصدر ويجر لفظه الله فليس بمثال للدعاء ولما فرع
من مسائل تخفيف مادة الالف والتون شرع في مسائل تخفيف
كان ولكن فقال (وتخفف كأن) اى تخفف كلمة كان بان تحذف
التون الثانية المفتوحة فيبقى التون الاولى ساكنة (فتلغى) معطوف
على تخفف او جواب شرط محذوف اى اذا تخفف يلزم الغاؤها
اى ابطال عملها وقوله (على الافصح) ظرف مستقر منصوب محلا
على انه مفعول مطلق مجزى اى اغناء كائنا على الافصح فانها
لا خففت فانت مشابهتها بالفعل وهى فتح اخرها ثم استشهد
على انماها على الافصح بمصرع بيت شاعر فقال (نحو قوله) اى
قول شاعر استشهد بقوله (كان ثديا حقان) وهذا مصرع اخبر من بيت
صدره وصدر مشرق البحر والواو واو رب وصدر مجرور به

ومشرق البحر صفت وكان حرف من حروف المشبهة الغيت عن العمل
حيثند يكون ثديا بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو اعلمت كان
ثديا بالنصب وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة قد راسمه
ضمير شان والجملة الاسمية بعدها خبرها لكن انفرق بينهما وبين
المخففة ان تقدير ضمير الشان واجب في المخففة المفتوحة وجاز
ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لم يدخل لم وقد مثل
قوله تعالى (كان لم تغن بالامس) ومثل قول علي رضي الله عنه كان
قدور كنت الاطمان وصرح به الرضى (وتخفف لكن) اى كلمة
لكن (فيجب اغاؤها) اى لا يجوز اعمالها اصلا لانها مخالفة
لماسبق من الحروف المخففة لان ما سبق من ان وكان وان فانت
مشابهتها بالتخفيف لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف اخر واما لكن
عند تخفيفها فغ فوات مشابهتها حصلت مشابهة بحرف العطف
وهو لكن فحصل ضعف اخر لمساوئها (نحو ما جاءني زيد ولكن
عمرو حاضر) ثم ذكر مسألة مشتركة بينهما فقال (ويجوز حيثند)
اى حين ان خفف والى (دخواتهما) اى دخول كان ولكن
المخففتين (على الفعل) لان المانع عند دخولهما على الفعل هو عملها
المستلزم للاسم فاذا انتفى المانع بالالغاء عاد المنوع الذى هو جواز
الدخول (نحو كان) قد (قام زيد وما قام زيد ولكن قعد)
ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع في بيان
النواصب التى ليست من الحروف الستة فقال (والسابع) اى الحرف
العامل السابع من العامل الذى يعمل فى الاسمين مقدما منصوبه على
مرفوعه (الا) اى لفظ الا وقوله (فى المستثنى المنقطع) صفة الا
بتقدير اسم الفاعل المعرف اى الواقع فى المستثنى المنقطع (وهو) اى
المستثنى المنقطع (الذى) اى المستثنى الذى (لم يخرج) بصيغة
الجهول وقوله (من متعدد) متعلق لم يخرج اى لم يخرج من التعدد
الذى هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا
مشيرا الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم

الاجارا ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسميه هو
 المستثنى المتصل الذي يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على
 الصحيح بل العامل فيه اما الفعل العامل في المستثنى منه او شبهة
 او معناه على رأي البصريين وقوله (لكونها) متعلق بالمفهوم من
 نسبة الخبر الى المبتدأ في قوله والسابع الا لان المفهوم منه ان الا
 عامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لكون تلك الكلمة (بمعنى لكن)
 فيكون الواسطة في عملها مشابهتها بلكن المشابهة بالفعل في ان
 كلامهما مشترك في عدم دخول ما بعدهما فيما قبلهما هذا بخلاف
 المتصل فان هذه المشابهة متعددة فيه (فيقدر له الخبر) يعني انه
 في اغلب استعمالها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ما قبلها قرينة
 معينة لحكمها (نحو جاءني القوم الاجارا) وفسره بتفسير يقيد
 كونها بمعنى لكن فقال (اي لكن جارا لم يجئ والثامن) اي الحرف
 الذي في المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية التي تنصب الاسم وترفع
 الخبر (لا) اي لفظ لا وقوله (لنفي الجنس) صفة اي الكائن والموضوع
 لنفي الحكم عن الجنس فيكون اضافة لنفي الى الجنس لادنى ملازمة بين
 الحكم المنفي والجنس المنفي عنه ولما كانت الواسطة في عمله مشابهة
 بان من حيث انه تحقيق الاثبات وهذا تحقيق النفي كان عاملا ضعيفا
 يحتاج في عمله الى شروط فقال (وشروط عمله) اي شرط عمل لا
 (ان يكون اسمه نكرة) حتى يكون جنسالاته لو كان معرفة لم يؤثر
 فيها لكون الواسطة في عمله كونه لنفي الحكم عن الجنس لاعن اسم
 خاص وهو المعرفة وقوله (مضافة) بالنصب صفة نكرة وقوله
 (او مشبهة) بصيغة المفعول معطوف على مضافة وقوله (بهما)
 متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعني او يكون اسمه نكرة
 مشبهة بالنكرة المضافة فانها لو لم تكن مضافة او مشبهة بهما تكون نكرة
 مفردة فحينئذ يكون مبنيا على حركة او حرف ينصب به لو كانت معرفة
 وانما اشترط كونهما مضافة ليكون اسميته غالبية حتى يكون معربا

فان الاضافة من خواص الاسم فاذا لم يكن كذلك غلبت مشابهيتهما
 بالحروف فيرجح جانب البناء وقوله (غير مفصولة) بالنصب صفة
 بعد صفة لنكرة وقوله (عنها) متعلق بمفصولة والضمير راجع الى كلمة لا
 اي ان لا يدخل بين لا وبين اسمها شيء من خبرها او من غيرها لكونها
 عاملة ضعيفة لا تؤثر الا فيما يليها (نحو لا غلام رجل جالس عندنا)
 هذا مثال لكون اسمه نكرة مضافة واما مثال كونهما مشبهة
 بالمضافة فنحو لا عشرين درهما لك فان عشرين وان لم يكن
 مضافا الى درهما لكنه لما كان اسما مبهما يحتاج الى تمييز
 كان مشبهها بالمضاف في الاحتياج ولما فرغ من بيان الحروف
 العاملة في الاسمين اللذين منصوبه مقدم على من فوعه شرع
 في بيان الحروف العاملة في الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال
 (والقسم الثاني) اي من الاسمين يعني ما كان من فوعه قبل منصوبه
 (حرفان) فقوله حرفان من فوع بالالف لكونه تنبيه على انه خبر
 للمبتدأ وقوله (ما) خبر للمبتدأ المحذوف اي الاول لفظ ما (و) الثاني
 لفظ (لا) هذا ان لوحظ الحكم قبل العطف واما ان لوحظ بعد
 العطف فيجوز ان يكون بدل النكل من الحرفين وقوله (المشبهتان)
 من فوع بالالف على انه صفة ما ولا وقوله (بليس) متعلق به اي
 بلفظ ليس وقوله (في كونهما) متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه
 اي ان هذين الحرفين مشبهتان بليس في كونهما (للنفي) كليس لكن
 مشابهة ما اكثر لكونها مستعملة في النفي في زمان الحال وكذلك ليس
 بخلاف لانها للنفي المطلق او للنفي في الاستقبال فيكون مشابهيتهما
 بليس اقل منها وقوله (والدخول) بالجر معطوف على كونهما
 اي الوجه الثاني من المشابهة هو كونهما مشابهيتهن بها في دخولهما
 (على المبتدأ والخبر) يعني انه كما ان لفظ ليس داخل على المبتدأ
 والخبر كذلك هذان الحرفان يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه
 الاول باعتبار معنهما والثاني باعتبار الاستعمال (وشروط عملهما)
 وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعني انهما لما كانا عاملين

ضعيفين كان عملهما بشرط شيء فقال وشرط عملهما (ان لا يفصل)
 اى ان لا يقع فصل (بينهما) اى بين ما ولا العاملين (وبين اسميهما
 اى بين اسم كل منهما) بان (الباء متعلق بقوله لا يفصل وهو بكسر
 الهمزة وتخفيف النون تزداد بين ما وبين اسميهما نحو ما ان زيد قائم
 واختلف في حقيقة ان فقال البصريون هي زائدة وتسمى عازلة
 وقال الكوفيون وهي نافية تزداد لتأكيد النفي وقوله (ولا بخبرهما)
 معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد العطف على النفي يعنى
 ان لا يفصل بخبر كل منهما نحو ما قائم زيد وقوله (ولا بغيرهما)
 معطوف على القريب او على البعيداى ولا يفصل ايضا بغير ان وخبرهما
 كمعمول الخبر نحو ما فى الدار زيد بقائم وقوله (ولا ان ينتقض النفي)
 معطوف على قوله ان لا يفصل يعنى ان الشرط الثانى فى عملهما
 ان لا يكون نفي ما ولا منقضا (بالا) فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه
 يبطل عملهما لانه لا يصدق عليهما فى تعريف العامل لان العامل
 انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا مشابهتهما بليس ومشابهةهما به
 انما هو فى كونهما نافيتين فاذا بطل النفي يبطل المشابهة واذا بطلت
 المشابهة تاتى الواسطة واذا انتفت الواسطة يبطل العمل وانما قيده
 بالا لانه لو انتقض النفي بلفظ الغير انذى يعنى الا لا يبطل عملهما
 فيعملان فى نحو ما زيد غير قائم ينصب غير وكذا نحو لارجل غير
 حاضر ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع فى بيان شرط يختص بلا
 فقال (وشرط) وهو فعل ماض مجهول وقوله (فى لا) متعلق به
 قوله (معهما) ظرف لقوله شرط وضمير التثنية راجع الى الشرطين
 المذكورين المشتركين بينهما اعنى عدم الفصل وعدم الانتقاض
 وقوله (كون) مرفوع لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه
 وهو قوله (اسمها) اى اسم لا وهو مجرور لفظا على انه مضاف اليه
 ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله (نكرة) منصوب على
 انه خبر كون يعنى انه شرط فى عمل لانه الشرطين المسند كورين
 ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لاما كان انقص مشابهة من ما كان

اضعف منه فناسب ان يعمل فى اضعف الاسم ايضا وهو انكرة
 واما ما فلكونه اقوى منه جاز ان يعمل فى اقوى الاسماء وهى المعرفة
 واضعفها وهو النكرة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا) ولما فرغ
 من تمثيل كونهما عاملين لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند
 انتفاء الشرط فقال (وان لم يوجد احد الشروط) اى المذكورة
 (لم تعمل) لما مر (نحو ما ان زيد قائم) هذا مثال لما يفصل بينهما بان
 (وما قائم زيد) هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرهما (وما زيد الا قائم)
 وهذا مثال لما ينتقض النفي بالانتماء فى مسألة اخرى فقال
 (ولا يتقدم معمولهما) اى معمول ما ولا (عليهما) لما مر من انهما
 عاملان ضعيفان ولما فرغ من العامل فى الاسم شرع فى بيان العامل
 فى الفعل المضارع فقال (والعامل فى الفعل المضارع) فقوله والعامل
 مبتدأ وقوله (على نوعين) ظرف مستقر خبره وقوله (ناصب)
 ان اريد اعطاء الحكم عليه قبل ربط قوله (وجازم) يكون خبرا
 للمبتدأ المحذوف اى النوع الاول ناصب والنوع الثانى جازم واما ان
 اريد اعطاؤه بعد الربط فيجوز جرهما على انهما بدلان من نوعين
 وانما انحصر على ناصب وجازم فان العامل الجار انما يكون فى الاسم
 والعامل الرفع للمضارع عامل معنوى فانحصر العامل اللفظى
 السماعى فى المضارع على ناصب وجازم اذا عامل سواهما (فالناصب)
 مبتدأ وقوله (اربعة) خبره وهو مضاف الى تميزة وهو (احرف)
 وانحصاره فى الاربعة حضر استقرائى اى كذلك وجد فى كلامهم
 وقوله (ان) خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظان يتحقق الهمزة وسكون
 النون وقوله (للمصدرية) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا
 اى هي كائن للمصدرية اى فعله ان يجعل مدخوله مصدرا ولعل الباء فيه
 باء نسبية من قبيل نسبة الفاعل الى فعله المخصوص وقيد به لان الزائدة
 نحو قوله تعالى ولما ان جاء البشير والمفسرة نحو قوله تعالى واوحى
 ربك الى النحل ان اتخذى لاتعملان فى شيء وايضا انها هى اصل
 فى هذا الباب والثلاثة الباقية فروعات لها كما استعرف وانما عمل النصب

لناسبها بالمشددة المفتوحة في المادة وفي جعل مدخولها في تأويل
المصدر وقوله (لن) خبر للمحذوف أيضا أي اثنائي منها لفظ لن
وقوله (للثني) خبر للمحذوف أيضا أي هو كائن لثني الفعل وقوله
(المؤكد) بالجذر صفة للثني وقوله (في الاستقبال) ظرف مستقر
منصوب محلا على أنه حال من الفعل المفهوم من الثني كما عرفت فانه
مفعول للثني أي لثني الفعل حال كون ذلك الفعل في زمان الاستقبال
وفي أصله ثلاثة اقوال فقال سيوييه أنه حرف برأسه لام مركب ولا نونه
منقلب عن شيء وهو الظاهر وقال الفراء أن أصله لا قلبت الالف
نونا كما كان أصل لم قلبت الالف فيه ميمًا وقال الخليل أن أصله مركب
من لا وان وخفت بعد التركيب بحذف الف لاوهمة أن كما قيل
أيش في أي شيء والله أعلم وقوله (وكى) خبر للمحذوف أي الثالث
من النواصب لفظ كى وقوله (للسيية) ظرف مستقر مرفوع محلا
على أنه خبر للمحذوف أي هي موضوعة لتحصيل إضافة السيية بين
الشئين بأن يكون أحدهما سببا للآخر وهذا على وجهين ههنا
فأنا إذا قلنا أحب طول العمر كي أحصل العلم فالاول وهو طول العمر
سبب للثاني أي لتحصيل العلم في الخارج والثاني وهو تحصيل العلم سبب
للاول وهو محبة طول العمر في الذهن أو يكون كل منهما سببا
للاخر باعتبار الذهن والخارج نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد يجمع
مع اللام فتأخر اللام تارة نحو كي لتقضي رقية ما وعدتني فيكون اللام
في هذه الصورة بدلا من كي وتقدم اللام تارة نحو لكي لا تأسوا
فيكون كي بدلا من اللام فيها وقديدها ان نحو كي ان تقوم
فان كان العمل لأحدهما يكون الآخر زائدا وقديدها خل عليه ما فيقال
كما يضرب بالرفع لبطان عمله بدخولها واختلف في هذا فقليل كافة
وقيل مصدرية فكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند
الجمهور واجاز الكسائي (واذن) أي والرابع منها لفظ اذن وقوله
(للشرط والجزاء) خبر للمحذوف ككاهن أي لبيان كون
مدخوله جزاء لقول قائل آخر نحو قولك اذن اكرمك جوابا لمن قال

انا أتيتك يعني ان تأتني اكرمك ولما كان هذا اللفظ عاملا ضعيفا لا يعمل
الا بشرط الامر ين الذين يقوى عملها فقال (وشرط عمله) وهو
مبتدأ وقوله (ان يكون) في تأويل المصدر خبره و(فعله) اسم يكون
وقوله (مستقبلا) خبره وقوله (غير معتمد) والظاهر كسر الميم
وهو خبر بعد خبر ليكون وقوله (على ما) متعلق بمعتمد وما موصولة
و(قبله) ظرف مستقر صلته أي شرط عمل لفظ اذن كون الفعل
الذي يدخل عليه معينا لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذي
وقع قبله اما الشرط الاول فان كان الاستعمال الغالب في اذن هو
معنى الشرط والجزاء والغالب في الشرط والجزاء معنى الاستقبال
ولو كان فعله للحال كان استعماله في غير الغلب والاستعمال في غير
الغالب يضعف عمله واما الثاني فلانه لو اعتمد على ما قبله بان يكون خبرا
لمبتدأ أو جوابا لقسم أو جزاء لشرط يضعف عمله أيضا لوقوعه
حيث بين المبتدأ والخبر أو بين القسم وجوابه أو بين الشرط وجزائه
ولأن فعله ان كان معتمدا على ما قبله يكون مقدما على اذن لكون
ملاحظة لزوم الفعل للكلام اقدم منه كما فيلزم عمله على ما قبله
حكما ولما بين عمله عند وجود الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله
عند فقد ان احد الشرطين فقال (وان اريد به) أي بالفعل المضارع
الذي يدخل عليه اذن وقوله (الحال) نائب فاعل اريد وقوله
(او اعتمد) معطوف على قوله اريد وضمير الفاعل راجع الى الفعل
(على ما) أي على الاسم الذي وقع (قبله لم يعمل) أي لم يعمل لفظ
اذن (نحو اذن اظنك) بالرفع لانه لم يعمل انصبر فيه و(كاذبا)
مفعوله الثاني أي اظنك في الحال كاذبا (لمن قال) أي جوابا لمن قال (قلت
هذا القول) فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد بالظن
هو الظن الواقع في الحال لا في الاستقبال هذا مثال لما اريد به الحال ولعدم
عمله لفقد ان الشرط الاول وقوله (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع
أيضا جوابا (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد فعله على ما قبله فان انا
مبتدأ وجملة اذن اكرمك خبره فحصل اعتماده على ما قبله وهو

ولا يتقدم معمول معمولها
نحو الجنة كي ادخل

المبتدأ ولما فرغ من تعداد النواصب شرع في بيان المسائل فقال
 (ويجوز اضمحار ان) بفتح الهمزة وقوله (خاصة) بالنصب على انه
 حال من ان يعني انه يجوز ان يكون حرف ان المصدية مضمرة عامله
 حال كون هذا الجواز خاصا لان لاغيره من النواصب الثلاثة وقوله
 (فينصب المضارع) معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدراى
 اذا جاز تقدير ان و اضمحاره يقبل الفعل المضارع الذي بعده النصب (به)
 اى بان المضمر (نحو زرنى فاكرمك) فقوله زرا من زار يزور زيارة
 وضمير المتكلم منصوب محلا على انه مفعوله و الفاء في فاكركم
 عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم وفاعله تحته انا واكرمك منصوب بان
 المضمرة واكرم مع فاعله صلته وهو مع صلته في تأويل المفرد من فوع
 محلا على انه معطوف على الزيارة التفهيم من زرنى فتقدير الكلام
 وليكن منك زيارة وليكن منى اكرام وانما قدر ان لان اصل الفاء
 عاطفة واصل العاطفة عطوف المفرد على المفرد فاحتاج الى تأويل
 الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ الزيارة من مادة
 زرنى وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا او الامر اطلب الفعل والفعل
 ههنا هو الزيارة اى مطلوب حصول امرين احدهما زيارة منك
 لى والاخر حصول اكرام منى اليك لا يقال ان العاطف وان كان
 الاصل فيه عطوف المفرد لكن يجوز ايضا عطوف الجملة فلم انحصر
 على الاصل ههنا لاننا نقول ان ما ذكر من جواز عطوف الجملة انما هو
 اذا كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك
 بل المعطوف عليه انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على
 ان يحمل على الاصل واعلم ان مواضع اضمحار ان فتحصرة في مواضع
 قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر
 كما في هذا المثال او بعد نهى و بعد تمن و بعد نفي و بعد استفهام و بعد همزة
 و بعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد وترك ما عداه لان الامر
 هو الاصل في كل منها ولما فرغ المصنف من العامل الناصب للمضارع
 شرع في بيان الجازم له فقال (والجازم) اى العامل اللفظى السماعى

الذى يعمل في المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله
 (خمسة عشر) خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عددتين متضمنين
 لمعنى الواو بنيا على التقيح ولكونه مبنيا كان من فوعا محليا وقوله (كلمة)
 بالنصب تمييزه لان تمييز اخذ عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب
 وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا وبعضها اسما اختار لفظ
 الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله (اربعة) مبتدأ و (منها) اى
 من تلك الكلمات صفته وقوله (حروف) خبر لمبتدأ وقوله (تجزم)
 جله فعلية من فوعة محلا على انها صفة حروف وقوله (فعلا واحدا)
 مفعول تجزم (وهى) اى تلك الحروف (لم) نحول يضرب (ولما)
 نحولما يضرب (لنفى الماضى) اى موضوعا لنفى وقوع حدث
 عن ذات ما فى الزمان الماضى وهو ظرف مستقر من فوع محلا على انه خبر
 المحذوف اى هما كاشان لنفى الماضى واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة
 احدهما فى لفظ المضارع وهو الجزم والاخران فى معناه احدهما قلب
 زمان المضارع الى الماضى والثانى نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفي
 فى جميع ان منه الماضى قبل استكلم واما لم فهو لمطلق النفي سواء
 استغرق اول (ولا م الامر) بالرفع معطوف على احدهما وانما
 اضاف الى الامر احترازا عن لام الجر ولا م الابتداء وكذا (ولا)
 النهى (معطوف على القريب او على البعيد و اضافته الى النهى احتراز
 ايضا عن لاء النافية وقوله (لا طلب) خبر للمحذوف ايضا اى هما
 لا طلب الاول لطلب الفعل والثانى اطلب تركه وانما جازمت هذه
 الحروف لمشابهة كل منها لان الشرطية الجازمة فى كونها مخصصين
 بالفعل وداخلين عليه ولوجود قلب المعنى فى كل منها اى كلما كانت
 ان الشرطية تقاب معنى مدخولها من الماضى الى المضارع كذلك
 هذه الحروف ايضا تقاب معنى مدخولها اما الاولان فلما عرفت
 واما الاخيران فلكونهما للطلب يقبلان معنى الاخبار الذى هو
 مدلول المضارع الى معنى الانشاء الطلبي وقوله (واحد عشر)
 تركيب تعدادى ايضا مبتدأ وقوله (منها) صفته وقوله (تجزم)

خبره وجعلته معطوفة على جملة تجزية عشر وقوله (فعلين) منصوب
بالياء لكونه تثنية على انه مفعول تجزم وقوله (ان كانا) اي ان كان
الفعالان (مضارعين) بالنصب خبر كانا وجواب ذلك الشرط
محذوف بقرينة ما قبله اي ان كان الفعالان مضارعين تجزم مهمما
لفظا ان كان اخر المضارع حرفا محكيما وتقديرا ان كان اخره حرف
علة كما سيبي في بحث الاعراب واما ان كانا ماضيين يكون اعرابهما
محلين وان كان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فيما كان مضارعا
وقوله (تسمى) فعل مضارع مجمool ونائب فاعله مستتر تحته
راجع الى احد عشر والجملة اما خبر بعد خبر او استئنافية و (كلم
المجازاة) بالنصب مفعوله الثاني والمجازاة مصدر بمعنى الجزاء اي كلم
تقتضي الجزاء وهو من قبيل اضافة الاداة الى معموله (وهى) اي
تلك الكلم (ان) بكسر الهمزة وسكون النون اي حرف ان فانه من
الحروف وهى اصل في باب الشرط وقوله (للشرط والجزاء) اي
وهو يدخل على فعلين احدهما شرط والاخر جزاء وهو ظرف
مستقر خبر لمحذوف وقوله (وحيتما) معطوف على ان (وان)
معطوف على احدهما (وانى) وقوله (للمكان) خبر لمبتدأ محذوف
اي كل من الثلاثة كائنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لا يجزم
الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما وبدونها وانى لا يلحق به ما
قوله (واذا) معطوف على ما قبله وكذا (واذا ما ومتى) وقوله
(للزمان) خبر لمحذوف ايضا اي هذه الثلاثة للزمان وقوله اذا
لا يجزم الا بما حتى كفها عن الاضافة الى ما بعده وكذا اذا ما لا يجزم
الا بما ايضا وبدونها على قلة واما متى فيجزم بما وبدونها (ومهما
وما ومن واى) وكذا اي يجزم بما وبدونها ولما فرغ من تعدادها
شرع في بيان مسائلها فقال (ويجوز اختصارا خاصة) اي لا يجوز
اختصار غيرها من هذه الكلم لانها هى الاصل في باب الشرط والجزاء
كما ان المصدرية اصل في باب التواصب (فيجزم) اما معطوف على
يجوز او جواب لمحذوف اي اذا جاز اختصاره فيقبل (المضارع الجزم

(بها) وهذا ايضا اذا وقع المضارع بعد الامر خاليا عن الفاء
(نحو زرنى اكرمك) اي ان تزرنى اكرمك وكذا اذا كان بعد كل
لفظ يدل على معنى الامر سواء كان الامر مقدرا نحو الاسد الاسد
نبح اي احذر الاسد ونحو نزال اقاتلك اي انزل وبعد دعاء نحو غفر
الله لك تدخل الجنة بكسر لام تدخل لكونه مجزوما ولما فرغ من
العامل السماعي شرع في بيان القياسي فقال (والعامل القياسي)
اي العامل الذي لا يتوقف اعماله على السماع بل هو (ما) اي العامل
اللفظي الذي (يمكن) وقوله (ان يذكر) في تأويل المفرد مرفوع
محلا على انه فاعل يمكن وقوله (في عمله) متعلق بذكر وقوله (قاعدة
كليية) نائب فاعل يذكر وقوله (موضوعها) مبتدأ وقوله
(غير محصور) خبره وضمير الجرح وراجع الى القاعدة والجملة الاسمية
مرفوعة محلا على انه صفة بعد صفة للقاعدة والقاعدة الكلية هى
قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثلا ان قولنا
كل فاعل مرفوع قضية كلية موضوعها لفظ فاعل وهو مفهوم
كلى افراده ما وجد من الفواعل ومحمولها لفظ مرفوع وهو حكم
يحمل على فاعل واذا قلنا ان زيدا فاعل في قولنا قام زيد تعرف
ان حكمه رفع لعلمنا بالقاعدة المذكورة فان زيدا من جزئيات الفاعل
فيكون حكمه انه مرفوع وكذلك ههنا اذا قلنا كل فعل يرفع وينصب
وهذه قضية كلية يكون ضرب مثلا يرفع وينصب لانه فعل وكل
فعل يرفع وينصب فضررب يرفع وينصب ومعنى قوله موضوعها
غير محصور ان موضع تلك القضية غير محصور في عدد بخلاف
السماعي فانه وان ذكرت فيه قضية كلية بان نقول كل حرف جر
يجر اسما واحدا لكن موضوعها محصور في عشرين حرفا
لا يزيد عليها وقوله (ولا يضره) اي لا يضر كون ذلك العامل
قياسيا وقوله (كون) فاعل لا يضر وهو مضاف الى (صيغته)
والضمير الجرح وراجع الى العامل القياسي وهو اسم كون و (سماعية)
خبره والجملة استئنافية جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف كان هذا

النوع من العوامل قياسيا مع ان بعضها من افراده يتوقف اثبات صيغته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم تصرف صيغته كما في افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس وكعدم التصرف في معموله بالتقديم والفضل وكعدم نصب المفعول كما في افعال الازم ومثل الالغاء في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في الافعال الناقصة ومثل عدم الاحتياج اليه كما في الافعال التامة فاجاب عنه بانه لا يضر هذا التوقف كونه قياسيا لان التوقف على السماع انما هو في اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع توقف احكام جزئياته في اعمالها بعد اثبات الصيغة الموضوعية بهيتها لذلك المعنى وقوله (نحو كل صيغة مشبهة ترفع الفاعل) تمثيل لما كانت صيغته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا في احكامه فان افراد صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها غير محصورة بحسب المادة اى موزوناتها بخلاف السماعي فان افراده محصورة لان وزنها وموزونها واحد (وهو) اى العامل القياسي (تسعة) بحسب الاستقراء (الاول الفعل) وقوله (مطلقا) اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل محذوف اى اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ميميا اى يكون الفعل تاملا ليس بمقيد بقيد كونه تاما او ناقصا او متعديا او لازما والفاء في (فكل فعل) تفصيلية وكل مبتدأ وقوله (يرفع) خبره (وينصب) معطوف عليه اى كل كلمة يصدق عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا او سواء كان فعلا متصرفا مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب مثل علم او غيره وسواء كان من الافعال التامة او الناقصة يرفع وينصب (معمولات) وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب او ليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولا للثاني وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف

وان كان للاول وهو يرفع فمفعول الثانى محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولاً لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكر الى صيغة جمع المؤنث وقوله (كثيرة) بالنصب على انه صفة معمولات فيدخل في قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلا تاما معلوما ونائب الفاعل ان كان مجهولا والاسم ان كان فعلا ناقصا ويدخل في قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتميز وكذا الخبر ان كان ناقصا ثم بين مسألة شاملة للافعال كلها فقال (ويجوز تقديم منصوبه) اى يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل (عليه) اى على الفعل لقوته في العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه لا يجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مستندا اليه وانما قلنا تقديم بعض لان بعض منصوبه لا يجوز تقديمه عليه (وهو) اى الفعل (على نوعين لازم) نحو قعد (ومتعد) نحو نصر (فاللازم) اى فالفعل الذى يقال له اللازم (ما) اى فعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله من زمانه وحده ونسبته الى فاعل معين (بغير ما) اى بغير ذكر معمول (وقع عليه الفعل) اى ذلك الفعل (نحو قعد زيد) فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد في الزمان الماضي والحدث الذى هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شئ في اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدى فانه اذا قلنا ضرب زيد عمرا لا يتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو لم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فثيرة انما يشاهد في عمرو (ولا ينصب) اى لا ينصب الفعل اللازم (المفعول به) فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحت راجع الى الفعل اللازم وقوله المفعول به مفعوله وقوله (بغير) متعلق به اى ان الفعل اللازم متماز

من المتعدي بان اللازم لا يعمل عمل النصب لفظا في معموله بغير (حرف الجر)
فانه اذا اريد تعديته يتعدي بحرف الجر ويقال قعدت على الحصير
مثلا ثم شرع في اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال (فنه)
ولم يقل الاول والثاني فانه يوهى الانحصار والفاء في فنه للتفصيل
ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (افعال المدح والذم)
مبتدأ مؤخر ان كان من حرفية وان كان اسمية بمعنى بعض فالامر
بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فنه لان هذه
الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام
مختصة بها عبر بها بحرف يوهى الالتحاق وعدم الدخول فيه وانما
لم يذكرها تعريفا خاصا لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم
لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى افعال وضعت
لانشاء المدح والذم (وهي) اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ
وقوله (نعم) اى لفظ نعم خبره وقوله (للمدح) ظرف مستقر
صفته اى الكائنة للمدح او خبر لمخدوف اى هي للمدح وقوله
(وبئس) عطف على نعم وقوله (للذم) اما صفة او خبر كما مر
وهما اصلان في الباب فلذا قد هما (وشرطهما) اى شرط نعم
في المدح وبئس للذم في عملهما وقوله شرطهما مبتدأ وقوله
(ان يكون) مع صلته في تاويل المفرد خبره وقوله (الفاعل) اسم
يكون وقوله (معرفا) خبر يكون اى لا يكون فاعلها كفاعل سائر
الافعال في جواز كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط
في كون الاسم فاعلا لهما ثلثة شروط وهي ان يكون فاعله
اما معرفا باللام (او مضافا اليه) اى او يكون اسما مضافا
الى المعرف باللام (او مضرا) اى او يكون ضميرا مستترا تحته (مبيرا)
بصيغة اسم مفعول اى مفسرا ذلك الضمير (بنكرة) اى بنكرة منصوبة
على التمييزية ليحصل البيان من جملة واحدة اولا اجمالا وثانيا تفصيلا
بذكر اسم الصريح للمدح او المذموم بعده (ويذكر بعد ذلك)
اى بعد ذلك الفاعل المذكور وقوله (المخصوص) نائب الفاعل

من حيث العمل
طوى

(ليدكر)

ليذكر اى الاسم الذى عين المدح او المذموم صريحا وقوله
(مطابقا) حال من المخصوص اى حال كون ذلك المخصوص
مطابقا لذلك الفاعل في الافراد والتثنية والجمع وانذكر والتأنيث
(وهو) اى ذلك المخصوص (مبتدأ) اى مرفوع على انه مبتدأ
(وما) اى الجملة التى (قبله) وهونعم وبئس مع فاعله (خبره) اى خبر
ذلك المبتدأ المتأخر هذا على قول فيكون جملة واحدة وقيل ان جملة
نعم مع فاعله لا محل لها جملة مستقلة والمخصوص خبر لمبتدأ محذوف
وهو منه جملة اسمية مستقلة ايضا واستنباطية فعلى هذا يكون جملتين
(نحو نعم الرجل زيد) هذا مثال لما يكون فاعله معرفا باللام وزيد
مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعله (ونعم) اى ونحو نعم (غلاما
الرجل الزيدان) وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا الى المعرف
باللام والزيدان بالتثنية مخصوص مطابق في التثنية للفاعل وقوله
(ونعم) معطوف على المثال الاول اى ونحو ونعم (رجلا زيد)
فنعى فعل من افعال المدح مبنى على التثنية لا محل له لكونه ماضيا
وفاعله الضمير المستتر تحته وهو ضمير مبهم اى غير راجع الى شئ ورجلا
بالتنصب تمييز لذات مذكورة وهي الضمير المستتر المبهم فنعى مع فاعله
جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا
مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضمير فاعله ومما ينبغي ان يعلم
ان الابهام مقصود في هذا الباب وكلما كثرا بهما يكون احسن
ففي المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد وهوان المدح من
جنس الرجل لامن جنس الاخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس على
سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة
مستقلة يحصل ابهامان احدهما من السؤال المقدر فكانه اذا قيل نعم
الرجل علم انه من جنس الرجل ثم سأل سائل بمن هو فقيل هو زيد
وفي مثال الثانى ابهامان على التوجيه الاول وثلاثة ابهام على التوجيه
الثانى (وقد يحذف المخصوص) اى يذكر المخصوص كثيرا لكون
الذكر اصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على اطلاقه بل

(اذ اعلم) اي علم معينا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى
 (نعم العبد) اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره
 عليه السلام من قوله واذكر عبدنا ايوب (وقد تقدم) اي الخصوص
 (على الفعل) اي فعل المدح او الذم بناء على ان الاصل في المبتدأ
 التقديم وفي ذكره بقدر الدالة على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان
 اصلا من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة الى المقصود الذي
 هو في مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التأخير (نحو ان يذون نعم
 الرجال) ولما فرغ من ذكر ما هو اصل في باب المدح والذم شرع
 فيما هو كالفرع فقال (وساء) اي فعل ساء وهو مبتدأ وقوله
 (مثل بئس) اي مثل فعل بئس خبره اي انه مثل فعل بئس في افادة
 الذم وانشاء وفي شرائطه المذكورة فيه واحكامه نحو قوله تعالى
 ساء مثلا القوم الذين فان ساء فعل ذم كبئس وفاعله الضمير المستتر تحت
 وفسره مثلا والقوم بالرفع مخصوصه اي ساء مثلهم وقوله (وجذا)
 معطوف على القريب او على البعيد وقوله (للمدح) اما ظرف مستقر
 مرفوع محلا على انه خبر لمبتدأ محذوف اي هو كائن للمدح
 اوصفة له كما عرفت يعني ان من هذه الافعال لفظ حب مع ذا (وفاعله)
 اي فاعل حب (ذا) اي لفظ ذا وهو من اسماء الاشارة وهو مرفوع
 محلا على انه فاعل حب وقوله (ولا يتغير) فعل وفاعله تحت راجع
 الى فاعل حب اما معطوف على ما قبله او اعتراض لا نه دخل بين ذكر
 حب و ذكر مخصوصه او استئناف جواب لمقدر كانه قيل هل يتغير
 لفظ ذا بان كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او جمعا كما كان في
 اسماء الاشارة فاجاب بانه لا يتغير فاعله اي فاعل حب بل من
 خصائصه انه سواء اشير الى المذكر او المؤنث او المثنى او الجمع اشير
 الى كل منها بذا وقوله (وبعده) ظرف مستقر خبر مقدم والضمير
 المجرور راجع الى فاعله وقوله (الخصوص) بالرفع مبتدأ مؤخر
 اي حاصل بعند فاعل حب الخصوص ويذكر كما في سائر افعال
 المدح (واعرابه) اي اعراب مخصوص حبذا وهو مبتدأ وقوله

(كاعراب مخصوص نعم) خبره اي مثل اعراب مخصوص فعل نعم
 في انه مرفوع على انه مبتدأ وما قبله وهو حبذا مع فاعله خبره او انه
 مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف (نحو حبذا زيد) فاعل فعل
 من افعال المدح وفاعله ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع
 فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا
 على انه مبتدأ مؤخر او جملة حبذا لا محل لها ابتداءية وزيد خبر لمبتدأ
 محذوف اي هو زيد وانما جعل المصنف فعل ساء وجذا كالواحق
 في هذا الباب لان نعم وبئس اصلهما كذلك بكسر او اهما وسكون
 اوسطهما فعلا ن موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله ساء يسوء
 سوء مثل قال يقول قولاً ثم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به وكذا
 حب اصله حبب يحب حباً بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الاشارة
 ولما استعمل في مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنعم ولكن لما كان
 اصل ساء وحب بفتح العين نقل فتمتعهما الى الضم ليكون من باب
 حسن حتى تتقرر فيهما اللازمة انتي هي من خواص افعال المدح
 وانذم ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع في بيان المتعدي
 فقال (والمتعدي) وهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ والالف
 واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر في الاجال اعني في قوله لازم ومتعد
 وقوله (ما) موصول ان كان معناه الفعل الذي او موصوف ان كان
 معناه فعل لكن الثاني اولى في مقام التعريف وقوله (لا يتم) فعل
 منفي وقوله (فهمه) بالرفع على انه فاعل لا يتم والضمير المجرور
 راجع الى ما وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب على انها
 صلة ما ومرفوعة محلا على انها صفة وقوله (بغير) متعلق بلا يتم
 وهو مضاف الى (ما) وهو موصول او موصوف اي بغير المعنى الذي
 هو مدلول المفعول به الصريح اي ليس مفعولا بواسطة حرف الجر
 وقوله (وقع) فعل وقوله (عليه) متعلق بوقع والضمير المجرور
 راجع الى ما وقوله (الفعل) مرفوع على انه فاعل وقع والجملة
 صلة ما اوصفته كما عرفت يعني ان المتعدي فعل لا يتم فهم مدلوله بمجرد

ذكره مع فاعله فقط بل يحتاج فهمه الى ذكر اسم هو دال على المعنى
الذى وقع عليه ذلك الفعل الصادر من الفاعل وانما فسر الموصول
الثانى بالمعنى المدلول للمفعول به الصريح ليكون احترازا عن الافعال
الناقصة لانها يصدق عليها انها لا يتم فهمه واذا اريد بما وقع
عليه المفعول به الصريح حصل الاحتراز عنها لانه لا يتم فهمها
الاباسمها وخبرها كما سيجي وان قيل لم قدم اللازم على المتعدي
قلنا ان مفهوم اللازم وهو ما يتم لكونه مثبتا وجودى ومفهوم المتعدي
وهو ما لا يتم لكونه منفيًا عدمى والوجود مقدم على عدم طبعاً
فان قيل ان الالف واللام في قوله المتعدي ان كان للعهد استبق
ذكره يتنافى مقتضى تمام التعريف وهو كونه للجنس قلنا يجوز
ان يعتبر المعنيان بتقدير المضاف اى تعريف المتعدي او مفهومه والله
اعلم ولما فرغ من تعريف المتعدي شرع في تقسيمه بحسب مفعوله فقال
(وهو) اى المتعدي بحسب مفعوله (على ثلاثة اضرب) اعلم ان اضرب
جمع ضرب وهو يستعمل فى معنى لازمه لانه اذا ضرب على شئ بارادة
قطعه يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اى على ثلاثة قطع (الاول)
اى الضرب الاول (متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا)
فان الضرب لا يتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو كما مر ثم اراد
ان يذكر مسألة مختصة بهذا الضرب فقال (ويجوز حذف مفعوله) اى
مفعول الفعل الذى يتعدى الى واحد (بقريئة) كما اذا كان فى صلة
كقوله تعالى حكاية عن الكفار (اهد الذى بعث الله رسولا)
فان بعث لما كان صلته للموصول احتاج الى عائذ الى الموصول وهو
الضمير الذى كان مفعولا لبعث فحذف لقيام قريئة وهى كونه عائذاً
الى موصول (وبدونها) اى يجوز حذفه بدون قريئة ايضاً بان يكون
الفعل منزلاً منزلة اللازم نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه
ليس باخبار وقوع الاكل الى ما كول او وقوع الشرب الى مشروب
بل المقصود صدور الاكل والشرب عن فاعل ومعناه انه يفعل فعل
الاكل والشرب (والثانى) اى الضرب الثانى (متعد الى مفعولين

وهو) اى الذى يتعدى الى المفعولين (على ثلاثة اقسام) من حيث كون
احد المفعولين مبيناً للآخر او غير مبين ومن حيث كونهما مفعولين
لافعال القلوب وملحقين بها (القسم الاول) وهو مبتدأ وقوله
(ما كان مفعوله الثانى) مع صلته خبره اى القسم الاول من اقسام
الفعل المتعدى الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثانى (مبينا للاول)
اى لمفعوله الاول اى لا يجوز ان يكون الاول مبتدأ والثانى خبراً له
لعدم اتحادهما فى الخارج (نحو اعطيت زيدا درهما) فانه لا يجوز
ان يقال زيد درهم (ويجوز حذفهما معاً) وقوله (وحذف احدهما)
معطوف على قوله حذفهما اى ويجوز ايضا حذف احد المفعولين
وذكر الآخر وقوله (مع قريئة) ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف
احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله (وبدونها) والحاصل
انه يجوز حذفهما مع قريئة وبدونها وحذف احدهما بقريئة وبدونها
مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال
قريئة تدل على ان الاول زيد والثانى درهم ومثال الثانى نحو فلان
يعطى اى يفعل الاعطاء ويصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور
لا تعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقريئة نحو قولك اعطيت درهما
لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثانى بقريئة نحو قولك
اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون
قريئة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء
للدريم ومثال حذف الثانى بدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان
المقصود اخبار تعلق اعطائه زيد (والقسم الثانى) من الافعال التى
تتعدى الى المفعولين (افعال القلوب) اى طائفة من الافعال
تلقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به (وهى)
اى افعال القلوب (افعال) اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على
معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لا بمعنى مجرد الحدث (دالة)
اى بمادته بالدلالة التضمنية (على فعل) اى حدث (قلبي) اى
منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آله فقوله افعال خبر

مبتدأ ودالة صفته وقوله (داخله) بالرفع صفة بعد صفة وقوله (على
المبتدأ والخبر) متعلق بدخله وقوله (ناصبه) صفة ثالثة وقوله (ايهما)
ضمير منصوب على انه مفعول لناصبه فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه
مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله في المفعول به وقوله (على
المفعولية) بيان للواسطة بين العامل والمعمول يعني ان افعال
القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه
الافعال وانما قيد به بقوله ناصبه اياهما لان بعض الفعل القلبي
ينصب المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرف زيد عمرا
وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان والفهم لا يكون الا بالقلب وهما
وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم
الاول واحتراز بقوله داخله على المبتدأ والخبر عن امثالها وايضا اشار
بهذا القول الى ان مفعولها الثاني ليس بمباين للاول لانها لكونهما
مبتدأ وخبر يتحدان في الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت
ثم شرع في امثلتها فقال (نحو علمت) اي افعال القلوب نحو علمت
(ورأيت) اذا كان المراد رؤية القلب وهي ايضا بمعنى علمت
(ووجدت) بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلاثة موضوع للعلم
اي لليقين (وزعمت) وهو مشترك بين العلم والظن (وظننت وخلصت)
اي تخيلت (وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن د ع
وقوله (بمعنى احسب) احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه
حيث لا يتعدى الا بواحد نحو وهب لنا من ذلك رجة واما مثال
كونه من هذه الافعال فتحسب زيدا منطلقا وقوله (غير متصرف)
بالنصب على انه حال من هب اي حال كون لفظ هب غير متصرف
يعني لا يجيء منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقي فانها
متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع في
مسئلة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليهما فقال (ولا يجوز
حذف مفعوليها معا او احدهما) اي لا يجوز ايضا حذف احد
المفعولين وذكر الاخر قوله (بدون) متعلق بالحذف اي يمتنع

حذفهما وحذف احدهما بلا قياس (قرينة) دالة على المحذوف
هذا ان كان متويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة
اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فينشد يجوز حذفهما
معانحو قوله تعالى (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)
وقوله (ومع قرينة) ظرف لقوله (كتر حذفهما معا) اي كتر حذفهما
مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اي من يسمع شيئا يخل مسموعه
صادقا الى ان ظهر كذبه قوله (وقل) معطوف على قوله كتر اي وقل
(حذف احدهما فقط) مع قرينة والحاصل ان حذفهما وحذف
احدهما اما بقرينة او بدون قرينة والثاني ممتنع والاول اما حذفهما
او حذف احدهما والاول كثير والثاني قليل وانما امتنع حذفهما
او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق
بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد
منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعاني الا بالتعلق فينشد
ان حذف بقرينة فهو كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بلا قرينة
فهو كالمعدوم فلا يجوز الا اذا نزل منزلة اللازم كما عرفت وكذا
ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما
بمنزلة اضافة احدهما الى الاخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة علمت
قياس زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لا يجوز
بدون القرينة وانما كتر حذفهما مع قرينة وقل حذف احدهما مع
قرينة لان الكلمتين اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب
يكونان كالكلمة الواحدة وما كان كذلك فحذفهما برأيه كحذف
لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد لفظ المركب وذكر الاخر
فقليل ولذلك كثر الاول وقل الثاني ثم شرع في بيان خصائص هذه
الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال (ومن خصائصها) وهو ظرف
مستقر خبر مقدم وقوله (جواز الالغاء) مبتدأ مؤخر والخصائص
على وزن فعائل جمع خصيصة لاجمع خاصة فان الفعيلة يجمع على
الفعائل والخاصة يجمع على فواعل اي خواص ولكنها بمعنى الخاصة

ايضا والالغاء مصدر من باب الافعال وهمزته للصيرورة اي تصير
عملها لغوا اي جعله باطلا يعني ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة
في ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها لغوا بحيث لا تؤثر في معموليها
لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعني اذا بطل عملها بطل
بالكلية واذا عمل عمل بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال ايضا لكن
ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله (اذا) ظرف زمان يدل على
زمان من الازمنة المستقبلية وان دخل على الماضي يقلب معناه الى
المستقبل وهو مضاف الى جملة (توسطت) وظرف لقوله جواز وفاعل
توسطت تحتته هي مستتر راجع الى الافعال وقوله (بين معموليها)
ظرف لتوسطت وهو منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها
وهو تثنية معمول مجرور بالياء ومضاف الى الضمير الراجع الي
الافعال وحذفت نون التثنية للإضافة يعني ان جواز ابطال عمل
هذه الافعال في وقت توسطتها بين معموليها (نحو زيد علمت
منطلق) فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت و يقتضي
نصبهما لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا
ومعنى بحيث يعود كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله
(او تأخرت) معطوف على توسطت اي جواز الالغاء في وقت
تاخرها عنهما (نحو زيد منطلق علمت) فزيد في المثالين مبتدأ
معمول لعامل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجلة علمت اعتراضية
قطعا في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة
التأخر فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع
الاعتراضية في آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوز فحينئذ تكون
استينافية ويجوز اعمالها ايضا في الصورتين وهو اولى من الالغاء
واما جواز الالغاء في الصورتين لكون معمولي جملة مستقلة
في الاصل لكونهما مبتدأ وخبر وهذه الافعال لكونها افعالا قليلا
خفيت معانيها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها في العمل واعمال الفعل
الضعيف في معمول القوى المستقل يجوز ابطال اعمالها واما جواز

الاعمال فلكونه فعلا في الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال
المعمولين ثم شرع في بيان خاصة اخرى لها فقال (ومنها) اي ومن
خاصة نصها ايضا وقوله (جواز) مضاف الى جملة (ان يكون)
وقوله (فاعلها) مرفوع على انه اسم يكون (ومفعولها) معطوف
عليه وقوله (ضميرين) منصوب بالياء على انه خبر يكون وقوله
(متصلين) صفته وقوله (متحدى) تثنية متحد منصوب بالياء
ومضاف الى (المعنى) على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا اي
ومن خصائص افعال القلوب بحيث لا يوجد في غيرها من الافعال
كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متكلمين او مخاطبين او غائبين
نحو علمتني قائما بصيغة التكلم فيكون فاعلها ضمير المتكلم وهو التاء
المضمومة ومفعوله الاول ضمير المتكلم ايضا وقائما مفعوله الثاني
وكذلك نحو علمتك قائما وعلمه قائما بناء المخاطب المفتوحة ولا يجوز
هذا في سائر الافعال ولا يجوز ان يقول ضربتني بان يكون فاعله
متكلما بضم التاء ومفعوله ضميرا متكلما ايضا (وحل) فعل مجهول وقوله
(عدم) اي فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حل وقوله
(وفقد) بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله (في هذا الجواز)
متعلق بحمل ومفعول فيه له وقوله (على وجد) اي على فعل وجد
وهو متعلق ايضا بحمل يعني ان فعل عدم وفعل فقد محمولان على
وجد في جواز كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متحدين واما حل
عدم على وجد فن قيل حل النقيض على النقيض لان عدم نقيض
وجد وحل فقد من قبيل حل النظر على التمييز فان فقد بمعنى وجد نحو
عدمي وفقدتني كما يقال وجدتي (ومنها) اي ومن خصائصها
ايضا (جواز دخول ان) اي المفتوحة (على مفعوليها) اي على
مفعولي افعال القلوب (نحو علمت ان زيدا قائم) فعلمت فعل وفاعل
وزيدا منصوب على انه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبره والاسم
مع الخبر جملة اسمية لا محل لها صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد
منصوب محلا على انه مفعول لعلمت وقائم مقام المفعولين على مذهب

سببويه او مفعول اول واما مفعوله اشني فمذكور على مذهب
الاخفش ثم انه لما كان للنحاة في ابطال عمل الافعال تعبير آخر وهو
تعبير التعليق وكان ذلك التعبير مخالفا للخصائص المذكورة غير عبارته
الى الجملة الاسمية المصدرة باما فقال (واما التعليق) ثم ان الواو
ان كان للعطف وكان اما للتفصيل احتاج الى تقدير اجمال وقسيم
فكانه قال ابطال عمل الافعال اما الغاء واما تعليق اما الالغاء فيخص
بافعال القلوب واما التعليق فيعم فيكون الواو لعطف اما على اما
فقوله التعليق مبتدأ وخبره قوله الاتي فيعم فقوله (بكلمة الاستفهام)
متعلق بالتعليق و (او النفي) بالجر معطوف على الاستفهام اي بكلمة
النفي (او لام الابتداء) معطوف على القريب او على البعيد (او القسم)
اي او لام القسم (او ان المكسورة) معطوف ايضا وقوله (ادا دخل)
ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف
الى جملة دخل (في خبرها) اي في خبر المكسورة (لام الابتداء)
مرفوع على انه فاعل دخل اي التعليق بكلمة ان ايس على اطلاقه
كما المذكورات قبلها بل هو مقيد بوقت دخول لام الابتداء
في خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول اللام في خبرها
فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا له
لفظا ومعنى كما عرفت ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص
في الاصطلاح فقال (اي ابطال العمل) واي حرف تفسير عند الجمهور
وابطال بالرفع عطف بيان للتعليق يعني ان التعليق ابطال العمل
اي عمل الفعل (على سبيل الوجوب) وهو متعلق بابطال وقوله
(لفظا) تميز عن النسبة بين اضافة الابطال الى العمل والحاصل
ان الفرق بين الالغاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل
جاوز في الالغاء في الاغلب وقد يجب وواجب في التعليق البتة والثاني
ان الابطال في الالغاء ابطال لفظا ومعنى وفي التعليق ابطال لفظا
لامعنى فانها بعد التعليق مفعولان لها في المعنى ايضا والتعليق في اصل
الالغاء تعليق امر الى امر اخر وفي العرف يطلق على امرأة ذات زوج

مفقود لكن اكون زوجها مفقود لا يجوز تزوجها زوجها آخر
ويجوز تزوجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول ذات زوج
والى الثاني ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة
وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر
الى تأثيرها في المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها في اللفظ
وقوله (فيعم) خبر لقوله اما التعليق وفاعله تحته راجع اليه وقوله
(هذه الافعال) مفعول يعم يعني انه ليس بخاص كالالغاء بل يعم افعال
القلوب المذكورة وغيرها كما سيبيى وانما وجب ابطال العمل بسبب
دخول الاستفهام وحرف النفي وغيرهما لان هذه الكلمات تقتضى
الصدارة ولو كان ما بعدها معمولا على انه مفعول لهذه الافعال
بطلت الصدارة لها فلذلك روى الجانيان فروعى جانب الفعل
بان يكون مفعولا في المعنى وروى جانب الكلمات المذكورة بان يكون
ما بعدها منقطعا عما قبلها فافهم (نحو علمت ازيد عندك ام عمرو)
فقوله علمت فعل والهمزة في ازيد استفهامية وزيد مرفوع لفظا
على انه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وام عاطفة وعمرو معطوف
على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على انه مفعول علمت وهذا
مثال للتعليق بكلمة الاستفهام (ورأيت ما زيد منطلق) وهذا مثال
للتعليق بكلمة النفي فرأيت فعل من افعال القلوب بمعنى علمت ومانافية
وزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل
على انه مفعول رأيت ومثال التعليق بلام الابتداء نحو وجدت لزيد
منطلق وبان المكسورة نحو حسبت ان زيدا لذهاب وبالقسم نحو
لقد علمت ليا تين ميني اي مقصودى وقوله (وكل فعل) بالنصب
معطوف على قوله هذه الافعال اي و يعم التعليق كل فعل (قلبي
غيرها) اي غير هذه الافعال (نحو شككت) وهو من الشك الذى
هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك محله القلب
لكن هو ليس كلافعال السابقة نحو شككت ازيد قائم (ونسيت)
نحو نسيت هل زيد حاضر (وتدين) نحو تدين اين جلوسك

وقوله (وكل فعل) منصوب ايضا معطوف على ما قبله اي ويعم
التعليق ايضا كل فعل (يطلب به) اي بذلك الفعل (العلم نحو
امتنعت) نحو امتنعت ما زيد جاهل (وسألت) نحو سألت هل هو
حاضر فان الامتناع والسؤال وان لم يكونا من افعال القلوب لكنهما
فعلا ن يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم بين التعميم بالافعال
الملحقة بها فقال (ومنه) اي من الفعل الذي يطلب به العلم
(افعال الخواس الخمس) وهو البصر والسمع والشم
والذوق (كلمت) نحو لمست اهلين ام خشن (وابصرت) نحو
ابصرت ما زيد اسود (وسمعت) نحو سمعت ان صوته لكره
(وشممت) نحو شممت اهو طيب (وذقت) نحو ذقت اهو حلو ثم
ان كلا من هذه الافعال وان لم يكن من الافعال التي تكون بالقلب
لكنها لما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلة ما يطلب به العلم في حكم
التعليق (والقسم الثالث) اي القسم الثالث من اقسام الفعل
المتعدى الى المفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب) ولما كان الحاق
شيء بشيء محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله (في مجرد الدخول على
المبتدأ والخبر) يعني ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على
المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية كذلك هذه الافعال وان لم تكن
من افعال القلوب لكنهما ملحقة بهما بشيئين احدهما مجرد الدخول
على المبتدأ والخبر وثانيهما ما ذكره بقوله (وفي عدم جواز حذفها)
اي حذف مفعوليها (معا او حذف) اي في عدم جواز حذف
احدهما فقط بلا قرينة وقلة) اي وفي قلة (حذف احدهما بهما)
اي بالقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير
مختص بهذه الافعال ولا بافعال القلوب بل كل فعل من الافعال
ذا وجدت قرينة يكثر حذف مفعوليها فيثبت لامدخله في كونه وجهها
زلا حاق (نحو صير) بتثديد الياء (وجعل) اذا كان بمعنى الاعتقاد
الباطل نحو قوله تعالى (وجعلوا المثلثة الذين هم عباد الرحمن
اناثا) او كان بمعنى صير كقوله تعالى (فجعلناه هباء منثورا) بخلاف ما

اذا كان بمعنى خلق (وترك) اي وا لفظ ترك معطوف على جعل
او صير نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)
(واتخذ) نحو قوله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) وكذا فعل النفي
اذا كان بمعنى وجد كقوله والنفي قولها كذبا ومينا وكذا عد اذا كان
بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعداه فقيرا وكذا لفظ اري
بضم الهمزة مجهول اري وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام
نحو اتقول زيدا ذاهبا (والثالث) اي والضرب الثالث من المتعدى
(متعد الى ثلاثة مفاعيل) مثاله (نحو اعلم) وهو فعل ماض من
باب الافعال (واري) نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ونحو اري
زيد عمرا بكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا (فهذه) اي الافعال
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل فقوله هذه مبتدأ وقوله (مفعولها) مبتدأ
ثان وقوله (الاول) بالرفع صفته وقوله (كأول مفعولي باب اعطيت)
خبره والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول يعني ان حكم مفعولها الاول
مثل حكم المفعول الاول لباب اعطيت في كونه مابين الثاني وفي
جواز الاقتصار عليه فيجوز ان يقال اعلمت زيدا كما يجوز ان يقال
اعطيت زيدا وفي الاستغناء عنه فيجوز ان يقال اعلمت عمرا فاضلا
كما يجوز اعطيت زيدا درهمين وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه
بالاستفهام وغيره من اسباب التعليق فلا يجوز اعلمت ازيد عمرا
فاضلا كما لا يجوز اعطيت ازيد درهم (والاخيران) اي حكم الاخيرين
وهو حكم مفعوله الثاني مع الثالث (كمفعولي باب علمت) اي مثل
حكم المفعول الاول والثاني في باب علمت في كون احدهما عين الآخر
وفي عدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة
حذفهما وقلة حذف احدهما مع قرينة وفي جواز دخول ان عليهما
فيجوز ان يقال علمت زيدا ان عمرا فاضل كما جاز ان يقول علمت ان زيدا
فاضل وفي جواز الانغناء اذا توسطت بينهما او تأخرت عنهما وفي
جواز التعليق بالنسبة اليهما فيجوز ان يقول علمت زيدا وعمرا فاضل
كما جاز علمت ازيد فاضل (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا)

ولما بين المصنف انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وبين اقسام المتعدي بحسب تعديته الى الضروب الثلاثة اراد ان يذكر ان معمولات الفعل بعضها لازم للفعل فلا ينفك الفعل عنه لكونه كجزء منه وبعضها غير لازم وايضا ان بعض الفعل يقتضي معمول المرفوع فقط ولا يقتضي معمول المنصوب وبعضه يقتضي كليهما فقال (ثم اعلم) فثم اما ابتدائية وجملة اعلم ابتدائية ايضا واما عاطفة لعطف اعلم على مقدر فكانه قال اعلم ان الفعل على نوعين الخ ثم اعلم ان للفعل انقساما اخر متراخ عن الانقسام الاول وهو (انه لا بد لكل فعل) فقوله ان بالفتح لكونه بعد اعلم واسمه ضمير الشأن المذكور وخبره جملة لا بد فان لا تثنى الجنس و بد مبنى على الفتح ومنصوب محلا لكونه نكرة غير مضافة ولكل فعل ظرف مستقر خبره وقوله (من مرفوع) خبر بعد خبر والاسم مع الخبر جملة مرفوعة محلا على انها خبر لا وهو مع خبره خبر ان واسم ان مع خبره صلة ان وهو مع صلتها في تأويل المفرد مفعول لقوله اعلم يعني اعلم بعد ما علمت انقسام الفعل الى نوعين ان له انقساما اخر وهو انه اما فعل تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بمضمون اخر وهو انه لا فراق موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع فاعلا كان او اسما فان الفعل الاصطلاحي يدل على ثلاثة معان احدها الحدث والثاني الزمان المعين ماضيا او حالا او مستقبلا والثالث النسبة الى فاعل ما ذكرنا او مؤنثا غائبا او مخاطبا او متكلما مفردا او ثنائية او جمعا فدلالته على الاولين مستقلة كالاسم واما دلالته على الثالث فغير مستقلة كالحرف فكما ان الحرف احتاج في دلالته على معناه الى ضم ضيغة وكذلك الفعل يحتاج في دلالته على نسبة الى تعيين المنسوب اليه وهو معمول المرفوع كما فصل في فن الوضع ثم اراد ان يقسمه فقال (فان تم) اي الفعل (به) اي بمرفوعة وقوله (كلاما) تمييز عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اي ان تم كلاميته وهو ان يكون مفيدا للسكوت التام لوجود المسند والمسند اليه وقوله (ولم يحج) معطوف على قوله تم اي ولم يكن الفعل محتاجا (الى غيره) اي الى

غير المرفوع في افادته للفائدة التامة (يسمى) وهو جزاء الشرط اي يسمى ذلك الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) وقوله (ومرفوعة) مرفوع على انه معطوف على الضمير المستتر في يسمى فانه وان لم يحز العطف على الضمير المستتر بغير تأكيد بالفصل لكن جاز ههنا لوجود الفصل بينهما اي ويسمى مرفوع ذلك الفعل التام (فاعلا) وقوله (ومنصوبه) بالرفع معطوف اما على القريب وهو مرفوع او على البعيد وهو الضمير المستكن وقوله (ان كان متعديا) جملة شرطية وجزاؤه محذوف وقوله (مفعولا) معطوف على قوله فاعلا اي بعد التسمية لمرفوعة فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه مفعولا اي مفعولا به صريحا وقوله (كالافعال السابقة) اعتذار عن ترك الامثلة للفعل التام لان الافعال التي سبقت متعديا و لازمة على تقدير تعديته الى مفعول واحد او زائد كلها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وقوله (وان احتاج) فعل شرط وفاعله تحت راجع الى الفعل وقوله (الى معمول منصوب) متعلق باحتياج وقوله (يسمى) مع نائب فاعله المستتر الراجع الى الفعل جملة جزائية و جملة الشرط مع جزائها جملة شرطية لا محل لها معطوفة على جملة فان تم وقوله (فعلا ناقصا) مفعول ثان يسمى وقوله (ومرفوعة) معطوف على المستتر ايضا وقوله (اسماله) معطوف على فعلا ناقصا والضمير في مرفوعة وله راجع الى الفعل الناقص وقوله (ومنصوبه) معطوف على مرفوعة او على المستتر كما مر وقوله (خبرا له) معطوف على قوله اسماله او على فعلا ناقصا اي وان لم يتم الفعل بمرفوعة بل احتاج الى معمول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لنقصانه في افادة الحدث المدلول له يسمى ذلك الفعل فعلا ناقصا ويسمى مرفوعة اسماله لذلك الفعل الناقص ويسمى منصوبه خبرا له فانه اذا قلنا كان زيد يفيد ان حدثا من الاحداث اسند الى زيد لكن لم يعين ذلك الحدث الا بقولنا قائما فيئذ تم الكلام لانه افاد ان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال

الناقصة بقوله (ولا يدخل) أي ذلك الفعل الناقص (الأعلى المبتدأ والخبر) وقوله (في الأصل) ظرف مستقر منصوب محلا على أنه حال من المبتدأ والخبر أي كائين كذلك في الأصل لا بعد كونهما اسما وخبراه ثم قسم الأفعال الناقصة إلى قسمين فقال (وهو) أي الفعل الناقص (على قسمين) أي بحسب دلالة على معنى المقاربة وعدم دلالة عليه (القسم الأول ما) أي فعل ناقص (لا يدل على معنى المقاربة) وسيجيء المراد به وقوله (فهو) الغاء للتفصيل أي هذا القسم منه هو (الشائع) بالهمزة كذا قيده في المعرب أي شائع في الاستعمال وقوله (المتبادر) صفة الشائع أي الشائع الذي يتبادر إلى الذهن (من إطلاق الفعل الناقص) وهذا يشعر وجه تقديم هذا القسم مع كون مفهومه غامضا (نحو كان) وهو الأصل في الباب وكلها راجعة إليها وهو ما موضوع لثبوت خبره لاسمه دائما نحو كان زيد فاضلا فان زيدا عند ثبوت الفضل له لا ينفك عنه في زمان أو موضوع لثبوت له منقطعاً نحو كان زيد غنيا فافتقر أي زال منه الغناء الثابت له وعرض له بعده الفقر (وصار) وهو الانتقال للدوام فالانتقال إما من صفة إلى صفة نحو صار زيد عالما أي انتقل من صفة الجهل إلى صفة العلم أو من حقيقة إلى حقيقة أخرى نحو صار الطين خدفا قدمهما لكونهما أصليين بسيطين ثم فرق بين الأصل وبين الفرع بقوله (وكذا ال) بمد الالف من الأول بمعنى رجوع (ورجع وحال واستحال) كقوله إن العداوة تستحيل مؤثمة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى وارتد بصيرا (وجاء) إذا كان بمعنى كان (وقعد إذا كن) واشم كن الضمير المؤنث راجع إلى المذكورات من ال إلى قعد وقوله (بمعنى صار) ظرف مستقر منصوب محلا على أنه خبر كن وقوله (وأصبح وامسى واضحا) مراد به اللفظ ومجروور محلا على أنه معطوف أما على صار أو على كان وكذا قوله (وظل وبات) وهذه الخمسة لا قرآن مضمون الجملة بالآوقات التي دلت عليها مواد هذه الأفعال مثلا إن أصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحا

على وقت الضحى وظل على وقت الظلال وبات على وقت البتوة فإذا قلنا أصبح زيد قائما وامسى قائما واضحا قائما وظل قائما يكون معناه كان زيد قائما وقت الصباح وكذا باقيه وقد تكون المذكورات بمعنى صار من غير دلالة على الآوقات وقوله (واض وعاد) معطوف أيضا على ما قبله كلاهما بمعنى رجع يقال اض زيد من سفره او عاد زيد فعناه رجع (وغدا) وهو بمعنى مشى في وقت الغداة وهو أول النهار إلى الزوال (وراح) بمعنى مشى في وقت الراح وهو ما بعد الزوال إلى الليل والغالب في هذه الأربعة أن تكون تامة ولا تكون ناقصة إلا إذا كن بمعنى صار فحينئذ تكون هذه الأربعة من المحققات كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم إن الأفعال الناقصة لما كانت نوعين أحدها بسائط وهي المجردات عن ما والثاني مركبات وهي ما في أولها لفظ مانافية أو مصدرية ويقال لها الماويات وذكر المصنف النوع الأول أراد أن يذكر النوع الثاني بقوله (وما زال) وهو أصل في الماويات (وما فتى بفتح التاء وكسرهما) أي حال كون ما فتى مستعملا بفتح التاء وبكسرهما وبالهمزة وقيل بالياء (وما برح وما فتى) وهما من باب الأفعال (وما وني) وهو فعل ماض يقال وني بني مثل وني بقي بمعنى ضعف يقال فلان لا يني بفعله أي لا يزال بفعله فان عدم الضعف عن شيء يوجب عدم الزوال عنه (وما رام) بالراء من رام يرمي من الرمي بمعنى الميل أي ما مال عن فعله وهو أيضا يوجب عدم الزوال وقوله (كلها) بالرفع مبتدأ وقوله (بمعنى ما زال) خبره أي كل واحد من المذكورات من ما فتى إلى ما رام لكون بعضها لنفي الضعف عن فعل وبعضها لنفي الميل عنه يستلزم عدم الزوال وهو معنى ما زال بعينه وقوله (وما دام) معطوف أيضا على ما قبله وهو من الماويات أيضا لكن لفظ ما فيه ليس للنفي بل للمصدرية التوقيفية وهو لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها يعني لتعين وقت لفعل صدر من الآخر نحو اجلس مادام زيد جالسا وهو أمر بالجلوس في وقت جلوس زيد وهو مضمون جملة زيد جالس وقوله (وليس)

أي أن زيد عالما

صار زيدا يتيمًا

معطوف ايضا على ما قبله لاني مضمون الجملة حالا عند الجمهور
او مطلقا عند سبويه ولما فرغ من ذكر الافعال الناقصة التي
تكون ناقصا بالصراحة شرع في ذكر الافعال التامة التي تتضمن
معنى الفعل الناقص فقال (وقد يتضمن الفعل التام) وقوله (معنى
صار) منصوب تقديرًا على انه مفعول به ليتضمن قوله (فيصير)
معطوف على يتضمن والفاء سببية اى يصير ذلك الفعل التام بسبب
تضمنه معنى صار (ناقصا) اى ينتقل من نوع التامة الى نوع
الناقصه وانما قال يتضمن ولم يقل وقد يكون بمعنى صار لان هذه الافعال
الم ينتقل بكليتها عن دلالة معناها الاصلى بل بعد دلالة على معناها
الاصلى يدل على معنى صار (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار
عشرة تامة) فقوله تم فعل بمعنى التمام ولكن فهم من هذا التعبير
ان المقصود انتقال العدد من التسعة الى العشرة بالواحد الذى ضم
اليها والاخبار بتماميتها تضمن الاخبار بصيرورتها عشرة ولما كان
ذلك المعنى الضمنى مقصودا من الاخبار جعل اصلا ويكون معناها
الاصلى حالا نحو قوله تعالى (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) اوصفة
كافى المثال المذكور فى المتن او خبرا بعد خبر مضافا الى منصوب
مذكور بعده كما فى قوله تعالى (فتمثل لها بشرى سويًا) اى صار
مثل بشرى سوي (وكُلَّ زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) اى
مثل قوله عدل زيد امير اى صار اميرا عادلا ثم شرع فى بيان مسئلتها فقال
(ويجوز تقديم اخبارها) بفتح الهمزة جمع الخبر اى يجوز تقديم
اخبار الافعال الناقصة (على انفسها) اى على نفس تلك الافعال
وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى بحث
المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ وكما يجوز تقديم
خبر المبتدأ عليه يجوز تقديم خبر باب كان على اسمه وقوله (الاما)
استثناء من الضمير فى اخبارها وما موصولة او موصوفة عبارة عن
الفعل اى الا الفعل الناقص الذى او فعلا ناقصا وقوله (فى اوله)
ظرف مستقر خبر مقدم و (ما) اى لفظ ما مبتدأ مؤخر والجملة

الاسمية صفة ما اوصلته وما مع صلته او مع صفة منصوب محلا على انه
مستثنى متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعنى انه يجوز
تقديم اخبار كل الافعال الا الفعل الناقص الذى او فعلا ناقصا وقع فى
اول ذلك الفعل لفظ ما نحو ما زال وما دام وقوله (فلا يجوز) تفصيل
للحكم المذكور اى لا يجوز (نحو قائما ما زال زيد) بتقديم الخبر
عليها وكذا لا يجوز نحو اجلس جالسا مادام زيد فان ما ان كانت
نافية تقتضى الصدارة فان قدم عليها تبطل الصدارة وان كانت
مصدرية فلا ن معمول المصدر لا يجوز تقديمه عليه وقوله (وكذا)
ظرف مستقر خبر مقدم و مبتدأؤه محذوف اى وكذا الحكم وهو
عدم جواز تقديم اخبارها وقوله (ان بدل) فعل مجهول و (ما)
نائب فاعله وقوله (بان) متعلق ببدل و (النافية) صفة اى لا يجوز
تقديم اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكلمة ان النافية لاقتضاء
ان النافية للصدارة ايضا (واما ان بدل) فقوله واما معطوف على
اما المقدرة تقدير الكلام اما حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما
حكمها ان بدل ما (بل وان فيجوز) اى تقديم خبرها عليها (نحو
قائما لم يزل) وكذا لما يزل اولن يزال (زيد) اما جواز تقديمها حين
تبدلها بل ولما فليكونها كالجزم من الفعل لا متراجهما به فكما
خرجا عن كونها حرفى نفي زائدا عليه فلذلك انعزلا عن اقتضاء
الصدارة واما فى لن فلحملها على سوف حمل النقيض على النقيض
فكما ان سوف لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه وكذلك لن لا يمنع
تقديمه عليه ثم شرع فى بيان القسم الثانى من الافعال الناقصة
فقال (و القسم الثانى) اى من القسمين (ما) اى فعل ناقص
(يدل) اى ذلك الفعل الناقص (على معنى القرب) اى معنى يفيد
قرينة زمان خبره من الوقوع فى زمان الحال سواء كان من جوا
كما فى عسى زيد ان يخرج او مجزوما كما فى كاد زيد ان يخرج
او مشروعا فيه كما فى طفق زيد ان يخرج فانه ان كان سبب
الخروج غير محقق ولكنه مأمول فهو من جوى يستعمل فيه عسى

وان كان السبب محققا دون المسبب الذي هو الخروج فجزوم يستعمل فيه كاد وان كان بعد تحقق السبب مشروعا في الخروج فهو مشروعا يستعمل فيه طفق واخذ وان تم الخروج يقال خرج زيد (ويسمى) وهو فعل مجهول ونائب فاعله راجع الى ما وقوله (افعال المقاربة) بالنصب على انه مفعول ثان ليمسى اى يسمى ذلك الفعل الناقص الذى يدل على معنى المقاربة بافعال المقاربة وانما سميت بها لامتيازها عن القسم الاول بدلالاتها على المقاربة (ولا يكون اخبارها الافعال مضارعا) فقوله لا يكون فعل ناقص واخبارها مرفوع على انه اسمه وخبره محذوف اى لا يكون اخبارها شيئا فقوله الافعال مضارعا مستثنى مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لا يكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه محذوف وهو ان يكون اصل العامل مستغولا بالعمول الذى يذكر بعد الا وفارغا بسبب اشتغاله عن معموله الاصل فان اصل خبر لا يكون هو المحذوف يعنى انه لا يجوز ان يكون اخبار هذا القسم اسما ولا فعلا ماضيا بل يجب ان يكون مضارعا لانه لما كان وضعها لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال وجب ان يكون خبرها فعلا دالا على زمان الاستقبال والحال (نحو عسى) اى مثاله نحو عسى ثم ذكر خواصه بقوله (وخبره) اى خبر عسى (الفعل المضارع مع ان) وقوله (غالبا) منصوب على انه مفعول فيه لنسبة الحكمية اى كونه كذلك في غالب الزمان اوفى غالب الاستعمال (نحو عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان) تشبيهه بكاد كما سيحى وهذا غير غالب الاستعمال وانما يستعمل خبر عسى بان فان عسى يتضمن معنى كان فيثبت يكون زيد اسم كان ولو كان خبره يخرج مجردا عن ان المصدرية لم يصح حمله على زيد الانتقدير المضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيد ان يخرج اوفى جانب الخبر اى عسى زيد ان يخرج فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او عسى زيد كائنا ان يخرج وعلى التقديرين لا يحمل الا بان يكون محذولا

على اسم كائنا (وقد تكون) اى وقد تكون كلمة عسى (بامة بان مع المضارع نحو عسى ان يخرج زيد) فيثبت يكون عسى بمعنى قرب وان يخرج فعل وزيد فاعله وهو مع فاعله جلة على انه صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محذولا على انه فاعل عسى وقوله (وكاد) معطوف على عسى اى ونحو لفظ كاد (وخبره) اى خبر لفظ كاد (غالبا) اى فى غالب الزمان اوفى غالب الاستعمال (مضارع بلان) على عكس خبر عسى (نحو كاد زيد يخرج) اى تحقق وتم سبب الخروج فبقى وقوع مسيبه الذى هو الخروج ولذا يستعمل فى الجزم ولا استعماله فيه يترك ان المصدرية التى تدل على الرجاء (وقد يكون) اى خبر كاد او المضارع الذى يكون خبره (مع ان) فيقال كاد زيد ان يخرج وهذا الاستعمال للتشبيه كاد بعسى فى مطلق معنى القرب وقوله (وكرب) معطوف على كاد او على عسى وهو بفتح الراء وكسرها بمعنى قرب ايضا مأخوذ من قولهم كربت الشمس اذا دنت من الغروب اى اذا قربت منه (وهو) اى فعل ككرب (مثل كاد) وقوله (فى وجهيه) تشبيه الوجه متعلق بالمثل وبيان لوجه التشبيه والمراد بالوجهين كون خبرها مضارعا بلان فى غالب الزمان ومع ان فى اقله نحو كرب زيد يخرج ويجوز ايضا كرب زيد ان يخرج وقوله (وهلهل) على وزن وسوس (وطفق) بكسر الفاء وفتحها (واخذ) بفتح الحاء (وانشاء) بفتح الهمزة فى اوله واخره (واقبل وهب) بشد يد الباء مثل رد (وجعل وعلق) بكسر اللام (واخبارها) بالرفع مبتدأ اى اخبار كل من هلهل الى علق وقوله (الفعل المضارع بلان) يعنى كخبر كاد واما هلهل فهو بمعنى قارب واذا كان كذلك فينبغى ان يكون مثل كاد فى الوجهين اعنى فى استعماله بلا ان غالبا وبان فى القليل كما كان فى كرب لكنه لما كان كرب بمعنى قرب وهلهل بمعنى قارب كان هلهل للبالغة فالحق بالافعال التى بمعنى شرع فى الحكم ولزوم كون خبره بلا ان ولم يجز كونه بان نحو هلهل زيد ان يخرج واما طفق فهو بمعنى شرع

في الاصل نحو قوله تعالى (وطفقا يخصفان) واما اخذ بمعنى شرع
ايضا يستعمل في اصله بنى يقال اخذ في الفعل اي شرع نحو اخذ
زيد يشرع واما انشاء بمعنى اوجد يقال اوجد زيد بنى الدار
واما اقبل فهو من الاقبال يقال اقبل زيد يا تي واما هب فكقول
الشاعر * هَيْبِ الْيَوْمِ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى * فَلَجَّ كَأَنِّي مَنَتْ
بِالْوَمِ أُغْرِبُهُ * فان المراد شرعت اليوم فكان استعماله غريبا واما جعل
فبمعنى اوجد اي خلق واما علق فكقول الشاعر * أَرَأَيْكَ عَلِقَتْ
نَظْمٌ مِّنْ أَجْرُنَا * وظلم الجار اذلال المحير * وقال الدماميني ان استعمال
هبت وعلق في هذا الباب غريب وانما هو حكاية استعمالها في
البيتين وقوله (واوشك) معطوف ايضا اما على القريب او على
البعيد وهو في الاصل بمعنى الشروع اي قرب شروعه (وهو) اي
اوشك (يستعمل) وقوله (استعمال عسى) بالنصب على انه مفعول
مطلق ليستعمل وبيان نوع استعماله ويقال لامثاله مفعول مطلق
تشبيهي اي يستعمل كاستعمال عسى في ان يكون خبره مع ان غالبا
وبلا ان مع قلة يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج
واكون هذا الفعل مغايرا في الاستعمال لما ذكرت من الافعال افردة
بالذكر بعد ذكر احكام اخبار المذكورات وقوله (ولا يجوز تقديم
اخبار افعال المقاربة) مسألة متعلقة بهذا الباب عموما اي لا يجوز
تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك (على نفسها)
اي على نفس تلك الافعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يجز
تقديمها على انفسها مع ان كلامها افعال قوية في العمل لان كلامها
وان كانت فعلا لكنه فعل لا يتصرف كسائر الافعال وعدم التصرف
يشبهه بالاسم وشبهه به يكون سببا لضعفه في العمل واما جواز
تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا في الجملة ولم ينزل ضعفه
الى ضعف الحرف الذي لم يقدر على عمل كعمل الفعل ولما فرغ من
بيان الفعل من العامل القياسي شرع في بيان الثاني منه فقال (والثاني)
اي والعامل القياسي الثاني من التسعة (اسم الفاعل) والفاء في

(فهو)

(فهو) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (يعمل) مع فاعله الزاجع الى
المبتدأ جملة وخبر للمبتدأ وقوله (عمل) بالنصب مفعول مطلق
ليعمل وبيان نوع العمل ومضاف الى قوله (فعلة) وقوله (المعلوم)
بالجر صفة فعلة فان كان فعلة لازما يعمل في فاعله فقط فيرفعه وان كان
متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله كفعلة (والثالث) اي العامل القياسي
الثالث من التسعة (اسم المفعول) فهو يعمل عمل فعلة المجهول (لكونه
مشتقا من المجهول يعني انه كما ان الفعل المجهول يرفع نائب فاعله
كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما وشروطهما متجدين
ذكرهما بلا فصل فقال (وشروط عملهما) اي لما كان كل منهما
عاملين بمشابهتهما بالفعل الذي هو اصل في العمل لم يعمل مطلقا
بل احتاج اعمالهما على الشرط وهو على نوعين احدهما بشرط
عملهما في الفاعل والاخر شرط عملهما في المفعول به الصريح ولذا
قال وشرط عملهما (في الفاعل المنفصل) والمراد من المنفصل
بلا يكون مشتركا وهو شامل للاسم الظاهر وللأسم الخفية البارز
المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل والمفعول
على قسمين اما مشتركتيهما واما منفصل ولا يوجد القسم البارز
المنفصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ايسا بقا عليهما مثل
ما كانا في الفعل والمراد من الفاعل اعم من الفاعل الاصيل
ومن الفاعل النائب للفاعل الاصيل بقريضة ادراج شرطهما في
الذكر وانما قال في الفاعل المنفصل لان الفاعل المستتر لا يحتاج في
عملهما فيه الى شرط لكونه كالمعدوم وليس مثل الفاعل المستتر في
الفعل وقوله (والمفعول به) بالجر معطوف على قوله في الفاعل اي
وشرط عملهما في المفعول به اي الصريح وقوله (ان لا يكونا) خبر
للمبتدأ اي شرط عملهما فيهما ان لا يكون اسم الفاعل واسم المفعول
(مصغرين) تثنية مصغر (نحو ضويرب) وهو تصغير ضارب
(ومضيرب) وهو تصغير مضروب (ولا موصوفين) اي وان
لا يكونا موصوفين بصفة (نحو جاني ضارب شديد) وانما شرط

(١٣)

عدم كونها موصوفين لانها انما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل
 يكون مسندا لا مسندا اليه واذا كانا موصوفين يلزم ان يستند صفتها
 اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتها فيندم المشابهة التي هي الواسطة
 في العمل وكذا اذا كانا مصغرين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة
 والموصوف فان ضويرب مثلا بمنزلة ضارب حقير او صغير (وان وصفا)
 اي هذا ان وصفا قبل الاعمال واما ان وصفا (بعد العمل) يعني
 انه ان وجد اسم فاعل او مفعول عاملين في فاعلهما ومفعولهما ثم جئ
 بصفة يوصفان بها (لم يضر) اي لم يضر ذلك الوصف المذكور
 في ضمن وصفا وقوله (عملهما) مفعول لم يضر وقوله (الساق)
 بالنصب صفة عملهما (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد)
 فقوله جاءني فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل
 ضارب ولما عمل ضارب في فاعله اتى به صفة بعد عمله فيه وهو شديد
 وانما لم يضر ذلك فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف
 عند عمله في فاعله بل عرضت الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع
 اشق من الدفع وقوله (ثم ان كانا) ابتدائية وثم حرف ابتداء او ناطقة
 على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل والمفعول بعد عدم
 كونهما مصغرين ولا موصوفين يكونان اما باللام واما بغير اللام
 فان كانا (باللام) اي بلام التعريف صورة والموصول حقيقة
 (لا يشترط لعملهما غير ما ذكر) اي غير عدم كونهما مصغرين
 ولا موصوفين بل يعملان بمجرد انهما ولا يحتاجان الى شرط
 آخر (نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا) فقوله الضارب اسم
 فاعل غير مصغر ولا موصوف ومصدر باللام واصله الذي ضرب
 وغلامه بالرفع فاعله وعمر بالنصب مفعوله وامس ظرفه وعندنا
 خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذي واصل ضارب فعل
 وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف
 واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل
 لكرهية دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولو كان

(مجهولا)

مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذي مرفوع المحل
 مبتدأ وضرب لا محل له فاصلته وبعد التغير انتقل اعراب الذي
 الى الضارب فالمبتدأ في المثال هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير
 ما ذكر لان مثله اسم صورة وفعل حقيقة فلا يحتاج الى شيء في العمل
 وقوله (وان كانا) معطوف على جملة ثم ان كانا يعني وان كان
 اسم الفاعل والمفعول (بمجردين منها) اي من كلمة اللام (يشترط)
 اي مع الشرطين السابقين العدميين (الاعتماد) بالرفع نائب فاعل
 يشترط و (على المبتدأ) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على
 الابتدائية نحو زيد ضارب غلامه او منسوخا باحدى النواسخ نحو
 كان زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا
 ضارب غلامه وقوله (اوالموصوف) بالجر معطوف على المبتدأ
 نحو جاءني رجل ضارب غلامه (اوذي الحال) معطوف ايضا على
 القريب او على البعيد اي الاعتماد على ذي الحال بان يكون اسم الفاعل
 او المفعول خبرا لمبتدأ او صفة لموصوف او حالا عن ذي حال (نحو
 جاءني زيدا كبا غلامه) وقوله (او الاستفهام) بالجر معطوف
 اما على ذي الحال او على المبتدأ اي يشترط ايضا الاعتماد على الاستفهام
 (نحو اقام الزيدان) فان قائم اسم فاعل وقوله الزيدان تثنية زيد
 مرفوع بالالف وهو فاعل لقائم والقائم مع فاعله جملة فعلية
 عند المصنف وفيه ابحاث فارجع الى المعرب ومما ينبغي ان ينبه
 ان هذا انما يكون مثالا اذا كان قائم مفردا كما في هذا المثال
 فيكون قائم بالرفع مبتدأ والزيدان فاعله سادا مسادا والخبر والجملة فعلية
 لكونه في قوة اقام الزيدان فان الفعل اذا كان فاعله انظا هر تثنية
 اوجما يجب افراده وكذا هذا واما اذا كان اسم الفاعل تثنية نحو
 اقامان الزيدان اوجما نحو اقامون الزيدون يكون فاعله مستترا
 بحتة ويكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا خبرا مقدما والزيدان
 مبتدأ مؤخرا وقوله (اوالتثني) بالجر معطوف على القريب او على
 البعيد اي يشترط ايضا الاعتماد على التثني وانما لم يقل حرف التثني

لانه اراد به مطلق انفي حرفا كان كما وان (نحو ما قائم الزيدان)
او ان قائم الزيدان او كان اسما نافيا كغير نحو غير قائم الزيدان او كان
فعلا ناقصا نحو ليس قائم الزيدان وانما جعل الاعتماد على المذكورات
شرطا لعمله في الاسم الظاهر ليحصل المطاوب الذي هو المشابهة
الثامة بالفعل الذي هو الاصل في العمل وذلك المطلوب هو تحقق كونه
مسندا كالفعل لا مسندا اليه ويكون خبرا وصفة وحالا لتحقيق المسندية
لانها انما تكون مسندات الى مبتدائه او موصوفه او صاحب حاله
وكذلك همزة الاستفهام او النفي لانهما لا يتعلقان الا بالحكم دون
الذات ولا شك ان الحكم مسند لا مسند اليه ولما فرغ من بيان
الاشتراط في رفع فاعله شرع في بيانه في نصب مفعوله فقال
(ويشترط) وقوله (في نصبهما) متعلق بيشترط وضمير التثنية
راجع الى اسم الفاعل والمفعول والنصب مصدر مضاف الى فاعله
وقوله (المفعول به) بالنصب على انه مفعول للنصب وقوله (الدلالة)
مر فوع على انه نائب فاعل وقوله (على الحال) متعلق بالدلالة
(او الاستقبال) معطوف على الحال اي يشترط في نصب اسم
الفاعل واسم المفعول للمفعول به مع الشروط السابقة التي هي
الاعتماد على هذه الاشياء دلالتهم على زمان الحال او على زمان
الاستقبال ولا يعملان فيه حين دلالتهم على زمان الماضي فان اسم
الفاعل واسم المفعول لكونهما اسمين لا يدلان على زمان معين
من الازمنة الثلاثة بالدلالة الوضعية وان لم يكونا متفكين عن زمان ما
ولما كان نصبهما المفعول به محتاجا الى قوة المشابهة بالفعل المضارع
الذي وضع للدلالة على الحال او الاستقبال اشترط ذلك لتحصل القوة
المقصودة وانما ينصبان المفعول به اذا كانا مشتقين من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد او الى المفعولين او الى الثلاثة فان كان اسم فاعل
ينصب كلها وان كان اسم مفعول يرفع احدها بالنائية وينصب
البواقي وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من ان يدل على حال
تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية بان يقدر الحكم نفسه

موجودا في ذلك الزمان الماضي نحو زيد ضارب عمرا امس وكان
في الحال في ذلك الزمان او يقدر الزمان الماضي المذكور موجودا الآن
نحو قوله تعالى (وكلهم باسط ذراعيه) اي كانه باسط الآن واما
الدلالة على الاستقبال فلا يكون التحقيق نحو زيد ضارب عمرا غدا
ولما فرغ من بيان الشروط في مفرد ههما شرع في بيانها في
تثنيتهما وجمعتهما فقال (وتثنيتهما) اي تثنية اسم الفاعل
واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله (وجمعهما) بالرفع معطوف عليه
وقوله (كطرف ههما) ظرف مستقر مر فوع محلا على انه خبر المبتدأ
اي حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفرد ههما في الاشتراط المذكور
نحو ان زيدان ضاربان غلاما ههما عمرا الآن او غدا وان زيدون
ضاربون غلمانهم عمرا وقوله (وكذا) ظرف مستقر مر فوع محلا
على انه خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوزان) مر فوع على انه مبتدأ
مؤخر وقوله (من مبالغة الفاعل) ظرف مستقر مر فوع محلا على
انه صفة ثلاثة (نحو فَعَّال) بتشديد العين كمنصارع (وفَعُول)
بتحقيق الفاء كجهول (وفِعَّال) بكسر الميم ككفار وزاد سبويه
وزن فعيل كعلم ووزن فَعْل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعني
ان حكم هذه الثلاثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول في عمل الرفع
والنصب بالاشتراط بالاعتماد على المذكورات وفي كون تثنيتهما وجمعهما
كفرد هما وقوله (ولا يشترط) كالاثناء من المذكورات اي يشترط
فيهما كل ما يشترط فيهما سوى اشتراط الحال او الاستقبال فانه
لا يشترط (في عمل هذه الثلاثة) اي عند المصنف وفي عمل الخمسة
عند سبويه وقوله (معنى الحال والاستقبال) نائب فاعل لا يشترط
وهذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فعدم جواز عمل هذه
الثلاثة حتى اذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له
وللكوفيين ان هذه الثلاثة لما تغيرت صيغتهما فالتشابهة لفظا
كما عرفت ان احد الواسطة مشابهن لفظا والبصريين ان المبالغة
فيها تكون جارة لمفات من المشابهة وانما لم يشترط كونها بمعنى

الحال والاستقبال فان انغرض من هذا الاشتراط في اسم الفاعل والمفعول انما هو انما المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة لا على مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لا يدلان على هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقيد حدثهما بالمقارنة لزمان الحال والاستقبال يتم مشابتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلي ولا يحتاج فيها الى هذا الاشتراط للانما واما اسم التفضيل فلكونه للزيادة على الغير يقتضي ملاحظة الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم (والرابع) اي الرابع من العامل القياسي التسعة (الصفة المشبهة) اي الصفة التي ليست باسم فاعل بل مشبهة به في كونها ثني وتجمع وتذكروث وفي كونها لما قام به الفعل والفاء في (فهي) للتفصيل اي الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) اي مثل عمل فعلها الذي اشتق منه (بالشروط) متعلق بتعمل (المعتبرة) بالجر صفة الشرط وقوله (في اسم الفاعل) متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها بصيغة التصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتمدة على ما سبق وقوله (غير معني الحال والاستقبال) بالنصب استثناء من الشرط (فانه) اي كل واحد من معني الحال والاستقبال (لا يشترط في عملها) اي في عمل الصفة المشبهة في المفعول به فان الصفة المشبهة لا تعمل في المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم بل تعمل في المنصوب الواقع بعدها لتشبيهه بالمفعول وانما لم تحتج الى هذه الشرط لكونها بمعنى المقطوع والاستمرار لا للحدث الذي يقتضي الزمان (نحو زيد حسن وجهه والخامس) اي العامل القياسي الخامس من التسعة (اسم التفضيل) اي اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به) وقوله (بالاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل المستتر في لا ينصب وقوله (ولا يرفع) معطوف على لا ينصب وقوله (الفاعل الظاهر) مفعوله وقوله (الا اذا صار) استثناء مفرغ

اي لا يرفع في وقت الا في وقت صار (بمعنى الفعل) اي الا اذا دل على حدث مجرد عن الزيادة المفهومة من اسم التفضيل ثم بين طريق بني الزيادة بقوله (بان يكون) والباء فيه بيانية وطريقة وهي من فروعات الباء السببية واسم يكون مستتر تحته وراجع الى اسم التفضيل وقوله (متعلق) بكسر اللام ظرف مستقر منصوب محل على انه خبر يكون وجملة يكون صلة ان المصدرية وهي مع صلته في تأويل ان فرد مجرور بالباء والجار مع الجرو و ظرف مستقر وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله متعلق مضاف الى (ما) وهو موصوف عبارة عن شيء وقوله (جري) فعل وفاعله تحته راجع الى اسم التفضيل و (علم) متعلق بجري والضمير المجرور راجع الى الموصوف والجملة صفة ما ومعني ما جرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكوف صفة او خيرا او حالا لشيء في الظاهر والحال انه في الحقيقة صفة متعلق ذلك الشيء وقوله (مفضلا) بفتح الضاد المشددة حال من المتعلق وقوله (باعتبار المتعلق) متعلق بالفضل ومضاف الى المتعلق وقوله (علم نفسه) متعلق بالمتعلق والضمير المجرور راجع الى المتعلق وقوله (باعتبار غيره) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نفسه والضمير المجرور في غيره راجع الى ما يعني ان فاعل احسن واحد وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه اما انه مفضل فباعتبار كونه متعلقا بما جرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه فباعتبار كونه متعلقا بالغير وهو عين زيد والله اعلم وقوله (منقيا) خبر بعد خبر لقوله بان يكون يعني ان طريق جعله بمعنى الفعل انما يكون بنفي الزيادة المدلولة لاسم التفضيل فان اسم التفضيل يقتضي شيئين احدهما المفضل وهو المتصف بالزيادة والثاني المفضل عليه وهو المتصف باصل الفعل والشيء الواحد لا يكون مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد فيقتضي ههنا ان يعتبر في شيء واحد جهتان حتى يكون مفضلا بالنظر الى جهة ومفضلا عليه بالنظر الى جهة اخرى كما قررنا (نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل

منه في عين زيد) فقولاه احسن اسم تفضيل منصوب على انه صفة
رجلا وقوله في عينة متعلق باحسن والضمير الجرو وراجع الى رجلا
والكحل بالرفع فاعل احسن وهذا قبل دخول النافية مفضل وقوله
منه متعلق باحسن والضمير الجرو وراجع الى الكحل وهو بيان
للمفضل عليه وقوله في عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير
في منه ففي هذا المثال الذي يقال له مسنة الكحل كان لفظ احسن
وصفا وصفة للكحل الذي هو متعلق بالرجل الذي جرى عليه احسن
يعني ان كان صفة له فالكحل الواحد كان مفضلا قبل دخول النافية
باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا وهو ايضا
كان مفضلا عليه باعتبار تعلقه في غيره اي غير ما جرى عليه وهو
الكحل الذي في عين زيد والمقصود قبل النفي مدح الكحل الذي
في عين الرجل وبيان زيادة حسنة على الكحل الذي في عين زيد
ولما دخل عليه النفي انتفت الزيادة التي اثبتت في الكحل الواقع في عين
الرجل الذي هو ما جرى عليه لفظ احسن وتعلق المدح بالكحل
الواقع في عين زيد فبقى القصد الى مدح كحل متصف باصل الحسن
وهو الكحل في عين زيد فكانه قال رأيت كحلا حسنا في عين زيد
وما رأيت كحلا احسن منه (ويعمل) اي جاز ان يعمل اسم التفضيل
مع بقاء معنى الزيادة فيه (في غيرهما) اي في غير المفعول به لما عرفت
من انه لا يعمل فيه اتفاقا وفي غير الفاعل الظاهر لما عرفت من انه يعمل
فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستتر والظروف
بانواعه والمفعول المطلق والمفعول له وغيرها يقال زيد افضل من
عمرو علما في الدهر وفي البلد فضل التعمان لجهده شبابا (والسادس)
اي والعامل القياسي السادس من التسعة (المصدر) وهو اسم مكان
من الصدور بمعنى محل الصدور سمي به لانه محل صدور الاشتقاق
ثم نقل في العرف الى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي
نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذي جرى على ضربت
يعني مصدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعني لفظ الضرب لذلك المعنى

(وهو)

والمراد بغير ان الحدث على
الفعل ان يقع المصدر بعد
اشتقاق الفعل منه كما
له اوبى ان نوعه اعدادا مثل
جلسن جلوسا وجلسته وجلست

وهو يعمل عمل فعله الذي اشتق ذلك الفعل منه (وشرط عمله)
اي شرط عمل المصدر (في افعال والمفعول به) والمراد بالمفعول به
هو المفعول به الصريح لانه يعمل في غير الصريح بلا شرط وانما
اشترط في عمله فيها ولم يشترط في العمل في غيرهما لان العامل
انما يعمل بواسطة والواسطة هو انفاعلية والمفعولية والمصدر الذي
بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما
اقتضاه اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذي هو مؤدى
ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعني الضرب الذي هو
المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتضى الفاعل والمفعول
واما في غيرهما فيعمل بلا شرط وقوله (ان لا يكون) خبر للمبتدأ
(مصغرا) نحو ضريب ونصير (ولا موصوفا) نحو اعجبني الضرب
الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانك قد عرفت ان المصدر العامل
في قوة ان مع الفعل والفعل لا يصغر ولا يوصف وقوله (ولا مقترنا)
معطوف على قوله مصغرا اي وشرط عمله ان لا يكون ذلك المصدر مقترنا
(بالخال) اي بزمان الخال من الازمنة الثلاثة لان الفعل المضارع الدال
على زمان الخال لا يؤول بان مع الفعل فان المضارع وان كان
محتملا للمقارنة بالخال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه
ان المصدرية يختص بالاستقبال (ولا معرفا باللام) لما عرفت ايضا
ان المضارع الذي صدر بان لا تدخل عليه الانف واللام لكونه من
خواص الاسم وقوله (عندا لا كثر) ظرف لقوله لا يكون فيكون متعلقا
لكل مما جعل شرطا يعني كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو
عند اكثر النحاة واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه
الشروط اذا المأول بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه وقوله
(ولا عيدا) اي وشرط عمله ان لا يكون المصدر لبيان عدد الحدث
نحو ضربة بفتح الضاد (ولا نوعا) اي وان لا يكون لبيان نوعه نحو
ضربة بكسرهما (ولا تأكيذا) اي وان لا يكون لتأكيد المصدر
المذكور في ضمن فعله نحو ضربت ضربا وقوله (مع الفعل)

اما حال من الثلاثة اى حال كون الثلاثة مع الفعل الناصب لهذه الثلاثة
 (اوبدونه) اى اوبدون الفعل وقوله (والفعل مراد) جملة خالية
 منصوبة محلا على انها حال من بدونه اى ان كانت المذكورات
 الثلاثة بدون الفعل والحال ان ذلك الفعل المعدوم مراد (غير لازم
 الحذف) وهو بالرفع خبر بعد خبر اى والحال ان ذلك الفعل مقدر
 منوى وليس من الافعال التى يجب حذفها فحينئذ يكون العمل
 لذلك المحذوف ولا يكون المصدرعا ملا عند تقديره لان عمل الفعل
 اقوى فوجود العامل الاقوى لفظا وتقديرا يرجح عمله على غير
 الاقوى المذكور لفظا اعلم ان المصدر اذا كان للعدد نحو ضربتين
 وضربات ثلثة اول النوع كذلك اولئ كما يكون منصوبا بفعل ناصب
 على انه المفعول المطلق فحينئذ اما ان يكون فعله الناصب المذكور
 نحو ضربت ضربة لعمر او محذوفا فاعمل في الاول للفعل المذكور
 كما عرفت وان كان محذوفا فالحذف اما غير لازم الحذف او لازم الحذف
 فان كان الاول فاعمل للفعل ايضا (وان كان لازم الحذف فيعمل
 المصدر) عند سيبويه (لقيامه) اى لقيام المصدر حينئذ (مقام
 الفعل) لالكونه مصدرا او كونه مقدر مع الفعل وعند السيرافى
 يعمل الفعل المحذوف وجوبا ايضا لا المصدر لان المصدر مادام انه
 منصوب فالفعل موجود (نحو سقيا زيدا) مثال لما حذف فعله
 وجوبا فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو جدا
 وشكرا وجدا وسقيا وسحقا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى
 (فاما منا بعد واما فداء) فيكون سقيا في هذا المثال من المصادر
 التى يحذف فعلها سماعا واصله سقيت سقيا زيدا فحذف فعله
 وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا لا لسقيت
 كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين (ويجوز
 حذف فاعله) اى فاعل المصدر (بلانائب) وهذا من خواصه ولذا
 قال (ولا يجوز هذا) اى حذف الفاعل بلانائب (في غير المصدر)
 من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل

واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهى مأخوذة في
 وضعها فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحته بخلاف المصدر فان النسبة الى
 المرفوع غير مأخوذة في وضعه لان الواضع انما نظر الى ماهية الحدث
 فقط لا الى مقام المصدر به من الذات فاقتضاه المصدر لمرفوع انما هو
 من جهة العقل لان الحدث امر عارضى يحتاج الى محل يقوم به البتة عقلا
 لانه من جهة الوضع كما عرفت وقوله (ولا يضم) معطوف على
 ولا يجوز او على يجوز اى وايضا لا يجوز ان يكون فاعله ضميرا مستترا
 (فيه) اى في المصدر وهذا ايضا من خواصه فيكون فاعله امامذكورا
 واما محذوفا بخلاف الفاعل في غيره فانه امامذكور واما مستتر تحته
 (ولا يتقدم معموله) اى معمول المصدر (عليه) اى على المصدر لان عمل
 المصدر لكونه مقدر ابا مع المضارع وان موصول حرفى والفعل المضارع
 صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وهذا في غير الظرف
 بالاتفاق واما في الظرف نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
 وقوله تعالى ولما بلغ معه السعى فكذلك عند الجمهور فيقدر في
 امثالهما عامل مقدم عليه اى فلا تأخذكم رأفة بهما ولما بلغ السعى
 معه والمصدران المذكوران بعد هما تفسيران لهما واما الشيخ الرضى
 والقاضى البيضاوى والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه فان
 الظرف كالجميم للعامل فيدخل فيما لا يدخله الاجانب لان الفعل
 لا يخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا بان
 فلا يلزم ان يكون المأول بشئ ان يكون في حكمه من كل وجه كذا
 قرره الشارح (والسابع) اى والعامل القياسى السابع من التسعة
 (الاسم المضاف) اى الاسم الذى اضيف الى اسم آخر باى اضافة
 كان (وهو) اى الاسم المضاف (يعمل الجبر) لان الاسم اذا اضيف
 الى اسم يقدر فيه حرف من حروف الجبر كاللام ومن وفى وهذا في
 المعنوية واما في اللفظية فلكونها محمولة على المعنوية لكونها فرعها
 (وشرطه) وهو مبتدأ اى شرط كون الاسم مضافا وقوله (ان يكون)
 خبره اى ان يكون ذلك الاسم (اسما مجردا عن تنوينه) يعنى انه

ان كان في الاسم الذي اريد اضافته الى ما بعده تنوين مجرد الاسم
عنه لاجل الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين
نم جرد عنه نحو كم ر جل و حواج بيت الله فان كم و حواج ليسا
بذات تنوين لفظا لكنه ذات تنوين تقديرا كذا فهم من كلام
الشارح وقوله (ونائبه) بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعني
ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية
ونون الجمع المذكور وقوله (لاجل الاضافة) متعلق بقوله مجردا
وهو مفعول له يعني ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل
كونه مضافا لاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف
باللام فانه لا يجوز اضافة المعرف باللام في الاضافة المعنوية فانه
لا يوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان
تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلا يصدق عليه
انه جرد لاجل الاضافة وقوله (وان لا يكون) معطوف على قوله
ان يكون اي وشرط كون الاسم مضافا ان لا يكون اي المضاف
(مساويا للمضاف اليه) وقوله (في العموم) متعلق بمساويا
(والخصوص) بالجر معطوف على العموم يعني ان لا يكون معنى
المضاف هو معنى المضاف اليه في كون شمول احدهما كشمول الآخر
او في كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون
لفظا هما مترادفين مثل لث و اسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان
المفترس وكما ان اللث يشمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد
ايضا كذلك فهما مساويان في العموم واما بان لا يكون لفظا هما
مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان
والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق
ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان
يصدق عليه الناطق فهما مساويان في العموم ايضا واما المساوي
في الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثاني
ايضا مختص بذلك الذات فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر

فلا يقال لث الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لا فائدة
فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف
عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له
عن المضاف اليه ان كان مضافا الى النكرة وهما غير موجودين ههنا
وقوله (ولا اخص) معطوف على قوله مساويا اي وشرطه ايضا
ان لا يكون المضاف اخص (منه) اي من المضاف اليه وقوله (مطلقا)
بالنصب مفعول مطلق مجازي من قوله اخص اي لا يكون اخص
خصوصا مطلقا كالا انسان والحيوان فان الانسان اخص من
الحيوان من كل وجه واما ان كان اخص منه من وجه فيجوز
اضافته اليه كالانسان والابيض كما سيأتي من الاضافة بمعنى من
فان الانسان اخص من الابيض من وجه واعم منه من وجه
فان الانسان يصدق على النجى الاسود فلا يصدق عليه الابيض
وهذا اعم من الابيض بهذا الوجه وكذلك الحجر الابيض يصدق
عليه الابيض ولا يصدق عليه الانسان فلا يبيض اعم منه بهذا الوجه
والانسان اخص منه به فلا يجوز اضافة الانسان الى الحيوان لكونه
اخص مطلقا ولا يقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز ويقال
حيوان الانسان فان المضاف حيث اعم من المضاف اليه وهو جائز
وكذا يجوز انسان الابيض وابيض الانسان كما عرفت فان اعم
يكتسب الخصوص من الاخص واما الاخص فلا يكتسب منه
الخصوص فانه خاص قبل الاضافة فلا يفيد فائدة زائدة حاصلة من
الاضافة ثم شرع في تقسيم الاضافة فقال (وهي) اي الاضافة
المطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر او لا (على نوعين) اي كائنة
على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره وقوله (معنوية)
اما لجرور على انه بدل وقوله (ولفظية) بالجر معطوف على قوله
معنوية واما مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف اي الاول معنوية
والثاني لفظية ومعنى كونها معنوية انها كما تفيد تخفيفا في اللفظ تفيد
فائدة في المعنى من التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية فانها

لا تفيد شيئا في المعنى بل تفيد تخفيفا في اللفظ فقط ثم شرع في تفصيل
الاول فقال (فالمعنوية) اي النوع الاول الذي يقال له الاضافة
المعنوية (ان يكون المضاف غير صفة) اي يكون غير اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وقوله (مضافة) بالجر صفة لصفة
اي ان يكون غير الصفة المذكورة التي تكون مضافة (الى معمولها)
فحصل منه ان المعنوية قسمان احدهما ما كان المضاف غير صفة
والآخر ما كان صفة غير مضافة الى معمولها (نحو غلام زيد)
هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله (وضارب
عمرو امس) معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف
صفة لكنها غير عاملة فان لفظ امس قيد الضارب بانه بمعنى الماضي
وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا بشرط كونه بمعنى
الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضي فعمر ووان كان
يجر ورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع في بيان شرط
مختص بالمعنوية فقال (وشرطها) اي وشرط المعنوية (تجريد
المضاف عن التعريف) وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة
فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لا يكسب فائدة معنوية
عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف
معرفة بلام التعريف يحذف لانه وان كان معرفة بكونه علمنا نكر
وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمى به مثلا ان زيدا قبل تنكيره مختص
بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيد فحينئذ
يكون نكرة شاملة لكل من يسمى به كان يقال زيدا خير من زيد كم
ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلثة احرف
فقال (وهي) اي المعنوية (اما بمعنى من) اي اما ملابس بمعنى من الجارة
فيكون ذلك من البيانية في كثير استعما لاته وقوله (ان كان) جملة
شرطية حذف جزاؤه اي ان كان (المضاف اليه جنسا شاملا
للمضاف وغيره) فالمعنوية مقدرة بمن البيانية (نحو خاتم فضة)
فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فعناه خاتم من فضة كما ان الخاتم

ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اسم من وجه من
الآخر واخص من وجه منه (او بمعنى اللام) اي او المعنوية ملابس
بمعنى اللام (في غيره) اي ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف
وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد او ميانا له (نحو غلام
زيد) فتكون الاضافة في صورتين بمعنى اللام (وهو الاكثر) اي
كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى من واعلم
ان الاضافة التي تكون بمعنى من ذكرها المصنف مختصا بكونه جنسا
شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصاغا ومصنوعا منه ويكون
المضاف اليه اصلا ومادة له كالمثال المذكور فان الخاتم مصنوع من
الفضة واما اذا لم يكن كذلك بان لا يكون اصلا ومادة كعكسه فهو
بمعنى اللام ايضا نحو فضة خاتمك فان الفضة المضافة ليست من
الخاتم بل الامر بالعكس ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى في الظرفية
لقله استعماله تقريبا للاقسام ثم شرع في بيان فائدة المعنوية فقال
(وتفيد) اي تفيد الاضافة المعنوية (تعريفا) اي كون المضاف
معرفة بعد كونه نكرة (ان كان المضاف اليه معرفة) والواو في قوله
(والمضاف) حالية وهو مبتدأ وقوله (غير) بالرفع خبره وهو مضاف
الى لفظ (غير) وقوله (ومثل وشبه) يراد بهما لفظهما معطوفان
على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها حال عن اسم كان يعني
انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف علما او ضميرا
او اسم الإشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه
بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وامثالها
فان هذه الثلاثة وامثالها وان كانت مضافة الى معرفة لا تفيد تعريفا
(فانها) اي فان هذه الثلاثة (لا تعرف) اي لا تقبل التعريف اصلا
(بالاضافة) اي بسبب اضافتها الى المعرفة لتوغلها في الابهام
فانه اذا قيل غير زيد يشتمل غيره من الموجودات وهذا ان لم يكن لفظ
غير مستعملا بين الضدين واما ان كان بين الضدين نحو الحركة غير
السكون فانها تعرف لكن لم يعتبروا لندرة وقوعه (نحو غلام زيد)

فان الغلام كان نكرة قبل الاضافة وشاملا لجميع الغلام ولما اضيف الى زيد المعرفة بالعلمية افادت الاضافة تعريفه بتخصيص الغلام لزيد وقوله (وتخصيصا) معطوف على قوله تعريفها اي وتفيد المعنوية تخصيصا (ان كان) اي المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء فان الغلام قبل الاضافة مشتركة بين غلام رجل وامرأة ولما اضيف الى رجل قل الشركاء فيه فان الشركاء قبل الاضافة كل رجل ونساء وبعد الاضافة يكون كل رجل شريكا ولا يكون النساء شريكه فيه ولما فرغ من بيان النوع الاول من الاضافة شرع في بيان النوع الثاني فقال (واللفظية) اي والاضافة اللفظية (ان يكون المضاف صفة) اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة (مضافة الى معمولها) اي اما الى فاعلها او الى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعملها من الاعتماد وغيره واما اذا لم توجد الشروط فهي من قبيل المعنوية كما عرفت نحو خالق السموات وكريم البلد فانهما وان كانتا صفتين لكنهما لم يضافا الى معموليهما لعدم الاعتماد فيهما والحاصل ان المضاف اما صفة او لا فالاول اما مضاف الى معمولها او لا فالاولى لفظية والباقية معنوية وبما ينبغي ان يتنبه ان التعريف نوعان احدهما حد وهو التعريف بالذاتيات والثاني رسم وهو التعريف بالعلامات والخواص وغيرهما وتعريف المعنوية واللفظية من قبيل الثاني فان كون المضاف صفة وغير صفة من علامتهما لا من ذاتياتهما ولذا قدر الشارح في الموضعين بقوله وعلامتهما والله اعلم ثم شرع في بيان فائدة اللفظية فقال (ولا تفيد) اي لا تفيد اللفظية شيئا من القوائد (الا) تفيد (تخفيفا في اللفظ) والمضاف باق على حاله من المعرفة والنكرة والتخفيف في اللفظ اعم من تخفيف المضاف وتخفيف المضاف اليه بحذف تنوينه في المضاف وحذف الضمير في المضاف اليه وقد يوجد التخفيف في الطرفين وقد يوجد في طرف واحد من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلاثة اقسام فقوله (نحو ضارب زيد) مثال

لما يوجد التخفيف في المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف في المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى ضارب الآن او غدا وهذه القيود لازمة في هذا المثال واكتفى المصنف لمعلوميتها وقدر الشارح في صدر المثال عمرو ضارب زيد وقوله (وحسن الوجه) معطوف على المثال الاول اي عمرو حسن الوجه وهذا مثال لصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجرور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين وقوله (ومعمور الدار) مثال لاسم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف في الطرفين اذا ضله عمرو معمور داره وقوله (والضارب زيد والضاربوا زيد) مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهو نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني وايضا مثال لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل فيهما مصدرا باللام لم يحتج الى شرط آخر واما مثال ما يوجد التخفيف في الطرفين فنحو زيد وعمرو ضارب الغلام اي ضارب غلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اي ضاربون فرسهم ولما فرغ من بيان الامثلة التي جازت لوجود التخفيف شرع في بيان الامثلة التي امتنع لعدم التخفيف وجازت بالحمل على الجائز فقال (وامتنع) اي لا يجوز (الضارب زيد) بان يكون الصفة مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعرفة باللام وقوله (لعدم التخفيف) متعلق بامتنع وعلة له يعني انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة في الاضافة وهي التخفيف فانه لم يوجد في احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط لكنه ليس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة وايضا لم يوجد في المضاف اليه وهو ظاهر وقوله (وجاز) معطوف على قوله امتنع يعني انه جاز (الضارب الرجل) اي كل صفة معرفة باللام ومضافة الى المعرفة باللام مع عدم التخفيف في احد الطرفين وقوله (حلا) منصوب

على انه مفعول له لجاز حذف منه اللام لكون الحمل فعلاً لفاعل جاز
على تقدير كونه مصدراً للمجهول اى محمولا فيكون كل من الجواز
والحمولية فعلاً مستنداً الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له في
الوجود فان وقت الجواز والحمولية يجتمعان في زمان واحد وان كان
ابتداء زمان حلاً مقدماً على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز
والعلة مقدمة على المعلول وقوله (له) متعلق ^{بجلا} بالضمير المجرور
راجع الى المثال وقوله (على الحسن الوجه) متعلق ^{بجلا} بمفعول
عليه يعنى انما جاز مثل الضارب الرجل مع عدم التحفيف فيه وهو علة
الامتناع لا علة الجواز لكونه محمولا على التركيب الجائز المختار في مثل
الحسن الوجه (اصح الحسن وجهه) حيث حذف الضمير في المضاف اليه
وانما حل عليه لا شترا كهما في كون المضاف اليه اسم جنس معرف
باللام صوزة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافاً الى المعرف باللام
نحو الضارب ذى المال فانه في حكم ذى اللام وايضا يجوز اذا وجد
في المضاف اليه ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه
وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان في تركيب الحسن الوجه وجوهين
آخرين وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حل
الضارب الرجل عليهما لعدم الاشتراك وانما حل على المختار الذى
هو جر الوجه (والثامن) اى العامل القياسى الثامن من المسبعة
(الاسم المبهم التام) اى الاسم الذى فيه ابهام وخفاء وهو قام
بحسب اللفظ بحيث لا يجوز اضافته بهذه الحالة لوجود علامة
التامة فيه (فانه ينصب) اى انما عده هذا الاسم من العوامل
القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب (اسما نكرة) وقوله
(على التميز) بيان لمقتضى النصب وهو التميزية القائمة بذلك الاسم
وانما جعل التميزية مقتضى الاعراب لكونه مشتابها بالمفعول من
حيث ان المفعول كما يأتى بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التميز
يأتى بعد تمام الاسم المبهم ثم انه لما وُصف الاسم بالتام اراد ان يبين
معنى التامة بايراد التفسير فقال (وتامة) وهو مبتدأ وقوله (اى

كونه) مرفوع لفظاً على انه عطوف بيان اتمامه وقوله (على حالة)
ظرف مستقر خبر اكونه وقوله (يتمتع) فعل و (اضافته) بالرفع فاعله
وقوله (معها) ظرف ليمتع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة
والجملة الفعلية مجرورة محلاً على انها صفة حالة وقوله (باحد خمسة)
ظرف مستقر على انه خبر للمبتدأ والخمسة مضاف الى تمييزها وهو
قوله (اشياء) وهو جمع شئ مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف
يعنى ان معنى كونه تاماً ان يكون ذلك الاسم المبهم ملائماً بحالة
تمتع اضافته ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه
التامة تكون منحصرة على احدى خمسة اشياء وقوله (بنفسه) بدل
من باحد بدل الكل من انكل يعنى ان احدى الخمسة التى يكون تمامها به
هو تمامه بنفسه اى بذاته لا بزيادة شئ فيه (وذلك) اى كونه تاماً
بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) اى واقع فى الضمير الذى فيه ابهام
من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف
اللام المذكور بعد حرف النداء وهذان بارزان ومستتر في باب نعم
(نحو ربه رجلاً) لقيته اى لقيت رجلاً اى رجل ويقال هذا
جواباً لمن سأل وقال ما لقيت رجلاً كاملاً فاجابه على طريق الرد
عليه بانى ربه رجلاً كاملاً لقيته وفي ذكر بذكر الضمير المبهم ثم تميزه
بنكرة مبالغه في مدحه وتقخير لسانه والغرض منه مبالغه مدح الرجل
وهذا مثال لما وقع بعد رب وقوله (وياله رجلاً) معطوف على
المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والغرض منه اظهار تعجب
لسان الرجل ويقال لهذا اللام لام التعجب وقوله (ونعم رجلاً)
معطوف على ما قبله ايضا ومثال لما عثر في باب نعم وقوله (وفي اسم
الاشارة) معطوف على قوله وفي الضمير المبهم اى التامة بنفسه
واقعة في اسم الاشارة فان اسماء الاشارة مالم تذكر مع الصفة
معدودة من المبهات (كقوله تعالى) حكاية عن الكافرين
(ماذا اراد الله بهذا مثلاً) اى فيقول الذين كفروا حين نزول
القرآن متضمناً بضروب الامثال ما الذى اراد الله بهذا وقوله بهذا

اسم اشارة مبهمه لعدم ذكر صفته وقوله مثلاً تميزه وهو تميز عن ذات
 مبهمه تامه بنفسه وقوله (وبالتنوين) معطوف على قوله بنفسه اى
 ثانى الوجوه الخمسة التى يتم بها الاسم المبهمة تمامه بالتنوين وقوله
 (لفظاً) منصوب على انه حال من التنوين بتأويله باسم المفعول
 افانه مصدر للجهول اى حال كون التنوين ملفوظاً (نحو رطل زيتاً)
 اى هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم مبهم تام
 بالتنوين لفظاً وقوله زيتاً منصوب برطل لانه تميزه وقوله (او تقدير)
 معطوف على قوله لفظاً اى حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظاً
 بل مقدر الوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف (نحو
 مثاقيل ذهباً) ككونه مبنياً نحو (احد عشر رجلاً) فان مثاقيل
 لكونه غير منصرف يمنع دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير
 منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيباً اعدادياً مبنياً يمنع عنه دخول
 التنوين وكذا قس عليه كل اسم مبنى ثم انه لما ذكر تركيب
 احد عشر من اسماء اعداد وكان تميز هذا النوع مختلفاً بالجرورية
 والمنصوبية اراد ان يذكره فى هذا الباب فقال (ومميز ثلثة) اى
 تميز لفظ ثلثة من اسماء اعداد (الى عشرة) اى حال كون الثلثة منتهياً
 الى عشرة وعشرة كذلك فقوله مميز مبتدأ وقوله (لا ينصب) بصيغة
 المجهول خبره اى مميز ذلك النوع لا يكون منصوباً لفظاً (بل هو)
 اى ذلك المميز (مجرور) باضافة اسم العدد المبهمة اليه للتخفيف مع
 انه منصوب لفظاً على انه تميز ايضا (ومجموع) اى لا مفرد لان هذا
 النوع منصوص بكونه جماعاً وهذا على قسمين احدهما انه جمع لفظاً
 ومعنى نحو ثلثة رجال والثانى مفرد لفظاً ومجموع معنى نحو ثلثة رهط
 فان الرهط وان كان مفرداً لفظاً لكنه جمع معنى لاطلاقه على ما فوق
 الثلثة الى التسعة وقوله (الا فى ثلثائة الى تسعمائة) استثناء مفرغ
 متعلق بمجموع اى ان مميز الثلثة مجموع فى كلها الا فى ثلثائة منتهياً
 الى تسعمائة فان تميز الثلثة فيها وهو لفظ مائة وهو ليس بجمع لفظاً
 ولا معنى لدالاتها على عدد معين وهو مجموع الوحدات المخصوصة

وكان القياس ان تكون ثمانين او ثمانمائة ثم شرع فى بيان حكم نوع
 آخر فقال (ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب) وكذا
 مميز تسع وتسعين وانما نصب مع ان اعتبار التخفيف فى هذا النوع
 ولى واليق فان اضافة هذا النوع بعد بلوغه اى عشرين وثمانين
 متعذر فان مثل العشرين او اضيف الى ما بعده اما لبقى نونه او حذف
 للاضافة فالامر ان متعذران اما الاول فلانهم كرهوا ابقاء
 نون شبه الجمع الذى هو افرع مع حذف نون الجمع الذى هو الاصل
 واما الثانى فلانه لو حذف التيس بتركيب نحو خمسة عشر يك
 واما تعذره فيما تحت العشرين فلانه لو اضيف احد عشر الى ما بعده
 يلزم اجتماع ثلث كلمات فى حكم اسم واحد وقوله (مفرد) بالرفع
 اماصقة لمنصوب او خبر بعد خبر وقوله (دائماً) بالنصب مفعول فيه
 القوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع اى مفرد زماناً دائماً
 ومنصوب ايضا زماناً دائماً لكون المفرد اخف من الجمع والمقام مقام
 تخفيف فانه لما كثر العدد كان ثقيلاً لكونه فوق العشرة ولوجع
 مميزه ايضا لكان اثقل فيلزم تخفيف احدهما بالافراد الدال على
 القلة والمميز لكونه فضلة فكان اولى باعتبار التخفيف فيه وقوله
 (ومميز مائة) شروع فى بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ (والف)
 بالجر معطوف على مائة وقوله (وتثنيتهما) بالجر ايضا معطوف على
 الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله (وجمعه) معطوف
 على تثنيتهما وضمير المفرد راجع الى الف وانما افرد الضمير ههنا
 فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله (لا ينصب) بصيغة المجهول
 خبر لقوله ومميز وقوله (بل هو) اى ذلك المميز (مفرد ومجرور
 نحو مائة رجل والف درهم) وكذا ما ثار رجل والف درهم والاف
 درهم وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلثة ونحوه فيقال
 ثلثائة فيحصل الكثرة ويلزم التخفيف بافراد مميزه واما ما اضيف اليه
 شئ فيعمل على اخواته اطراداً للباب واما كونه مجروراً فلتحصيل
 الخفة بالاضافة واما قوله تعالى ثلثائة سنين من غير اضافة وافراد

فحمول على البدل وليس هو تمييز بل تميزه محذوق كذا قاله الشارح
وقوله (وبنون التثنية) معطوف على قوله بالتثنية او على قوله بنفسه
وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية اشالة
نون التثنية (نحو منوان سمن) فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن
مخصوص وهو اسم مبهم تام بانثون وقوله سمن بانصب على انه
تمييزه ثم اراد ان يذكر خواص هذين التسمين فقال (ويجوز في
بعض هذين التسمين) اى يجوز في بعض المواد التى تتم بالتثنية
او بنون التثنية وقوله (الاضافة) بالرفع فاعل يجوز اى يجوز
اضافته الى تميزه على ان تكون اضافة بيانية (نحو رطل زيت)
بحذف تنوين رطل وبحذف زيت (ومنوا سمن) بحذف نون منوا
وبحذف سمن وانما اجاز هذا لحصول الغرض مع التخفيف وقوله
(ولا يجوز) اى ولا يجوز اضافة الاسم المبهم الى تميزه (فى غيرهما)
اى فى غير هذين التسمين وانما لا يجوز فى غيرهما فان غيرهما اتمام
بنفسه كما سبق واما تام بنون شبه الجمع واما تام بالاضافة
كما سيجئ اما فى الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولو جازت اشتقاقهما
لزم تنكيرهما وذا متعذر فيهما واما فى الثانى فلما لم من انه لو اضيف
لزم سقوط تنوينه فلزم الالتباس واما فى الثالث فلانه يتمتع اضافة
المضاف وقوله (وبنون شبه الجمع) وهو رابع الخمسة التى تكون
سببا للتمامية اى وتامه بنون شبه الجمع لانه الجمع الحقيقى (وهو)
اى شبه نون الجمع (عشرون) اى لفظ عشرون زائدا (الى تسعين)
وكذلك تسعون (نحو عشرون ذرهما) وهو رأس العقود من
عشرين وثلاثين الى تسعين وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر
التمامية بنون الجمع لان الابهام انما يوجد فى هذا النوع فان المسلمين
وانصارين مثلا ليس فيه ابهام حتى يحتاج الى التمييز فان معناهما
ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام فيهما واما نحو عشرين
فلكونه اسم عدد يحتاج الى بيان المعدود والله اعلم وقوله (وبلاضافة)
معطوف على ما قبله وبيان للوجه الخامس الذى يكون سببا للتمامية

اى أحد الخمسة من اسباب التمامية للاسم تمام الاسم المبهم
بالاضافة بان يكون الابهام فى الاسم المضاف لا فى النسبة التى بينهما
فانه نوع آخر فان الابهام فى الاول فى ذات مذكورة وفى الثانى فى ذات
مبهم (نحو ملؤه عسلا) هذا مثال لما تم الاسم المبهم بالاضافة
الى الضمير (ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) يعنى انه لا يجوز تقديم
التمييز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه عاملا ضعيفا لا يعمل
فيما قبله (واثاسع) اى العامل القياسى التاسع من التسعة (معنى
الفعل) وهو تركيب اضافى موضوع لنوع مخصوص من اللفاظ
وحقيقة عرقية بحيث لا يحتاج فى استعماله فيه الى القرينة وبهذا
التوجيه يكون مفردا كعبدا لله ولا يراد منه معنى الاضافة ولذا قال
(والمراد) وهو مبتدأ وقوله (كل لفظ) خبره اى المعنى الذى يراد
من لفظ معنى الفعل هو كل لفظ (يفهم) بصيغة المجهول وقوله
(منه) متعلق بقوله يفهم والضمير المجرور راجع الى لفظ وقوله
(معنى فعل) نائب فاعل ليفهم والمراد من اللفظ بما ليس بمشتق
كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي ولا مشتق منه كالمصدر
اى كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص
من اوزان الصرف والمراد من قوله معنى فعل اى معنى فعل الاصطلاحي
اما بان يدل ذلك اللفظ على فعل ماض او امر بالدلالة المطابقة
ويسمى اسماء الافعال او بالدلالة التضمنية كما فى غير اسماء الافعال
ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال (فانه) وهو ظرف مستقر
مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله (اسماء الافعال) مبتدأ
مؤخر اى الاسماء التى تدل على معانى الافعال كائنة ومعدودة من
معنى الفعل وقوله (وهو) بالتذكير وفى نسخة بالتأنيث فعلى الاول
يرجع الى مفرد الاسماء وعلى الثانى يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة
قال الشارح والتذكير هو الاصح وهو على تقديرين مبتدأ وقوله
(ما كان) موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اى هو اسم الفعل
الذى هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان (بمعنى الامر) نحو دراك بمعنى

ادرك (او الماضي) أى او بمعنى الماضى نحو هيهات بمعنى بعد
وانما يذكر ما كان بمعنى المضارع نحواف بمعنى اتضجر ونحو او بمعنى
اتوجه اقله وقوعه ثم اراد ان يذكر عمله فقال (ويعمل) أى ويعمل
اسم الفعل او ما كان بمعنى الامر وقوله (عمل) بالنصب على انه مفعول
مطلق وبيان نوع العمل أى يعمل من انواع العمل عمل (مسماه)
اى بنوع عمل يسمى ذلك الاسم من الامر والماضى مثلا ذلك يعمل
عمل مسماه وهو ادرك بان يكون فاعله مستترا تحته وهوانت ومفعوله
منصوبا فيقال دراك زيدا وكذا هيهات يعمل عمل بعد بان يكون
فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا او ظاهرا ومفعوله مفعولا
غير ضريح معدى يعنى فيقال زيد هيهات عنه او هيهات زيد عنه
(والاول) اى النوع الاول من نوعى اسم الفعل وهو ما كان بمعنى
الامر هو لفظها ورويد وهلم وهات وحى هل وبله وعليك ودونك
وتراك (نحوها زيدا اى خذه) بمعنى خذ زيدا (ورويد زيدا
اى امهله وهلم زيدا اى احضره) بفتح الهمزة وكسر الضاد امر
من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى (هلم شهداءكم) اى
اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى
حيث يبنى نحو قوله تعالى (هلم اليها) اى اقبل اليها واختلفوا فى
اصله فى انه مركب او مفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه
مركب فعند البصريين ان اصله هالم بهاء التثنية وعند الكوفيين
اصله هل ام واختلفوا ايضا فى انه هل يتغير فى الاحوال فعند الجمهور
لا يتغير كما سبق فى قوله تعالى (قل هلم شهداءكم) ويستعمل فى موضع
الجمع هلم بالافراد ويتغير فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلم هلموا
وما وقع فى الحديث هلموا الى جوايجكم محمول عليه (وهات شيئا
اى اعط وحيله) اصله حيهلا (التريد اى ايته) واعلم ان لفظ حى
بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة اذا استعمل وحده يكون بمعنى اقبل
وحيث يتعدى يعلى نحو حى على الصلوة وحى على الفلاح اى اقبل
عليهما وقد جاء متعديا بمعنى ايته وحيث قد يركب مع هلا الذى

(بمعنى)

بمعنى اسرع فيكون افضا من كبا وقد يكون حى مع هلا بمعنى
اسرع فيتعدى حيث يبنى نحو حيهلا الى التريد وقد يتعدى
بالباء نحو حيهلا يزيد اى يذكركه وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل
فيتعدى يعلى نحو حيهلا على زيد (وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا
اى الزمه) بكسر الهمزة امر من الثلاثى لا يفتح الهمزة على انه امر
من الافعال (ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك)
من نحو آمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ونحو وراك بمعنى
تأخرو نحو اما مك بمعنى تقدم ونحو اليك بمعنى تتح وغير ذلك
(والثانى) اى النوع الثانى من اسماء الافعال وهو ما كان بمعنى
الماضى وهو مبتدأ وقوله (نحو هيهات الامر) خبره والجملة
معطوفة على جملة الاول (اى بعد) بضم العين فعل ماض (وشتان)
بتشديد التاء وقوله (زيد) فاعله وقوله (وعمرو) معطوف عليه
(اى افترقا) تفسير لشتان (وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا)
تفسير لوشكان وهذا نقيض هيهات (وغير ذلك) مثل بطان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وفتح النون وقوله
وغير ذلك فى الموضوعين اشارة الى رد من قال انها سماعية محصورة
يعنى انه ليس بمحصور على عدد وكلمة ما ذكر ههنا ليس نجسها
ولا عشرها كذا فى الشرح وقوله (ومنه) شروع فى بيان نوع
آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال اى ومن معنى الفعل (الظرف
المستقر وقد مر تفسيره) بانه مجموع الجار والمجرور الذى استقر فيه
معنى كان او كائن او غيرهما من الافعال العامة (وهو) اى الظرف
المستقر (لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق) يعنى انه عامل لكنه عامل
ضعيف ومتضمن لمعانى الفعل اللازم وهو الكون والحصول والوجود
والاستقرار ولتضمنه معناها لا يعمل فى المفعول به وقوله (ولا فى الفاعل
الظاهر) معطوف على قوله فى المفعول به ولا زائدة يعنى ولا يعمل
ايضا فى الفاعل الذى لا يستتر (الا بشرط الاعتماد على ما) اى على
الشروط التى (ذكر) وهى الشروط التى ذكرت فى عمل اسم الفاعل

(١٦)

واسم المفعول في الفاعل الظاهر من الاعتماد على المبتدأ او الموصوف
او ذى الحال او الاستفهام او حرف النفي وقوله (او الموصول)
بالجر مغطوف على ما اى او الاعتماد على الموصول وانما ذكره
منفردا لانه غير داخل في شروط اسم الفاعل لان اعتماد اسم الفاعل
على الموصول انما يكون بالالف واللام كما مر واما ظرف المستقر
فيعتمد على الموصول فيكون جلته صلة له ووجه اشتراط الخمسة
المذكورة هو ما مر في اسم الفاعل واما وجه اشتراط اعتماد الظرف
على الموصول فلان وقوعه صلة يستلزم كونه جملة لان الصلة
لا تكون الاجلة لزوم كونه جملة يجعله نائبا للفعل الذى هو الاصل
في العمل وايضا اشتراط الاعتماد في عمله يدل على ان العامل هو الظرف
كما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما هو زعم البعض فانه لو كان العمل
للفعل لما احتاج الى اشتراط الاعتماد فانه لو احتاج لزم ان يحتاج كل فعل
مقدر الى هذا الاعتماد في عمله وليس كذلك (نحو زيد في الدار ابوه)
هذا مثال لما اعتماد الظرف على المبتدأ وعمل في فاعله الظاهر وهو
ابوه وقوله (وما في الدار احد) مثل لما اعتمد على حرف النفي وعمل
في فاعله الظاهر وهو احد وقوله (وجاءني الذي في الدار ابوه) مثال
لما اعتمد على الموصول وعمل في الظاهر وهو ابوه واكتفى المصنف بالامثلة
الثلاثة واما امثلة البواق فقد ذكرها الشارح بقوله نحو مررت برجل
في كنه كتاب وهذا مثال لكون الظرف صفة وهو في كنه وعاملا في
الظاهر وهو كتاب ونحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال لظرف
وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه وعاملا في فاعله وهو سيف ونحو افي
الدار احد وهذا مثال لما وقع بعد حرف الاستفهام فافهم (ويجوز في
هذه المواضع) اى كما يجوز كون الظرف عاملا والمرفوع الذى بعدم
فاعله يجوز ايضا (كون الظرف خبرا مقدما وما بعده) اى وكون
المرفوع الذى يقع بعد الظرف (مبتدأ مؤخر) ولما ذكر حال
الظرف في عمله للاسم الظاهر شرع في ذكر حاله في الفاعل المستتر فقال
(واذا لم يرفع) اى الظرف (ظاهرا) اى اسما ظاهرا وقوله (ففاعله)

ما في مثل اقام زيد

نحو

(مبتدأ)

مبتدأ قوله (ضمير) خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعنى وقت عدم
رفع الظرف لفتاعله الظاهر لا يترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله
حيث (ضمير مستتر فيه) اى في الظرف وقوله (متعلق) صفة بعد
صفة اى الضمير المستتر الذى اتفق ذلك المستتر (من متعلقه) بفتح
اللام اى من الفعل او من الصفة التى تعلق الجار به وقوله (المحدثوف)
بالجر صفة المتعلق اى من متعلقه الذى حذف ولما فرغ من بيان عمل
الظرف بشرط شئ شرع في بيان عمله بلا شرط شئ فقال (ويعمل)
اى يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على جملة ولا يعمل يعنى انه
يعمل الظرف (في غيرهما) اى في غير المفعول به وغير الفاعل
الظاهر (كالحال والظرف) اى المفعول فيه (بلا شرط) اى بغير
شرط شئ من الاعتماد وغيره اما عمله في الظرف فللسعة له واما في
الحال فلكونها في حكم الظرف (ومنه) اى ومن معنى الفعل الذى
يكون عاملا (المنسوب) اى الاسم المنسوب الذى في آخره ياء نسبية
(فانه) اى انما كان المنسوب معدودا من العوامل لانه (يعمل كعمل
اسم المفعول) يعنى انه يرفع نائب الفاعل كما يرفع اسم المفعول (نحو
مررت برجل هاشمي اخوه) فقوله برجل متعلق بمررت وقوله هاشمي
اسم منسوب مجرور لفظيا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع
بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمي ومرفوع به
وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه ما ولا به فعنه مررت برجل
منسوب اخوه الى الهاشمي (ويشترط في عمله) فقوله يشترط فعل
مجهول وفي عمله متعلق به وقوله (ما) موصوف و (يشترط) بصيغة
المجهول ونائب فاعله مسترور راجع الى ما والجملة صفة وهو مع صفة
مرفوع محلا على انه نائب فاعل يشترط اى يشترط في عمل اسم المنسوب
الشرط الذى يشترط (فيه) اى في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمسة (ومنه) اى من معنى الفعل (الاسم المستعار) اى الاسم
الذى يستعار من معناه الاصلى لمعنى يشبه بمعناه الاصلى في امر
ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصلى

مثال الحال جاءني زيد
جاءني وقت ركوبه منه

(نحو اسد) فان معناه الاصلى الحيوان المفترس فشبه به رجل في الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيستعمل الاسد في الرجل الشجاع وقوله (في قولك) ظرف مستقر على انه صفة اسد يعنى مثاله نحو اسد وقع في قولك (مررت برجل اسد خلاصه) لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله (واسد على) بالجذر معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد على بتشديد الياء في على يعنى ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقوله (اى مجترى) تفسير للمعنى المقصود من لفظ الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة بيان جريته ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجترى اى اسم الفاعل من الاجتراء والفاء في (فلذا) للتفريع واللام لام اجلية متعلق بقوله (عمل) اى لاجل كون الاسد بمعنى المجترى عمل الاسد (عمله) اى مثل عمل مجترى من رفعه الفاعل وصلته بعلى من حرف الجر قوله (ومنه) بيان لنوع آخر من معنى الفعل اى من معنى الفعل الذى عدم من العامل القياسى (كل اسم) اى كل اسم ليس بصفة (يفهم منه) اى من ذلك الاسم (معنى الصفة نحو لفظة الله) اى اللفظة الجلالة التى وقع (في قوله تعالى وهو الله في السموات) لاني كل جلالة فانه لما وقع في هذه الآية خبر المضمير ولو كان في متعلقه يلزم اثبات المكان له تعالى شأنه فيكون المراد من اللفظة صفتها لاذاته المقدسة وفسرت تلك الصفة بقوله (اى المعبود فيهما) يعنى انه الذى يعبد من في السموات ومن في الارض لا المراد به الكائن فيهما (ومنه) اى من معنى الفعل ايضا (اسم الاشارة) فان هذا مثلا يفهم منه معنى اشير كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل في المفعول فيه الزمان وهو يوم الجمعة والمكان وهو امام وفي الحال وهو جالسا وهو اشير المفهوم من ذا وقوله (وليت ولعل) معطوف على اسم الاشارة اى ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتمنى ولفظ لعل فانه يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا

اى اتمنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اترجى ذلك وقوله (وحرف النداء) بالرفع معطوف على ما قبله اى ومنه حرف انداء نحو يا زيدا كاكرا كاحال من زيد لكونه بمعنى المفعول وعامله حرف النداء لكونه بمعنى ادعوا زيدا را كاك (وحرف التنبيه) اى ومنه حرف التنبيه فانه يفهم منه معنى شبهت او شبه سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما كعمر وقاعدا وكان زيدا اسد صائلا او كان مقدرا نحو زيد اسد صائلا فكل من قائما وقاعدا وضائلا في هذه الامثلة منصوبات على انها حال والعامل انما نصب فيها هو معنى شبهت او اشبه (وحرف التنبيه) اى ومنه حرف التنبيه وهو لفظ ها في هذا وفي هؤلاء نحو ما مر من مثال اسم الاشارة اعنى قوله هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز في هذا المثال ان يقدر العامل معنى اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى اية وهو الذى يفهم من حرف التنبيه (وحرف النفي) اى ومنه حرف النفي وهو لفظ ما ولفظ لا نحو وما انت بذى علم كاملا فقوله كاملا منصوب على انه حال من انت والعامل معنى اتنى وهو المفهوم من لفظ ما وقوله (وغيرها) بالرفع معطوف على قوله اسم الاشارة او على قوله حرف النداء اى ومنه غير المذكورات من مثل ماشائك قائما اى ما تصنع والفاء في (فهذه) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (تعمل) خبره اى هذه المذكورات من قوله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل (في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) ولا تعمل في الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة فلا تعمل في الممولين القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول معه نحو ماشائك وزيدا فعملهما في الظرف فلما مر ان الظرف من لوازم الفعل وفي الحال فلكونهما في معنى الظرف والمفهوم من كلام المصنف ان المذكورات تعمل في المفعول المطلق خلافا للبعض فان عنده لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ولما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظى شرع في بيان العامل المعنوى فقال (والعامل المعنوى)

فقوله العامل مبتدأ والمعنوى صفة اى العامل الذى نسب الى المعنى وقوله (ما) موصوفة اى عامل او موصولة اى العامل الذى وقوله (لا يكون للسان) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لا يكون وقوله (فيه) متعلق با لظرف المستقر ومفعول فيه له والضمير راجع الى ما وقوله (حظ) بالرفع اسم لا يكون وهو مع اسمه وخبره جملة اما مرفوعة المحل على انه صفة ما اولا محل لها صلة وهو مع صلاته خبر المبتدأ يعنى ان العامل المعنوى هو العامل الذى لا يكون نصيب للسان فى ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف وقوله (وانما هو معنى) جملة اسليبا فيه جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان العامل المعنوى موجود لكن لما نفي وجوده اللفظى نأى شئ هو حتى يكون من الموجودات فاجاب عنه وانما العامل المعنوى معنى يعنى انه موجود بالتواجد الذهنى الذى (يعرف بالقلب) اى لا بالسمع ولا بالنقش الدال عليه (وهو) اى العامل المعنوى (انسان) اى بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل التعدد (الاول) اى الاول من الاثنين (رافع المبتدأ والخبر) اى الذى يعمل عمل الرفع فيهما والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا اليه ومشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل فى محض كونه جزءا ثانيا له فكون المبتدأ مشابها بالفاعل وكون الخبر جزءا ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى العمل على الاقتضاء ولما كان العامل المعنوى امرا اعتباريا اختلف الاعتبار باختلاف المعمول فالاعتبار فى المبتدأ والخبر غير الاعتبار فى الفعل المضارع ولذا قال (وهو) اى رافع المبتدأ والخبر (التجريد) يعنى ان معنى كون العامل المعنوى رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته (عن العوامل اللفظية) يعنى ان انعدام العامل اللفظى هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوى رافع كما يقال لمن يعدم بصره انه اعمى ولم يعدم تكلمه انه ابكم وكذا لك يقال لما يعدم فيه

العامل اللفظى انه عامل معنوى وقوله التجريد مصدر من جرد مجرد تجريدا وهو امر عدمى عبارة عن رفع شئ موجود فيقتضى سبق امر وجودى ثم رفعه وقد مجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الامر الموجود ويستعمل فى مجرد انعدام الشئ وهذا المعنى الثانى هو المراد ههنا هذا خلاصة ما ذكره الشارح ههنا فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظى اصلا وليس معناه انه كان له عامل لفظى ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كما فى قولهم ضيق فى البرقائه ليس المراد به انه وسعه اولا ثم ضيق ذلك بل المراد منه اعلمه ابتداء بالضيق ولما دخل فى هذا التعريف الاسماء المعدودة نحو زيد عمرو وبكر وواحد واثنين وثلاث اراد ان يخرجها بقوله (لاجل الاسناد) فانها لما كن خالية عن العوامل وارىد بهن التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب فيصدق عليها التعريف بانها مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست بمرفوعة بالعامل المعنوى فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له التحصيل يعنى ان التجريد انما يكون عبارة عن العامل المعنوى اذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعنى جعل المبتدأ مسندا اليه وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا القيد هذه المعدودات فان التجريد فيها ليس لاجل ذلك قيل عليه ان التجريد عدمى والعدمى ليس بمؤثر وقد عرفت ان ما كان عاملا يجب ان يكون مؤثرا واجيب بان التأثير فى الحقيقة للمتكلم والعوامل علامات لا مؤثرات والعدم لما لم يكن ههنا عدما مطلقا بل عدما مقيدا جاز كونه علامة كذا او رده الشارح (نحو زيد قائم والثانى) اى العامل المعنوى الثانى (رافع الفعل المضارع وهو) اى معنى كونه رافعا له (وقوعه) اى وقوع الفعل المضارع وقوله (بنفسه) ظرف مستقر على انه حال من الضمير المجزور فى وقوعه او الباء زائدة وهو تأكيد معنوى وهو احتراز عن وقوعه مع الناصب والجازم وقوله (موقع الاسم) بالنصب مفعول فيه للوقوع وقد جاز حذف فى منه لكونه اسم مكان

بمعنى الاستقرار ولكون عامله ايضا بمعنى الاستقرار يعني ان الوقوع المذكور يكون سببا لمسابهة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب الاسم له وانما اعطى الرفع من اعراباته لان الرفع اسبق اعراب الاسم من النصب وغيره (نحو زيد يضرب) ثم فصله بقوله (فيضرب) اى لفظ يضرب (واقع) اى فى هذا المثال (موقع ضارب) وهو الاسم لانه الاصل فى الخبر وكذا اذا وقع صفة او حالا نحو جاني رجل يضرب ونحو جاني زيد يضرب فان هذين الموقعين موقع اسم لان الاصل فيهما الافراد وقوله (وذلك الوقوع) شروع فى وجه بيان كون التجريد سببا له وعدمه مانعا عنه يعنى ان وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون) اى ذلك الوقوع المعبر فى هذا الباب (اذا تجرد) اى المضارع (عن التواصب والجوازيم) فانه اذا وقع خبرا او صفة او حالا مهمما لم يقع موقع الاسم فان الاسم لا يدخل عليه اثنا صلب والجوازيم والفاء فى قوله (فمجموع ما ذكرنا) هى فاء فذلك فان الفاء العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهى تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهى فاء فذلك كما وقعت ههنا يعنى ان مجموع الاشياء التى ذكرناها (من العوامل) اى حال كونها من العوامل (ستون) يعنى ان انحصارها بهما انما هو على ما ذكرنا واما على غير ما ذكرنا فهى زائدة كما ذكره الشيخ عبدالقاهر الجرجاني فى عوالمه مائة ولما فرغ من بيان العامل وانواعه واقسامه شرع فى بيان الممول فقال (الباب اثنى) اى الباب الذى وقع فى المرتبة الثانية من الاجزاء الثلاثة للرسالة (فى الممول) اى كائن فى بيان احواله او كائن فى تحصيل ادراكات احواله ثم المصنف اراد ان يضع مقدمة لباب الممول لتوقف مسائل الممول على معرفتها فقال (اعلم اولاً) بالنصب والتوين مفعول فيه لاعلم اى اعلم قبل زمان الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعية) يعنى ان الالفاظ التى وضعت لمعنى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا (اذا لم تقع) اى تلك الالفاظ (فى التركيب) اى اذا لم تكن جزءاً من

التركيب (لم تكن) اى لم تكن تلك الالفاظ (معمولية) فقوله اذا لم تقع فعل الشرط وقوله لم تكن مع اسمه وخبره جزاء الشرط والجملة خبران وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لو كانت معمولية لزم ان يكون معه عامل ولو كان معه عامل لكان مركباً هذا خلف لانا فرضنا انه لم يقع فى التركيب وقوله (كما لا تكون) ظرف مستقر وما مصدرية والجملة حال من اسم تكن اى لم تكن معمولية حال كونها كعدم كونها (عاملة) يعنى ان الالفاظ الغير الواقعة فى التركيب لم تكن معمولية لعدم العامل ولا عاملة لعدم الممول وهى مثل الالفاظ المعدودة من الاسماء مثل زيد غلام دار او من الحروف نحو هل وبلى وقد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب فان نصر مثلاً مركب لا تحالفة فانه لا بد له من فاعل ولو شئت كما مر (وان وقعت) اى ان وقعت تلك الالفاظ الموضوعية (فيه) اى فى التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقوله ان وقعت فعل شرط وقوله (فعلى ثلاثة اقسام) ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف اى فهى كائنة على ثلاثة اقسام والجملة جزاء الشرط والحاصل ان الالفاظ الموضوعية اما فعل او اسم او حرف فالاول مركب دائماً والاخيران اما غير واقعة فى التركيب او واقعة فيه فالاول ليس بعامل ولا معمول والثانى على ثلاثة اقسام (القسم الاول ما) اى لفظ موضوع لمعنى (لا يكون) اى ذلك اللفظ (معمول اصلاً) اى لا بالاصالة ولا بالتبع ولا يكون له اعراب لالفاظ ولا تقديراً ولا محلاً لا تنفاه انصافه بمعنى هو مقتضى الاعراب فانه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً اليه وايضا انه لا يقوم مقام ما يوجد فيه الاعراب (وهو) اى ما لا يكون معمولاً اصلاً (اثنان الاول الحرف مطلقاً) فانه لا يكون معمولاً اصلاً بل هو بمنزلة مبنى فانه لو كان معرباً لزم قياس مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لا يقوم به غيره (والثانى الامر بغير اللام) يعنى امر الحاضر فقوله (عند البصريين) ظرف للنسبة الحكمية يعنى كون الامر مبنياً ولا يكون معمولاً اصلاً انما هو

عند البصريين ثم بين وجهه بقوله (فانه) اى الشان (لما حذف عنه) اى عن الامر المذكور الذى اصله المضارع (حرف المضارعة) وهو بالرفع على انه نائب فاعل لحذف وقوله (التى) موصول وقوله (بسببها) متعلق بقوله (صار) والضمير راجع الى الموصول وقوله (المضارع) مرفوع على انه اسم صار وقوله (مشابهها) منصوب على انه خبره وقوله (للاسم) متعلق بمشابهها وقوله (فاعرب) معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المضارع وقوله (وعمل) معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله (فيد) وهو متعلق بعمل والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله (خرج) جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله (عن المشابهة) متعلق بخرج وقوله (الى اصله) متعلق بعاد وقوله (وهو) مبتدأ راجع الى الاصل وقوله (البناء) خبره يعنى ان وجه كون الامر مبنيا اصليا عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التى هى سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا خرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله انذى هو البناء لان الاصل فى الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان (وقال الكوفيون هو) اى الامر (معرب مجزوم بلام مقدر) وقولنا انصرف مجزوم كما هو فى انصرف وجازمه لام الامر المقدره فيكون معربا عندهم (والقسم الثانى) اى من الاقسام الثلاثة (ما يكون) اى لفظ يكون (معمولا دائما) اى لا ينفك عن كونه معربا لفظا او تقديرا او محلا لانه لا ينفك عن معنى يقتضى الاعراب (وهو) اى ما يكون معمولا دائما (اثنان ايضا) اى كما كان ما لا يكون معمولا اصلا اثنان (الاول) اى من الاثنين (الاسم) اى جنس الاسم (مطلقا) اى سواء كان اسما معربا او اسما مبنيا لمسايقته للمبنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا او تقديريا وان كان مبنيا يكون اعرابه محليا فلا ينفك

عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لا محالة لواحد من المعانى المقتضية للاعراب وقوله (حتى حكم) ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل مجهول وقوله (على اسماء الافعال) نائب فاعله وقوله (بانها) متعلق بحكم والضمير المنصوب راجع الى اسماء الافعال وقوله (مرفوعة المحل) تركيب اضافى ومضاف الى المحل ونائب فاعله مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبران فى بانها ولفظ المحل مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول وقوله (على الابتدائية) متعلق بمرفوعة يعنى انه لما كان جنس الاسم غير خال عن الاعراب وكانت اسماء الافعال كهيئات ورويد من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معربة وحكم لذلك عليها بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ (وفاعلهما) اى وحكم ايضا بان فاعلهما (ساد مسد الخبر) وقوله (او منصوبة المحل) بالرفع معطوف على مرفوعة المحل يعنى او حكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ومعنى رويد زيدا مثلا فى تقدير اريد ارضا زيدا وقوله (وان قال) ان الوصلية اى وحكم بهذين الاعرابين لذلك ولو قال (بعضهم) وهم المحققون من النحاة وقوله (لا محل لهما من الاعراب لكونهما بمعنى الفعل) مراد لفظه منصوب محلا على انه مفعول قول لقول بعضهم يعنى ان فى اسماء الافعال ثلثة مذهب الاول مذهب ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها محردة عن العوامل اللفظية دخلت فى تعريف المبتدأ كما فى اقام الزيدان فتكون مبتدأة وفاعلهما خبرا لانه بان يكون سادا مسد الخبر ورد هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ بان المبتدأ من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل ورد الرضى قياسها على اقام الزيدان بانه القياس مع الفارق فان قائم وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه لكن معناه اسم بخلاف

اسماء الافعال فان معناها فعل لاحالة والعبرة بالمعنى لا باللفظ والثاني
انها منصوبة المحل على انها مفعول مطلق كما عرفت ورد بان تقدير
الافعال يتأني كونها اسماء الافعال والثالث مذهب المحققين والجمهور
ومذهب الاخفش واختاره المصنف وهو انها لا محل لاسماء الافعال
من الاعراب لانها وان كانت اسماء لفظا لكنها افعال معنى لان العبرة
بالمعنى وهي مبنية كسائر الافعال فانها اما بمعنى الماضي او بمعنى
الامر وهما من المبنى الاصلى وقوله (وعلى ضمير الفصل) معطوف
على قوله على اسماء الافعال اى حتى حكم على ضمير الفصل وهو
ضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعال تفضيل
مستعمل بمن (نحو كان زيد هو القائم) وقوله (وبالحرفية) معطوف
على اسم ان في بانها اى حكم اذ لك على ضمير الفصل بانها جرف
فانها دالة على معنى غير مستقل بانفهم وهو رفع التباس الخبر
بالصفة فيكون داخلا في جنس الحرف الذى لا يكون معمولاً اصلاً
وانما يسمى ضميراً مجازاً لكونه على صورته (خلافاً لبعضهم) اى
خواف هذا الحكم بالحرفية خلافاً لبعضهم وهو بعض المصريين
(فانه) اى ذلك البعض (يقول انه) اى ضمير الفصل (اسم) اى
الحرف (لا محل له من الاعراب) اى لكن لا محل لذلك الاسم من
الاعراب فيكون بعض الاسم لا يكون معمولاً فينتقض قولهم كل اسم
معمول واذ لك قال المصنف في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في
لاسم وقوله (واما اللام الداخلة) مصدر باما التفصيلية فكانه
قال اما حكم اسماء الافعال وضمير الفصل فكانذا واما حكم اللام التى
تدخل (على الصفات) من اسم الفاعل او المفعول وقوله (فقال) جواب
اما اى قال (بعضهم) اى بعض النحاة وهو الامام المازنى (انها)
بكسر الهمزة وفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم
فهى بالكسروان كان الاعتقاد الراجع اعنى بمعنى الظن فهى
مفتوحة والضمير المنصوب راجع الى اللام يعنى قال ذلك البعض
ان اللام المذكورة (حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير

مثال افضل من كان زيد
هو افضل عمر

اللامات التى دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفاً
تكون مما لا يكون معمولاً اصلاً فيكون المعمول مدخولها من الصفات
(وقال اكثرهم) اى اكثر النحاة وهو غير المازنى (هى) اى تلك
اللام (اسم موصول) لا حرف فتكون مما يكون معمولاً دائماً فلا بد لها
من الاعراب وقوله (بمعنى الذى) ظرف مستقر خبر بعد الخبر اى هى
اسم بمعنى الذى ان كان مدخولها مذكراً نحو الضارب (او التى)
اى او بمعنى التى ان كان مؤنثاً نحو الضاربة وقوله (اعطى)
فعل مجهول وقوله (اعرابها) نائب فاعله وقوله (لما بعدها)
متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اى هى اسم كائن بمعنى ما ذكر
اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التى بعدها وقوله
(لما انتقل) متعلق باعطى ومصدرية وهو بيان اعله الاعطاء
وفاعل انتقل راجع الى ما فى لما بعدها اى انما اعطى اعرابها للصفات
التي بعدها لا تنقل تلك الصفات (من الفعلية الى الاسمية) ثم اراد
ان يفصل وجهه فقال (فاصل جاءنى انضارب زيدا) فقوله
فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب الضارب وقوله (الذى
ضرب زيدا) مراد اللفظ وهو مرفوع تقديره على انه خبر المبتدأ
يعنى اصل هذا التركيب هو هذا (فالاول) اى هو لفظ الذى فى الذى
ضرب (معمول) لكونه فاعل جاءنى (والثاني) اى لفظ ضرب
(غير معمول) فى هذا الاصل لكونه ماضياً فلفظ مما لا يكون معمولاً
اصلاً وجلة لا محل لها ايضا لكونها صلة وقوله (فلما غير) تفرع على ما
قبله والفاء فيه تفرعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة
فعل ماض مجهول وقوله (هذا اسد لام) نائب فاعله اى لما غير قوله
الذى ضرب الى قوله الضارب بان كان لفظ الذى لا ما ولفظ ضرب
ضارباً وقيل جاءنى الضارب (صار الاول) هو جواب لما اى صار
لفظ الذى (فى صورة الحرف) وهى صورة حرف التعريف وانما
قال فى صورة ولم يقل حرفاً لان كونه حرفاً انما هو فى صورته فان
معناه اسم بمعنى الذى وقوله (والثاني) معطوف على اسم صار اى

وصار اللفظ الثاني وهو ضرب (في صورة الاسم) أي اسم الفاعل وهو أيضا في الحقيقة فعل وقوله (فانعكس) معطوف على قوله صار والفاء عاطفة سببية من عطف المسبب على السبب أي الصيرورة المذكورة كانت سببا لانعكاس وقوله (الحكم) فاعله أي قبل الحكم السابق وهو كون الأول معربا وكون الثاني غير معرب لانعكاس وهو كون الأول غير معرب لكونه في صورة الحرف وكون الثاني معربا لكونه في صورة الاسم وقوله (ترجيحا) بالنصب أما على أنه مفعول مطلق لقوله انعكس أي انعكاس ترجيح وأما على أنه مفعول له لا انعكس أي إنما انعكس الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على أصله مع عدم تبدل المعنى فإن الأول باق على التسمية والثاني باق على الفعلية بحسب المعنى ترجيحا (بجانب اللفظ) وهو حرفية الأول واسمية الثاني (على جانب المعنى) وهو بقاؤهما على معنهما الأصلي وقوله (في الأعراب) متعلق بالترجيح أي ترجيح جانب اللفظ في الأعراب أي في المقام الذي هو مقام الأعراب (الذي هو) أي الأعراب (حكم لفظي) وكل شيء هو حكم لفظي يرجح فيه جانب اللفظ والأعراب فالأعراب حق الأول الذي هو المعمول في الحقيقة فإنه هو فاعل جائي وليس للثاني حق في الأعراب لكونه فعلا ماضيا لكنه ظهر الأعراب ههنا في الثاني لأنه بعد التغير كان في صورة الاسم ولم يظهر في الأول فإنه كان على صورة الحرف بعد التغير (والثاني) أي من الاثنين وهو ما يكون معمولا دائما (الفعل المضارع) وإنما أطلقه لأنه بعد وقوعه في التركيب لا يخلو أما أن يقع بعد الجازم أو بعد الناصب أو لم يقع بعدهما فكل ذلك من المعمولات فإن الأول معمول مجزوم والثاني معمول منصوب والثالث معمول مرفوع لوقوعه موقع الاسم كما مر (والقسم الثالث) أي من الأقسام الثلاثة التي تقع في التركيب (ما) أي لفظ موضوع (كان الأصل فيه) أي في ذلك اللفظ (أن لا يكون) أي ذلك اللفظ (معمولا لكن قديقع) أي ذلك اللفظ (موقع القسم الثاني) وهو اللفظ الذي يكون معمولا

دائما كالاسم والفعل المضارع (فيكون) أي إذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ الذي حقيقته من القسم الأول (معمولا) لوقوعه موقع القسم الثاني (وهو) أي ذلك القسم الثالث (اثنان أيضا) أي كما كان القسم الثاني كذلك (الأول الماضي) فإنه في الحقيقة من القسم الذي لا يكون معمولا أصلا لكنه قديقع معمولا بخلاف الأصل (فإنه) أي الماضي (إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محله) أي على محل الماضي مجردا عن فاعله فإنه مع فاعله يكون جملة فيدخل في اثنان من هذا القسم وقوله (بالنصب) متعلق بحكم (وإذا وقع) أي أيضا إذا وقع الماضي (بعد الجازم شرطا أو جزاء) أي سواء كان ذلك الماضي واقعا في موقع الشرط أو واقعا في موقع الجزاء لكن بشرط أن يكون الواقع في موقع الجزاء بدون الفاء فإنه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جملة فيكون من الثاني أيضا (يحكم على محله) أي محل ذلك الماضي الواقع قبل اتیان فاعله (بالجزم) أي بأنه مجزوم باداة الجزاء وقوله (اظهروا) متعلق بقوله يحكم في الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصول أي يحكم بالنصب لحصول ظهور (الأعراب) وهو النصب أو الجزم (في المعطوف) أي في الفعل الذي عطفت على ذلك الماضي (نحو أعجبتني أن ضربت) أنت (وتقتل) هذا مثال لما حكم بالنصب فإن أن في أن ضربت مصدرية وضربت منصوب محلا بان والفاء فاعله والجملة صلة أن وهي مع صلته في تأويل المفرد مرفوع محلا على أنه فاعل أعجبتني وقوله وتقتل بالنصب لفظا معطوف على ضربت وقوله (وأن ضربت وتقتل) بالجزم (ضربتك واقتل) بالجزم أيضا مثال للماضي الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم وقوله (وفي غير هذين الموضعين) متعلق بقوله (لا يكون) واسمه راجع إلى الماضي وقوله (معمولا) خبره أي لا يكون الماضي معمولا في غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى في غيرهما على أصله الذي هو أن لا يكون معمولا أصلا (والثاني) أي الثاني من الاثنين وهو

ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معمولاً وقد يقع في موقع المعمول
فيكون حينئذ معمولاً على خلاف الاصل (الجملة وهي) اي الجملة
(على قسمين فعلية) اي احدهما فعلية (وهي) اي الجملة الفعلية
(المركبة) اي التي تتركب (من الفعل لفظاً) اي احد جزئها فعل
صريح وقوله (او معنى) معطوف على قوله لفظاً وبيان لنوع آخر
للفعلية اي اما مركبة من الفعل معنى يعني من اسم يكون معناه فعلاً
وقوله (وفاعله) بالجر معطوف على قوله من الفعل اي جزؤه ما
الاخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحاً او فاعل ذلك اللفظ
الذي يفهم منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحاً وقوله (نحو
ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بدون اداة الشرط
وقوله (وان تكرمني اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً للكنة
باداة الشرط وقوله (وهيئات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى
يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله (واقائم الزيدان)
مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله (وافي
الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو
الجار والمجرور حال كونه ظرفاً وقوله (واسمية) معطوف على قوله
فعلية اي القسم الثاني جملة اسمية (وهي) اي الجملة الاسمية (المركبة)
اي التي تتركب (من المبتدأ والخبر) ان كان مجرداً عن العوامل
اللفظية (او من) اي النوع الآخر منها هي المركبة من (اسم
الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لائقي
الجنس ومن الاقفي الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهتين بليس
وقوله (نحو زيد قائم) مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله
(وان زيدا قائم) مثال لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره ثم شرع
في تفصيله بقوله (فان اريد) يعني اذا وقعت جملة في موقع فينظر
فيه ان اريد (بالجملة لفظها) اي لفظ تلك الجملة من غير اعتبار
دالاتها على معناها (فلا يده) اي حينئذ لا فراق موجود له اي للفظ
تلك الجملة (من اعراب) يعني انه يلزم ان تكون معرباً باعراب

(لكونه)

(لكونه) اي لكون ذلك اللفظ (في حكم الاسم المفرد) لان تلك
الجملة مؤلفة باللفظ وهو لفظ مفرد (حتى يجوز وقوعها) اي وقوع
الجملة التي اريد بها لفظها (في كل ما) اي في كل موضع (وقع)
اي ذلك الاسم المفرد (فيه) اي في ذلك الموضع والفاء في قوله
(فيقع) عاطفة سببية لعطف جملة تقع على جملة يجوز يعني بسبب
جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة (مبتدأ و فاعلاً ونائبه وغير
ذلك) من المفعول واسم باب كان وباب ان وغير ذلك من مواضع
المفرد فقوله (نحو زيد قائم جملة اسمية) مثال لما يقع مبتدأً فان قوله
زيد قائم مراد لفظه وهو مبتدأً وقوله جملة اسمية خبره (اي هذا
اللفظ) جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلاً فتخويع زيد قائم فاعلاً
واما مثال وقوعها نائب الفاعل فتخويع زيد قائم نائب الفاعل
(ومنه) اي مما اريد بالجملة لفظها (مقول القول) اي وقوع تلك
الجملة مقولاً لقول يعني من الافعال التي مشتقة من مادة القول (نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا) فان جملة آمنوا في هذه الآية وقعت
مقولة لقوله واذا قيل وهي مرفوعة تقديرها على انها نائب فاعل لقل
واما فصله بقوله ومنه فان ما وقعت مقول القول ليست بواقعة في
موقع المفرد بالحقيقة فانه موضع الجملة حتى ان مادة الالف والنون
تقع مكسورة فيه كما سبق في انها اذا وقعت بعد القول تكون
مكسورة وقوله (وكذا) ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اي
الحكم كالحكم الذي اريد بها اللفظ (ان اريد بها) اي بالجملة
(معنى مصدرى) وهونائب فاعل اريد اي ان اريد بالجملة معناها
المصدرى الحاصل من مضمونها بان اول خبرها بمصدر واضيف
الى اسمها ان كان خبرها مشتقاً او اول بالثبوت ان كان خبرها
جامداً وقوله (اما بواسطة) متعلق باريد اي اريد ذلك المعنى
المصدرى اما بواسطة (ان) بفتح الهزة وبالنون المشددة
ان كانت الجملة اسمية (او ان) اي او بواسطة ان بفتح الهزة وسكون
النون (او ما) اي او بواسطة ما وقوله (المصدريتين) صفة ان وما

(١٨)

مثال جامد اجلس مادام زيد
بالساعة مدة دواعي جلوسه

وهذان يكونان واسطتين ان كانت الجملة فعلية (كقولك بلغني انك قائم) هذا مثال لما يريد بها المعنى المصدري بواسطة ان فان جملة انك قائم بتأويل قيامك مرفوعة محلا على انها فاعل بلغني (وكقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم) هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان اي صيامكم خيرا لكم وقوله (او غيرها) معطوف على قوله بواسطة اي او بغير واسطة هذه الثلاثة وقوله (نحو الجملة التي) مثال لما وقع بغيرها اي ذلك الغير نحو الجملة التي (اضيف اليها) اي وقعت مضافة اليها (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) فان يوم اضيف الى جملة ينفع فيقتضي ان يا ولها بالمفرد لان المضاف اليه لا يكون الا اسما مفردا (اي يوم تنفع صدق الصادقين) ثم انهم اختلفوا في الفعل الذي وقع مضافا اليها ان المضاف اليه هو مجرد الفعل او جلته والمصنف صحح الثاني في الامتحان كذا في الشرح وقوله (ونحو) معطوف على قوله كقوله تعالى يعني ان التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو (قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم) يعني في كل مقام وقعت الجملة الفعلية بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها ووقعت بعدها جملة مصدرية بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل الذي يلي الهمزة والذي يلي لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على ان يكون مبتدأ ويكون لفظ سواء بالرفع خبرا له كما فسر المصنف رحمه الله تعالى بقوله (اي انذارك) وهو اشارة الى مضمون انذرتهم حيث اضيف مصدره الى فاعله المخاطب (وعدم انذارك) وهو اشارة الى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من النفي وباضافة مصدره الى المخاطب وخبره قوله سواء يعني ان انذارك وعدم انذارك سواء (ونحو تسمع بالمعيدي) يعني ان نحو قول شاعر يقال له المنذر فقولته نحو معطوف على النحو السابق او على كقوله يعني ان الفعل الذي يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلاثة هو لفظ تسمع الواقع في قول المنذر تسمع بالمعيدي (خير من ان تراه) فقولته تسمع مبتدأ وقوله خير خبره

(اي سماعك) وهو تفسير لتسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ ويضاف الى فاعله المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من حروف المصدر وبغير تركيب مخصوص بصورة كالاية السابقة ولذا قال (وهذا الاخير) اي قوله تسمع (مقصور على السماع) اي مقصور على انه يسمع كذا من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره واما ما ذكر من الاولين فيقاس عليه غيره فانه يقاس على الاية الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الاية المذكورة ولما فرغ من بيان الجملة التي تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه شرع في بيان جملة لا تقع موقعه ولم يكن لها اعراب فقال (وفي غير هذين) اي في غير هذين الموضعين وهو ما لم تقع في موضع اريد بها لفظها وفيما لم تقع في موضع اريد بها معناه المصدري فقوله في غير متعلق بقوله (لا يكون) اي لا يكون في غيرهما (له) اي للواقع في ذلك الغير (اعراب) كوقوعها صلة وابدية واعتراضية وقوله (الا ان تقع) استثناء مفرغ من قوله لا يكون له اي لا يكون لذلك الغير اعراب في كل ما وقع فيه الاله اعراب وقت ان تقع تلك الجملة (خبرا لمبتدأ نحو زيد ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها خبر لمبتدأ (او خبرا) اي او ان تقع خبرا (لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه) فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان (فتكون) اي الجملة التي وقعت في الموضعين (مرفوعة المحل) فان الخبر في الموضعين من المرفوعات (اول باب كان) اي او تقع خبرا لباب كان (نحو كان زيد ابوه عالم) فان ابوه عالم جملة اسمية منصوبة محلا على انها خبر لكان (اول باب كاد) اي او تقع خبرا لباب كاد (نحو كاد زيد يخرج) وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر (او مفعولا ثانيا) اي او تقع مفعولا ثانيا (لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه فاضل او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا ابوه فاضل او معلقا عنها) اي او تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من

من رأى المعيد واستحقه
قد بلغ اليه من كلامه

اسباب التعليق التي ذكرت فيما سبق (محو علمت اقام زيد) فان جملة
 اقام زيد اما اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخر
 واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله تسادا مسد الخبر وعلى
 التقديرين فهي منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه
 الجملة معلقة لا يبطل عمله معنى (او حالا) اي او تقع حالا (محو جاءني
 زيد وهو راكب) ثم فصل محل الكل بقوله (فتكون) اي الجملة
 الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل)
 لوقوعها في موقع المنصوبات ثم انه لما فرغ من بيان ما تقع من فوعة
 ومنصوبة شرع في بيان الواقعة مجزومة فقال (او جوابا لشرط
 جازم بعد الفاء) اي التي تجيء للربط في الجزاء الذي لا يؤثر فيه اداة
 الشرط وهي ما وقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان اداة
 الشرط لما لم تؤثر في لفظه ولم يكن مجزوما بها لاحالة انها تؤثر في
 جملتها (او) بعد اي او وقع الجواب بعد (اذا) وهي التي للمفاجأة
 (نحو ان تكرمني فانت مكرم) بفتح الراء فان قوله فانت مكرم جملة
 اسمية وقعت جوابا لشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط (فتكون) اي
 الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا (مجزومة المحل) ومثال الواقعة بعد
 اذا كقوله تعالى (وان تصيبهم سئمة بما قدمت ايديهم اذا هم ينظرون)
 ولما فرغ من بيان ما وقعت في موقع المفعول بالاصالة شرع في بيان
 ما وقعت في موقع المفعول بالتبعية فقال (او صفة) اي او ان تقع الجملة
 صفة (لنكرة) وقوله لنكرة قيد وقوعها فان الجملة لكونها في حكم
 النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لا تقع صفة النكرة (نحو جاءني رجل
 ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية من فوعة محلا على انها صفة لرجل
 ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد (او معطوفة) اي او تقع الجملة
 معطوفة (على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل) فان جملة يقتل معطوفة
 على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد من فوع يكون محلها
 من فوعا وقوله (او جملة) بالجر معطوف على قوله مفرد يعني او تقع
 الجملة معطوفة على جملة (لها محل من الاعراب) نحو زيد ابوه

قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم
 ولو وقعها خبرا للمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها
 اعراب (او بدلا) اي او تقع الجملة بدلا (من احدهما) اي اما من
 المفرد او من الجملة التي لها محل من الاعراب مثال البديل من المفرد
 نحو قوله تعالى (واسيروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشئ
 مثلكم) فان جملة هل هذا الا بشئ بدل من النجوى وهو مفرد
 منصوب تقديره على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البديل من
 الجملة التي لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى (ان الذين كفروا
 سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون) فان جملة لا يؤمنون
 بدل من جملة سواء عليهم اانذرتهم وهي جملة لها محل من الاعراب
 لوقوعها في محل الخبر لان الذين (اوتأ كيدا) اي او تقع الجملة تأ كيدا
 لفظيا (للاشارة) اي للجملة التي لها محل من الاعراب فقط للمفرد فان الجملة
 لا تقع تأ كيدا المفرد مثال البديل الجملة الفعلية نحو زيد ضرب ضرب
 ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم قائم فان جملة ضرب
 في المثال الاول وجملة ابوه قائم في المثال الثاني بدلان لفظيان من الجملة
 التي وقعت قبلهما (او بيانا) اي او تقع الجملة عطف بيان (لها)
 اي الثانية التي هي جملة لها محل من الاعراب وقوله (على رأي)
 خبر لمبتدأ محذوف يعني جواز وقوعها بدلا وعطف بيان مبنى على
 مذهب اهل المعاني فان الجملة انما تكون بدلا وعطف بيان على رأي
 اهل المعاني لا على رأي النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب
 هذه التوابع فقال (فيكون اعرابها) اي اعراب اجمل الواقعة
 صفة ومعطوفة وبدلا وتأ كيدا وبيانا (على حسب اعراب المتبوع)
 وهو ظرف مستقر على انها خبر يكون اي يكون اعرابها ثابتا مبنيا على
 اعراب يكون مطابقا لاعراب متبوعها فان المذكورات من قبيل
 المفعول بالتبعية كما سيأتي وقوله (فظهر من هذه الجملة) اجال
 لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذ لك اي ظهر من جملة ما ذكر من قوله
 فان اريد الى ما ذكر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب احدهما

علم تفصيلي والثاني علم اجالي وهو اولى من علم واحد (ان الجملة)
اي جنس الجملة (قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في
كل موضع كما لمفرد) اي كما يكون للمفرد اعراب في كل موضع
فان كلامنا في مفرد يقع مركبا مع عامله فلا يرد ان من المفرد ما لا يكون
له اعراب كما في مقام التعداد (وذلك) اي القسم الذي يكون في
تأويل المفرد (ايضا) اي كاتقسام مطلق الجملة عليهما (قسمان)
وقوله (ما اريد) خبر لمبتدأ محذوف اي الاول من القسمين ما اريد
(به لفظه) اي جملة اريد بها لفظها وقوله (وما اريد به معنى مصدرى)
خبر لمحذوف ايضا اي القسم الثاني منهما جملة اريد بها معنى
مصدرى بتأويل ما كما عرفت وقوله (وقسم) بالرفع مبتدأ وقوله
(من الجملة) ظرف مستقر على انه صفة للقسم وقوله (لا يكون في
تأويل المفرد) خبره اي لا يكون مأولة بتأويل المذكور ولا ينافي
هذا ان تكون مأولة بتأويل غير ما ذكر (فلا تكون) اي الجملة التي
لا تكون في تأويل المفرد (معمولة) في جميع المواضع لكون الاصل
في الجملة ان لا تكون معمولة لكونها مستقلة في الافادة وقوله (الا في
خمس مواضع) استثناء مفرغ من قوله لا تكون معمولة اي لانكون
كذلك في كل موضع الا في خمسة مواضع (خبر) اي الاول من الخمسة
وقوعها خبرا لمبتدأ اولان ونحوها (ومفعول) اي والثاني مفعول
(وجواب) اي والثالث جواب لشرط جازم مع الفاء او اذا كان
(وحال) اي والرابع حال (وتابع) اي والخامس تابع لمفرد او جملة
لها محل من الاعراب ولما فرغ من بيان المقدمة شرع في المقصود
وهو تقسيم المفعول وبيان حكم كل منه فقال (ثم) ان (المفعول)
وهو معطوف على قوله ان الالفاظ يعني اعلم اولان الالفاظ الموضوعات
كذا ثم اعلم بعد ما علمته ما لا يكون معمولا ان المفعول (على نوعين
معمول بالاصالة) اي النوع الاول منهما معمول بالاصالة اي بقيام
مقتضى الاعراب به (ومعمول بالتبعية) اي والثاني بسبب كونه
تابعا لما قام به مقتضى الاعراب (الاول) اي النوع الاول وهو المفعول

(بالاصالة)

بالاصالة (اربعة اقسام) من حيث اشتغالها لانواع الاعراب
(مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم) فالاولان مشتركان بين الاسم
والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل (الاول) اي القسم
المرفوع الاول (الفاعل) اي معمول يقال له الفاعل في اصطلاح النحاة
(وهو) اي الفاعل في الاصطلاح (ما) اي مرفوع (اسند) بصيغة
المجهول فعل ماض اي نسب نسبة اسنادية وقوله (اليه) متعلق به
والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (الفعل) بالرفع نائب فاعله وقوله
(التام) صفة انفعال وقوله (المعلوم) صفة بعد صفة وقوله (او ما بمعناه)
موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل
واوههنا للتويع وهو لبيان لنوع الفاعل اي فكانه قال الفاعل
على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والاخر ما اسند اليه اللفظ
الذي يلابس بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل وسائر الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر فقوله ما جنس شامل لجميع المرفوعات وقوله
اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه الخبر وقوله التام
احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم احتراز
عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل (نحو ضرب زيد)
هذا مثال لما اسند اليه الفعل (واقام الزيدان) مثال لما اسند اليه
معنى الفعل وهو الصفة المشتقة (وهيها زيدا) مثال لما اسند اليه
معنى الفعل الذي هو غير مشتق (والثاني) اي المرفوع الثاني من
للسبعة (نائب فاعل) ويقال له ايضا مفعول مالم يسم فاعله (وهو)
اي نائب الفاعل (ما اسند) اي مرفوع اسند اي نسب نسبة اسنادية
(اليه) اي الى ذلك المرفوع (الفعل التام المجهول) خرج الفاعل
بالقيد الاخير (او ما) اي او اسند اليه لفظ (بمعناه) اي ملابس بمعنى
الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب (نحو ضرب زيد)
بصيغة المجهول مثال لما اسند اليه الفعل (وامضروب الزيدان)
مثال للجملة الفعلية التي مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله ساد مسد
الخبر واما مثال اسم المفعول الذي اسند الى نائب فاعله وهو معه

مركب قبحوزيد مضروب مثال لما اسند الى المستر اوزيد مضروب
 غلامه وهو مثال لما اسند الى الظاهر اوزيد هاشمي ابوه مثال لاسم
 منسوب اسند الى الظاهر ثم شرع في بيان مسئلتيهما فقال
 (ولا يكونان) اي لا يكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ (الاسمين)
 اي الايكونان اسمين وقوله (او في تأويله) ظرف مستقر معطوف
 على اسمين اي او يكونان في تأويل الاسم وقوله (غير) بالنصب على
 الاستثنائية اي الا (ان النائب قد يكون جاراً ومجروراً) لما سبق
 ان متعلق الجار قد يسند الى الجار والمجرور مرفوع المحل على انه
 نائب الفاعل (نحو مرزید) فان مر فعل مجهول وزيد المجرور
 بالباء مرفوع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لا يسند
 الى الجار والمجرور وقوله (فيجب) معطوف على يكون يعني انه اذا كان
 النائب جاراً ومجروراً يجب (افراد عامله) اي جعل عامله مفرداً
 وان كان المجرور ثنية وجمعاً (وتذكيره) اي يجب جعله مذكراً
 وان كان المجرور مؤنثاً فيقال مرزید ومرزیدین ومرزیدین
 ومرزیدین وكذا اذا كان المجرور ضميراً يقال مرزید ومرزیدین ومرزیدین
 ومرزیدین وكذا اذا كان المجرور ضميراً يقال مرزید ومرزیدین ومرزیدین
 في الافراد والتذكير وليس يتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند
 الى المجرور وهو ليس بفاعل حقيقة (ولا يجوز تقديمهما) اي تقديم
 الفاعل ونائبه (على عاملهما) وهذا امر استقرائي يعني انه لا يستعمل
 العامل لهما الا مقدماً وان جاز تقديمهما عقلاً واستدل بعضهم بان
 الفاعل لا يجوز تقديمه لانه لو قدم التمس بالمبتدأ ولانه كالجزء الثاني
 من عامله ولو قدم عليه لزم تقديم الجزء وهذا الاستدلال منقوض
 في حق النائب كذا قاله الشارح وقوله (ولا حذفهما معاً) يعني انه
 لا يجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل
 ولا نائبه وانما قال معاً فان حذف احدهما مع ذكر الآخر جائز
 وقوله (الامن المصدر) استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اي
 لا يجوز حذفهما من عامل الامن المصدر فانه يجوز حذف الفاعل

منه (وقد مر) اي بيان حذفهما معاً ثم شرع في بيان اقسامهما
 فقال (وكل منهما) اي من الفاعل ونائبه (قسمان مضمر) اي الاول
 مضمر (ومظهر) اي والثاني مظهر والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
 او غائب تقدم ذكره لفظاً او معنى والمظهر ما لبس كذلك (فالمضمر
 ايضاً) اي كاتقسام مطلق الفاعل (على قسمين مستتر) اي احدهما
 ضمير مستتر موجود في النية وليس له وجود لفظي وخطي (وبارز)
 اي والآخر بارز اي متصل بعامله وقرينة هذا القيد ما سيأتي
 (فالمستتر ايضاً) كاتقسام مطابق المضمر (قسمان واجب الاستتار) اي
 واجب استتاره وهذه الاضافة اضافة لفظية مثل حسن الوجه اي القسم
 الاول واجب الاستتار (بحيث) اي ملابساً بحيث (لا يجوز ابرازه
 ولا يسند عامله الا اليه) اي الى ذلك المستتر ولا يجوز اسناده الى
 الظاهر (وجائز الاستتار) اي والقسم الثاني جائز استتاره (بحيث
 يسند عامله تارة اليه وتارة) اي ويسند تارة (الى اسم ظاهر والاول)
 اي واجب الاستتار (في المتكلمين) بصيغة التثنية وهو ظرف مستقر
 خبر للمبتدأ اي يكون في المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله
 (والمخاطب) بالجر معطوف على المتكلمين اي ويكون في المخاطب
 (المفرد المذكور من غير الماضي) اي حال كون المتكلمين والمخاطب
 المفرد من غير الماضي فانهما في الماضي بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت
 وضربتاً وضربت والمراد من غير الماضي هو المضارع بانواعه سواء
 كان امراً او نهياً وسواء كان مثبتاً او منقياً (نحو اضرب) مثال
 المتكلم وحده (و) مثاله مع الغير (تضرب و) مثال المخاطب
 (تضرب) فان فاعل هذه الثلاثة هو انا في الاول ونحن في الثاني
 وانت في الثالث مستترات تحتها ابداً ولا يسند هذه الثلاثة الا الى ما تحته
 من الضمائر (وفي اسم فعل الامر) معطوف على قوله في المتكلمين
 اي ويكون واجب الاستتار في اسم فعل كان بمعنى الامر (نحو
 نزل) بمعنى انزل (وضه) بسكون الهاء بمعنى اسكت (ومه) بفتح
 الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلاثة حكم مسماء

الذي هو الامر المخاطب فيدخل في حكم المخاطب المفرد المذكور ويستترانت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى الماضي فحكم الماضي الغائب الذي يجوز استنار فاعله واظهاره نحو هيهات زيد وزيد هيهات (وفي افعال التفضيل) معطوف على ما قبله اي ويكون واجب الاستنار ايضا في اسم التفضيل (في غير مسألة الكحل) واما في مسألة الكحل وهي التي سبقت في باب العامل فهو جائز الاستنار (نحو زيد افضل من عمرو) فان فاعل افضل هو ضمير غائب تحته مستتر ابدا (وفي اسم الفاعل والمفعول وما كان) اي وفي الصفة التي كانت (بمعناها) اي بمعنى اسم الفاعل والمفعول وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعني مجتزئ واسم المنسوب فانه بمعنى اسم المفعول (والصفة) بالجر معطوف على ما قبله اي وفي الصفة (المسببة والظرف المستقر) فان الاستنار واجب فيهن (اذا لم يوجد شرط عملهن) في الفاعل الظاهر فانه لو وجد شرط عملهن جاز الاستنار والاظهار (نحو جاءني ضارب) هذا مثال لاسم الفاعل الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته وكذا قوله (او مضروب) اي جاءني مضروب (او اسد ناطق) اي جاءني اسد اي مجتزئ ناطق (او هاشمي) اي جاءني هاشمي (او حسن) اي جاءني حسن وقوله (ونحو) معطوف على نحو السابق اي ونحو (في الدار زيد) فان فواعل كل من المذكورات مستتر لعدم اعتمادهن على شيء وكذا في الدار ظرف مستقر وفاعله المنتقل من المتعلق المحذوف مستتر تحته وهو مع فاعله جملة او مركب مرفوع محلا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون زيد فاعلا لظاهرا له لعدم اعتماده على شيء من الاستفهام والنفي وغيرهما واعادة لفظ نحو ههنا لئلا يتوهم عطف زيد على ضارب ويكون في الدار ظرفا لغوا حتى يكون التقدير جاءني في الدار زيد (وفي تثنية اسم الفاعل) اي ويكون واجب الاستنار ايضا في تثنية اسم الفاعل (والمفعول) سواء كان تثنية المذكر او المؤنث (وجعهما) اي وفي

جمع اسم الفاعل والمفعول (السالم مطلقا) يعني حكم تثنيتهما وجعهما ليس بحكم مفردهما فان وجوب الاستنار في مفردهما مقيد بعدم وجود شرط عملهما بخلاف حكمهما ههنا فان الاستنار واجب في تثنيتهما وجعهما السالم سواء وجد شرط عملهما او لا (نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان) اي جاءني رجلان مضروبان (او رجال) اي جاءني رجال (ضاربون او) جاءني رجال (مضربون) فان المذكورات وان وجد شرط عملهن لوجود الاعتماد على الموصوف يكون فاعلهن مستترات تحتهن وهوهما في التثنية وهم في الجمع المذكور السالم وهن في الجمع المؤنث السالم (وفي عدا) اي ويكون وجوب الاستنار في عدا (وخلا) وقوله (فعلين) حال منهما اي حال كونهما فعلين وهو احتراز عن كونهما حرفي جر فانه لا يتصور في الحروف الاستنار فضلا عن الوجوب (وفي ماعدا وما خلا) اي ويكون ايضا في ماعدا وما خلا فان وجود ما المصدرية فيهما يكون نصاعلي كونهما فعلين (وليس) اي وفي لفظ ليس (ولا يكون) اي وفي لفظ لا يكون حال كونهما مستعملين (في باب الاستثناء نحو جاءني القوم عدا) اي جاوز ذلك الجائي (زيدا وليس) اي جاءني القوم ليس الجائي منهم (زيدا او لا يكون) اي جاءني القوم لا يكون الجائي منهم (زيدا) ولما فرغ مما وجب فيه الاستنار شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستنار فقال (والثاني) اي جائز الاستنار يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة) من الماضي او غيره (نحو زيد ضرب) هذا مثال للغائب المفرد وفاعله مستتر من الماضي (او يضرب) اي او زيد يضرب هذا مثال ايضا من المضارع (او ليضرب) اي زيد ليضرب (او لا يضرب) اي زيد لا يضرب (وهند ضربت وتضرب وتضرب او لا تضرب) مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر (ويقال) اي كما يجوز استناره في الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال (ضرب زيد وكذا البواقي) اي يضرب زيد او ليضرب زيد او لا يضرب زيد او ضربت هند

او تضرب هند اولاً تضرب هند (ولا يستتر فيه) اى فى نحو ضرب
زيد (ضمير حيثئذ) اى حين اذا سئد الى الفاعل الظاهر (وفى شبه
الفعل) اى ويكون ايضا فى اسم يشبه الفعل (مما ذكر) اى من
اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والظرف المستقر (اذا وجد) يعنى ان الاستتار جائز فى هذا الذى
ذكر عند وجود (شرط عمله) اى عمل كل واحد منها فى الفاعل
الظاهر وقوله (غير التثنية) بالنصب حال من ما فى قوله مما ذكر اى
حال كون ما ذكر غير التثنية (والجمع المذكورين) وهو صفة للتثنية
والجمع اى غير التثنية والجمع الذين ذكرنا فيما قبل فان الاستتار واجب فيهما
وكذا تثنية اسم المفعول وجمعه (نحو زيد ضارب او) زيد (مضروب
او) زيد (اسد ناطق او) زيد (هاشمى او) زيد (حسن او) زيد
(فى الدار) وهذا كله مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع
ان كلا منهما مما وجد شرط عمله لوجود الاعتماد على المبتدأ
ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال (ويقال) اى ويجوز ان يقال
(زيد ضارب غلامه) باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر (وكذا
البواقى) وهى زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد هاشمى
ابوه وزيد حسن وجهه وزيد فى الدار غلامه (فلا يستتر) اى لا يستتر
الضمير فيما ذكر من البواقى لكون الاسناد فيهن الى متعلق زيد
ولما فرغ من بيان الضمير المستتر بنوعيه شرع فى بيان البارز المتصل
فقال (واما البارز المتصل فى تثنى الافعال وهو) اى البارز الذى
يكون فى تثنى الافعال (الالف نحو ضربا) فى تثنى الماضى الغائب
(وضربتا) فى تثنى مؤنثه (وضربتما) فى تثنى المخاطب والمخاطبة
فالالف فى كل من التثنية ضمير بارز مرفوع محلا على انه فاعله والتاء
فى ضربتا علامة التأنيث وفى ضربتما علامة الخطاب والميم فيه
زائدة لدفع الالتباس بالالف الاشباع هذه امثلة تثنى الماضى
واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهى فقوله (ويضربان)
فى تثنى الغائب للمضارع (وتضربان) فى تثنى الغائبة والمخاطب

والمخاطبة (ولا يضربا) فى تثنى الامر الغائب (واضربا) فى تثنى
الامر الحاضر (ولا يضربا) فى تثنى النهى الغائب (ولا تضربا)
فى تثنى النهى الغائبة والمخاطب والمخاطبة (وفى جمعها) اى ويكون
البارز ايضا فى جمع الافعال المذكورة (المذكور) بالجر صفة الجمع
(وهو) اى البارز المتصل الذى يكون فى جمعها (الواو) ملفوظة
او مقدرة (نحو ضربوا) فى الجمع المذكور الغائب والواو ملفوظة
(وضربتم) فى الجمع المخاطب والواو مقدرة (اذاصله) اى لان
اصل ضربتم (ضربتموا) كما قرئ به فى قراءة قالون وابن كثير فيكون
فى قراءة تهم ملفوظة هذا فى الماضى واما فى المضارع فقوله (ويضربون)
فى جمع المذكور الغائب (وتضربون) فى جمع المذكور المخاطب
وقس عليه الامر والنهى وهو ليضربوا فى جمع المذكور الامر الغائب
واضربوا فى جمع المذكور الامر الحاضر ولا يضربوا فى جمع المذكور النهى
الغائب ولا تضربوا فى جمع المذكور النهى الحاضر (وفى جمعها)
اى ويكون البارز ايضا فى جمعها اى فى جمع الافعال (المؤنث وهو)
اى الضمير البارز فيهن (النون) اى المفتوحة المخففة (نحو ضربن)
فى جمع المؤنث الغائبة (وضربتن) فى جمع المؤنث المخاطبة وهى
النون المفتوحة المشددة وانما شددت لان النون الاولى مقلوبة عن ميم
اذاصله ضربتن (ويضربن) فى جمع المؤنث الغائبة للمضارع
(وتضربن) فى جمع المؤنث المخاطبة له (وليضربن) فى جمع المؤنث
للامر الغائب (واضربن) فى جمع المؤنث للامر الحاضر (ولا يضربن)
فى جمع المؤنث الغائبة للنهى (ولا تضربن) فى جمع المؤنث للنهى
الحاضر (وفى المخاطب المفرد) اى ويكون البارز ايضا فى المخاطب
المفرد (مذكرا كان) اى ذلك المخاطب (او مؤنثا والتكلم) بالجر
معطوف على المخاطب اى وفى التكلم وحده وقوله (فى الماضى) ظرف
مستقر مجرور محلا على انه صفة للمخاطب والتكلم اى فى المخاطب والتكلم
الكائن فى الماضى (وهو) اى ذلك البارز المتصل فى المخاطب والتكلم

(التاء نحو ضربت) وقوله (بحركات اتاء) حال من ضربت
 اى ملتبسا بالحركات الثلاثة في التاء فانه ان كانت التاء مضمومة تكون
 للمتكلم وان كانت مفتوحة تكون للمخاطب وان كانت مكسورة
 تكون للمخاطبة (والمتكلم) بالجر ايضا عطف على المخاطب
 اى ويكون البارز في المتكلم (معه غيره) فقوله معه ظرف مستقر
 وقوله غيره مرفوع على انه فاعله والجملة حال من المتكلم و (في الماضي)
 صفته (ايضا) اى كما كان التاء في المتكلم وحده له (وهو) اى ذلك
 البارز المتصل (نا) اى لفظنا (نحو ضربنا وفي المخاطبة) اى ويكون
 البارز ايضا في المخاطبة (المفردة في غير الماضي) فانه في الماضي بكسر
 التاء كما مر (وهو) اى ذلك البارز الواقع فيها (الياء نحو تضربين)
 في المخاطبة للمضارع (واضربي) في الامر الحاضر (ولا تضربي)
 في النهي الحاضر ولما فرغ من احوال ما اسند اليه من المضمر شرع
 في بيان المظهر فقال (واما المظهر) اى واما الفاعل او نائبه اذا وقعا
 غير مضمر مستترا او بارزا (فظاهر) اى فهو ظاهر فانه غير المضمر من
 الفواعل ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال
 (واذا اسند اليه) اى الى الفاعل المظهر او نائبه (العامل) اى
 الفعل العامل (يجب افراده) اى يجب ايراد ذلك الفعل مفردا
 (وغيبته) اى ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب (ولو كان)
 اى ذلك الفاعل المظهر (مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او)
 ضرب (الزيدون) فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذي
 هو ضرب مفرد وغائب اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم في
 نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا
 ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه
 في نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب افراده فانه
 لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون على صيغة
 المثنى والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع في الافعال هما
 فاعلان لهما فيلزم حينئذ ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز

والآخر هو المظهر فلا يجوز هذا للزوم تعدد الفاعل وانما وجب
 غيبته فان المخاطب والمخاطبة لا يجوز اسنادهما الى المظهر فانه
 ان كان الفعل ماضيا ففاعله فيهما ضمير بارز وان كان مضارعا ففاعل
 المخاطب مستتر تحته على سبيل الوجوب وفاعل المخاطبة بارز البتة
 وهذا الحكم مختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول فاعلهما في
 التثنية والجمع مستتر تحتهما والالف والواو فيهما ليسا بضميرين بل هما
 اعراب وتطبيقتهما للضمائر التي تحتهما واجب والله اعلم (وان كان)
 اى المظهر (مؤنثا حقيقيا) لا مؤنثا لفظيا كما سيجي تعريف الحقيقى
 واللفظى (من الادميين) اى حال كون ذلك المؤنث الحقيقى من
 مؤنث بنى آدم لا من غيره من الحيوانات (مفردا) اى حال كون ذلك
 المؤنث مفردا (او مثنى) يعنى لاجعا (متصلا) اى حال كونه متصلا
 (بعامله) اى بعامله الذى هو فعل او ما يشابهه يعنى انه لا يكون
 منفصلا عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره (يجب تأنيثه) اى
 تأنيث عامله مطابقا لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره (ان كان)
 اى هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل
 (متصرفا) واما ان لم يكن من الافعال المتصرفه فلا يجب تأنيثه ايضا
 كما اذا كان العامل من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب
 لا يتغير اصلا واما فعل المدح والذم فيجوز تذكيره وتأنيثه (نحو
 ضربت هند او الهندان) فان هندا مؤنث حقيقى من الادميين متصل
 بعامله وان عامله من الافعال المتصرفه وهذا مثال لما اسند اليه
 الفعل وقوله (وزيد ضاربة جاريتيه) مثال لما اسند اليه شبه
 الفعل فان ضاربة وان كان مما جرى على زيد لكونه خبرا له لكنه
 في الحقيقة مسند الى متعلقه وهو جاريتيه فالجارية مؤنث حقيقى
 من الادميين غير منفصلة عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من
 الافعال المتصرفه (وكذا) اى الحكم فى وجوب التأنيث لحكم
 ما ذكر (اذا اسند) اى العامل (الى ضمير المؤنث) اى لا الى الظاهر
 بان يكون تحته ضمير راجع الى مؤنث مطلقا سواء كان ذلك المؤنث

آدميا او غير آدمي وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقى وقوله
 (غير جمع المذكر) منصوب على انه حال من المؤنث اى حال كون
 ذلك المؤنث انغير الحقيقى غير جمع المذكر (المكسر العاقل) فانه
 وان كان داخلا فى المؤنث الغير الحقيقى لكونه مؤنثا باعتبار الجماعة
 لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب تأنيته بل يجوز تأنيته وتذكيره
 كما سيجئ وقوله (نحو هند ضربت اوضاربه) مثال لما اسند
 الى ضمير الحقيقى وقوله (الشمس طلعت او طالعة) مثال لما اسند
 الى ضمير الغير الحقيقى وقوله (وفى غيرهما) متعلق بقوله (يجوز)
 اى فى غير المؤنث الحقيقى الذى اسند اليه العامل وغير مطلق
 المؤنث الذى اسند الى ضميره العامل يجوز (تأنيث عامله وتذكيره)
 وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان
 حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان من الآدميين ولم يكن مفردا
 او مشئى بل جمعا او كان مفردا او مشئى ولم يكن متصلا بعامله
 وقوله (ان كان مؤنثا) قيد لاجراجه المذكر فانه لما كان لفظ الغير
 مضافا الى الحقيقى والى ضمير المؤنث دخل فيه الاسناد الى المذكر
 فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما فقله (نحو طلعت) الشمس
 (او طلعت الشمس) مثال لغير الحقيقى الذى اسند اليه الفعل وقوله
 (ونحو سارت) الناقة (اوسار الناقة) مثال للمؤنث الحقيقى من
 غير الآدميين وقوله (ونحو جاءت) المؤمنات (اوجاء المؤمنات)
 مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين وانما انث لكونه مؤنثا بتأويل
 الجماعة وانما ذكر لانه لما اعتبر فى تأنيته تأويل الجماعة اضمحل
 تأنيثه الحقيقى وقوله (ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة)
 مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين لكنه انفصل المسند اليه وهو
 امرأة عن عامله بالمفعول والظرف وقوله (والرجال جاءت اوجاؤا)
 مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل وقوله (وجاءت)
 الرجال (اوجاء الرجال) مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر
 المكسر العاقل وانما انث بتأويل الجماعة وذكر لكون تأنيثه من

الغير الحقيقى فان اصله مذكر وتأنيته اعتبارى ثم انه لما توقف بعض
 احكام انفاعل من حيث اسناد عامله اليه على معرفة المؤنث
 والمذكر اراد ان يبين المؤنث اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف
 الاصل وترك تعريف المذكر لكونه عدما يعرف بمعرفة ملكته
 التى هو التأنيث وليكونه الاصل فقال (والمؤنث) فى عرف النحاة
 (ما) اى اسم وقوله (فيه) ظرف مستقر وقوله (علامة التأنيث)
 بالرفع فاعله والجملة صلة ما اوصفته اى هو اسم وجد فيه
 علامة من علامات التأنيث وقوله (لفظا) حال من علامة التأنيث
 وقوله (او تقديرا) معطوف عليه اى حال كون تلك العلامة ملفوظة
 او مقدرة ولما كان معرفة المعرف موقوفة على معرفة التعريف
 ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين معرفة
 جزء التعريف الذى هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول
 فقال (وهى) اى علامة التأنيث (التاء الموقوفة عليها) وقوله
 (هاء) بالنصب حال من ضمير عليها اى التاء التى وقف عليها حال
 كونها هاء فقله (نحو ظلمة) مثال لما فيه التاء الملفوظة وقوله
 (وشمس) مثال لما فيه التاء المقدره فان التاء فيها مقدرة بدليل ظهورها
 فى تصغيرها فان تصغير الشمس شمسية وقوله (والالف) بالرفع
 معطوف على قوله التاء اى وعلامة التأنيث الالف (المقصورة)
 ايضا وقوله (نحو حبلى) مثال لما فيه الالف المقصورة من المؤنث
 الحقيقى وقوله (ودعوى) مثال لما فيه الالف كذلك من المؤنث
 الغير الحقيقى فان الاول صفة امرأة ذات حمل من الحيوان له مذكر
 بخذائه والثانى مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله (والالف الممدودة)
 معطوف ايضا على ما قبله وقوله (نحو حراء) يحتمل ان يكون
 مثالا للحقيقى وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حراء يكون
 حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حراء يكون من غيره ثم ان
 اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال
 (وهذا) وهو مبتدأ وقوله (فى غير ثلاثة) ظرف مستقر على انه

خبره اى هذا الحكم وهو كون المؤنث بعلامة التأنيث وكون المذكر
تخلأفه كائن في غير لفظ ثلاثة من اسم العدد حال كونه منتهيا (الى
عشرة فان مذكرها) اى مذكر تلك الاعداد الثمانية (بالتاء ومؤنثها
بمحذفها) اى بمحذوف التاء (نحو ثلاثة رجال) وهذا مثال للمذكر
فان العدد تابع في التذكير والتأنيث الى ميمزها ومفرد ميمزها هو
الرجل وهو مذكر (واربع نسوة) وهذا مثال للمؤنث فان مفرد
ميمزها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع في بيان حال المركب في هذا
الباب فقال (واذا ركبت ثلاثة) والزائدة عليها ايضا (اى تسعة)
وقوله (مع عشرة) ظرف لركبت اى ركبت ثلاثة وما زاد عليها
من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله (اثبت) فعل مجهول وقوله
(التاء) نائب فاعله والجملة جواب اذا اى جعلت التاء ثابتة (في الجزء
الاول فقط) اى لا في الجزء الثانى (فى المذكر) متعلق باثبت (نحو
ثلاثة عشر رجلا) ولا يثبت في الجزء الثانى مع الاول او منفردا
فلا يقال ثلاثة عشرة رجلا او ثلث عشرة رجلا وقوله (وفى الثانى)
معطوف على قوله فى الاول اى اثبت النساء فى الجزء الثانى (فقط
فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة) وانما عدل عن الاصل فى هذا
الباب فان الثلاثة لما فوقها لما كان نصا للجمع ولم يحتمل الافراد لزم
دخول التاء التى هى علامة التأنيث لتكون علامة لتأنيث الجماعة
اللازمة لهذه الاعداد ولكن لما لزم ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها اختير التاء لمذكرها الذى هو اشرف واقدم بالزمان ثم لم
يدخل فى مؤنثها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء فى الجزئين
فى المركبات لئلا يجمع علامتا التأنيث فى التركيب الذى هو كالمفرد
من جنس واحد اى بان يكون كلاهما تاء واما ان كان احدهما
تاء والاخر الفاء يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امرأة فانهما
ليسا من جنس واحد وانما اجتمع الجنسان فى اثنتا عشرة لان التاء
فى الجزء الاول وقعت فى الوسط لا فى الآخر كذا فى الشرح ثم انه لما
عرف المؤنث مطلقا اراد ان يعرف انواعه فقال (والتأنيث

(الحقيقى)

الحقيقى ما) اى هو المؤنث الذى (بازائه) اى حاصل بازاء مسماه
وبمقابله (ذكر من الحيوان نحو امرأة) هذا مثال لما وقع بازائه ذكر
من الادميين (وناق) وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر
الحيوان فان مقابل ناقه وقع جبل وانما قيد بقوله من الحيوان
ليخرج منه نحو النخلة فانه يطلق على مؤنث النخل ويصدق عليها
ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق
عليها الحقيقى بل هى لفظى (واللفظى) اى والتأنيث اللفظى
(بخلافه) اى ملتبس بخلاف الحقيقى بان لم يكن بازائه ذكر او كان
لكند ليس من الحيوان كما عرفت بل تأنيثه ليس الا لوجود علامة
التأنيث فى لفظه فقط (نحو غرقة) بضم الغين المجع وفتحها وهو
مثال لما وجد فيه علامة التأنيث ملفوظة (وشمس) وهو مثال
لما وجد فيه مقدرة ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل
على معرفة الجمع بانواعه وعلى معرفة التثنية ايضا اراد ان يبين كلا
منهما بتعريفها فقال (والجمع المكسر) اى الجمع الذى يقال له
المكسر (ما) اى هو جمع (تفسير) وهو فعل ماض معلوم وقوله
(صيغة) بالرفع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عامه
اى تغير صيغة (مفردة نحو رجال) فان مفردة رجل فقد تغير بجعل
الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغير اعم
من تغير ما لفظا ومن تغير تقديره فان الفلك مثلا مفردة بضم الفاء
وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغير فى مفردة لفظا ولكن
ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قنل فهو مفرد كقوله تعالى (فى الفلك
المشحون) وان اعتبر كضمة أسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى (حتى
اذا كنتم فى الفلك وجريتم بهم) وايضا ان المراد بالتغير هو التغير للجمعية
فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف
بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة فى السالم لكون
المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث
باعتبار الجماعة بخلاف السالم (وجمع المذكر السالم ما) اى هو جمع

بازائها رجل

اى مذكر ثلاثة واربعة وخمسة
وسبعة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة

(لحق آخر مفردة) وهو منصوب على انه مفعول لحق وقوله (واو مضموم)
بالرفع فاعل لحق قدّم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا فقوله
مضموم اسم مفعول ونائب فاعله قوله (ما قبلها) وهو مع نائبه
مركب مرفوع على انه صفة واو وقوله (او ياء مكسور ما قبلها)
معطوف على قوله واو وهذا بيان للتوعين من الجمع وقوله (ونون
مفتوحة) بالرفع معطوف على احد الامرين من قوله واو او ياء
يعني احد من الجمع ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة
والآخر منه ما لحق آخره ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وقوله
(في غير الاضافة) ظرف لقوله لحق اي لحق آخره نون مفتوحة في
كل حال الا في حال اضافته الى ما بعده (فان النون تحذف فيها)
اي في الاضافة (نحو مسلمون) هذا مثال للنوع الاول للجمع
(ومسلمين) مثال للنوع الثاني منه (وجمع المؤنث السالم ما لحق
آخره مفردة الف وتاء) والمراد بآخر المفرد اما آخر حقيقة (نحو
مسلمات) او اعتبارا كصواحيبات وسواء كان مفردة مؤنثا كالمثالين
او مذكرا كقوله تعالى (اشهر معلومات) (والثنية) وهو قد يعبر بالثني
(ما) اي هو اسم (لحق) اي في اصل وضعه لا بعد كونه مثنى
(آخر مفردة الف او ياء) اي هو نونان احدهما ما لحق الف اذا كان
في حالة رفعه والثاني ما لحق آخر مفردة ياء مفتوحة ما قبلها اذا كان
في حالة نصبه وجره (ونون) اي لحق في النوعين نون (مكسورة
في غير الاضافة وفيها) اي في حالة اضافته (تحذف) تلك النون
كما مر في الجمع السالم (نحو مسلمان ومسلمين) ثم ارا دان ينبه على
الفرق بين المجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا بتأويل الجماعة وبعضها
لا يعتبر فقال (وكل جمع) وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو
شامل لما كان واحده مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا
اولفظيا وقوله (غير جمع المذكر) بالجر صفة جمع اي كل الجمع
الذي غير جمع المذكر (السالم مؤنث) بالرفع خبر مبتدأ اي داخل
في تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراده

وقوله (لكونه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر اي كونه مؤنثا
لا لذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع (بمعنى
الجماعة) ويظهر ذلك الاعتبار في عامله (واما جمع المذكر السالم
فيجب تذكيره عامله) لانه وان جاز فيه التأنيث لكونه جماعة ايضا
اكتفى باختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة مفردة يغلب فيه
جانب التذكير ولم يعتبر جانب التأنيث فلا يرد عليه انه قد يعتبر لفظ
بنون وارضون وسنين مؤنثا كما في قوله تعالى (آمنت به بنوا اسرائيل)
وقولهم والارضين السمع بتو صيغة بالسبع المؤنث وستين كثيرة
فان بنوا في حكم المكسر وهو الانباء والثاني والثالث في حكم الجمع
بالالف والتاء كذا في الشرح (فقول جاء المسلمون) ولا تقول
جاءت (او رجل قاعد ناصروه) فيما كان عامله شبه فعل ولا تقول
قاعدة هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى ظاهر واما اذا اسند الى ضمير
فهو قوله (واذا اسند) اي العامل (الى ضميره) اي الى ضمير راجع
الى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اي كون عامله (جمعا مذكرا
اذلا يجوز ان يكون مفردا مؤنثا كما كان في باقي المجموع (نحو المسلمون
جاؤا) مثال لما اسند الى ضميره فعلا ما ضيا (او يجيئون) اي
او المسلمون يجيئون مثال للمضارع (او جاؤا) اي او المسلمون
جاؤا مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل اسم فاعل (واما جمع
المذكر المكسر العاقل اذا اسند) اي عامله (الى ضميره) اي الى ضمير
راجع الى ذلك الجمع (يجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) لان عامله
حيث اسند الى ضمير تحت والضمير الذي تحتها انما هو لفظ هي لكونه راجعا
اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفردة مؤنث والعامل يجب ان يكون مطابقا
لما اسند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله كذلك
(او جمعا مذكرا) ولا يجوز ان يكون جمعا مكسرا (نحو الرجال جاءت)
مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث (او جاؤا) اي الرجال
جاؤا مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير (او جائية) اي
او نحو الرجال جائية هذا مثال لما اسند الى ضمير خال كونه اسم فاعل مفردا

مؤثا (اوجاؤن) اى او نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى ضمير حال
كون العامل جمعا مذكرا ومما ينبغي ان يتنبه بان المراد بالوجوب
في قوله فيجب هو وجوب انحصار التخيير على الامرين يعنى انه يجب
ان يكون احد من الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث
(وغيرهما) بالرفع مبتدأ اى حال غير جمع المذكر السالم وجمع
المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهو بيان للغير ومن يائسة
(اذا اسند) اى اذا اسند العامل فيهما (الى ضميرها) اى الى
ضمير راجع اليها (يجب كون عاملها) اى عامل تلك الضمائر الراجعة
الى ذلك الجمع (مفردا مؤثا او جمعا مؤثا) واطلق الجمع المؤنث
ليكون شاملا للجمع المؤنث السالم والمكسر منه (نحو المسلمات
جاءت) هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل
ولما اختار فيه المفرد المؤنث (اوجئن) اى او نحو المسلمات جئن هذا مثال
لما اسند الى ضميره واختير فيه من احدا الامرين الجمع المؤنث (اوجائية
اوجائيات) اى او نحو المسلمات جائية او المسلمات جائيات الاول
مثال لما اسند العامل الذى هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث
والثاني له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث وهذا مثال للجمع
المؤنث المكسر العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله (والاشجار
قطعت) على صيغة المجهول اسند الى نائب فاعله الذى تحته وهو
ضمير راجع الى الاشجار الذى هو الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه
المفرد المؤنث (او قطعن) اى او الاشجار قطعن مثال لما اختير فيه
الجمع المؤنث (او مقطوعة او مقطوعات) او الاشجار مقطوعة
او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول (وانثالت)
اى المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة (المبتدأ) ولما كان للمبتدأ
نوعان متافيان ولا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد اراد ان يقسمه
اولا ثم يعرف كل واحد من النوعين بتعريف مستقل كما في الاستثناء
فقال (وهو نوعان) ولما كان لفظ المبتدأ وموضوعا لسكل من
النوعين وضعهما مستقلا ولم يوضع لمفهوم كل واحد بصدق عليهما

لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يؤول لفظ المبتدأ بلفظ يشملهما
وهو ما يطلق عليه المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل
هذا التأويل عموم المشترك (الاول) اى النوع الاول مما يطلق عليه
المبتدأ (الاسم) والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقريضة قسمية
لا ما يقابل الفعل والحرف اى الاسم الصريح الذى غير الصفة
(او المأول به) اى او غير الاسم الصريح من الفعل او الجملة التى تأول
بالاسم الصريح وقوله (المسند اليه) بالرفع على انه صفة لاحد
الامر من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد احتراز عن
الخبر الذى ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذى هو صفة نحو زيد
ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه فان المسند اليه للصفة في الحقيقة
هو فاعله الذى تحته وايضا احتراز عن النوع الثانى من المبتدأ فانه
مبتدأ لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله (المجرد عن
العوامل اللفظية) بالرفع على انه صفة بعد صفة وهو احتراز عن
الاسم المسند اليه الذى هو اسم باب كان او باب ان او غيرهما
(نحو زيد قائم) هذا مثال لما اسند اليه وهو الاسم الصريح (وحق
انك قائم) مثال لما هو مأول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله
انك قائم فى تأويل المفرد مبتدأ اى حق قيامك (ولا بد له) اى لافراق
لهذا النوع من المبتدأ (من خبر) فانه لافائدة لذكره بلا خبر
فان كان الخبر ملفوظا فيها والا فيقدر (والثاني) اى النوع الثانى
مما يطلق عليه المبتدأ (الصفة) وهى اللفظ الدال على ذات مبهمه
باعتبار معنى مقصود وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو اقريشى اخوك
ونحو اسد الزيدان وقوله (الواقعة) بالرفع على انه صفة الصفة
اى الصفة التى تقع (بعد كلمة الاستفهام او) كلمة (التثنية) وهذا
احتراز عن الصفة التى ليست بواقعة بعد هما فان مثلها مبتدأ من
النوع الاول نحو ضارب زيد قائم وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل
همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام

كالهزة وهل ولاسم الاستفهام نحو ما صانع الزيدان ومن خاطب
 البشران وكذا متى واين وكيف وايا ن وكذا قال كلمة النبي
 يكون شاملا لحرف النبي وهي ما ولا واين ولاسم النبي نحو
 غير قائم الزيدان ولفعل انفي نحو ليس قائم الزيدان قوله (رافعة)
 حال من الضمير المستكن في الواقعة اي حال كون تلك الصفة
 الواقعة رافعة (اظاهر) اي لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة
 تكون فاعله مستترا نحو اقامان الزيدان وما قائمون الزيدون فانهما
 من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ مؤخر ويكون
 قائمان اوقائمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم
 وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا ما لم يكن مستترا
 سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسما ضميرا فيدخل فيه قوله
 تعالى (اراغب انت عن آلهي) (نحو اقام الزيدان) وهو مثال لصفة
 وقعت بعد الاستفهام (وما قائم الزيدون) وهذا مثال لما وقعت
 بعد النبي واورد الفاعل في الاول تنبيه وفي الثاني جمعا للتقنين
 (ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) فان قوله اقام وما قائم
 بمعنى اقام وما قام لان الاستفهام والنفي اولى بالفعل من الاسم واذا كانت
 الصفة بمعنى الفعل يستدعي هو ما يستدعي الفعل وما يستدعي الفعل
 هو الفاعل وقوله (بل فاعله) معطوف على قوله ولا خبر اي انه
 لا خبر له بل فاعله اي فاعل ذلك المبتدأ (ساد مسد الخبر) ولما لم يكن
 له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لا اسمية
 لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن
 جملة اسمية لا تنفء جزؤه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل
 والفاعل ناسب ان يرجع جانب الفعلية ثم شرع في بيان المسائل
 المختصة بالمبتدأ فقال (ولا يجوز تعدد المبتدأ) والمراد به هو
 النوع الاول بقرينة النبادر عند الاطلاق لانه هو المشهور من
 النوعين ولان سوق الكلام في مسأله والمراد من عدم جواز التعدد
 هو تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى

اولفظا بعاطف فيجوز مثلا لا يجوز ان يقول زيد زيد قائمان فانه
 تعدد لفظا واما اذا قيل الزيدان قائمان او زيد وزيد قائمان فيجوز
 فان الاول تعدد معنى والثاني تعدد لفظا لكنه بعاطف ثم الخبر
 ان كان خبر كل محضا لفظا بخبر الاخر يؤتى بالواو نحو الزيدون فقيه
 وكاتب وشاعر او يقال زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه
 وان كان خبر كل موافقا بخبر الاخر فيثنى نحو الزيدان عالمان
 او الزيدون عالمان (والاصل في المبتدأ) اي الاول بحاله عند عدم
 المقضى لتأخير (تقديم) على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه
 وايضا هو الموصوف بالخبر والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على
 المحكوم والموصوف وجودا وما كان مقدا وجودا ينبغي ان يقدم ذكره
 (وشرطه) اي شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون) اي ان يكون الاسم
 الذي اريد جعله مبتدأ (معرفة) من المعارف بان يكون علما او موصولا
 او ضميرا او اسم اشارة او معرفا باللام وانما اشترط هذا لان الغرض
 من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع والاخبار عن غير
 المعلوم لا يفيد ولان في ايراده منكرا يحصل الخلل بالغرض المطلوب
 من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب
 التفسير للسامع عن استماع الحديث وقوله (او نكرة) معطوف على
 قوله معرفة اي او يكون ذلك الاسم نكرة (مخصصة) والتخصيص
 هو تقليل الشركاء والمراد ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ ما
 للافادة فانه اذا كان المبتدأ ممكن الضبط فهو نكرة مخصصة حتى
 يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة اي سقط ولذا اورد ابن الحاجب
 في كافيته امثلة مخصوصة يقاس عليها وأشار اليه بقوله
 اذا تخصصت بوجه ما (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك)
 يعني اذا كان المبتدأ مقيدا بقيد فهو مخصص وفي هذه الآية قيد
 بصفة وكذا اذا كان مقيدا بالضاف اليه نحو صوت بلبل شغلي
 او بمتعلقه نحو افضل منك افضل مني وغيرها (ويجوز حذفه)
 اي حذف المبتدأ من النوع الاول (عند قيام قرينة نحو زيد في

جواب من القائم) والسؤال جملة اسمية مبتدوءه من الاستفهامية وخبره القائم فاورد في الجواب بإيراد الخبر فقط وب حذف المبتدأ (أي القائم زيد) فحذف القائم لانه معلوم للسائل وإنما جملة في الخبر (والرابع) أي المرفوع الرابع من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) وبهذا القيد دخل المبتدأ وبقوله (المستند به) يخرج عن التعريف لانه ليس بمستند به بل هو المستند اليه وبقوله (غير الفعل ومعناه) يخرج الفعل الذي هو المجرد عن العوامل اللفظية المستند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة التي وقعت بعد كلمة الاستفهام والنفي رافعة لظاها فانه يصدق عليه انه المجرد عن العوامل اللفظية والمستند به لكنه لكون المستند به فيه معنى الفعل يخرج عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر الى المبتدأ هو ان الخبر اما جامد نحو هذا حجر او فعل او صفة بعد اسنادهما الى فاعلهما فان للفعل والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والاخر الى المبتدأ فالفعل يستند الى المبتدأ بعد كونه جملة والصفة يستند اليه بعد كونها مركبة وانما قال المستند به ولم يقل المستند للتبني على شدة تعلق الاسناد بالخبر (نحو قائم) أي مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع (في) تركيب (زيد قائم) ثم شرع في بيان المسائل المختصة بالخبر فقال (ويجوز تعديده) أي يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عاطف (نحو زيد قائم قاعد) فان جواز التعدد بالعاطف غير مختص بالخبر كما عرفت وهذا الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيدا قائم بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه بهذا لتلا يلزم انتفاء وانما جاز هذا في الخبر ولم يجز في المبتدأ لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفة واحدة على ذوات متعددة ليس بمرضى واما الخبر فلمكونه قائما مقام الصفات فالحكم بصفات متعددة على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف فجوازه بالعاطف يكون اولي (ويكون) أي ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل (جملة اسمية

او فعلية) والفاء في قوله (فلا بد) جوابية أي اذا كان كذلك لا بد في الخبر الكائن جملة (من عائد الى المبتدأ) أي من عائد يربط تلك الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وانما قال من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد كما يكون ضميرا يكون غيره ايضا يكون اسم اشارة نحو (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار) فان العائد فيه هو اولئك الواقع مبتدأ في جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين) فان المحسن اعم شامل لمن يتق ويصبر ويكون اسم جنس في باب نعم نحو نعم رجل زيد ويكون اتيان اسم الظاهر في مقام اضمير نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) فانه في مقام الحاقة ما هي ولكن الغالب في الاستعمال هو الضمير وقوله (ان لم تكن) قيد لقوله فلا بد يعني ان وجوب العائد بشرط شيء وهو انه ان لم تكن تلك الخبر (خبر أعني ضمير الشأن) وذلك بان يقع ضمير الشأن مبتدأ وتلك الجملة خبر اعنه نحو قوله تعالى (قل هو الله احد) على تقدير كون الضمير مبتدأ وكون الجملة الاسمية خبرا عنه فان المبتدأ اذا وقع كذلك لا يحتاج الى عائد يربط الجملة الخبرية اليه لانه لكون الضمير المذكور عبارة عن شأن تلك الجملة يوجد الربط المعنوي بينهما وكذا حكم ضمير القصة وقوله (نحو زيد ابوه قائم) مثال لما وقع الخبر جملة اسمية وقوله (او قام ابوه) أي زيد قام ابوه مثال لما وقع جملة فعلية والعائد فيهما هو الضمير (ويجوز حذفه) يعني ان الاصل في العائد ان يكون مذكورا ولكن قد يعدل عنه فيحذف (لقريظة) فقوله لقريظة اشارة الى ان حذفه ليس حذفاً منسيا بل يقدر ايضا فان الحذف بلا قريظة يكون منسيا (نحو البر الكريهين) فقوله البر مبتدأ وقوله البر مبتدأ ثان وقوله بستانين ظرف مستقر خبر لثاني والثاني مع خبره جملة اسمية خبر للمبتدأ والعائد فيه محذوف وهو مفسر بقوله (أي منه) والقريظة كون المبتدأ الثاني جزءاً من الاول

وهذا قياسي في كل موضع يكون المبتدأ الثاني جزءاً من الاول
ويكون العائد مجروراً بمن التبعية وسماعى في غيره نحو قوله تعالى
(ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) يعني ان الصبر والمغفرة
من الامور المعزومة من ذلك الشخص (واصله) اي الاصل في
الخبر والاولى له (ان يكون) اي الخبر (نكرة) لان الخبر لما كان عمدة
يؤتى للافادة وتلك الافادة تحصل بالاخبار لما لم يعرف ولا يحتاج
الى التعريف (وقد يكون معرفة) اي وقد يعدل عن هذا الاصل
فيكون معرفة فان جهل المخاطب ان كان في نفس الخبر فيفيد بالنكرة
وان كان الطرفان معلومين له وكان جهله في اتحادهما فحينئذ يكون
معرفة وهذا لاينا في الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيد ان زيدا
المعلوم والمنطوق المعلوم متحدان وهذا ايضا يكون بوجهين
اما تحقيق كالمثال السابق واما تنزيلى (نحو الله اكلهنا) فان المخاطب
وان لم يكن له جهل في الطرفين وفي النسبة ايضا لكنه اذا فعل
خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا
من ذكر الله لمجرد التقرب والتعبد لله لا لافادة شيء للمخاطب
(ويجوز حذفه) اي حذف الخبر (عند قرينة) وانما لم يقل
بقرينة اولقرينة فانه لما كان الخبر عمدة اقتضى لحذفه الى قرينة
ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قرينة اي عند وجودها (نحو
زيد) اي نحو لفظ زيد الواقع في موقع الجواب (لمن قال) اي لسائل
سأل (ازيد قائم ام عرجو) فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل
عالم للقائم لكنه جاهل في ان ذلك القائم اي من شخصين المذكورين
ولما فرغ من بيان حكم الخبر في نفسه شرع في بيان احواله عند
مقارنته للمبتدأ فقال (وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء
في خبره) اي في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم
في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط في اما لان معنى الشرط سببية
الاول للثاني او للحكم بالسبية سواء كان في الواقع كذلك او في اعتبار
المتكلم له كما في اوائل الكتب (نحو اما زيد فتطلق) واصله

مهما يكن من شيء فزيد منطوق وحذفت الجملة الشرطية وعوض
عنها اما وقد مبدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الادانين وقوله
(الا لضرورة الشعر) استثناء مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجوب
اي وجب ذلك في جميع الاوقات ويمتنع حذفه الاعتد ضرورة الشعر فانه
يجوز حذفها (كقوله) اي كقول الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم)
ولكن سيرا في عراض المواكب اي فلا قتال لديكم فالمعنى ان قتال
المذكور منى عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عليكم وعراض المواكب
بالعين المهملة والضاد المعجمة اي في شقتها وناحيتها والمواكب
جمع الموكب وهو القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة
الفرسان وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرهم سيرا وقوله
(اولا ضمير القول) معطوف على قوله لضرورة الشعر اي يجوز
حذف الفاء اذا قدر الخبر قولاً مضمراً واستغنى عن ذكره بذكر القول
(كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) فالمبتدأ هو
الموصول والقائم مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم
كون اكفرتم خبراً كونه استفهاماً واصل الخبر هو ما فسر به بقوله
(اي فيقال لهم وان كان المبتدأ) وهذا شروع في بيان
مواضع جواز دخول الفاء في الخبر كما كان السابق في بيان
وجوب دخوله اي ان كان المبتدأ (اسماً موصولاً) مثل الذي ومن
وما (بفعل او ظرف) اي لا بجملة اسمية (او موصوفاً) اي او كان
اسماً موصوفاً (به) اي بذلك الموصول بان يكون المبتدأ معرفة
ويكون الموصول بفعل او ظرف صفة له (اونكرة) اي او يكون
المبتدأ نكرة (موصوفة باحدهما) اي اما بالجملة الفعلية او بالظرف
(او) يكون المبتدأ (مضافاً اليها) اي الى احد الستة وهي الموصول
بجملة او الموصول بظرف او الموصوف بموصول اونكرة موصوفة
بفعل اونكرة موصوفة بظرف (او) كان المبتدأ (لفظ كل مضافاً)
اي حال كون ذلك اللفظ مضافاً (الى نكرة موصوفة) بالجر صفة
نكرة (بمفرد) اي لا موصوفة بجملة وقوله (او غير موصوفة) معطوف

على قوله موصوفة اى او حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة
غير موصوفة (اصلا) وقوله (جاز) جزاء الشرط اى ان كان
المبتدأ كذلك جاز (دخول الفاء في خبره) اى في خبر ذلك المبتدأ
وجاز ايضا عدم دخولها وانما جاز دخولها لان في كل مما ذكر ابهاما
ولوجود الابهام فيها كان كل منهما كاداة الشرط وكل من الصلة
والصفة لكونها فعليّة او ظرفيّة هي قسم منها كانت كالشرط
فصار الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء وانوصف في كل المضاف
وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى كذا قاله الشارح ولما بين
حال المبتدأ الذى لا يدخل عليه التواسخ شرع في بيان ما يدخل
عليه التواسخ فقال (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ
المذكور عند كونه مجردا عن التواسخ جاز ايضا دخوله (اذا دخل
عليه) اى على المبتدأ الموصوف بما ذكر (ان) اى المكسورة (وان)
اى المفتوحة المشددتان (ولكن) وقوله (بخلاف سائر التواسخ)
خبر مبتدأ محذوف وتنبيه على ان هذا الحكم مختص بهذه الثلاثة
وليس بشامل لباقي التواسخ (حرفا كان) اى سواء كان سائر
التواسخ حرفا نحو ليت ولعل وكان وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان
وانما لم يجز دخولها في خبر هذه التواسخ لان كلا منهما يقتضى
الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات يبطل الاعتبار في صدارة
معنى الشرط الذى اعتبر فيه فيعرض الضعف لمعنى الشرط بسبب
انتفاء لازمه الذى هو الصدارة فان ضعف اللازم الذى هو الصدارة
يقتضى ضعف الملزوم الذى هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف
اعتبار معنى الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما
جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من التواسخ ايضا ومع
كونه مشتركا في اسقاط اعتبار الصدارة لكنها لعدم تأثيرها في معنى
الجملة كان وجودها كعدمها وانما ان المفتوحة وان كان لها
تأثير في المعنى ولكنها لا اشتراكها مع المكسورة في افادة معنى التحقيق
الحققت بهما واما لكن فلا اشتراكها معهما في جواز العطف على محل

اسمها الحققت بهما ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه في القرآن
الكريم وكلام الفصحاء واما وقوعه في القرآن فكقوله تعالى (واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) واما وقوعه في كلام الفصحاء
فكقول الشاعر * فوالله ما فارقكم قاليلكم * ولكن ما يقضى
فسيرف يكون * حيث دخل الفاء في خبر لكن وقوله (نحو الذى
يأتيني او) الذى (فى الدار فله درهم) مثال لما كان المبتدأ موصولا
بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى (وقوله تعالى قل ان الموت الذى
تفرون منه فانه ملائكم) مثال لما دخل الفاء في خبر ان المكسورة
من التواسخ والاسم موصوف بالموصول بالفعل (ونحو رجل يأتيني
او) رجل (فى الدار فله درهم) مثال للنكرة التى وقعت مبتدأ
وموصوفة بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى (و غلام رجل يأتيني
او فى الدار فله درهم) مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة
بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى (وكل رجل عالم فله درهم) مثال
لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل
فله درهم) مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا
فبقى ههنا مثالا نورد عها الشارح رحمه الله تعالى احدهما
ما وقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل او بالظرف والاخر ما وقع
نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل او بالظرف مثال الاول
نحو غلام الذى يأتيني او فى الدار فله درهم ومثال الثانى غلام
الرجل الذى يأتيني او فى الدار فله درهم (الخامس) اى المرفوع
الخامس من التسعة (اسم باب كان) والمراد باب كان هو نوعه يعنى
نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان
واخواته ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من
النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا
وتصدى الى مسأله فقال (وحكمه) اى حكم ذلك الاسم فى وجوب
شيء له وفى امتناعه وفى جوازه (حكم الفاعل) اى مثل حكم الفاعل
وهو انه لا يكون الا اسما او مؤلا به ولا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز

حذفه في غير المصدر ويكون مضرا وظاهرا وعلى تقدير اغماره
يكون مستترا وبارزا وغير ذلك مما ذكر في بحث الفاعل (والسادس)
اي المرفوع السادس من التسعة (خبر باب ان) اي خبر نوع
الحروف المشبهة بالفعل (وامره) اي حكم هذا الخبر (كأمر خبر
المبتدأ) اي مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعدد او جواز
كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله
بعد ان ثبت كونه خبرا له ^{بوجود الشرائط} وهو كون الخبر جملة خبرية
لا انشائية وامتناع الموانع بان لا يوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه
باختلاف الحكم في هذه المواضع لا يرد عليه انا اذا قلنا ان زيد يكون
جائزا واذا قلنا ان ^{استغناء} زيد لا يجوز فتختلف حكم خبر ان عن حكم
خبر المبتدأ والجواب انا لا نسلم انه ثبت كون ان خبرا له فان ان
يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا لان لكونه انشائيا فان ان انما وضع
لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون ممتعا
وهذا ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن الامتحان ثم نبه على تخلف
بعض الاحكام عنه فقال (لكن لا يجوز تقديمه) اي تقديم الخبر
(على اسمه) اي على اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز في
اي حال كان وهذا كالاستثناء مما قبله وقوله (الا ان يكون ظرفا)
استثناء من الاستثناء يعني انه لا يجوز تقديمه في وقت الوقت كون
الخبر ظرفا فان في الظروف اتساعا يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
وهذا الحكم في الظروف اعم من ان يكون اسمه معرفة او تنكرة
ومثال المعرفة نحو قوله تعالى ان الينا اياهم ومثال التنكرة نحو ان في
الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا (والسابع)
اي المرفوع السابع من التسعة (خبر لان في الجنس وحكمه) اي
حكم خبر لا (ايضا كحكم خبر المبتدأ) لكن لا يقدم الخبر في هذا
على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على ان
وايضا ان خبرها لو كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب حذفه
في بني تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغي ان يتعرض

المصنف لذلك ولا يسمه فانهم انتهى (نحو لا غلام رجل عندنا
والثامن) اي المرفوع الثامن من التسعة (اسم ما ولا المشهتين
بالبس وحكمه) اي حكم ذلك الاسم (كحكم المبتدأ والتاسع) اي
المرفوع التاسع من التسعة (المضارع الخالي عن انواع وبجواز)
فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات وان دخل
عليه احد الجوازم يكون من المجزوم (نحو يضرب) هذا مثال لما كان
رفعه بالحركة من انواع الاعراب (ويضربان) مثال لما كان رفعه
بالتون وهو حرف منها ولسافر غ من المرفوع شرع في بيان
العمول المنصوب فقال (واما المنصوب ثلثة عشر) وهي اما اسم
او فعل وهو واحد اعني المضارع والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها
فالاول خمسة والثاني سبعة (الاول) اي العمول الاول من ثلثة
عشر (المفعول المطلق) اي المفعول الذي لا يقيد بحرف من حروف
الجر نحو به او فيدار له ولذا سمي به (وهو) اي المفعول المطلق في عرف
النحاة (اسم ما) اي لفظ موضوع لمعنى (فعمله) اي فعل ذلك
المعنى واوجده (فاعل عامل) اي اوجد ذلك المعنى من قام به عال
(مذكور لفظا) اي ذكر اللفظيا نحو ضربته ضربا (او تقديرا)
اي او مذكور ذكر التقديريا نحو (يضرب الرقاب) اي فاضربوا
وقوله (بمعناه) صفة ثانية للعامل اي فعله فاعل العامل المذكور
الملا بس بمعنى ذلك الاسم وانما قال اسم ما ولم يقل ما فعله لان التعريف
للمفعول المطلق المنصوب لا المعنى الذي يتعلق به فعل الفاعل
وقد عرفت ان المفعول المطلق من جنس اللفظ لا من جنس المعنى
وما يتعلق به فعل الفاعل هو المعنى دون اللفظ والمراد من فعل الفاعل
ما قام بالفعل وظهر عليه لا ما كان الفاعل مؤثرا فيه لانه لو كان المراد به
هو انفعال المؤثر لم يصدق التعريف على قوله مات موتا ومرض
مرضا لان فاعل مات لم يؤثر في الموت بل الموت قائم به وانما قال فاعل
عامل ولم يقل فاعل فعل للتأنيص العال بالفعل فان عامله قد يكون
فعلا وقد يكون مصدرا نحو ايجني ضربك ضربا فان ضربا مفعول

اصله فاضربوا الرقاب
ضربا هذا من قبيل ركب
النفوع دوابهم وتقلدوا
سيوفهم فحذف الفعل فاعله
جواز او قدح المصدر وانيب
منابه مضى الى الفعل

مطلق لضربك ومنصوب به وفاعله الضمير المضاف اليه وانما قاء
 مذكور فانه اذا لم يذكر عامه لم يكن مفعولا مطلقا نحو اضرب
 واقع فانه مبهمة اسم معاني فاعله ما وانما قال بمعناه ليدخل
 فيه ما يتوون بغير لفظه نحو قدمت جالوسا ولو لم يقل بمعناه لتبادر
 الى الزهر بانه يلزم ان يكون لفظه مصابغا للفظ عامه وكذلك يدخل
 فيه حينئذ ما يكون بابه مخالفا لالب عامه نحو قوله تعالى (والله
 اني لكم من الارض ينال) (نحو ضربت ضربا) وهذا مثل لما ينبغي
 لنا كيد اي تأكيد المصدر المذكور ضمة (وضربة) بكسر اضد
 اي ضربت ضربة مثل ابيان نوع اضرب اي ضربت نوعا من
 المضربات مثل الشدة والخفة والسرعة (وضربة) بفتح اواه مثل
 لما هو لبيان اعداد اي ضربت ضربة واحدة (وقد يكون)
 اي الاكثر استعمالا ان يكون عامه مطابقة للفظ وقد يكون اي قد يكون
 عامه (بغير لفظه) اي ملازمة بغير لفظ المفعول المطلق وذلك جاريا ايضا
 وصادق عليه ان يعرف لان الملازمة ان يطابق معناه حيث قال بمعناه (نحو
 قدمت جالوسا) قال المعنى الذي يدل عليه عامه هو المعنى الذي يدل عليه
 المفعول المطلق (وقد يحذف فعلة) لان العامل يلزم ذكره لفظا او تقديرا
 فيثبت يجوز حذفه لفظا ويكون مذكرا والمقدر كالمذكور (لقيام قرينة)
 اي دالة على ذلك المقدر المحذوف فانه لو لم يكن قرينة يلزم
 ان يكون منسيا وذا لا يجوز وانما قال فعلة ولم يقل عامه للاشارة
 الى ان المحذوف في العامل الذي وقع فعلا محذولا حيا اكثر من
 غيره (نحو ايضا) اي آض ايضا فانه مصدر آض بمد الهزة اصله
 ايض بمعنى عاد اي عاد الى الحال الاولى او الى المكان الاول وفعله
 محذوف لكثرة استعماله فانه غلب في الاستعمال في معنى مثل ما سبق
 وهذا مثال لما حذف سماعا وجوبا واما مثاله لما حذف سماعا جوازا
 نحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر او غيره اي قدمت وحالة القادم
 قرينة حالية له (ويجوز تقديمه) اي تقديم المفعول المطلق
 (على عامه) ويجوز ان يقال ضربا ضربا وهذا الجواز اذا لم يكن

فريق

قدمت قدوما غير مقرر

(لتأكيد)

تأكيد بل كان لبيان النوع او معدنه وان كان تقدمه جاريا قوة
 عامه وقوة معموليته سكتة لكونه تأكيدا وليكون التأكيد لا يقدم
 على مؤكده لا يجوز تقديمه (ولا يلزم) اي لا يلزم المفعول المطلق
 في كل يلزم الفعل له لانه ان اريد مجرد قصد معناه فهو مذكور
 في ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا ان قصد قصد معناه وهو
 بيان لبيان ان عدده (وانما) اي المانصوب الذي (المفعول به)
 اي الذي التصق بالفعل به وهذا هو المعنى الذي يفهم من لفظه وهو
 معناه المفعول فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذي واصل
 مفعول هو فعل على صيغة المجهول وانما في به للاصاق والضمير
 خبر ورفوع محذوف لانه نائب فاعله واما معناه الاصطلاحي
 فهو ماقول (وهو اسم ما وقع) اي المفعول الذي يقال له المفعول به
 هو لفظ دال على معنى وقع (عايد) اي على ذلك المعنى (فعل الفعل)
 اي فعل فعل والمراد بما وقع عليه ما يتوون به فعل انما فعل حسا
 نحو ضربت زيدا او عقلت لا نحو عرفت زيدا وانما نفسه بهذا
 فان الوقوع حقيقة هو مستقطب لا يستلزم كغيره من المواد فانه
 لا معنى في قولنا اعرفت زيدا ان عرفت في مستقطب لا يستلزم كغيره من المواد فانه
 الوقوع مستعملا في معنى اتفاق مجازا ولما كان هذا الاستعمال
 مشهورا لم يرد السؤال على التعريف بان استعمال الجوزي في
 التعريف انه اذا كان مشهورا يكون كالخبرقة والرد بالاسم في
 قوله اسم ما وقع هو الاسم المنصوب بقرينة المقسم فلا بدخل فيه زيد
 في قولنا اعطى زيد فانه وان صدق عليه انه ما وقع عليه لكونه
 مفعولا اوليا لكنه ليس بداخل في الجنس والمراد بفعل افاعل ايضا
 اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذكور ^{مفعول} كما في الافعال المنية
 للمفاعل او محذوف كما في الافعال المنية للمفعول فلا يخرج من
 التعريف درهما في قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدر عن عليه
 انه اسم منصوب وقع على مداره فعل فاعله محذوف والمراد بالوقوع
 اشارة عليه بالعبارة وهو اعم من ان يكون مطابقا للواقع اولا فيدخل

مفعول

فيه الكواذب والمنفيات مثل ضرب زيد عمرا ومثل ما ضرب زيد عمرا
فان الاول كاذب والثاني منفي فلا وقوع فيهما لكن اذا اريد به
الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة ولما فرغ من تعريفه
شرع في تقسيمه فقال (وهو) اي المفعول به (على قسمين عام)
اي الاول عام يكون مفعولا لل لازم والمتعدي (وهو) اي ذلك العام
(المجرور بالحرف) اي بحرف الجر سوكت في واللام وما بينهما كالبناء
بمعنى في وكى بمعنى اللام فان الاول مفعول فيه والثاني مفعول له
وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت في بحث حرف الجر وهذا القسم
يكون مفعولا به للمتعدى نحو عليه في قولنا ضربت زيدا على حصير
ولل لازم نحو مررت بزيد (وخاص) اي والقسم الثاني خاص (بالمتعدى
وقدم) اي تعريف اللزوم والمتعدى واقسامهما (ويجوز تقديمه) اي
تقديم المفعول به (على عامه) لقوة عامه في العمل وعدم المسانح
عن التقديم وهذا اذا لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم
معمولا لهما عليهما الا اذا كان مجرورا بحرف الجر وايضا اذا لم يكن
معمولا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان زيدا مفعول
اضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب (يجوز زيدا ضربت)
وكذا قوله وبه مررت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله
(وحذفه) معطوف على تقديمه اي ويجوز حذف المفعول به
(مطلقا) يعني سواء كان بقرينة نحو هذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه فان وقوع بعث صلة قرينة على حذف العائد او بدون
قرينة نحو فلان يعطى اي يفعل الاعطاء (وحذف فعله) اي يجوز
حذف فعله اي عامه (لقيام قرينة) يعني انه لا يحذف الا قرينة
(نحو زيدا) اي مثله قولك زيدا (لم قال من اضرب) فان السائل
لما سأل عن شخص يتعلق فعله به فيجاز ان يجيب زيدا فقط وان يجيب
بقوله اضرب زيدا فالاول في مقام الايجاز والثاني في مقام
الاطناء (والثالث) اي والمنصوب الثالث من ثمانية عشر (او المفعول
فيه) اي المفعول الذي فعل فيه (وهو) اي المفعول فيه في الاصطلاح

اصله انا ضارب غلام
زيد

(اسم ما) اي اسم موصوفه مع لعمري (فعلا) اضيغة المجهول وقوله
(فيه) ظرف له وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعله وقوله
(من زمان) ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا او حال منه
ان كان موصولا وقوله (او مكمل) معطوف عليه وبيان لتوحيده
والمراد بمضمون عامله مدلول عامه وهو مادل عليه عامله اما طابقة
اذا كان عامله مصدر نحو ضربت زيدا يوم الجمعة واما تضمنها
اذا كان عامله فعلا او صفة نحو ضربت زيدا امام الامير او انا ضارب به
في السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت
في يوم الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيد يوم الجمعة من حيث ان الموت
وقع فيه واما نحو شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة
فتنار جان عنه بل هما المفعول به فان تعلق شهدت وفضل به ليس
من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وايضا ان قوله
كان يوم الجمعة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامله فعل
فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين
احدهما مجرور بنفي مفعول ومنصوب محلا والاخر منصوب لفظا
يخذف في الاول هو الاصل لا يحتاج الى شيء والثاني احتاج الى
شرط اراد ان يبين شرطه فقال (وشرط نصبه) اي شرط كون
المفعول فيه منصوبا (لفظا) اي لامحلا (تقدير في) واختلف بين
الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم ان المصوب بتقدير في هو
المفعول فيه في المجرور بنفي هل هو مفعول فيه او مفعول به غير صريح
فذهب الى الاول ابن الحاجب وتبعه المصنف والى الثاني الجمهور
لما كان لتقدير في شرط ايضا فنبه عليه المصنف بقوله (وقدم
شرط تقديره) اي في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اي تقديم
المفعول فيه على عامله وهذا ان لم يكن نائب فاعل (ولو كان)
فلو وصالية اي ولو كان العامل (معنى فعل) جاز تقديمه فعلم منه
انه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالاولى فانه مع ضعف
معنى الفعل في العموم اذا جاز تقديمه يكون مع قوة غيره اولى

لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب
الجمهور فانهم لا يصلحونه لا
على المصوب بتقدير في وقد يجوز
بما ففعل به غير صريح عند

(وحذفه) أى ويجوز حذفه (مطلقا) أى بقرينة أو بدونها
 (وحذف عامله) أى ويجوز حذف عامله (لقرينة) أى لقيام
 قرينة نحو قولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت أى سرت يوم الجمعة
 (والرابع) أى المنصوب الرابع من الثلاثة عشر (المفعول له) أى الذى
 فعل لاجله (وهو) أى المفعول له فى اصطلاح النحاة (اسم ما) أى اسم
 شئ (فعل لاجله) أى وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن
 الحرب جئنا أى قعدت لحصول الجبن واما التحصيل كضربت
 تأديبا أى ضربت لاجل تحصيل التأديب ويقال للاول مفعول له
 الحصول والثانى مفعول له التحصيل فالمفعول له فى الاول قبل الفعل
 وفى الثانى بعد الفعل وقوله (ضمير عامه) بالرفع نائب فاعل لفعل
 أى فعل مدلوله الذى هو الحدث اما مدلوله لما بقى ان الضمير كما مر
 فى السابق وهذا ايضا اما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور
 او منصوب لفظا فاحتج اثنائى الى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا
 قال (وشرط نصبه) أى شرط كون المفعول له منصوبا (بقرينة)
 وانما قال لفظا فان نصبه محلا لا يحتاج الى شرط كما عرفت (تقدير
 اللام وقد مر شرط تقديره) أى مر فى بحث حروف الجر (ويجوز
 تقديمه) أى تقديم المفعول له (على عامله) وهذا الجواز ايضا
 اذا لم يكن نائب فاعلا فانه لو كان نائب فاعلا نحو فاعلا للتأديب
 لم يجوز تقديمه كما مر وقوله (وتركه) معطوف على قوله تقديمه أى
 ويجوز تركه وانما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على
 اخطائهم من رتبة سابقة أى ويجوز ان يذكرنا ملاما مجردا
 عن ذكر المفعول له مع ان فعل العاقل لا ينفك عن علة وغرض كما
 ان الفعل لا يخلو عن زمان ومكان (ويجوز حذف عامله لقرينة)
 كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا أى ضربته تأديبا (والخامس)
 أى المنصوب الخامس من ثلاثة عشر (المفعول معه) أى الذى فعل
 الفعل معه واختلف النحاة فى لفظ معه فقال بعضهم انه نائب فاعل
 للمفعول كما فى المساعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بان لزوم

نصب كلمة معه راجع على الاعراب المفظى والراجع المختار ان نائب
 فاعله مستتر تحت وراجع الى مصدره ولفظ معه منصوب على انه
 ظرف له والراجع الى الموصول هو الضمير المجرور فى معه (وهو)
 أى المفعول معه فى اصطلاح النحاة (المذكور) أى المنصوب الذى
 ذكر (بعد الواو لمصاحبة مفعول عامل) فخرج بتقييده بالمنصوب
 مثل كل رجل وضيعته فان ضيعته وان كان مذكورا بعد الواو ولكنه
 ليس بمنصوب والمراد بالمذكور ليس ما هو مقابل المتروك بان يكون
 اعم من المفوظ والمقدر كما فى المذكور الذى سبق بل المراد به ما ليس
 بمقدر والحمل على هذا المعنى يفيد انه لا يجوز تقديره بمعنى حذفه
 وبقوله بعد الواو وخرج سائر المنصوبات سوى الحال التى وقعت
 جملة بعد الواو وبقوله لمصاحبة مفعول عامل خرج به الحال التى
 بعد الواو فان الغرض من ذكره ليس مصاحبة والمراد من العامل
 اعم من ان يكون فعلا او شبه فعل او معنى فعل والمراد من المفعول
 ما هو اعم من افعال والمفعول الذى ليس بمنصوب فانه اذا لم يكن
 منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو ان يكون مفعول معه واما
 اذا كان منصوبا فيجوز ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه فانه واقع
 فى موقع كذلك يحل الواو على العطف اذى هو الاصل فيها فلا
 عدول الى النصب حتى يكون نصبا على المقصود نحو حسبك
 وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف فى حسبك
 فان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه اعادة الجار وهو
 متنفه ههنا ولان المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف
 نحو كفاك وزيدا فانه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف
 لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فانه يكون
 كضربت زيدا وعمر او هو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق (نحو
 جئت وزيدا) هذا مثال لما تعين ان يكون مفعولا معه لعدم جواز
 العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيد
 بالتفصل وهو متنفه ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا

وفعلا واما ما له لما كان العامل فيه معنويا فكقولنا مالك وعمرا
فانه لا يجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا
ومثال لما كان العامل فيه معنويا فان المفهوم منه مجموع ما
وذلك هو ما شئت واما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت
انا وزيدا فانه لما جاز عطف على الاختيار المرفوع في جئت لكونه
مؤكدا بمنفصل جاز فيه ان يكون زيد مرفوعا معطوفا عليه
وان يكون منصوبا على ان يكون مفعولا معه (ولا يجوز تقديمه) اى
تقديم المفعول معه (على عامه) ولا يجوز ان يقال وزيدا جئت
بان يكون معه ما عليه مع تأخر عامله ومفعول صاحبه (ولا على
المفعول المصاحب) يعنى انه لا يجوز ان يقال جاء وزيدا عمرو
بان يقدم وزيدا على مصاحبه الذى هو فاعل جاء (ولا يجوز تعدده)
اى تعدد المفعول معه فانه لو تعدد لزم تعدد مع وذا لا يجوز لانه
لو جاز لزم تعلق الجارين بفعل واحد بمعنى الواحد وهو لا يجوز
كما مر في بحث حروف الجر ولما فرغ المصنف من بيان القسم الاول
من المنصوبات اعنى ما يكون اسما ومفعولا شرع في بيان القسم الثانى
منه اعنى ما يكون اسما ولحقا بالفساد قيل (والسادس)
اى المنصوب السادس (الحال) وهى معمول منصوب ولحق
بالمفعول فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهى فى اللغة من حال يحول
اى انقلب وتغير سمي بها ما هو العرفى لا انقلاب مدلوله وتغيره غالبا
وقيل فى وجه التسمية انها مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضى
والمستقبل لانه كما ان الحال بمعنى الزمان تدل على زمان انت فيه
كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول فى
فاعلية ومفعولية (وهى) اى الحال فى عرف النحاة (ما) اى منصوب
اما لفظا كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما اذا كانت اسما مبني
او جملة (يبين) وهو صلة اوصفة وانما ذكر بين كما هو فى النسخ
مع ان مرجعه عبارة عن الحال التى هى مؤنث سماعى لان القاعدة
انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الموصوف الذى يكون عبارة

عن مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وقوله (هيئة الفاعل) بالنصب
مفعول يبين وقوله (او المفعول به) معطوف على الفاعل اى هى
المعمول المنصوب الذى يبين البتة اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل
به واما هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه يعنى ولا يبين هيئة غيرهما
فيكون او على هذا التعبير لمنع الخلو لمنع الجمع فانها قد تبين هيئتهما
معامل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة التثنية يبين هيئة
الفاعل والمفعول معا وبقوله هيئة الفاعل خرج التميز فانه لا يبين
الهيئة بل يبين الذات وبقوله هيئة الفاعل خرج ما يبين هيئة العامل
فى مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقري اى رجوعا
قهقري فان هذا مفعول مطلق يبين نوع العامل وقوله (لفظا)
بالنصب حال من احد الامر ين وقوله (او معنى) معطوف على قوله
لفظا اى الفاعل الذى يبين هيئته سواء كان فاعلا ملفوظا او فاعلا
معنويا وكذا المفعول فترتق الى اربعة انواع ما يبين هيئة الفاعل اللفظي
او المعنوي وما يبين هيئة المفعول به اللفظي او المعنوي وقوله (مثل
ضربت زيدا قائما) فان كان قائما حالا من الفاعل يكون مثالا لما يبين
هيئة الفاعل اللفظي وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لما يبين
هيئة المفعول اللفظي وقوله (وهذا زيد قائما) مثال لما هو حال من
المفعول المعنوي والعامل فى الاول فعل وفى الثانى معنى فعل وهو
اتبه او اشير المفهوم من لفظ هذا والمراد من الفاعل اللفظي والمفعول
اللفظي ما يكون فاعلا او مفعولا فى التركيب كما فى المثال الاول فى
المتن ومن المعنوي ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا فى التركيب بل هو اما مبتدأ
او خبر كما فى المثال الثانى فى المتن او مفعولا مطلقا مثل ضربته الضرب
شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا
قائما درهم فان الاول بمعنى احدث الضرب شديدا والثانى اما مصاحب
للفاعل كما فى المثال الاول واما للمفعول كما فى المثال الثانى وهما بمعنى
الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله
تعالى (بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا) و(ان يأكل لحم اخيه ميتا) وهذا

الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان جنيها
 حال من ابراهيم وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما
 مضافان اليه للمفعول لكنه لو ترك المفعول واقيا مقامه وقيل بل تتبع
 ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى (ان دابر هؤلاء
 مقطوع مصبحين) فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان
 مضافا اليه لدا بر لكنه لما كان المضاف وهو دابر مر جعا لضمير
 مقطوع وهو في المعنى نائب فاعل وهو وان كان في التركيب مستندا
 الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون
 وبما يجب ان يعلم ايضا ان معنى الهيئة هي الحال والكيفية وهي اعم
 من ان تكون له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد قائما او باعتبار متعلقه
 نحو جاءني زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محققة كالشال
 الاول او مقدرة نحو قوله تعالى (فادخلوها خالدين) اي مقدرين
 الخلود في حقكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لشي حالها حقيقة
 نحو قال الله تعالى في قول من جعل تعالى حالا من الجلالة او تدوم له
 حكما وذلك بان يتصف بها غالبا ومن ان لا تدوم نحو سار زيدا كبا
 وتسمى الاولى حال دائمة والثانية حال منتقلة وما يقال له حال مؤكدة
 دا خل في الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع
 المادة مثال الاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال
 فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
 وهذا المخلص ما ذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال
 المقارنة ومثال الثاني نحو جاءني زيد وهو راكب فانها تدل على
 الهيئة مع مادة الركوب ثم شرع في بيان عاملها فقال (وعاملها)
 اي عامل الحال (الفعل) اي جنس الفعل سواء كان تاما او ناقصا
 اولازما او متعديا (او شبهه) اي اوشبه الفعل ايضا مطلقا (او معناه)
 اي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيمى الفرق بينهما في جواز
 التقديم عليه وعدم جوازه (وشرطها) اي وشرط كونها حالا
 (ان تكون) اي ان تكون اللفظ الذي اريد جعله حالا (نكرة)

(فان)

فان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذي الحال وهذا
 الغرض يحصل بالكرة ولا يحتاج الى تعريفها فيصير التعريف حشوا
 (ولا تقدم) اي الحال (على العامل المعنوي) لكون العامل
 المعنوي ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لا يجوز
 تقديمها على المعنوي طرفا كانت او غيره وهذا مذهب ابن الحاجب
 وذهب اليه المصنف والثاني انه يجوز تقديمها على العامل المعنوي
 ان كان طرفا من غير شرط شيء وهذا مذهب ابن الدهان والثالث
 انه على التفصيل يعني انه اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد
 في الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في
 الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركب زيد قائما كعمرو
 قاعدا فهو جائز بالاتفاق (ولا على ذي الحال) اي ولا تقدم الحال
 ايضا على ذي الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر
 او مجرورا بالاضافة (فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (مررت
 جالسا بزيدا) فان ذي الحال هو زيد وهو مجرور وجالسا حال
 منه ولا يجوز هذا التركيب لكون ذي الحال مجرورا بحرف الجر
 واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءني مجردا عن الثياب
 ضاربة زيد هند فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة
 فلا يجوز تقديمها عليه ايضا وانما لم يجر تقديمها عليه فان المجرور لا يجوز
 تقديمه على الجار وكذا لا يجوز تقديم تابعه عليه فورد عليه نقض وهو
 ان هذا الدليل جار في مثل راكبا جاءني زيد مع تخلف حكم المدعي
 وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن زيد وزيد فاعل جاءني ولا يجوز
 تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم راكبا عليه واجيب عنه
 بانه لا نسلم عدم تقديم زيد على عامله فانه اذا تقدم لم يكن فاعلا بل
 ينقلب مبتدأ بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف
 التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز
 التقديم على المجرور بالاضافة اتفاق بخلاف المجرور بحرف الجر فانه
 لا يتقدم عليه ايضا عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند

ضربة زيدا قائما وزيدا في الدار
 هو زيد وذهب راكبا وزيدا في الدار
 وزيد وهو قائما وزيد هند قائما
 ونحو هذا زيد قائما وكالنداء والنداء
 والترجي والتثنية نحو يا زيد قائما
 ويبدأ عندنا مفعلا للمفعول
 في الدار قائما وكائنه اند ما نداء
 زيد جاني

المصنف ونقل عن البعض انه يجوز تقديمها على المجرور بحرف الجر
وفرق بينهما بان المجرور بحرف الجر كالجاء من العامل لكون
العامل تاما بصلته فان مر مثلاً لا يتم الا بصلته التي هي يزيد
فالمجرور بحرف الجر في حكم المنصوب فاذا قلت مثلاً ذهبت رابكة
بهند فكانت قلت اذهبت هندا واستدل ايضا بقوله تعالى (وما
ارسلناك الا كافة للناس) فان كافة في هذه الآية حال من الناس
مع انه قدم عليه واجيب عن الاول بانه لا يلزم من كونه مأولاً بالمنصوب
ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان جزئيته من المجرور اظهر من
جزئيته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار لجانب اللفظ وهو اول
في هذا الفن واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولاً
مطلقاً مجازياً اي ارسالة كافة احوالاً من كاف ارسلا نك اي
ارسلناك كافاً اي مانعاً للناس والنساء للمبالغة وهذا ملخص ما ذكره
الشارح وفيه كلام آخر متعلقاً بالتفسير فارجع اليه (ولو كان
صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة) اي نكرة محضة وغير مخصصة
بشيء غير التقديم (وجب تقديم الحال عليها) اي على تلك النكرة
فان الواقع في كلام العرب ككذلك والسموع من تراكيهم ذلك
الاستعمال (نحو جاءني راكباً رجل) وقال بعضهم في وجهه انها
قدمت عليه لدفع الالتباس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت
في غير المنصوب اطراداً للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون
ذي الحال نكرة مخصصة مع انه لا يجب فيه التقديم وقيل في وجهه
انه ما تقدم على النكرة المخصصة لتحصيل التخصيص كما في وجوب
تقديم الخبر الظرف على المبتدأ حين كونه نكرة محضة ورد بان قياسها
بالمبتدأ قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفاً يصح اخباره عن
المبتدأ بخلاف الحال فانها لكونها لبيان الهيئة لا يصح جعلها
عليه فاجاب عنه الشارح بان عدم صحة جعلها في الظرف الحقيقي
مسلم واما في الظرف التزيلي الذي وهي الحال فلا ولما فرغ من
بيان احوال الحال اذا وقعت مفرداً شرع في بيانها اذا وقعت جملة

فقال (وتكون) اي الحال (جملة) لصدق تعريفها على الجملة
فان الجملة تبين الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلاً في الحال كالخبر
وقوله (خبرية) بالنصب صفة الجملة اي لا تكون جملة انشائية
فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذي الحال ولم يكن ايضاً وقوعه
حالا ايضاً (فلا بد فيها) اي في الحال التي تقع جملة (من رابط)
ليربط ذلك الرابط تلك الجملة الى ذي الحال لان الجملة مستقلة في
الافادة ومرتبطة بغيرها مع ان الحال تقتضي الارتباط الى ذي الحال
فوجب اكتساب الارتباط وذلك حاصل بالرابط ولما كان الرابط
فيه اثنين وهما الواو والضمير وكان بعض الجملة يربط باحدهما
وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين محل كل منهما فقال
(وهو) اي ذلك الرابط (الضمير فقط) اي يكتفي في ربطها بضمير
راجع الى ذي الحال ولا يحتاج الى غيره وقوله (في المضارع المثبت)
متعلق بالنسبة اي كونه كذلك في المضارع المثبت الذي يكون جملة
مع فاعله (نحو جاءني زيد يركب) فان المضارع انما يكون حالاً
اذا كان جملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل
الذي يستغنى عن الواو حين كونه حالاً ولان المضارع وارد على
اصل الحال وهو دلالة على الحدوث والتجدد ولانه يستعمل على
طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفي واما قولهم قلت واصك
وجهه وقوله تعالى (لم تؤذوني وقد تعلمون) فاول بتقدير المبتدأ
فتقدير الاول وانا اصك وتقدير الثاني واتم قد تعلمون فتكون جملة
اسمية او جعل الواو في الاول للعطف وهذا اذا كان الحكم كلياً
واما اذا كان اكرياً فلا يحتاج المثالان الى التأويل المذكور وايضاً
لوقيد المضارع بكونه عارياً عن قد لم يحتج في الآية الى التأويل
كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان ما يجب فيه
واما بيان ما يجوز فيه فهو قوله (او الضمير مع الواو) اي ذلك
الرابط يجب ان يكون ضميراً فقط في ما ذكر ويجوز ان يكون ضميراً
مع الواو (او الواو وحده) اي من غير ضمير (او الضمير وحده)

من غير واو اى يجوز ذلك الثلاثة (في غيره) اى في غير المضارع
الماضي وهو المضارع المنفى والماضى المبنى او المنفى والجملة الاسمية
(لكن الغالب في الاسمية الواو) يعنى انه يجوز ان يكون الجملة
الحالية في كل واحد من الاقسام الاربعة بالواو مع الضمير او باحد هما
مع تساوى كل من الاستعمال من غير ترجيح احدهما مع ضعف
الآخر الا في الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها ان تكون بالواو
مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الاربعة
الى ثلاثة امثلة اراد المصنف ايرادها فقال (نحو جاءنى زيد لا يركب)
وهذا مثال للمضارع المنفى الذى وقع حالا بالضمير وحده وقوله
(او ولا يركب) مثال له ايضا لكنه بالواو والضمير معا وقوله
(او ولا يركب عمرو) مثال له ايضا لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه
لان فاعله عمرو وقوله (او يركب) مثال لما وقع الماضى المبنى حالا
مع الضمير وحده (او يركب) مثال له ايضا لكنه مع الضمير والواو
معا وقوله (او يركب عمرو) مثال ايضا للماضى الذى وقع حالا
بالواو وحده وقوله (او) جاءنى زيد (هو راكب) مثال للجملة
الاسمية التى وقعت حالا بالضمير وحده (او وهو راكب) مثال
لما وقعت حالا بالواو والضمير او عمرو راكب مثال لها ايضا للواقعة
بالواو وحده اما جواز وقوع غير المضارع المبنى بالضمير فقط
لان الضمير متعارف لربط الجمل التى وقعت موقع المفرد واما الواو
فلا احتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما في الاسمية لامتيازها
عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة في الاستقلال فصدرت
بها للاحتياط واما جواز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى
في الجملة والورود على اصل الحال (ويجوز تعدد الحال) لانها
كخبر المبتدأ (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى
ويجوز حذف عامل الحال (بقرينة) اى بوجود قرينة مقالية
ارحالية (نحو راشدا مهديا) اى نحو قولك راشدا مهديا (لمن قال
اريد السفر) اى لمن تهيا له او لمن شرع فيه والعامل المحذوف هو

لفظ سمر وهو امر من سار يسير او اذهب وهو معلوم بقرينة تهيا له
او شروع فيه اى سمر حال كونك راشدا فيما يمكن فيه الرشدا
بنفسك وحال كونك مهديا فى محل تحتاج فيه الى دليل ومعنى الرشدا
وان كان فرعا للهداية لكنه لكونه متعلقا بنفسه والكون الهداية
متعلقة بغيره قدم الرشدا عليها لتقدم مرتبة وهذا ان مترادفان
هنا لانهما لو كانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد فى
المتداخلين وانما لم يتعرض لمسئلة لزوم قد لفظا او تقدير الماضى
المبنى لانها ليست بمسئلة مسلمة ولا اتفاق فيها لان مذهب الاخفش
والكوفيين هو عدم لزومها له وايضا لم يتعرض لمسئلة ذكرها
صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المبنى عند وقوعه حالا
بخلوه عن علاقة الاستقبال (والسابع) اى والمنصوب السابع
من ثلاثة عشر (التمييز) ويقال له ايضا التبيين والتفسير والمميز
بكسر الياء وبتمهها ايضا والاول هو الظاهر والانصب للتعريف
لكون التمييز مسندا الى الاسم والثانى موجه باعتبار كون التمييز مسندا
الى المتكلم ومتعلقا بالاسم حيث ان المتكلم يميزه من بين الاجناس
(وهو) اى التمييز (ما) اى اسم (يرفع) الابهام عن ذات مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق (اى وقد سبق ذكر الاشياء
الخمس التى تكون سببا لتامة الاسم المبهم وقوله (او عن مقدرة)
معطوف على قوله مذكورة وبيان لتوعيه يعنى ان التمييز نوعان
احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والآخر ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة وقوله (فى جملة) ظرف لقوله مقدرة ولما مررت
امثلة الذات المذكورة فى بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لامثلة
المقدرة فقال (نحو طاب زيد نفسا) وهذا مثال لذات مقدرة فى
جملة وهى جملة طاب زيد فان الابهام لبس فى طاب ولا فى زيد بل فى
شئ منسوب الى زيد وهو نفسه واليه اشار بتفسيره بقوله (اى طاب
شئ زيد) فالذات المبهمة هو الشئ المقدر فيها وقوله (او فيما
ضاهها) معطوف على قوله فى جملة اى او عن ذات مقدرة فى الاسم

الذي شابه الجملة فقولها ضاها فعل ماض واصله ضاهى بمعنى شابه
والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع الى الجملة وفيه اشارة الى تسمية
فيريقي التمييز الى اربعة احدها ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والثانية ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة والثالثة ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة في اسم شابه الجملة والرابعة ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة في اضافة كما سيبيى اعلم ان المصنف لم يذكر صفة
المستقر في الابهام ولم يقل ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن
الحاجب ولم يقل الابهام الوضعي كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان
لان غرضهما في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة نحو رأيت
عينا جارية فان لفظ جارية رفع الابهام في لفظ عينا وتعيين معناه
لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وصفه ابهام
وتركه المصنف لعدم دخوله في التعريف فان التمييز من المعولات
الاصلية لامن التوابع فلا دخول ولا احتياج الى قيد يخرج به وانما قال
عن ذات ليحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذي الحال
لا عن ذاته وهذا ملخص ما ذكره الشارح واعلم ايضا ان ما شابه
الجملة اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل والتمييز
اما عين كالدار واما عرض كالاوبة وكل منهما اما اضافي او غير
اضافي فالعين الاضافي كالاب وغير الاضافي كالدار والعرض الاضافي
كالابوبة وغير الاضافي كالعلم وكل منهما اما خاص لما ينتصب عنه
التمييز كالنفس واما خاص لمتعلقه كالدار واما محتمل لهما كالاب فثال
العين الغير الاضافي الخاص لما انتصب عنه هو ما ذكره بقوله طاب
زيد نفسا مثاله في الذات المقدرة في الجملة واكتفى به واللازم ان يقول
طاب زيد نفسا واما واوبة وعلم فقولاه (نحو الحوض ممتلى ماء)
مثال لاسم الفاعل والتمييز فيه خاص لمتعلقه اى ممتلى شبيهه وهو
فاعل مجازي لان الممتلى في الحقيقة هو الماء لا الحوض وقوله (والارض
مفجرة عيوننا) مثال لاسم المفعول اى مفجرة شئها وهو نائب
الفاعل وقوله (وزيد طيب ابا) مثال للصفة المشبهة والتمييز

فيه عين وهو ذات الاب واضافي لانه لا يتحقق الا بالابن له ومحتمل
لما انتصب عنه ولمتعلقه لانه يحتمل ان يكون المدح راجعا الى زيد
لكونه ابا وراجعا الى ابيه وقوله (واوبة) اى زيد طيب اوبة اشارة
الى عرض اضافي ومحتمل وقوله (ودارا) اشارة الى عين غير اضافي
خاص بالمتعلق وقوله (وحسن وجهها) اى زيد وجهها مثال للصفة
المشبهة ايضا لكن التمييز فيه ليس عين المنتصب عنه بل جزؤه
وهو نوع آخر ايضا وقوله (وافضل من عمرو علما) اى زيد
افضل من عمرو مثال لاسم التفضيل والتمييز فيه عرض غير اضافي
وخاص بالمتعلق وقوله (اوفى اضافة) معطوف على قوله اوفى جملة
او على قوله اوفى ماضاهاها يعنى انه يرفع الابهام عن ذات مقدرة
في اضافة (نحو اعجبنى طيبه) اى طيب شئنه ابا واوبة وكذا دارا
وعلم ووجهها كما عرفت (وهذا التمييز) اى النوع الثانى من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (فاعل في المعنى)
لا في اللفظ سواء كان فاعلا حقيقة كافي قوله طاب زيد اى طاب
نفس زيد او مجازا نحو الحوض ممتلى ماء اى ملاء الماء فصار ممتلئاه
(فلذا) اى فلا جل كونه فاعلا في المعنى (لا يتقدم على عامله)
لان الفاعل لا يتقدم عليه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واما عند
المازني والمبرد فيجوز تقديمه على الفعل وعلى شبهه فقالا انه لا يلزم
من كونه ماؤلا بالفاعل ان يكون في حكمه من كل وجه ورد عليهما
بانه حيث يفتوت الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفصيل ثانيا
واعلم ان المراد بكونه فاعلا هو كونه فاعلا في المعنى لان هذا التمييز
لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب ان يكون
عينه في المذكورة بل يكفي اشتغالها على المحمول فقوله تعالى (وجرنا
الارض عيوننا) فالعيون تميز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه
مفعول لافعل فعناه الحقيقي وجرنا عيون الارض فكونه في معنى الفاعل
اما بنا ويل فجرنا بفجرت حتى يكون المعنى فجرت عيونها كما في الجاهلي
او بنا ويل انفجرت عيونها فانه مطاوع فجرنا اى فجرنا الارض

يراد ملك اولادى ظهور
الملك ابا اولادى ممتلئ

فان تجرت عيونها كما في التسهيل فيكون فاعلا في المعنى (وامتيز)
 اي جنسه فيشتمل النوعين (لا يكون الانكارة) فانه وقع كذا في
 كلام العرب بدليل الاستقراء وقيل ان كونه نكرة لكون انكارة
 اصلا في الاسم ولا احتياج الى التعريف (والثامن) اي المنصوب
 الثامن (المستثنى) اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى وانما فسروه به
 فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبير المعنى الحقيقي والمجازي او تعبير
 المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد يطلقون فيه هذا المعنى مثلا
 اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع يقولون ما يطلق
 عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا جمع شمس
 وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له عموم
 المشترك وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجملة بين المستثنى
 المنقطع والمتصل في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول
 غير مخرج ومفهوم الثاني انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا
 التعبير ثم قسموه الى نوعين ثم عرفوا كلا منهما بتعريف خاص ولذا
 قال (وهو نوعان) اي المستثنى بهذا المعنى نوعان (متصل) اي
 احدهما متصل (وهو) اي المستثنى المتصل (المخرج) اي الاسم
 انذى اخرج (عن متعدد) اي عن اسم ليس بمفرد بل اقله يطلق
 على اثنين حتى يصح بعد الاخراج بقاء بعض فيه سواء كان ذلك
 التعدد باجتماع جزئيات في مفهوم كلي نحو جاءني القوم الازيدا
 او باجتماع اجزاء في مفهوم كلي نحو اشتريت العبد الا نصفه وقوله
 (بالاواحدى اخواتها) وهي مثل خلا وعدا وغيرهما كما
 سيجي والمراد من الاخراج اما اخراج الداخل في التعدد حقيقة
 كما في المثال الاول واما اخراج الداخل حكما كما في المثال الثاني
 لان العبد الواحد لا يقبل التصنيف الاحكام (ومنقطع) اي والنوع
 الثاني مستثنى منقطع (وهو) اي المنقطع (المذكور) اي الاسم الذي
 ذكر (بعدها) اي بعد الاواحدى اخواتها وقوله (غير مخرج)
 بالنصب على انه حال من الضمير المستكن تحت المذكور اي حال

كون مدلول ذلك الاسم الذي ذكر غير مخرج من متعدد وهذا
 اما العلم بعدم دخوله فيه لعدم صدق مفهوم التعدد عليه مثل جاءني
 القوم الاحبارا او لعدم المراد في دخوله بقرينة الاشارة الى جماعة
 خالية عن زيد ثم شرع في بيان اعرابه فقل (والمستثنى) وانما اورد
 بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام ضمير لسبق ذكره للاشارة الى
 ان المراد به مطلق المستثنى اي بمعنى ما يطلق عليه ذلك (منصوب)
 اي وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب وقوله (اذا كان)
 ظرف للمنصوب اي هو منصوب وجوبا وقوله (بعد الا) ظرف
 لخبر كان اي لا بعد غيره من الاخوات فان لها حكما آخر كما سيجي
 وقوله (غير الصفة) بالجر صفة الا اي اذ لم يكن لفظ الا صفة فانه
 اذا كان صفة يكون بمعنى غير كما ستعرف حكمه وقوله (في كلام)
 ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كان وقوله بعد الا ظرف له
 اي وقت كونه موجودا في كلام (موجب) اي مثبت غير نفي
 ونهي واستفهام فانه لو كان في احد هالم يجب النصب بل يجوز
 انصب والبدل وقوله (تام) بالجر صفة بعد صفة للكلام اي في
 كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعني انه مذكور فيه فانه لو لم يكن
 كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يصح في الموجب
 الا قليلا كما سيجي (نحو جاءني القوم الازيدا) وقوله (او مقدما)
 معطوف على خبر كان اي منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى
 مقدما (على المستثنى منه) وكونه في كلام موجب وبعده لا معتبر
 ههنا ايضا بقرينة عطفه على خبر كان والقيود المعتبرة في المعطوف
 عليه معتبر هنا ايضا (نحو ما جاءني الازيدا احد) فان الازيدا قدم
 على احد (او منقطعا) اي منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى
 منقطعا (نحو جاءني القوم الاحبارا) وقوله (او كان) معطوف
 على كان المقدم اي منصوب ايضا اذا كان المستثنى (بعد خلا وعدا
 في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال فيهما وفي اقله لكونهما حرفي جر
 يكون مجرورا (او ما خلا) معطوف على خلا او على عدا اي
 منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ما خلا (وما عدا او)

بعد (ايس او) بعد (لا يكون) اما وجه كونه منصوبا وجوبا
 اذا كان في كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك في كلام
 العرب ووجهه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها
 بالمفعول في كونه فضلا لمجيئه بعد تمام الكلام ولتعدر جعله بدلا
 لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى
 مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شأن البديل فيلزم
 ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا الوجه
 مردود بانه لا نسلم لزوم فرعيته وانما يلزم لو كان البديل منه متروكا
 عن النظر بالسكينة مع انه لا يلزم من متروكية البديل منه متروكية
 ما في حكمه للفرق الظاهريين الشيء وبين ما في حكمه ويوجه
 ايضا بان تعذر البديل ههنا للزوم الحكم بايجاب المستثنى ايضا فان الدل
 في قوة تكرار العامل فيلزم في قولنا جاءني القوم الازيد ان يصح
 جاءني زيد واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لانه يجوز فيه تكرار
 اصل العامل بترك النفي العارض فان معنى ما جاءني احد الازيد هو
 جاءني زيد وهذا الوجه مردود ايضا بان المراد بتكرار العامل هو اعتبار
 ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فذات العامل
 مكرر في غير الموجب وغير مكرر في الموجب فتعذر البديل لتعذر حكمه
 ولهذا قال الشارح بعد نقل التوجيهات فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
 ليس الا واما وجه وجوبه حين كونه مقدا فظاهر لان تعذر البديل ههنا
 ظاهر لعدم جواز تقديم البديل على البديل منه واما حين كونه منقطعا
 فلكونه الالهنا بمعنى لكن واما حين كونه بعد خلا وما عطف عليه
 فلكونه مفعولا في بعضها وخبرا منصوبا في بعضها ولما فرع من
 بيان الوجوب شرع في بيان ما يجوز نصبه فقال (ويجوز فيه)
 اي ويجوز فيه نصب المستثنى على الاستثنائية (ويختار البديل)
 اي وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا ومختارا على كونه
 منصوبا وقوله (في كلام غير موجب) اي في كلام وقع فيه نفي
 او نهى او استفهام وقوله (والمستثنى منه مذكور) جله حاله

اي والحال ان المستثنى منه مذكور فانه اذا لم يكن مذكورا يكون
 مفرغا وسيجيئ (نحو ما جاءني القوم الازيد) بالنصب وهذا حين
 كونه منصوبا على الاستثنائية وقوله (او الازيد) بالرفع وهذا حين
 كونه بدلا من القوم وقوله (ويعرب) شروع في بيان حكمه
 الاخرى ويعرب المستثنى (على حسب العوامل) اي على اقتضاها
 (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) فيشذ ان اقتضى العامل
 فاعلا يكون فاعلا وان اقتضى مفعولا يكون مفعولا وان اقتضى
 مجرورا يكون مجرورا وقس عليها غيرها من الممولات (نحو ما جاءني
 الازيد) وهذا مثال لاقتضائه الفاعل ومثال المفعول ما رأيت الازيدا
 ومثال المجرور ما مرتت الازيد ويسمى هذا مفرغا لكون العامل
 فرغ عن عمل معموله الاصيل لكونه محذوفا وعمل في ما بعد الا فيكون
 معموله الاصيل مفرغا عنه باشتغال العامل في غيره وهذا القسم
 في الكلام الموجب قليل وانما ورد في قولهم كل حيوان يحرك الفك
 الاسفل عند المضغ الا التماسح وانما قل ذلك لانه لا بد من حصول
 القاعدة في الكلام وحصوله في غير الموجب شائع كثير وفي الموجب
 نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءني الازيد يفيد هذا انه جاءه كل
 انسان الازيد لم يجي وهذا غير مفيد وقوله (ومخفوض) اي المستثنى
 مجرور لفظا (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر
 (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما طرفان منصوبان
 ابدا لانهما في الاصل بمعنى المكان بمعنى البديل ثم للاستثناء وهذا
 عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز خر وجهها عن الظرفية
 فاذا خرجا عنها يجوز تصرفها رفعا وجرا ونصبا (وحاشا في
 الاكثر) اي مجرور بعد حاشا في اكثر الاستعمال لكونها حرف
 جر في الاكثر وهو منصوب في الاقل على انها فعل متعد وفاعله
 مضمرة (وعدا و خلا) اي وبعدهما (في الاقل) فانه منصوب
 بعدهما في الاكثر كما سبق لكونهما حرفي جر في الاقل وفعلين في
 الاكثر (واصل غير) اي والاصل في لفظ غير (ان يكون صفة)

لدلالته على ذات مبهمه باعتبار معنى معين وهو المغايرة فقولنا جاءني رجل غير زيد يدل على مغايرة رجل زيد في حكم المجيء ولكونه دالا على هذا كان أكثر استعماله في الصفة (ويحمل) أي ويحمل لفظ غير (على الـ) في الاستثناء بأن ينقل ذلك من معنى المغايرة إلى معنى الاستثناء لانه لما كان ما بعد الـ يغاير ما قبله في الحكم لزمه معنى المغايرة (ويعرب) أي يعرب لفظ غير حيثئذ (كأعراب المستثنى بالـ) أي يظهر أعراب المستثنى لفظا في لفظ غير وقوله (على التفصيل) ظرف مستقر حال من كأعراب أي يشبه أعرابه أعراب المستثنى حال كونه على التفصيل المذكور يعني أنه ان وقع بعد كلام تام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع في غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل مثال الاول نحو جاءني القوم غير زيد ومثال الثاني نحو ما جاءني قوم غير زيد ومثال الثالث ما جاءني غير زيد (واصل الاستثناء) أي الاصل في الـ هو استعماله في الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الأكثرى (وقد يحمل على غير) أي وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على لفظ غير (في الصفة اذا تعذر الاستثناء) أي اذا لم يمكن نحله على استثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع في جملة لم يعلم دخوله في متعدد حتى يكون متصلا ولا عدم دخوله حتى يكون منقطعا بل بقي على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما حيثئذ يعدل عن الاصل فيحمل على الصفة (فيكون ما بعدها) أي ما بعد كلمة الـ (صفة) في الظاهر واللفظ فيظهر الأعراب في اسم وقع بعدها واما في الحقيقة فحق الأعراب في الاول لكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الأعراب فيه فاجرى أعرابها الذي كأعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المنع فيه وقوله (للمستثنى) معطوف على قوله صفة تأكيد الحصره على الصفة يعني أنه وجب الحمل عليه وامتنع كونه مستثنى وهذا التعذر قد يكون فيما وقع المتعدد جمعا منكرا غير محصور ولا يعلم اشتماله

على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون ما بعده غير داخل فيه بل داخل في جمع آخر مثاله (نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) فان الآلهة جمع آله لكنه جمع منكسر غير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظ الجلالة فيه ولا عدم دخوله فحمل لذلك على الصفة (أي غير الله) فلما كان الغير معبرا بالظاهر أعرابه فيما بعده فيكون مر فوعا لفظا على انه صفة الآلهة أي لو وجد في السماء والارض آلهة يدبر امرهما غير الله لخرجتا عن هذا النظام لكنه لم يخرجتا عن النظام فلم يوجد فيهما آلهة غير الله (والتاسع) أي المنصوب التاسع من ثلثة عشر (خبر باب كان) أي انواع الأفعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم مما سبق (وامره) أي حاله وشانه من الأحكام الخيرية (كأمر خبر مبتدأ) أي مثل أمره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكونه كثير الاستعمال من هذا النوع (دون غيره) أي حال كون كان في جواز الحذف مجاوزا غيره لان غيره من الأفعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله (عند القرينة) ظرف لحذف أي انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة (نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله) أي في مثل هذا الكلام في الصورة بان يجيء اسم بعد ان الشرطية ثم يجيء الفاء الجزائية ثم يجيء اسم آخر وقوله (اربعة اوجه) فاعل يجوز أي يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني ونصب الاول ورفع الثاني اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبره وكون الاسم الثاني خبر مبتدأ محذوف أي ان كان في عمله خير جزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية واما الوجه الثاني وهو نصبهما فمحذف اسم كان والمذكور خبره في الجملة الشرطية ومحذوف مع اسمه والمذكور خبره في الجملة الجزائية أي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا واما الوجه الثالث وهو رفع الاول

ونصب الثاني فيحذفه مع خبره والمذكور اسمه ويحذفه مع اسمه
والمذكور خبره أي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وأما الوجه
الرابع السدي هو الوجه القوي السدي اختاره المصنف في المتن لقلة
الحذف فيه وقوة للمعنى وهو يحذف كان مع اسمه والمذكور خبرا
لمحذوف ويحذف المبتدأ في جانب الجزاء وقد زاد الشارح وجهها
آخر وهو بخبرهما بان يكون بتقديم حرف الجر في نحو المراء مقتول
بماقتلوه ان سيف فسييف أي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وهذا
ليس بقياس وغير سماعي (والعاشر) أي المنصوب العاشر من ثلثة
عشر (اسم باب ان وهو) أي اسم باب ان (كالمبتدأ) أي في جميع
ما يجوز فيه وما يمتنع الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولومع تعريف
الخبر فان وقوعه كذلك يصح فيه ولا يجوز في المبتدأ ثم استدرك
المصنف بقوله (لكن لا يجوز حذفه) أي حذف اسم باب ان
في السعة مع انه يجوز حذف المبتدأ وأما عند الضرورة فيجوز
حذف اسم هذا النوع وانما لا يجوز حذفه فان كون ذلك الاسم
معمولا لهذا الباب انما يظهر بالعمل فيه ولو حذف ولم يظهر العمل
لم يظهر كونه معمولا له وزاد في الامتحان استثناء ضمير الشأن من عدم
الجواز فانه يجوز حذفه وانما عند وقوعه اسم ان اذا لم يله فعل
صريح كذا نقله الشارح (والحادى عشر) أي المنصوب
الحادى عشر من ثلثة عشر (اسم لا) أي اسم كلمة لا (التي لتي
الجنس نحو لا غلام رجل عندنا وقد يحذف) أي اسم لا (عند وجود
الخبر) وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه ولا يجوز حذف
احدهما عند حذف الآخر لانه يلزم الاحتاف بالكلية (نحو لا عليك
أي لا بأس) عليك (والثاني عشر) أي المنصوب الثاني عشر من
ثلثة عشر (خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ)
أي في حكم الصحة والجواز (والثالث عشر) أي المنصوب الثالث
من ثلثة عشر (المضارع الداخلة) أي المضارع الذي يدخل
(عليه احدى النواصب) الاربع وهي ان لن كي اذن (نحو لن

يضرب وأما المجرور) أي المفعول المجرور الذي هو القسم السال
من المفعول بالاصالة والمختص بالاسم (فأثنان الاول) أي من المجرور
(المجرور بحرف الجر وقدم بيانه) أي في بحث العوامل (والثاني)
أي المجرور الثاني (المجرور بالاضافة) سواء كانت الاضافة معنوية
اولفظية (ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المجرور بالاضافة ابدا
(ولا معمولا) أي ولا تقديم مفعول المضاف اليه (على المضاف)
أي على الاسم المضاف وقوله (الا ان يكون المضاف لفظ غير) استثناء
من قوله ولا معمولا أي لا يجوز تقديم مفعول المضاف اليه على المضاف
في كل وقت الا وقت كون المضاف لفظ غير (فيجوز) أي حينئذ يجوز
(تقديم مفعول المضاف اليه عليه) أي على المضاف الذي هو لفظ
غير (نحو انا زيدا غير ضارب) فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا
منصوب على انه مفعول لضارب المضاف اليه وقد قدم على
المضاف الذي هو غير وقوله (لكونه) متعلق بقوله فيجوز أي وانما
يجوز ذلك في مثله ان يكون لفظ غير (بمعنى لا) لتضمنه معنى النفي وقد اكد
لفظ غير بلا (في غير المنصوب عليهم ولا الضالين) أي وغير الضالين
وانما لم يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال
المضاف اليه بالآخر المضاف والتقديم عليه يتنافى في ذلك وقوله
(ولا الفصل) معطوف على قوله تقديمه أي ولا يجوز ايضا
ان يفصل (بينهما) أي بين المضاف والمضاف اليه (بشيء) وقوله
(في السعة) بفتح السين ظرف للفصل وقوله (غير) بالجر بدل من
بشيء ومضاف الى (ما) الموصولة وقوله (سمع) صلته وقوله
(من العرب) متعلق به أي ولا يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام
يعنى في الكلام المشهور بغير شيء سمع من العرب وحفظ منه (ولا يقاس
عليه) غيره مما لم يسمع ولم يحفظ بل يقتصر عليه وذلك في ثلثة شئ
احدهما مفعول المضاف والثاني ظرفه والثالث القسم وأما الفصل
بالمفعول فكقراءة ابن عامر في قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من
المشركين) قتل اولادهم شركائهم حيث قرئ زين بصيغة المجهول

وقرى قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضاف اليه باولادهم الذى هو مفعول المضاف وقرأ الباقون زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قراءة بعضهم في قوله تعالى (مخلف وعده رساله) بنصب وعده وبحر رساله على ان وعده مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورساله واما الفصل بالظرف فكقوله عليه السلام (فهل اتم تاركوا الى صاحبي) حيث فصل بين المضاف الذى هو تاركوا وبين المضاف اليه الذى هو صاحبي بقوله الى وهو ظرف للمضاف واما الفصل بالقسم فتحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله (ولا في الضرورة) معطوف على قوله في السعة يعني انه لا يجوز الفصل بينهما ايضا في ضرورة الشعر (الا بالظرف) كقوله لله ذرا ليوم من لامها حيث فصل بين المضاف الذى هو ذر بمفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم (وقد تحذف المضاف) يعني بقرينة (فيعطى اعرابه) اى اعراب المضاف (للمضاف اليه) لانه لما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فيلزم اعطاء مقتضا معناه الذى اوجبه العامل (وهو) اى ذلك الاعطاء (القياس) اى في الغالب لانه قد يعدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجي (نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية) يعني ان اصلها واسئل اهل القرية بقرينة انه لا معنى في الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت ولبس من شأنها ان تكون المسئوال عنها بل المراد منه هو السؤال عن اهلها ولما حذف فاقم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولاه اعطى اعراب المفعول المحذوف اليه (وقديتي) اى قد يعدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه (مجرورا) فلا يعطى اعراب مضاف اليه (على التثنية) اى بناء على الاستعمال

النادر المخالف للقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة ببحر الآخرة على قراءة) اى شاذة خارجة عن القراءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله (اى ثواب الآخرة) تفسير للمضاف المحذوف (وقد يحذف المضاف اليه) وهو اذا قامت قرينه ايضا (ويبقى المضاف على حاله) اى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه يعنى ان كان مفردا محذوف التثنية للاضافة يكون كذلك وان كان مثني او مجموعا محذوف التثنية ابقي ايضا والمراد من الابقاء في المفرد انه لا يعطى له تثنية العوض من المضاف اليه وقوله (ان عطف) شرطية محذوف الجزاء بقرينة ما قبله يعنى ان عطف (عليه) اى على المضاف (ما) اى الاسم الذى (اضيف) ذلك الاسم (الى مثل المحذوف) فانه يبقى على حاله لو جود القرينة فانه يحتمل على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائزا الحذف فيكون كالمذكور فيعطى حكمه واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثاني الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شئ عنه والله الموفق (نحو بين ذراعى وجبهة الاسد) وصدر البيت يامن راى نارضا أسيريه والمراد من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل النمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازلها ايضا وقوله اسر فعول مجهول من اسرو ضمير به راجع الى العارض اى يامن راى سحابا مبشرا للمطربين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب في ذلك المحل فقوله ذراعى تثنية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه لين ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف نون التثنية لكونه مضافا فابقى على حاله بحذف النون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جبهة المضاف الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله (او كرر مضاف) معطوف على قوله ان عطف يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف (الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) مكررا (نحو ياتيم تيم عدى) وهذا

قول الجري خطابا الى اهالى عدى وتماه لا ابالكم فلا يلقيكم في
 سيرة عمر فالتيم الاول مضاف الى المحذوف وهو عدى فالقرينة
 على الحذف كونه منصوبا لان المنادى منصوب حين كونه مضافا
 واما القرينة على المحذوف فاضافة تيم الثانى الى عدى والمراد منه
 نصيحة لقبيلة عدى فان عمر بن لُجاء منهم اراد ان يهجو جريرا فقال
 يا ايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم
 وهذا مدح لهم وليس لكم اباء تنسبون اليه بل انتم اولاد الزنا انتم
 تستحقون للهجو والذم لا انا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك
 لا تتركوا عمر يهجو بنى فانه لو هجاني كان سببا لوقوع امر مكروه
 منى اليكم فانكم مستحقون بالهجو والذم (والا) يعنى وان لم يكن
 حال المضاف كذلك بان لم يعطف عليه مضاف مثله ولم يكرر
 المضاف (فينون) اى لا يبقى على حاله بل ينون (المضاف) بعد
 حذف المضاف اليه (عوضا) اى تحصيل العوض (عنه) اى عن
 المضاف اليه المحذوف (ان لم يكن) اى اعطاء التنوين بعد الحذف
 مشروط بانه لو لم يكن المضاف (غاية) اى اسما من الاسماء التى يقال
 لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف
 المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبنى على الضم كما سياتى وقوله
 (نحو قوله تعالى وكلا آتيناها) مثال لما حذف فيه المضاف اليه
 وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل (ونحو حينئذ
 ويومئذ) وقوله (اى كل واحد) اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله
 (وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا) اشارة الى اصل الاخيرين
 يعنى ان اصل كل من هذه الثلاثة مضاف فالاول مضاف الى واحد
 والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان
 كذا فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين (وان كان)
 اى المضاف (غاية) وقوله (وهى الجهات الست وحسب ولا غير
 وليس غير منو يا فيها المضاف اليه) جملة معترضة بين الشرط
 والجزاء وقوله (ينى) جزاء الشرط اى ان كان المضاف الذى

حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية والتقدير غير منسى
 بنى ذلك الاسم (على الضم) فانه لو كان المضاف اليه منسيا وكان
 المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب
 بحسب العوامل نحو رب بعد خير من قبل والمراد بالجهات الست
 ما سبق فى بحث حروف الجر وهى امام وخلف ويمين وشمال
 وفوق وتحت والحق بها قبل وبعد وحسب ولا غير وليس غير
 وانما بنى لمشا بهته بالحرف فى الاحتياج يعنى انه كما ان الحرف يحتاج
 فى افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير
 المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان المحذوف اسما مستقلا
 وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جارة لذلك النقصان
 وتلك الحركة هى الضمة فانها اقوى الحركات (واما المجزوم) اى
 واما القسم الرابع من الممول بالاصالة والمختص بالفعل المعنون
 بالمجزوم (ف فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا)
 اى التى ذكرت فى بحث العوامل ولما كان ما ذكر فيها نوعين
 نوع يحزم فعلا واحدا ونوع يحزم الفعلين وكان للثنائى تفصيل
 اراد ان يذكره فقال (فان كانت) اى الجوازم (كلم المجازاة)
 سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهما (تقتضى) اى تقتضى
 تلك الكلم (شرطا) اى فعلا يكون شرطا (وجزاء) اى وفعلا
 يكون جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعا لمعنى المجازاة
 وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا
 بالآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب
 فوجد ذلك المعنى فى كل منهما ونظير هذا هو المبتدأ والخبر واسم
 كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل فى الممولين
 اعنى المبتدأ والخبر لوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين
 احدهما المسند اليه والآخر المسند وكذلك اسم كان وغيره
 من العوامل الواحد الذى يعمل فى الممولين وهذا هو ما عليه الجمهور
 وقال بعضهم ان العامل الواحد لا يعمل فى الممولين سيما اذا كان

ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يجرّم فعل الشرط وفعل الشرط
مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجرم في الجزاء او محمول
على انه مجزوم بوقوعه جوار الجازم كما ان الجر في الحمد لله على قراءة
من جره محمول على جر الجوار واختلّوا ايضا في ان اسم الشرط
والجزاء هل هو اسم لجرّد الفعل او اسم للجملتين وقال في التسهيل
انه اسم للجملتين وضو به الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف
بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان
الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء عليها متعينة (فان كانا)
اي ان كان الفعل الذي يقع شرطا وجزاء وكلاهما (مضارعين
او الاول) اي او كان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا
التقدير يكون الثاني اما ماضيا بقاء او بغيره واما جملة اسمية وقوله
(بغير فاء) ظرف مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله
مضارعين يعني حال كون المضارع الواقع في محل الجزاء بغير فاء
فانه ان كان الجزاء مضارعا بقاء يمنع الجزم فيكون مرفوعا ولا ينبغي
ان في العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغير فاء حالا عن المضارعين
الذي هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول
لمقارنته له وحق العبارة فان كانا مضارعين بغير فاء لكنه اعتمد على
الظاهر فان الفاء لا يحتمل وقوعها في الاول واما وقوعها اذا كان
الاول فقط مضارعا فلا معنى في هذا القيد ايضا فانه على هذا
التقدير يكون الثاني اما ماضيا او جملة اسمية فيثبت لامدخل لوجود
الفاء وعدمه في وجوب الجزم وعدمه وقوله (فالجزم) مبتدأ وقوله
(في المضارع) ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة
وقوله (واجب) خبره والجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء لقوله
ان كانا يعني ان كان كذلك فالجزم الكائن في المضارع الذي وقع
شرطا وجزاء بغير فاء او وقع شرطا فقط واجب واعلم ان المراد
بالمضارع ههنا ما لم يقارن بـ لم ولما سواء كان مجردا او وقع بلا وما
فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة

حتى يكون واجبا او جازما واما اذا وقع بعد لا فانه في حكم المجرد لعدم
كون لا جازما مثال ما كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب
او ان تضرب لا تضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو
ان تضرب ضربتك او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت
مضروب (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) اي بلا فاء
(جاز الجزم والرفع في الثاني) اي في المضارع الذي وقع جزاء
وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلاحيّة المحل ولضعف المانع
عن الجزم وهو حيولة الماضي الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم
واما جواز الرفع فلا اعتبار حيولة الماضي بينه وبين الجازم وان كان
ضعيفا ووجود الضعف في تعلق العامل بمعموله ولوجود الموافقة
لفعل الشرط الذي وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع
الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضي الواقع
شرطا فهو مجزوم محلا لكونه ماضيا فانه ان اتاني آتية بالجزم
او آتية بالرفع (وان كان الجزاء ماضيا متصرفا) اي من الافعال
التي لها مضارع وقوله (بمعنى المضارع) ظرف مستقر صفة بعد
صفة اي ماضيا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه (او مضارعا)
اي او كان الجزاء مضارعا (منفيًا بـ لم ولما) يعني لا بلن او لا واما
فانه لو كان منفيًا بها لا يكون حكمه كذلك بل سيجي حكمه (فلا يجوز
دخول الفاء فيه) اي اذا كان الجزاء كذلك لا يجوز دخول الفاء
الجزائية في ذلك الماضي (نحو ان ضربت ضربت) هذا مثال
للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه
الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية
فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماضٍ تقلب معناه الى الاستقبال
كما ان لم ولما تقلبان معنى المضارع الى الماضي وقوله (اولم اضرب)
اي ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء
حال كونه منفيًا بـ لم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعني انه
بمعنى لا اضرب ولما قال ان كان الجزاء ماضيا علم منه بقرينة

اعماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا
او مضارعا وانما ذكر الماضي ههنا مع انه لا مدخل له في عدم جواز
دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو
وصف ذلك الماضي بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف
المضارع الواقع ايضا بكونه متفيا بل ولما فقط وانما لم يجز دخول
الفاء في هذا الجزاء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط
وهذا التأثير اما لفظي وهو ظهور الجزم في الفعل الواقع بعد ها واما
معنوي وهو قلب معنى الماضي الى المستقبل فاذا لم يوجد احدهما
يحتاج الى رابط لفظي وهو الفاء و ههنا تحقق تأثير المعنوي اما
في الماضي المتصرف تحقق قلب معنى وكذا في المضارع المنفي بل ولما
واما المضارع المنفي بغيرهما فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه
لا يجزم مع دخول حرف النفي واما الثاني فلان المنفي بغيرهما بمعنى
الحال او الاستقبال فلا يتصور القلب فيه فيحتاج الى رابط لفظي وهو
الفاء وايضا لا يتصور القلب اذا لم يكن متصرفا لانه ليس له مضارع
حتى يقلب اليه والحاصل ان القلب لا يتصور في الاول لعدم المقلوب عنه
وفي الثاني لعدم المقلوب اليه (وان كان الجزاء جملة اسمية) وايضا
سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا وقوله (او ماضية) بتشديد
الياء النسبية معطوف على قوله اسمية اي او كان جملة منسوبة
الى الماضي بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل
نسبة الكل الى بعض اجرائها وكذا المراد مما سياتي من قوله
كالجملة الامرية والنهيية والدعائية ويجوز تخفيف الياء على
ان يكون صفة للجملة ايضا لكن لما لم يجز وصف الجملة بالماضي
كان من قبيل صفة جرت على غير ما هي له فيكون المعنى او جملة
ماضيا صدرها كذا في الشرح وقوله (غير متصرفة) بالنصب
صفة ماضية اي لم يوجد مضارع للماضي الواقع جرأ من تلك الجملة
وقوله (او بمعناه) معطوف على قوله غير متصرفة اي او كان
الماضي الواقع في تلك الجملة باقيا على معناه ولم يقلب الى معنى الاستقبال

وذلك تابع للقصد التابع للوقوع وقوله (فلا بد) جواب لشرط
محذوف اي اذا كان ذلك الماضي باقيا في معناه لابد (حيثئذ) اي حين
ان كان الجزاء باقيا على معناه (من قد) اي من اراد لفظ
قد التقريبية (ظاهرة او مقدرة) حتى يكون نصا على بقاء الماضي
على معناه فلا يتصور القلب ايضا كما عرفت وقوله (او مضارعا)
معطوف على جملة اي او كان الجزاء فعلا مضارعا (مقترنا بالسين
اوسوف اولن) وهي الحروف الاستقبالية (او ما) وهي حرف
الحال فان المضارع حين مقارنته بالثلاثة الاول يكون منصوبا
متعينا بالاستقبال وبمقارنته بالآخر يكون متعينا بالحال ولا يتصور
حيثئذ الانقلاب السدي هو تأثير اداة الشرط لان معنى الاستقبال
ليس بواقع من تأثير الاداة بل هو مستقبل قبل دخولها عليه وايضا
معنى الحال التعيين من الاخير لا يمكن تغييره الى الاستقبال وقوله
(او فعلية) معطوف على قوله مضارعا اي او كان الجزاء جملة فعلية
انشائية (كالامرية) اي كالجملة التي نسبت الى الامر نحو اضرب
بان يكون فعله امرا (والنهيية) اي او تكون منسوبة الى النهي
نحو لا تضرب (والاستفهامية) نحو هل تضربه (والدعائية)
اي او كانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو رجك الله
وقوله (يجب دخول الفاء فيه) جواب لقوله اذا كان اي اذا كان
الجزاء كما ذكر يجب دخول الفاء الجرائية في ذلك الجزاء وانما وجب
دخولها لعدم تأثير اداة الشرط في تلك المذكورات اما عدم تأثيرها
في اللفظ فظاهر واما في معناها فلان الاستقبال الذي هو اثر الاداة
حاصل في بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل
الحاصل وغير ممكن في بعضها كما في الماضي المصدر بقائه لواتر فيه
يلزم تصادم اثر المؤثرين فان قد يقتضي التعيين في الماضي ولو امكن
تأثير اداة الشرط يبطل اقضاء قد واذا لم يوجد التعلق المعنوي
يحتاج الى الرابط اللفظي وانما قال كالامرية للاشارة الى عدم
الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتخيضية كذلك

أيضاً وقوله (اوجله) أي إذا كان الجزاء جلة إشارة إلى أن المذهب المنصور أن الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للجزاء منها كما صوبه الفاضل العصام (نحو أن ضربت فانت مضروب) مثال للجزاء الواقع جلة اسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فلايس من الله في شيء) مثال للجزاء الواقع ما ضية غير متصرفة وهو ليس (وفان كرهتموهن فعسى أن تكن هن شائناً) مثال لما ضية الواقعة غير متصرفة أيضاً وهو عسى وإنما أورد مثالين لها فان الأول مثال للماضي الواقع من الأفعال الناقصة والثاني له أيضاً من الأفعال المتقاربة (وان كان قيضه) أي ونحو قوله تعالى (ان كان قيضه) (قد من قبل فصدقت) وهذا مثال للماضي الواقع جزاء ولفظ قد مقدرة أي فقد صدقت وأما مثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل واعلم ان الجزاء اذا وقع ما ضياً مطلقاً أي سواء كان ذلك الماضي مصدر را بقدر أو غير مصدر بها وسواء كان ذلك الماضي لفظ كان أو غيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضي إلى المستقبل وإذا وقع بعد أداة الشرط يؤول بمستقبل آخر فقوله ان كنت احسنت إلى فشكرتك مأول بأنه ان يظهر كونك محسناً إلى يظهر كوني شاكراً لك وهذا مذهب ابن مالك وقال الرضي انه ان كان الماضي جزاء فاما لفظ كان أو غيره فان كان الأول فبقاؤه على الماضي من خصائصه الا قليلاً وان كان غيره فانقلابه إلى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح ملخصاً والله اعلم (وان تعاسرت) أي ونحو قوله تعالى وان تعاسرت (فسترضع له أجرى) مثال للمضارع الواقع جزاء مقترناً بالسين (ومن يتبع) أي ونحو قوله تعالى ومن يتبع (غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) مثال للمضارع الواقع بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال للواقع جلة امرية (او فلا تضربه) أي ونحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جلة نهية (او فهل تضربه) أي ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية (وان تكرمني)

أي ونحو ان تكرمني (فيرجك الله) مثال للجزاء الواقع جلة دعائية (وان كان) أي ان كان الجزاء (مضارعاً بغيرها) أي مقارناً بغير المذكورات وهي السين وسوف ولن وما وقوله بغيرها ظرف مستقر صفة قوله مضارعاً وقوله (مثبتاً) صفة بعد صفة له وقوله (او منقياً بلا) معطوف عليه أي منقياً بلا لا يلزم ولما وما فانها ذكرت احكام المنفى بها (فيجوز الفاء) يعني ان كان كذلك يجوز دخول الفاء فيه (مع الرفع) أي مع جواز رفع ذلك المضارع (وحذفه) أي ويجوز حذف الفاء منه (مع الجزم) يعني اللازم فيه احداً الامرين اما تأثير الاداة وهو جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجزم لا يحتاج إلى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظاً فيحتاج إلى ادخال الفاء فيه لربط الجزاء بالشرط وإنما جاز ههنا الوجهان لان التأثير المعنوي في المثلث هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص المضارع به وقطع احتمال الحال وفي المنفى تخصيص كلمة لا بالنفي في الاستقبال فانه على الصحيح للنفي المطلق فبدخوله في حيز الشرط يكون مقيداً بالاستقبال لكن هذا التأثير في الموضعين ضعيف فبالنظر إلى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداده (نحو ان تضرب اضرب) هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع (او فاضرب) أي ونحو ان تضرب فاضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع (او لا تضرب) بالجزم بلا فاء مثال للمنفى بلا (او فلا تضرب) مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفعه واعلم انه اختلف ان الصارف عن جزم المضارع الواقع جزاء هل هو اضممار المبتدأ او الفاء فقال سيبويه الصارف عنه هو الاضممار لانه لا يقع بعد الفاء فعل مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الابتقدير مبتدأ محذوف يقع ذلك المضارع خبراً له فتكون جلة اسمية ويكونها جلة اسمية يصرف الجزم عن لفظه مثل قوله تعالى (فمن يؤمن بربه فلا يخاف شيء) فهو لا يخاف وقال ابن جعفر فذهب سيبويه هو اقيس لان المضارع يصلح ان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء

وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الفاء فقط فانه اذا دخل
الفاء لماعرفت بناء على ضعف التأثير المعنوي صرفه عن الجزم
لان الجزم حيثئذ يعتبر في محل الجملة وارتضاء الرضى والمصنف
لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكر (واما المعمول بالتبعية
فخمسة) لما فرغ من بيان المعمول بالاصالة شرع في بيان المعمول
بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما غير الاسلوب
ههنا وصدره باما لبعده ما بين المعطوف والمعطوف عليه وانما ترك
تعريفه الذي ذكر في اللب وهو ما تبع سابقه في الاعراب فانه وان كان
تعريفه جامعاً وما نفعه لكنه لا يفيد للبتي فائدة بل يفيد لمن تتبع
موارد الاستعمال فيكون تعريفاً وريالاً ان التعريف يتوقف على
معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه ولهذا تركه واكتفى بتعريف
اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
وانما انحصرت في الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقرار يعني ان الحصر
بها استقراراً لا عقلي لان العقل يجوز وجود انقسم الآخر (ولا يجوز
تقديم شيء منها) اي من الخمسة (على متبوعها) اي على متبوع
كل من الخمسة وهذا في سعة الكلام واما في الضرورة فيجوز
تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله عليك ورحمة الله السلام
فان اصله عليك السلام ورحمة الله (وعاملها) اي عامل الخمسة
المذكورة (عامل متبوعها) اي العامل الذي عمل متبوعها اما في
الصفة والتأكيذ وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد
المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه
ولما كان كذلك صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل
واحد واما في البديل فلان البديل منه فيه في حكم المطروح فالعامل
فيه باشر الثاني لكونه مقصوداً بالنسبة واما في العطف بالحروف
فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس وهذا كله مذهب

سيويه واما مذهب الاخفش في الصفة والتأكيذ وعطف البيان
فقال ان العامل في الثاني هو العامل المعنوي ورد بانه خلاف الظاهر
اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ التادرو ذهب البعض الى
ان العامل فيها مقدر وورد بانه خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى
الامر الخفي وقت امكان العمل بالامر الجلي واما مذهب الاخفش في
البديل هو ان العامل فيه نظير الاول لانفسه وتبعه الرمانى والفارسي
واكثر المتأخرين ورد بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلوا لهم بمثل
قوله تعالى (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم) حيث عمل في البديل
وهو اللام في لبيوتهم نظير عامل البديل منه وهو اللام في لمن يكفر
وهذا الاستدلال ممنوع اذ ليس كل من البديل والبديل منه في هذه
الآية هو المجرور فقط بل هو مع المجرور مفعول به لجعلنا واما فيهما
هو جعلنا لا اللام واما مذهب الفارسي وابن جني في العطف بالحروف
وهو تقدير العامل بعدها فرود ايضا لكونه خلاف الظاهر
والقياس واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف العطف
بان يكون تأنيباً عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان اللازم فيه
ان يكون عامل التابع والمتبوع واحداً وهو مفقود على هذا التقدير
(واعرابها) اي اعراب تلك التوابع الخمسة (كاعرابه) اي مثل
اعراب متبوعه ولو كان اعراب المتبوع محلياً او هو ما شال المحلى
نحو يازيد العاقل اذا حل لفظ العاقل على النصب فانه اذا كان
منصوباً يكون صفة تابعا لمحل زيد المنادى فيكون اعراب التابع
لفظياً واعراب المتبوع محلياً ومثال الموهوم نحو ما وقع في قوله
* يداي آتيت مدرك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائباً *
فان لفظ سابق في صدر المصراع الثاني بالجر معطوف على مدرك
المنصوب الذي هو خبر لست فاختلف اعرابه التابع والمتبوع
ولكن توهم في خبر ليس انه يجوز فيه ايراده بالباء الزائدة عطف
عليه لفظ سابق بالجر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل في
المثال الاول وهو احد الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم
فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة

اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كما وقع في جر الجوار وتسمية هذا القبيل بالرفع والجر مجاز كذا نقل ملخصا من الشرح (الاول) اى المعمول الاول من التوابع الخمسة (الصفة) ثم عرفها بقوله (وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا) فقوله تابع يخرج به المعمول بالاصالة ويشمل جميع التوابع وقوله يدل على معنى فى متبوعه يخرج به سائر التوابع فقوله فى متبوعه ظرف مستقر صفة لقوله معنى اى يدل على معنى كائن ثابت فى متبوع ذلك التابع وقوله مطلق بالنصب مصدر ميمي على انه مفعول مطلق اما ليدل اى ليدل دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه وكذا خرج التأكيد المعنوي فى نحو جاءني القوم كلهم او اجتمعون فان الدلالة على معنى فى هذه المذكورات وهى دلالة علمه على علم فى زيد ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هى لخصوص المادة اعنى كون المعطوف لفظ علم ولو قيل فيها اعجبني زيد داره او وداره لم يدل على معنى فيه او للمعلق المحذوف فى الظرف المستقر اى يدل على معنى ثابت فى مدلول متبوعه ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البدل والعطف بالحروف والتأكيد ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع يعنى ثبوت هذه المعانى انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا ثبت فى زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته فى الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة التركيبية يعنى كما ثبتت هذه الهيئة ثبت دلالاته على معنى وهذه القضية لاتصدق فى حق المذكورات فانه لا يقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البدل مع المبدل او تركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى فى المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهى بعض ما يثبت فيه الهيئة يثبت ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هى الدلالة التضمنية فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى فى متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة

الترامية بان كانت تلك الهيئة بالغة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك الدلالة كذا نقله الشارح من العصام (ويجوز تعددها) اى تعدد الصفة (نحو جاءني الرجل العالم الفاضل) وانما جاز ذلك لما مر فى جواز تعدد الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة فى العروض الواحد (ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية) اى يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعيلة او اسمية صفة لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة فى قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة صادق عليها لكونها دالة على معنى فى متبوعها (ويلزمها فيها الضمير) اى ويلزم حينئذ ان يوجد فى تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف (نحو جاءني رجل قام ابوه) فان قام ابوه جملة فعيلة خبرية وقعت صفة لرجل (وقد يحذف) اى ويجوز ان يحذف ذلك الضمير (لقرينة) اى لوجود قرينة دالة على ان الجملة الخالية عن ذلك الضمير مر بوظة بذلك الموصوف لاغيره نحو قوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) فان جملة لا تجزى صفة يومها مع انها خالية عن ضمير راجع اليه ولكن القرينة وهو وقوع اليوم طرفا المضمون لها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقة كما فى المثال المذكور واما حكمية يعنى لفظه معرفة وحكمه نكرة كالعرف باللام التى هى للعهد الذهني نحو قوله * ولقد امر على التميم يسبني * والفرق بين الحقيقة والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف الحكمية فانها لا توصف الا بجملة فعالية فعلها مضارع كما انها لا توصف من المفردات الابنكرة يتمتع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل منك او بالرجل خير منك فان منك وخير منك يقع صفة الرجل المعرف بالعهد الذهني لانهما يتمتع دخول اللام عليهما مع الاضافة فى الاول ووجود من فى الثانى وانما اشترط ههنا ككون الجملة خبرية ولم يشترط بها فى باب الخبر بل اطلقها ههنا لان الجملة الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اى مقول فى حقه

اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا
 فان الانشائية تقع خبرا بلا تاويل والسرفه ان الصفة لتقييد
 الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به لان الصفة مع الموصوف
 مبتدأ وخبر في الاصل فاصل زيد العلم انه عالم فاقصاف زيد بالعلم
 مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل
 التكلم واما التي تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر
 المبتدأ ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لو كانت
 معلومة قبل الاخبار لا تفيد فائدة الخبر بل تفيد لازم فائدته وهو
 اعلام كونه معلوما للمتكلم والانشائية كاخبرية في هذا الحكم
 لان المخاطب كما يجهل اهذه الخبرية يجهل للنسبة الانشائية
 وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها اظنت في
 اول الراى انها اجنبية فيلزم الضمير لبطها بالموصوف وانما التزم
 الضمير في الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر
 فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لا يوجد بلا خبر بخلاف الموصوف
 فانه يوجد بلا صفة قوله (ويوصف) فعل مجهول ونائب فاعله
 هو قوله (بحال الموصوف) او نائب فاعله ضمير تحت راجع الى
 مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله بحال الموصوف
 مفعول به غير صريح له على هذا التقدير وقوله (وبحال متعلق)
 معطوف على قوله بحال الموصوف يعنى ان الصفة نوعان احدهما
 انها تكون لبيان حال ما هي وصف له في اللفظ وجارية عليه
 والاخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال
 لاولى صفة جرت على ما هي له ويقال للثانية صفة جرت على غير
 ما هي له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان
 المعنى المراد منه جزؤه على سبيل التجوز فقولنا جاءني زيد الحسن
 من قبيل الاول وان كان الحسن في نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه
 او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان مجرد
 قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زيد يدل على ارادة الاول بخلاف

(قولنا)

قولنا جاءني زيد الحسن نفسه او ذاته فانه لما اسند كذلك دل على
 ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سنوء كان الاول مفردا
 اى غير جملة كما في قولنا جاءني زيد القائم اوجهة نحو جاءني رجل قام
 (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف
 موصوفه في عشرة امور يوحد في كل تركيب وصفي به اربعة منها
 ويعدم فيه ستة منها (في التعريف) اى احدها انه يتبعه في التعريف
 يعنى ان كان الموصوف معرفة يجب ان تكون الصفة معرفة كذلك
 ولو كان طريق احدهما غير طريق الاخر مثاله جاءني زيد العالم
 فان طريق تعريف الموصوف هو العلمية وطريق الصفة التعريف
 باللام (والتكرير) اى والثاني يتبعه في التكرير نحو جاءني رجل عالم
 (والافراد) اى والثالث يتبعه في الافراد كما في المثال السابق
 (والثنائية) اى والرابع يتبعه في الثنائية نحو جاءني رجلان عالمان
 (والجمع) اى والخامس يتبعه في الجمع نحو جاءني رجال عالون
 (والتذكير) اى والسادس يتبعه في التذكير كما في الامثلة السابقة
 (والتأنيث) اى والسابع يتبعه في التأنيث نحو جاثنى هند صالحة
 والثلاثة الباقية في الاعراب الثلاثة ولم يذكرها لكون الصفة مع الموصوف
 واعرابها كاعرابه وانما يتبعه في المذكورات لكون الصفة مع الموصوف
 متحدتين في المعنى (نحو جاءني رجل عالم) مثال لما يوجد فيه اربعة
 منها وهو النكرة والافراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو
 التعريف والثنائية والجمع والتأنيث والنصب والجر (وجاثنى امرأة
 صالحة) هذا مثال للمؤنث وقس عليه (والثاني) اى النوع الثاني
 من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق (في الاولين) وهو بصفة
 الثنية اى يتبعه في الاولين من السبعة وهما التعريف والتكرير (فقط)
 اى دون الخمسة الباقية ويتبعه في الاعراب ايضا كما عرفت وانما يتبعه
 في الاولين فقط فان التعريف والتكرير باعتبار ما قبله والخمسة الباقية
 يتبعه باعتبار ما اسند اليه ولذا قال الشارح وحكمه فيها قد علم
 في بحث الفاعل (نحو جاءني رجال راكب غلامهم) فان راكب

(٢٧)

وان كان في اللفظ جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مسند الى
 غلامهم الذي هو متعلق الموصوف فطابق في التكرار بالرجال وطابق
 بالغلام في الافراد والتسكير فيوجد في هذا النوع اثنان وعدم
 الاربعة ولما ذكر المصنف مطابقة الوصف في الاشياء السبعة وحرر
 معرفة الخمسة منها وهي المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
 بقي معرفة الشئيين وهما المعرفة والنكرة فاراد ان يذكرهما ههنا
 ولم يؤخر ذكرهما لئلا ينتظر الطالب فقال (والمعرفة) اي المعرفة
 التي هي من خواص الاسم ويتصف الاسم بها (ما) اي اسم (وضع)
 اي ذلك الاسم (لشيء) اي معنى وقوله (بعينه) ظرف مستقر صفة لشيء
 اي وضع لشيء ملتبس بذات ذلك الشيء المعينة (والنكرة ما) اي اسم
 (وضع) اي ذلك الاسم (لشيء) اي معنى (لا بعينه) اي لم يوضع
 لذات المعينة والمراد بالوضع في التعريف الاول اعم من ان يكون
 وضعاً جزئياً للموضوع له الجزئي كما في الاعلام او وضعاً كلياً
 للموضوع له الجزئي كما في المضمرات فان وضع الاعلام لاحظ شيئاً
 معيناً ووضع بازائه لفظ ولم يلاحظ قد را مشتركاً مثلاً ان وضع
 زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بازائه لفظ زيد
 فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف وضع المضمرات فان وضع
 لفظ انا مثلاً لاحظ متكلماً وحده حال كونه شاملاً لكل متكلم
 كذلك ثم وضع ذلك اللفظ لتكلم معين جزئياً فالوضع عام والموضوع له
 خاص فان الموضوع له في انا زيد غير الموضوع له في انا عمرو وكذا
 الحال في اسماء الاشارات والموصولات والخروف والمراد من الوضع
 لشيء بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث انه معين وانما اعتبر هذه
 الحثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلاً مثلاً يصدق عليه
 انه وضع لمفهوم معين مميز عن سائر المفهومات لكن لما لم يكن
 القصد فيه الى تعيين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن وضعه
 من حيث انه معين ولا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف
 الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لا يلتفت

الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعيينه وبهذا ظهر الفرق بين
 قولنا جاءني رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان
 المراد بالاول نفس مفهوم رجل وبضميره الراجع مع تعيينه وكذا ظهر
 بين اسد واسامة فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعيين وبالثاني
 اسم جنسه مع التعيين واعلم ان في تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى
 من الافاضل نقلها الشارح منها ما اختاره البيضاوي في تعريفه وهو
 ان يعرفه بانه ما فيه اشارة الى معين وقال في الامتحان في توجيه
 عدوله عنه بانه لو قلنا ما وضع لشيء بعينه لم يتناول التعريف المعرف
 باللام والمعرف بالنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن
 وضعها بل هي حاصلة بالمجاورة باللام وحرف النداء والاضافة الى
 المعرفة ولا شك ان كلا منها خارجة عن الوضع حاصلة من مجاورته
 بهذه الثلاثة ونقل ايضا عن العلامة التفتازاني حيث قال والاحسن
 ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
 في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة
 اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون
 المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معيناً عند
 السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ انتهى ثم حكى اختيار
 ابن الكمال ما اختاره العلامة في تعريفه وحاصل ما سبق ان الواضع
 وضع لفظاً دالاً على مفهوم ولا حظ بعينه واراد به علامة تدل على
 ذلك التعيين ووضعها معاً ثم المستعمل اذا اراد ان يطلق لفظاً معيناً
 عنده يستعمل ذلك اللفظ الموضوع لذلك المفهوم المعين فيكون التعيين
 معتبراً عند الوضع لا عند الاطلاق والاستعمال ومعتبراً عند المتكلم لانه
 المستعمل لذلك فقوله جاءني رجل نكرة لانه غير معين عند المتكلم فانه
 لو كان معيناً لقال جاءني الرجل واما عند السامع فلا يعتبر علمه لتعيينه ثم
 قال وبعضهم عرفه بانه ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعدوا الفاضل
 العصام بانه يلزم خيئذ ان يعرف النكرة بانه ما وضع لافادة شيء
 لا بعينه وهذا بعيد فان لنكرة ليس في وضعها لفظ دال على عدم التعيين

بل المتبر فيه عدم التعيين لا تعيين العدم فانه لو كان كذا
 يكون مشتركا مع المعرفة في الوضع للتعين وانما لم يعدل المصنف
 في هذا الكتاب عن هذا التعريف مع تعرضه له في الامتحان لانه يمكن
 ان يقال ههنا ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة
 في هذه الثلاثة وان لم تكن داخله في وضعها الشخصى لكنها داخله
 في النوعى فان الاسم مع اللام ومع حرف النداء ومع الاضافة الى
 المعرفة نوع موضوع لمعين وامام اذ كره في الامتحان بالنظر الى حل
 الوضع على الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وقد اشار
 العلامة الى هذا السر بقوله والاحسن وهذا ما ذكره الشارح
 ملخصا (والمعرفة ستة انواع) وهذا الحصر استقرائى ايضا
 (الاول) اى النوع الاول من الستة (المضمرات) فانها يصدر
 عليها انها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر
 كل على ما هو رأى المحققين من المتأخرين لا على رأى المتقدمين
 فانها عندهم موضوعة لامر كل وهو اقدر المشترك كما عرفت
 سابقا (وهى) اى المضمرات (اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله
 اى الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه والى اعرابه اى الى كونه
 مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (القسم الاول مرفوع متصل) وهذا
 ما وقع فاعلا او نائب فاعل (وقد سبق) اى قد سبق في بحث الفاعل
 (والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو) اى المرفوع المنفصل (هو)
 اى لفظ هو للغائب (هى) اى لفظ هى للمؤنث الغائبة (هما) اى لفظ
 هما للتثنية الغائبة والغائبة (هم) اى لفظ هم للجمع المذكور الغائب (هن)
 اى لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة (انت) اى لفظ انت بالفتح للمخاطب
 (انت) اى لفظ انت (بالكسر) للمخاطبة (انما) اى لفظ انما للتثنية
 المخاطب والمخاطبة (انتم) اى لفظ انتم للجمع المذكور المخاطب (انتن) اى
 لفظ انتن للجمع المؤنث المخاطبة (انا) اى لفظ انا للمتكلم وحده (نحن) اى
 لفظ نحن للمتكلم معه غيره اعلم ان في ابتداء الضمائر اسلوبين احدهما البدء
 بالغائب والانتهاى الى المتكلم مع الغير والثانى البدء بالمتكلم ثم بالمخاطب متبهما

الى الغائب فن اختار الاول كالمصنف نظر الى الترقى من الادنى الى
 الاعلى فان الاعرف منه هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ومن اختار
 الثانى كابن الحاجب نظر الى اسلوب الترتل من الاعلى الى الادنى
 (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور) اى وبين
 مجرور (متصل) وقديمير بينهما بما اتصل به من العامل فان كان عاملا
 حرف جر او اسم مضاف فمجرور متصل وان كان ناصبا فعلا كان
 او حرفا منصوب متصل وان اشبه كالضمير في قوله الضارب به فمشتبه
 فانه اختلف في ان الضارب المضاف الى الضمير هل الضمير مفعوله
 او المضاف اليه وادرج المصنف المشبه في احدا القسمين (نحو ضربه
 ضربه باضر بهما ضربه بهما) هذا الضمير المنصوب المتصل بالغائب
 والغائبة (ضربه) بالفتح (ضربه) بالكسر (ضربه) ضمير بكم
 (ضربه) وهذا للمخاطب والمخاطبة (ضربه) ضمير بنا للمتكلمين
 (ونحو له) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلا الى الجار
 من له (الى آخره) اى لها لهما لهما لهن لك لك لهما لكم لكن
 لى لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو) اى المنصوب المنفصل
 (اياه اياها اياهما اياهم اياهن) وهذا للغائب (اياك) بالفتح (اياك)
 بالكسر (اياكم اياكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (اياى
 ايانا) وهذا للمتكلم بنوعيه (والنوع الثانى) اى من الستة (العلم)
 اصله من العلامة وفي الاصطلاح هو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
 جزئى (وهو اسمان علم شخص) اى وضع لشخص مخصوص
 بملاحظة انه لا وضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
 الخاص (نحو زيد) فان واضعه لاحظ في وضع هذا اللفظ بانه
 لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثره زيد فانه
 بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له زيد (وعلم جنس نحو اسامة
 وسبحان) وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قد يكون
 اسم عين وقد يكون اسم معنى فاسامة مثال للاول فانه علم الجنس
 الاسد الذى هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتيسير بمعنى
 التزيه لانه علم لمصدر سبح بمعنى انه قال سبحان الله كذا قيل

والتسحيح مصدر راسم معنى لانه عرض غير قار ومعنى كونهما علما
لجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل في لفظ عمر فانه لما استعمل غير
منصرف ولم يدخل حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة
العلمية احتاج الى ان يقدر العلمية فيهما حتى يكون الاول غير منصرف
بالتأنيث والعلمية ويكون الثاني بالالف والنون المزيديتين والعلمية
وهذا رأى ابن الحاجب والرضي وقال في الامتحان هذا هو الحق
(والنوع الثالث) اى النوع الثالث من انواع المعرفة (اسماء
الاشارة) وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على
معنى الاشارة الى شئ فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين
الاشارة مبصرة بالبصر كان استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام
اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون المقام مقام ضمير او مقام سائر
المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا من قبيل الاستعارة
بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس في غاية الظهور نحو تلك الجنة
ونحو ذلكم الله قوله (وهى) مبتدأ وخبره محذوف اى اسماء
الاشارة ما سيذكر وقوله (ذا) مبتدأ وقوله (للمذكر) خبره
اى ذا موضوع للمذكر المفرد (ولشاه) اى لتثنية لفظ ذا (ذان)
بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء في حالتي النصب والجر (وللمؤنثان)
واصله ذا قلبت السدال تاء فان العادة ان يفرق المؤنث عن المذكر
بالتاء (وذى) وهى للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف ياء والياء
علامة التأنيث ايضا (وتى) وهذا مقلوب عن تاء بقلب الفه ياء
مبالغة للفرق (وته وذه) وهذا بقلب الف تاء وذا هاء ساكنة
ويجوز كسره بلالاء (وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ولشاه)
اى لتثنية المؤنث (تان) بالالف في حالة الرفع (وتين) في حالتي
النصب والجر (ولجمعهما) اى وجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا
وقصرا) اى بالهمزة بعد الالف وبعد مها (ويلحق اوائلها) اى
اوائل اسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهى لفظها لانها تدخل على
المفرد واما اما والأمن حروف التنبيه فلا تدخلان على اسماء الاشارة

لان المشهور انهما اختصاص بالجملة وانما يلحق بالتنبيه على ان المشار اليه
مما ينبغي ان يوصى اليه السمع وايضا انه يلحق ما اشير به الى القريب ولذا
لا يجتمع مع اللام فلا يقال لها ذلك وها تلك (نحو هذا) وكذا هاذان
وهؤلاء وهذه (ويتصل باواخرها) اى باواخر اسماء الاشارة (كاف
الخطاب) وهذا الكاف حرف وليس بالكاف التى تتصل بالفعل
فان ما اتصل بالفعل اسم وله اعراب واما ما اتصل باسماء الاشارة
حرف وليس له معنى مستقل بل هى للتنبيه على حال المخاطب من
التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع واختلف في وجه كونه
حرفا فقل هو عدم امكان جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وقيل
هو عدم القصد بالنسبة من النسب فانه لو قصدت نسبة لكان القصد
الى نسبة الاضافة وهو ممتنع لان اسم الاشارة من المعارف والمعرفة
لا تكون مضافة الى شئ وقيل ان وجهه امتناع وقوع الاسم
الظاهر مقامهما وقيل عليه انا لان سلم استلزام امتناع وقوع الظاهر
لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعل وتفعّل وقع تحتها
ضمير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامهما لوجوب
الاستئثار واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مستندا اليه وكان المستند اليه
دليلا على الاسمية حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل
عليها وضعف الشارح هذا الجواب بان اللازم على المعلل ههنا
اثبات المقدمة المنوعة والجواب كلام على اسند واتى هذا (فيقال)
اى اذا كان المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب كذلك (ذاك)
يتتم الكاف (ذاك) بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفردا مؤنثا
(ذاكما) اذا كان تثنية مذكرا كان او مؤنثا (ذاكم) اذا كان جمعا
مذكرا (ذاكين) اذا كان جمعا مؤنثا وقوله (وكذا البواقي)
يحمل ان يكون المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب في اواخر
باقى اسماء الاشارة فيكون المراد من ذا فى كذا معنى الاشارة
وان يكون المراد منه ان البواقي من اسماء الاشارة مثل لفظ ذا منها
في اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقي لفظ ذان واولاء بان يقال

ذلك وتاك وتاك اي ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك وفي تثنيتهما
ذاك ذاكهما ذانكم ذاك ذانكما ذانكن وفي المفرد المؤنث تالك تاكما
تاكم تالك تاكما تاكن وفي ثنية المؤنث تالك تانكما تانكم تالك تانكما
تانكن وفي جمعهما اولئك اولئكما اولئكم اولئك اولئكما اولئكن
فاذا اعتبر اشتراك الثنتين يصير خمسة وعشرين بضرب الخمسة
في الاشارة بالخمسة في الخطاب (ويجمع بينهما) اي ويجوز
ان يستعمل بالجمع بين حرف التثنيه وكاف الخطاب وذلك لانه
لامانع في ارادة التثنيه مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر
احدهما غير مغنى عن الآخر (نحو هذالك) ثم اراد ان ينقل بعض
لغات جاءت من العرب في بعض الكلمات فقال (ويقال) في تي
(تلك و) في اولاء (اولئك) واصل الاول تلك واصل الثاني اولاء
لك حذف الياء في الاول لالتقاء الساكنين وحذفت الهمزة في الثاني
هذا ما في التسهيل ويحتمل ان يكون اصل الاولى تالك بفتح التاء وحذفت
الالف من تاء لالتقاء الساكنين لكن قليل وانما حذفت الف ههنا
ولم يحذف في لفظ ذلك لحفها او حركت اللام بالكسر لدفع التقاء
الساكنين كما هو الاصل في تحريك الساكن (وذاك وتاك) اي
ويقال ايضا في ثنية المذكور ذاك وفي ثنية المؤنث تالك (مشددتين)
وقوله (للبيد) حال من الكلمات الاربع اي حال كون الكلمات الاربع
بهذه اللغة مستعملة للمشار اليه البعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى وهذا الوجه كاف في التوجيه ونقل الشارح وجوها اخر
منها ما ارتضاه الرضى واستحسنه الدمامي وهو ان التشديد عوض
عن الف المحذوفة عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لو كان
كذلك ينبغي ان تكون اشارة الى المتوسط لا الى البعيد فانه لا يبق
حيث حذف يدل على الاشارة الى البعيد ثم قال ذلك الفاضل في
انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام
لم يجعل المشدد للبعد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب
والبعيد والمتوسط ثم اجيب عنه بانه لا يلزم حله لهذا الوجه على

مذهب غير المبرد فانه لا يبعد ان يفيد حرف واحد فاذتين كالالف واللام في لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل دان وتان المشددين دان لك وتان لك ثم جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل المذكور ايضا بانه خلاف الاصل في باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد وجد جعل الحرف الثاني مثل الاول في مثل اطرء وادمع حيث جعل تاء الافعال طاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهي ان الحرف الثاني وهو اللام علامة للبعد والعلامة لا تتغير فيضطر الى جعل الاول مثل الثاني مع استفادة مزية الغنة التي هي من صفات النون ورده ايضا بانه لا يجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول ساكنا والثاني متحركا وهذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه اللام كانت ساكنة في الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف لان مقتضى الادغام وهو كونه متحركا مخالف للتحريك لالتقاء الساكنين واجيب عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء السكون فيسلم لكنه غير مفيد لان الادغام لم يعرض عليه ما دام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز بعد التحريك فمنوع لان مثله وقع في لم يعد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كما ظنه الرضي والد ما مني بل له ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان النون الثاني من المشدد لا يصح ان يكون بدلا من اللام فانه حينئذ لا يصح دخول حرف التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على ما اشترطه الى القريب واجيب بانه لم لا يجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه مختصا عند وجود اللام لا عند وجود البدل عن اللام واجيب بانه جاز دخول اللام قبل النون ورد هذا بانه يلزم حينئذ ان يفصل

بين نون التثنية والفاء باللام والاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء
تانيك وذانيك بابدال النون ياء هذا خلاصة ما ذكره الشارح (وامامه)
بفتح الشاء المثلثة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة للفرق
بينه وبين ثم (وهنا) اى ولفظ هنا بضم الهاء وتخفيف النون
(وههنا) وهو بادخال حرف التنبيه عليه (وهنا) بفتح الهاء وتشديد
النون وفتح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا (وهناك) بزيادة
اللام وكاف الخطاب (فللمكان) اى المذكورات من ثم الى هناك
موضوعة للإشارة الى المكان (خاصة) وقوله خاصة لقصر استعمال
المذكورات حقيقة واما استعمالها مجازا فيجوز في غير المكان واما لفظ هنا
بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية اما بالنصب او بالجر بمن والى لا غيرهما
(والنوع الرابع) اى النوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة (الموصول
ولا بدله) اى للموصول (من صلة جملة خبرية معلومة للسامع) حتى يتم
كون ذلك الموصول جزءا من الجملة وحتى يكتسب التعريف من كون
تلك الجملة معلومة للسامع وقوله (فيها) خبر مقدم وقوله (ضمير
عائد الى الموصول) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة بعد صفة
للجملة اى لا بد له من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع
مشتتة على ضمير عائد الى الموصول لربط ذلك الضمير بتلك الجملة الى
الموصول (ويجوز حذفه) اى حذف ذلك الضمير (عند قرينة) اى
عند وجود قرينة فانه لا يجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بلا قرينة
يكون منسيا وذا لا يجوز لكونه جزءا من الجملة وان كان ذلك ضمير
مفعول واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول الاسمى والثباتى
الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة ولا تنفى
الجنس والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلته
والموصول الحرفى ما يكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن
الفاضل العصام وانما قال معلومة للسامع ليكون اشارة الى ان المراد
بكون الموصول معرفة هو ان يكون مضمون صلته معلوما ومعهودا
للسامع قبل التكلم وان التكلم اعتقده كذلك ولو كان في الواقع غير

معلوم له وهذا لا يوجد في الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه
لا يعرف الا بعد ايراده ولا يوجد ايضا في المفرد فانه لاحكم فيه فضلا
ان يكون معلوم الوقوع وهذا هو مناط الفرق بين من الموصول
والموصوف فانه اذا قلنا لقيت من ضربته فان التكلم ان اعتقد ان
وقوع الضرب معلوم للسامع فهو موصول فيكون معناه ان الانسان
الذى علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد انه ليس بمعلوم له فهو
موصوف فيكون معناه انى لقيت انسانا مضروبا لك وان كانا بعد
ايراد كل منهما معلوما له وهذا هو المشهور وقال الدمامى والعهد
غير لازم بل هو غالب فانه قد يراد به الجنس كقوله تعالى كمثل الذى
ينعق بما لا يسمع اى جنس الذى ينعق وقد يهيم الصلة قصدا الى
تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان استطعت اغلب وان تغلب الهوى *
* قتل الذى لا قيت يغلب صاحبه * اى قتل الرجل المبهمة الذى
لا قيت كذا في الشرح وانما قال ههنا ضمير عائد ولم يقل عائد لكون
الضمير اضلا فى الربط وغالبا فى ربط الصلة وقال صاحب التسهيل
اما ضمير او خلفه قال الدمامى فى شرحه المراد به الظاهر كقوله
* ايارب ليلي انت فى كل موطن * وانت الذى فى رجة الله اطمع *
اى وانت الذى فى رحته وقال ابو علي ومن النحاة من لا يجيزه وقال
بعضهم هو سيبويه فانه لا يجيزه فى الخبر وفى الصلة اولى وقال فى
الامتحان وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ ومما ينبغى
ان ينبه ايضا ان الاصل فى كون الضمير عائدا ان يكون غائبا اذا كان
موصولا او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضى
الله عنه * انا الذى سمعنى امي حيدره * ونحو انت الذى قلت هذا
اذا لم يكن الموصول او الموصوف مخبرا عنه باحد من المتكلم او المخاطب
واما اذا كان كذلك فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا وانت
هو زيد وانما كان كذلك لان فى قوله الذى قلت اغناء عن الاخبار
بانا وانت وكذا نحو انا حاتم الذى وهب المائتين فانه لا يجوز فيه
انا حاتم الذى وهبت المائتين واما اذا وجد الضمير ان جازت المعاملة

بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا
(وهو) اى الموصول (الذى) اى لفظ الذى وقوله (للواحد)
خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا اللفظ موضوع للواحد المذكور وقوله
(ولشانه) خبر مقدم وقوله (اللذان) مبتدأ مؤخر اى ولثنى الذى
لفظ اللذان بالالف فى حالة الرفع (والذين) اى بالياء فى حالتى
النصب والجر (وجمعه) اى وجمع المذكور (الذين فى الاحوال الثلاثة)
اى فى حالة الرفع والنصب والجر وقيد صاحب التسهيل بالعاقل
وان كان مفردة شاملا له ولغيره (والتى) اى ولفظ التى (للواحدة) اى
للمفرد المؤنث (ولشانه) اى لثنى الواحدة (اللتان) فى حالة الرفع واللين
فى حالتى النصب والجر (وجمعها) اى وجمع التى (اللواتى) بالتاء
والياء بعد الالف وبالواو وجاء بحذف التاء والياء معا (واللاتى)
بالحززة والياء (واللاى) بالياء دون الحززة سواء كانت الياء ساكنة
او مكسورة وقد قرئ بهما (واللاتى) بالتاء والياء بعد الالف وبلاواو
قبله (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسرة (واللواتى) بالحززة والياء
ونقل عن شارح لب الالباب بان الاخيرين جمع الجمع * واعلم
ان الالف واللام الذى دخل على لذى ولتى حرف تعريف بالاجماع
وانما زيدت فى الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف واللام ولم يزد
فى الضمائر والاشارة وكون الموصول فى حكم الصفات المشتقة
كناصر فى وقوعه اوصافا فيقع وصفا للكرة والمعرفة كالصفات
المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لا تكون
الامعرا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة
واما اللام الثانية فاصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين
زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين الذال التى هى ساكنة فى
الاصل والموصول عندهم هو الذال فقط ثم كسرت واشبعت كسرتة
فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل العصام هذا المذهب فقال هذا
مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس
ان يكتب بلامين لعدم كون الاولى جزءا منه بل هى كلمة برأسها

(لكن)

لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة
مشددة وقوله (وذا) معطوف على الذى اى احد الموصول لفظ
ذا وقوله (بعدما) ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة اى
الواقع بعدما وقوله (للاستفهام) ظرف مستقر ايضا صفة ما
اى بعد كلمة ما الكائنة الموضوعية لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى
الذى او بمعنى اى شئ فيجوز فى جواب كل منهما الرفع والنصب
فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذى فاردت ان تجيب
بقولك خيرا مثلا يجوز فى لفظ خيرا الرفع بتقدير الذى صنعته خيرا
والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى اى شئ فالرفع بتقدير
مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبرا له والنصب على انه مفعول
للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثانى صنعت خيرا ولكن لكون
الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى ليطابق السؤال ولكون الثانى
مفعولا كان النصب فيه اولى كذا ذكره فى الشرح ملخصا
(ومن) معطوف على ما قبله اى احد الموصول لفظ من (وما) فالاول
والثانى يجوز ان يكون للعاقل وغيره لكن يستعمل من للعاقل حقيقة
ولغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل فى الغالب وللعاقل قليلا ويستعمل
ايضا فى صفات العاقل وللآخر الذى يبههم حاله وايضا يستعمل
فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (واى) اى واحد
الموصول اى للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اى مجموع
الالف واللام وهو معطوف على ما قبله من القريب او البعيد وقوله
(فى اسم الفاعل والمفعول) ظرف مستقر على انه صفة اى الكائنان
فى اسم الفاعل والمفعول وقوله (بمعنى الذى) صفة بعد صفة اى الالف
واللام الكائنان فيهما بمعنى الذى اذا كان مدخولهما مذكرا
(او التى) اى او بمعنى التى اذا كان مؤنثا (والتوزيع الخامس)
اى من المعارف الستة (المعرف باللام) وقوله (سواء) بمعنى
مستو خبر مقدم وقوله (كان للعهد) مع اسمه وخبره فى تأويل
المفرد مبتدأ مؤخر اى كون الالف واللام للعهد او للجنس مستو

وقوله (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) مثال للعهد وقوله
 (اول الجنس) معطوف على قوله للعهد وقوله (نحو الرجل خير
 من المرأة) مثال للجنس والمراد من العهد هو العهد الخارجي وهو
 المتبادر عند الاطلاق وهو ما اشير بها الى حصّة معينة من ماهية
 مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع اما بانه تقدم ذكره
 لفظا كما في هذا المثال او ضمنا كما في قوله تعالى وليس الذكر
 كالانثى فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر في المسجد
 لا يصلح الا اذا كان مذكرا واما قرينة الانحصار نحو ركب الامير
 والمراد من الجنس ما اشير بها الى مفهوم مدخولها فان اريد به نفس
 مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده في ضمن الافراد يسمى ذلك
 لام الحقيقة والافان اريد وجوده في ضمن كل الافراد يسمى
 لام الاستغراق وان اريد وجوده في ضمن بعض الافراد الغير المعينة
 يسمى لام العهد الذهني مثال الاستغراق كقوله تعالى (ان الانسان
 لفي خسر) اي ان الموجود الذي يوجد في ضمنه الانسانية وهذا
 بقرينة الاستثناء بقوله (الا الذين آمنوا) ومثال العهد الذهني نحو
 ادخل السوق واشتر اللحم اي ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه
 مفهوم السوق واشتر ما كولا يصدق عليه مفهوم اللحم وليس
 المراد منه نفس المفهوم فانه لا يدخل فيه ولا يتعلق به الاشتراء
 ولا المفهوم الذي في ضمن كل الافراد فانه لا يأمر بدخول كل السوق
 ولا باشتراء كل اللحم ولا يراد به ايضا السوق واللحم المعهودين
 فانه لا قرينة للعهد الخارجي من القرائن الثلاثة المذكورة فقوله
 (وبحرف النداء) معطوف على قوله باللام اي النوع الخامس
 المعرف باللام والمعرف بحرف النداء لكن لا مطلقا بل
 (اذا قصد به معين نحو يارجل) فانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة
 نحو يارجلا وهو في الاول مبنى على ما يرفع به ومنصوب محلا
 وفي الثاني هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل في المعرف
 باللام بناء على ان اصله يايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم

بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا (والنوع السادس)
 اي النوع السادس من المعارف الستة الاسم المعرف (المضاف
 الى احد هذه الخمسة) وقوله (اضافة معنوية) مفعول مطلق
 للمضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا قسمان احدهما ما هو المضاف
 الى احد الخمسة بلا واسطة (نحو غلام زيد) والاخر ما هو المضاف
 بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف الى احد الخمسة
 نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف في الابهامية
 وهو لفظ مثل وغير فانهما اذا اضيفا الى معرفة لا يكونان معرفة ايضا
 الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذي ليس له ضد آخر نحو
 الحركة غير السكون وكذا لفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد
 مثل عمرو فانهما معرفتان بالاضافة وايضا لا يلزم من هذا الكلام
 صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه لا تصح الاضافة الى المعرف
 بالنداء ولا الى لفظ ماذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية فانه قد سبق
 ان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريفا (والثاني) اي التابع الثاني
 من التوابع الخمسة (العطف بالحروف) وانما قيد بها احترازا
 عن عطف البيان (وهو) اي العطف بالحروف (تابع متوسط بينه)
 اي بين ذلك التابع (وبين متبوعه) اي وبين متبوع ذلك التابع
 (احد الحروف العشرة) اي احد الحروف العشرة التي وضعت لمجرد
 العطف وانما قيد به ليخرج عنه الواو التي تتوسط بين الصفة والموصوف
 كقوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) لان قوله
 لها كتاب جملة اسمية مجزورة محلا على انها صفة قرية ودخلت
 الواو بينهما لاصاق الصفة لموصوفها لالعطفها عليه لانه لو كان
 كذلك لزم اجتماع التابعين في كلمة واحدة باعتبار واحد وهو متمتع
 للزوم اجتماع المؤثرين في اثر واحد ويقال لها واو اللصوق وكذا
 يخرج منه الفاء الواردة للتأكيد والمقصود منه ليس العطف بل مجرد
 التدرج والارتقاء نحو بالله فيالله ونحو والله ثم والله (وهي)
 اي تلك الحروف العشرة (الواو) وهي للجمع مطلقا (والفاء)

وهي للجمع مع الترتيب بلا مهلة وتراخ (وتم) وهي للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخ (وحتى) وهي ايضا للجمع مع الترتيب بمهلة لكن الفرق بينهما وبين ثم ان المهلة التي دلت عليها حتى اقل من المهلة التي دلت عليها ثم وايضا ان المهلة في حتى ذهنية وفي ثم خارجية وايضا ان المعطوف بحيث جزء قوي من المتبوع نحو مات الناس حتى الانبياء او جزء ضعيف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وانما يستعمل فيه ليصلح الاستعمال على اصل وضعها وهي الغاية لان المتبوع اذا انتهى الى اقوى اجزائه او اضعفها يفيد قوة فان اسناد الموت الى الناس يفيد قوة بانتهائه الى اشرف الناس وايضا اسناد القدوم الى الحاج يفيد قوة بانتهائه الى اضعفهم وانما يكون المهلة ههنا ذهنية لا خارجية كما عرفت لان المقصود منه دلالة الفعل بانتهائه الى اقوى اجزائه او اضعفها على شموله جميع اجزاء الكل لانه يدل على تعلقه اولا بالمتبوع ثم بعد مهلة بالتابع في نفس الامر كذا فصله الشارح (واو واما وام) هذه الثلاثة لاخذ الامر بين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا هو المعنى المشترك بين الثلاثة واما الفرق بين الثلاثة فهو ان او واما قد يجئان للتفصيل فيكونان حينئذ المعين عنده بخلاف ام فانها لا لبهام مطلقا وهي اما متصلة او منقطعة فالاولى تستعمل فيما علم ثبوت احد الامرين عند المتكلم بلا تعيين فيطلب التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فلا يجاب عنه بنعم ولا بلا بل يجاب عنه بتعيين احد هما فيقال زيد او يقال عمرو او يجاب بتعيين كليهما فيقال زيد وعمرو او يجاب عنه بتعيينهما فيقال لا زيد ولا عمرو وايضا ان المتصلة لازمة للهزة ولو تقديرا بان يلى احد المتساويين الهزة ويلى الآخر الذي هو المعطوف ام والثانية للاضراب كمن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لا بل ام شاء ويستعمل في الاستفهام ايضا نحو ازيد عندك ام عمرو عندك (ولا) وهي لتفي بما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو (وبل) وهي للاضراب والفرق بينهما ان لا لازمة

منقطعة

للايجاب اي تجيء بعده لا بعد التفي واما بل فيستعمل بعد الايجاب نحو جاءني زيد بل عمرو وبعد التفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وهي اذا استعملت بعد الايجاب يكون لصرف الحكم عن الاول وجعله كالمسكوت عنه واثباته للثاني بالاتفاق واما اذا استعملت بعد التفي يكون لصرف حكم التفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه كما في الاثبات على رأى واصرفه عن الاول واثباته لما بعده على رأى آخر فالمقصود من قوله ما جاءني زيد بل عمرو هو تفي الحكم عن عمرو على رأى الاول ونفيه عن زيد واثباته لعمرو على رأى الثاني (ولكن) وهي اما في عطف المفرد او في عطف الجملة فان استعملت في الاول يكون للاثبات بعد التفي نحو ما قام زيد لكن عمرو فيكون نقيض لا وان استعملت في الثاني في نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فيكون نظير بل وقوله (واذا عطف) فعل مجهول ونائب فاعله مستترا جمع الى مصدره وقوله (على الضمير) متعلق بعطف اي اذا اريد العطف بالخر وف على الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان ذلك الضمير بارزا او مستترا وانما قال المرفوع احترازا عن المنصوب وقيد بالمتصل احترازا عن المرفوع المنفصل فانه ليس في العطف عليهما شرط وقوله (يجب تأكيده) جواب اذا يعني يجب تأكيد ذلك المتصل (بمنفصل نحو ضربت انا وزيد) فانه لما اريد عطف زيد على الضمير المرفوع البارز المتصل في ضربت اكسد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مراد ف تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم وهذا مثال البارز واما مثال المستتر فتحوزيد ضرب هو و غلامه وكذا قوله تعالى اسكن انت وزوجك ومما يجب ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما على الجزاء مع ان الامر ههنا بالعكس فان التأكيد مقدم على العطف والسرفية ان الشرط اذا كان غلة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب

الذ هن لا بحسب الخارج فانه في الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) فعنه في الحقيقة اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اولا وقبل الاقامة وايضا معناه في هذا المقام يجب اولا او قبل العطف تأكيده لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ما ذكره الشارح وقوله (الا ان يقع) استثناء مفرغ متعلق يجب وظرف له وقوله (فصل) اي يجب ذلك التأكيدي في كل الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (فيجوز تركه) اي يجوز حيث ترك التأكيدي واتيانه وانما قال فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التأكيد على التقليل اي فصل قليل سواء كان ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى (ما اشركنا ولا ابائونا) فانه كفي فيه فصله بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركه يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه شيء يكون العطف كعطف كلمة على بعض حروف الكلمة ولما اكيد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منفصلا في الحقيقة وانما لم يجز العطف على ذلك التأكيدي لانه لو عطف عليه يكون ذلك المعطوف تأكيديا ايضا وليس كذلك وانما جاز تركه عند الفصل فقالوا في وجهه انه حيث يطول الكلام فيحسن الاختصار وضعف المصنف هذا الوجه في الامتحان فقال وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في قوله تعالى ولا ابائونا فالقول بمحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيدي لما كفي كان ما ذكر في التأكيدي مما لا يغني انتهى وقال الشارح بعد نقله ما في الامتحان فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيدي او غيره ليحصل به اي بالفصل نقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية لاستقلاله

انتهى حاصله ان التزامهم الفصل في جواز عطف المستقل الى غير المستقل ليحصل في المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله ليعد حصل بالفصل حتى يساوي المعطوف والمعطوف عليه في الناقصة فنقصان المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان المعطوف بعده عن متبوعه فيثبت وجب فصله اما بتأكيد كما في الصورة الاولى او بغيره كما في الصورة الثانية ولكن للفصل بالتأكيدي فائدة اخرى وهي اعلام بان ما ظن انه جزء غير مستقل ليس في محله لان ما يرادفه مستقل ليس بجزء من شيء فان قيل ان البدل من المتصل وعطف البيان منه والتأكيدي كالمعطوف بالحروف فلم اشترط في المعطوف ان يكون مفصولا ولم يشترط ذلك في غيره حتى يجوز التأكيدي والبدل والبيان بلا فصل قلنا الفرق بينه وبين الثلاثة ان المعطوف مستقل لفظا ومعنى بخلاف الثلاثة فانها وان كانت مستقلة لفظا لكنها غير مستقلة معنى لانه يجوز ترك الثلاثة في افادة المقصود ولا يجوز ترك المعطوف كذا في الشرح (واذا عطف) اي اذا اريد عطف شيء (على المضر المجرور اعيد الخافض) اي وجب اعادة الجار الذي جر المعطوف عليه من حرف جر او اسم مضاف مثال الاول (نحو مرت بك ويزيد) ومثال الثاني قوله (والمال بيني وبينك) فان يزيد في الاول اريد عطفه على المضر المجرور الذي في بك وقوله بينك اريد عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه في بيني فاعيد الباء في الاول ولفظ بين في الثاني وانما قال المضر المجرور ولم يقل على المجرور فان العطف على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار فيجوز ان يقول مرت بك ويزيد وعمرو وان اعيد في بعض المواضع لسكتة آخروا انما وجب اعادة الجار فيه لانه لما احتاج الجار في وجوده الى الضمير المجرور واحتاج الضمير المجرور ايضا الى الجار في وجوده لانه لا يتصور فيه وجوده منفصلا لانحصار الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما بالآخرى اشد الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف الكلمة

اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا الاتصال فلذا يجوز العطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لا يجوز عطفه بغير اعادة الخافض ولو مع فصل ثم اختلف البصريون والكوفيون فقال البصريون لا يجوز بغير اعادة الخافض في حالة الاختيار ويجوز في حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز في الحالتين مستدلا بالاشعار (والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما) اى في الحكم الذى (يجب) اى ذلك الحكم في المعطوف عليه (ويمتنع) اى لا يجوز ذلك الحكم وقوله (له) متعلق لاحد الفعلين على طريق التنازع والضمير المجرور راجع الى المعطوف عليه والمراد من قوله فيما يجب ويمتنع هي الاحوال التى يجب ان تعرض له او يمتنع عروضها له بالنظر الى الغير فقط او بالنظر الى الغير والى نفسه مثلا اذا وقع المعطوف عليه صلة لموصول وكان المعطوف ايضا جملة يجب ان يوجد في المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك في المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءني الذي ضرب وقعد يجب ان يكون في جملة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لا يوجد عائد في المعطوف في نحو جاءني الذي ضرب وقعد عمرو لان سبب وجوب العائد في المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود في المعطوف ايضا واما اذا كان سبب التعرض لاحد هما غير واقع للآخر فلا يكون كذلك كما اذا قلنا يازيد وعطفنا عليه والمارث فان دخول لام التعريف يمتنع في المعطوف عليه للزوم اجتماع آلتى التعريف وهذا السبب غير موجود في المعطوف لعدم حرف النداء فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا مبنيا لوجود سبب البناء فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبدالله يكون منصوبا لعدم وجود سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا مازيد قائما او يقام وعطفنا قولنا ولا ذاها عمرو على خبر ما المشبهة بليس لا يجوز في لا ذاهب الا الرفع على انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر فانه لو نصب على تقدير ان يكون معطوفا على قائما او جر على تقدير

ان يكون معطوفا على بقايم يكون متمعا لخلو المعطوف عن الضمير العائد الى اسم ما وهذا هو المراد بهذا القول وليس المراد به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ولا عطف المفرد على المثني والمجموع وبالعكس وهذا ملخص ما ذكره الشارح (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالا اتفاق نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) حيث عطف بحرف واحد وهو الواو كلمة بكر على زيد وكلمة خالدا على عمرا وهما معمولين لعامل واحد وهو ضرب وانما جاز هذا فانه قد سبق ان حرف العطف قائم مقام عامل وقيام الواحد مقام الواحد جائز عقلا (ولا يجوز) اى لا يجوز عطف شيئين بحرف واحد (على معمولي عاملين مختلفين) فانه يلزم منه ان يقوم الواحد مقام العاملين وقوله (الا عند تقدم الجار) استثناء مفرغ اى لا يجوز ذلك في كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدا على غيره وقوله (على رأى) خبر مبتدأ محذوف اى هذا الجواز كائن على رأى بعض وقوله (نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) فان قوله والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور بنى وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي وهذا عطف الشئين بحرف واحد على معمولي العاملين المتخالفين وانما قال على رأى فان في هذا اربعة اقوال على ما في شرح التسهيل احدها عدم الجواز الا اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مؤخرا كما في نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة او انفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو ونحو مازيد بقايم ولا قاعد عمرو والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبته ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم النشترى وابن الحاجب والرابع المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه

والجمهور وقالوا في المثال المذكور ان الحجة ليس جره لكونه معطوفاً على في الدار بل هو مجرور بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف (والثالث) اي الثالث من الخمسة (التأكيدي) بمزة ساكنة من أكد يؤكد وفي مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناها التقرير في اللغة (وهو) اي التأكيدي يقال له في الاصطلاح ما يقرر المتبوع (قسمان لفظي) اي احدهما لفظي اي يقرر لفظ المتبوع كما يقرر معناه (وهو) اي التأكيدي اللفظي (تكرير اللفظ الاول) اي لفظ المتبوع وذلك اما بتكرير عين الاول نحو زيد زيد او بتكرير موازن الاول نحو حسن بنين ولكن شرط في الاخير موافقة الحرف الاخير وقوله (او مرادفه) تقسيم للمعجود وهو اما مرفوع معطوف على تكرير او مجرور معطوف على اللفظ والمعنى على الاول ان التأكيدي اللفظي نوعان احدهما مكرر اللفظ الاول والثاني مرادف اللفظ الاول وعلى الثاني ان احدهما تكرير اللفظ الاول والثاني ذكر مرادف اللفظ الاول وقوله (في الضمير المتصل) ظرف مستقر صفة للمرادف اي المرادف الواقع في الضمير المتصل نحو ضربت انا وزيد فان لفظ انا ليس بمكرر اللفظ الاول بل مرادفه لكونهما موضوعين للمتكلم وحده (ويجري) اي يقع التأكيدي اللفظي (في الالفاظ كلها) يعني سواء كان اسماً مفرداً او فعلاً او حرفاً او مركبات لكن المراد ههنا هو الاسم المفرد المكرر لان التأكيدي الاصطلاحي لا يطلق الا عليه بان يكون الضمير المستتر في قوله يجري راجعاً الى مطلق التكرير لا الى التكرير الخاص الذي هو التأكيدي الاصطلاحي او بان يراد بالالفاظ نوع الاسماء مجازاً بقرينة كون التأكيدي المذكور من المفردات كذا ذكره في الشرح جواباً عن اعتراض المصنف لابن الحاجب فقوله (نحو جاءني زيد زيد) مثال للتأكيدي اللفظي الذي هو المراد ههنا (وضربت انت) مثال للتأكيدي اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الاول (وضربت ضرب زيد) مثال للفعل الذي يكون مكرراً ويقال له التأكيدي

لكن لا اصطلاحاً ويقال التأكيدي ايضا للحرف المكرر نحو لا لا او نعم نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم) مثال للجملات المكررة التي يقال لها التأكيدي ايضا ولكن لا يطلق التأكيدي الاصطلاحي الا على المثالين الاولين وقوله (ومعنوي) معطوف على قوله لفظي اي القسم الثاني منه معنوي اي يقرر معنى المتبوع فقط (هو) اي التأكيدي المعنوي (مخصوص بالمعارف) يعني انه لا يجري في كل الالفاظ كما لللفظي بل هو مختص بالاسماء التي تكون معرفة اما بالاضافة او بغيرها ولا يجري في الاسماء التكررات باتفاق البصريين واما الكوفيون فيجوزون تأكيدي التكررة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودرهم لانهما ليسا بمعلوم المقدار (وهو) اي الاسم الذي يكون تأكيدياً معنوياً (نفسه وعينه) اي لفظيهما وهما بمعنى ذاته (وكلاهما) اي لفظيهما كلاهما للمذكر (وكلناهما) اي ولفظ كلناهما للمؤنث (وكله) اي ولفظ كله (واجمع واكتع وابتع وابضع) بالصاد المهملة او بالصاد المعجمة (وهذه الثلاثة) وهي اكتع وابتع وابضع (اتباع لاجع) اي اللفظ اجمع (ولا تقدم) اي هذه الثلاثة (عليه) اي على اجمع اذا استعملت معه (ولا تذكر) اي لا تستعمل هذه الثلاثة (بدونه) اي بغير ذكر اجمع (في الفصيحة) اي في الاستعمال الفصيحة واما في غير الفصيحة فتذكر بدونه اما نفسه وعينه فيؤكد بهما الواحد والثنية والجمع والمذكر والمؤنث واختلافهما باختلاف صيغتهما وضميرهما فتقول في المفرد المذكور جاءني زيد نفسه وفي المفرد المؤنث جئتني هنت نفسيها وفي ثنية المذكور جاءني زيدان انفسهما وفي ثنية المؤنث جئتني الهندان انفسهما وفي جمع المذكور جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث جئتني الهندات انفسهن وقس عليه عينه ومن خواصهما جواز جرهما بالباء الزائدة تقول جاءني زيد بنفسه وبعينه واما كلاهما وكلتا هما يوء كد بهما المثني نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتني المرأةتان كلتا هما لكون معناهما مثني واما لفظيهما مفرد تقول

كلاهما قائم وأما كله فيؤكده الواحد والجمع مطلقا ويختلف باختلاف الضمير المضاف إليه فتقول قرأت الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن وأما اجمع فيؤكده الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول أخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني القوم اجمعون وجاءني النساء جمع وكذا اكنع وابتع وابصع وهن بمعنى اجمع ولا يؤكده بلفظ كل و اجمع الا ما يفترق اجزاؤه حسا نحو أخذت المال كله او اجمع او حكما نحو اشتريت الجارية كلها او جمعا لان الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذى اجزاء يصح افتراقهما حتى تكون فائدة في التأكيدهما * واعلم ان قوله ولا تتقدم وقع في نسخ التكافية بانفاء فتكون تفسيرية اى تفسير المعنى الاتباع لان تابع الشيء من شابه ان لا يتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه وأما في هذا الكتاب وقع بالواو فيلزم فيه ان يوجه بتوجيه ولذا قال الشارح فقوله ولا تتقدم عليه ولا تذكر بدونه معطوف على قوله وهذه الثلاثة اتباع على ان يكون عطوف تفسير وبيان لمعنى الاتباع فيكون جملة لا تتقدم نظرا الى تفسير الاتباع وجملة ولا تذكر نظرا الى بيانه والله اعلم (واذا اكد المضمير المرفوع المتصل) اى اذا اريد تأكيده المضمير المرفوع المتصل سواء كان متصلا بارزا او مستكنا (بالنفس والعين) اى بلفظ نفسه او بلفظ عينه (اكد او لا ينفصل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه) فان نفسه في هذا المثال وقع تأكيدا معنويا للمضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع الى زيد فاكد او لا بالمضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت انت نفسك او عينك وانما وجب ذلك لانه اذا قيل في صورة المستتر زيد ضرب نفسه يتوهم ان نفسه فاعل ظاهر له ويلتبس به ولدفع هذا اللبس اكد او لا ينفصل وأما في صورة البارز فلا التباس فيه فان نفسه في نحو ضربت نفسه لا يحتمل كونه فاعلا مع ظهور المضمير لكنه حل صورة البارز على صورة المستتر وأما تأكيده المرفوع المتصل باجمع

وكل فلا يحتاج ذلك الى التأكيده بالمتفصل لانه لا التباس فيه لكون هذين اللفظين موضوعين معينين للتأكيده ولا يحتملان غيره حتى يلتبسا بالفاعل بخلاف نفسه وعينه وكذا لا يتصور الالتباس في نفسه وعينه فانهما اذا كانا بمعنى ذاته لا يكونان الا تأكيدين كذا نقل عن الفاضل العصام واجاب عنه الشارح بان الالتباس ليس في انهما تأكيذان او فاعلان بعد تعيينهما في ذلك المعنى بل الالتباس في انهما هل كانا معينين في ذلك المعنى فتعينا للتأكيده او لم يكونا معينين فيه حتى يلتبسا بالفاعل لكونهما في غير معناه وانما خص ذلك بالمرفوع المتصل فانهما اذا كانا تأكيدين للمضمير المنصوب نحو ضربتك نفسك او للمضمير المجرور نحو مرت بك نفسك فلا التباس فيه ولا وجه لملهما ايضا لعدم كونهما مرفوعا متصلا (والرابع) اى والتابع الرابع من التوابع الخمسة (البديل وهو) في اللغة الخلف عن الشيء يقال زيد بديل من عمرو اى خلف منه وفي الاصطلاح (المقصود بالنسبة) اى الاسم الذى يكون مقصودا بنسبة الشيء الذى نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب اليه شيء وقوله (دونه) ظرف مستقر حال من المضمير المستتر في المقصود والمضمير المجرور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة شامل لجميع التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الاسم الذى قصد يخرج ما عدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود في باقى التوابع هو المتبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون المتبوع غير مقصود منه وأما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق بينه وبين بدل الغلط المعبر عنه الفصحاء الا في وجه التدارك يعنى انهم لما تداركوا في توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف بيل فانهم قالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البديل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حجار فسبق لسائك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكروا والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع

في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل كذا نقله الشارح
عن الامتحان ثم قال نقلا عنه ايضا فالفحاء يزيدون بل فيصير اضرابا
يعني داخلا في نوع العطف والاوساط لا يزيديون بل فيصير
بدل غلط انتهى (واقسامه) اي اقسام البدل (اربعة) اي بالاستقراء
وقوله (بدل الكل) بالرفع خبر مبتدأ محذوف واضافة البدل الى الكل
بيانية اي القسم الاول بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه
وقوله (ان صدقا على واحد) جملة شرطية حذف جزاءه
بقريته ماسبق اي ان صدق البدل والمبدل منه على شيء واحد فهو
بدل الكل من الكل (نحو جاءني زيد اخوك) فان زيدا واخوك
صدقا على شخص واحد والمعتبر في بدل الكل اصطلاحا صدقهما
على معنى واحد سواء لم يكونا مترادفين او منساويين كما في هذا
المثال او كانا مترادفين نحو جاءني انسان شر او منساويين نحو جاءني
انسان ناطق (وبدل البعض من الكل) اي والقسم الثاني منه
بدل هو البعض من الكل (ان كان) اي مدلول البدل (جزء المبدل
منه) اي جزء من مدلول المبدل منه في الخارج كما كان جزءا في الذهن
(نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال) اي والثالث منه بدل
الاشتمال اي بدل يكون سببه في الغالب اشتمال احدهما للآخر
وان كان في بعض الاستعمال يكون شيئا آخر وهذا كاف في وجه
التسمية (ان كان بينهما) اي بين الاسم البدل وبين المبدل منه
(تعلق بغيرهما) اي بغير الكلية والجزئية (بحيث تنتظر النفس)
اي نفس السامع (بعد ذكر الاول) اي بعد ذكر المبدل منه وقوله
(وتشوق الى الثاني) وهو البدل وانما قال وتشوق بالتأنيث لان المستر
تحت راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب
تأنيثه واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي فيستوي تذكيره
وتأنيثه كما كان في ينتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام
لان كل تشوق انتظار ولا عكس والله اعلم (نحو سلب زيد ثوبه)
فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويشوق الى ذكر الشيء

الذي سلب عنه فانه لا يحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على
ما يحيط به من جلده او ثوبه وغيرهما مما يحويه وقوله بحيث ينتظر
الح إشارة الى انه لا يكفي مطلق الملازمة بل يشترط فيه انتظار
السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله جاءني زيد غلامه ليس
ببدل اشتمال مع ان بينهما ملازمة بالملكية والملوكة فان النفس لا تنتظر
الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءني زيد بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط)
اي والرابع بدل الغلط واضافة البدل الى الغلط من قبيل اضافة
السبب الى السبب اي بدل يكون سببه غلط المتكلم (ان كان
ذكر المبدل منه غلطاً نحو رأيت رجلا جاراً ولا يقع) اي بدل الغلط
(في كلام الفحاء بل يوردونه ببل) اي لا يقع قصدا وان وقع
نسيانا يوردونه بلفظ بل الاضربية على طريق العطف وبما نسبته
الشارح ان الضمير المستتر في لا يقع ان كان راجعا الى بدل الغلط
مطلقا اي سواء كان قصدا للايهام ونسيانا او غلطاً صريحاً
فلا يصح الحكم بانه لا شيء منه غير واقع في كلام الفحاء لانه يقع
بعضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعا الى البدل الغلط صريحاً
فيصح قوله انه لا يقع فانه غير واقع في كلامهم لكن يبقى حيثذ القسم
الذي يقع قصدا للايهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي
اي في متن الامتحان فانه قال والافيدل غلط يعني انه ان لم يكن بدل
الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع
في كلامهم اولا فعني بدل الغلط عنده ما ليس ببدل الكل ولا بدل
البعض ولا ببدل الاشتمال (ويجب وصف النكرة) واضافة الوصف
من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقوله (من المعرفة) متعلق
بالمبدلة وهو وصف النكرة وقوله (بدل الكل) بالنصب مفعول مطلق
ليبان النوع يعني اذا اريد ان يجعل النكرة المحضة بدلا من المعرفة
بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك النكرة بصفة (نحو قوله
تعالى يا ناصية ناصية كاذبة) فان ناصية في هذه الآية وصف
بكاذبة لوقوعه بدلا من الناصية المعرفة وفي هذا إشارة الى انه لا يلزم

مطابقة البديل للمبدل منه في التعريف والتكبير كما في النعت وإنما وجب ذلك لأن البديل لما كان مقصودا بالنسبة كان حقه أن يكون أشرف من المبدل منه فيكون نكارة أخس من المبدل منه المعرفة فيشذ من وجب أن يوصف حتى يكون نكرة مخصصة ليكون جابرا لما فيه من النكارة المحضة وإنما اختص هذا ببديل الكل لأن غيره من بديل البعض وبديل الاشتمال وبديل الغلط ليس له الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغاير البديل في التعريف والتكبير للمبدل منه (ولا يبدل الظاهر من المضمير بديل الكل) يعني أنه لا يجوز أن يجعل الاسم الظاهر في قسم بديل الكل بدلا من الضمير (الا من الغائب) أي لا يجوز هذا من ضمير الأمن ضمير الغائب فإنه يجوز أن يجعل الظاهر بدلا منه (نحو ضربته زيدا) فإن زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من الضمير الغائب في ضربته وإنما لم يحز ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب فأنهما أقوى من الاسم الظاهر فيلزم أن يكون المبدل منه الغير المقصود أقوى من البديل المقصود وأما ضمير الغائب فإنه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وإنما خص هذا ببديل الكل أيضا لأن هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الأبدال لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه وأما غيره فتغاير مدلوليها لا يضر فيه الإخسية فيجوز أن يقال اشتريتك نصفك في بديل البعض وأعجبتني علمك في بديل الاشتمال وضربته الحمار في بديل الغلط (والخامس) أي والخامس من التوابع الخمسة (عطف البيان وهو تابع) وقوله (جئ) فعل مجهول وقوله (به) نائب فاعله والضمير المحرور راجع إلى السابع قوله (لايضاح متبوعه) متعلق بجئ أي المقصود من آتيانه وذكره تحصيل الإيضاح في متبوعه وقد خرج بهذا القيد التوابع الأربعة ودخلت فيه الصفة الكاشفة فأنها جئ بها أيضا لا يوضح متبوعها وقد خرجت بقوله (ولا يدل على معنى في متبوعه) فإن المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى في متبوعه مع الإيضاح وليس هذا في عطف البيان (نحو أقسم بالله) أي نحو قول أعرابي قال في حق

أمير المؤمنين عمرو رضي الله عنه قوله (أبو حفص) فاعل أقسم وهو كنيته رضي الله عنه وقوله (عمر) بالرفع عطف بيان لأبي حفص جئ به لا يوضح المراد من أبي حفص والإيضاح المذكور قد يحصل من التابع وقد يحصل من مجموعي السابع والمتبوع فيشذ لا يلزم أن يكون التابع أوضح من المتبوع (فمجموع ما ذكرنا من العمولات) أي من الممول بالأصالة ومن الممول بالتبعية (ثلثون) والفاء فيه فذلكة وهو أجمال بعد التفصيل (الباب الثالث) أي من الأبواب لثلاثة التي هي أجزاء الرسالة (في الأعراب) أصله مصدر من أعرب يعرب ومعناه الإيضاح يقال أعربته أي أوضحته وهمزته للتعدية أو الصيرورة والمعرب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه الأعراب فيكون محل إيضاح (وهو) في الاصطلاح (شيء جاء من العامل) أي تغير يحصل في آخر الكلمة بسبب ورود معنى في تلك الكلمة أورده العامل فقوله جاء من العامل صفة شيء وقوله (يختلف) صفة بعد صفة له والياء في قوله (به) سيبويه متعلق يختلف وقوله (آخر المعرب) فاعل يختلف أي يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشيء لفظا أو تقديرا أو محلا والمراد من الشيء حركة أو حرف أو حذف وإنما لم يقل جاء بواسطة من العامل مع أنه المراد اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فإن قيل إن قوله جاء من العامل يصدق على الواسطة أيضا مع أنه ليس بأعراب قلنا إن الواسطة وإن جاء من العامل لكنه لم يجئ بواسطة والأعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما والمراد مما جاء من العامل أعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الأعراب في الحركة فإن حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع صفة الفاعلية الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما في الأعراب بالحروف فإن واو المسلمون الواقع فاعلا مثلا لم يجئ من العامل فأنها ثابتة قبل التركيب بل ما جاء من العامل صفته التي هي الفاعلية وكذا الحال في التثنية فإن الواضع وضع للجمع صيغتين أحدهما بالواو والثانية بالياء وكذا حال التثنية ولحقا تهما وحال الأسماء الستة

المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترا دفين
موضوعين لجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول في حالة الرفع والثاني
في حالي النصب والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب
او دالا على معنى الجمعية فقط والمراد بآخر المعرب هو الحرف الذي
يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو المسلمون وياه انما يكون آخر
عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط نونه فيكون الواو والياء آخر
وايضا يكون المراد من الآخر الآخر الحقيقي كدال زيد والآخر
المجازي كهاء قائمة وياه بصرى وواو مسلمون فان التاء والياء النسبية
ونون الجمع ليست بآخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا واعلم
ان الشارح نقل عن المصنف كلاما وهو ان المصنف قال في الامتحان
ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى الخ وماله ان
الاعراب يطلق على معنيين احدهما عام وهو الذي اقتضاه عروض
المعاني الثلاثة عليه بسبب تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا
عليه وهذا الاعراب يوجد في المعرب والمبنى لان المعاني الثلاثة تعرض
عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى هو المنقسم الى الانواع الثلاثة
فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظي وان وجد مانع فهو
اما عن عروض حال في آخره او من عروضها في نفسه فالاول تقديرى
والثاني محلى ولا شك في ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع لمقتضيه
فيوجد في الاسم المعرب والمبنى ولا يوجد في غير الاسم من الحرف
والماضي والامر بغير اللام ومعناه الثاني هو خاص وهو ما يوجد في المعرب
الاصطلاحي السدى هو ما ليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو
النوعان الاولان ولا يوجد فيه المحلى هذا ملخص ما نقله الشارح
من المصنف ثم قال فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم
ان يحمل المعرب ههنا على معنى انه ما اشتمل على الرفع والنصب والجر
والجزم لاعلى معنى انه اسم لا يناسب المبنى الاصلى وان كان المراد به
معناه الخاص وهو ما يختلف به آخر المعرب لآخر المبنى وكان المراد بالمعرب
معناه الاصطلاحي فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر

المحلى في اقسامه والجواب انه اخرج عن التعريف وادخله في التقسيم
تنبيهها على انحطاط رتبة المحلى لكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير
الارادة بالاعراب معناه الخاص وبالمعرب معناه الاصطلاحي واما الجر
بالحرف الزائد ومثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضي
ونصبه بان وان الدخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة
عن الحد والمحدود لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم
مقتضى الاعراب في كل منها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا المحقق به
ولو اريد بالمعرب ما يشملها وزيد في تفسيره او حل عليه اولم يعتبر فيه
فيدا بواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر
خارجا عنها هذا ملخص ما ذكره الشارح فان قيل ان قوله يختلف
بسيبه يصدق على الوساطة فان لها دخلا في الاختلاف المذكور
واجيب بان المتبادر من الباء في به هو السبب القريب والسبب القريب
بالنسبة الى ارجاع الضمير المجرور الى الموصول هو العامل وان كان
بالنسبة الى الخارج هو الوساطة ولما فرغ من تعريف الاعراب شرع
في تقسيمه فقال (وله تقسيمات) اي للاعراب تقسيمات (اربعة
متداخلة) والضمير المجرور ان كان راجعا الى الاعراب مطلقا
اي سواء كان بالمعنى العام الذي يوجد في الاسم المعرب والمبنى
او بالمعنى الخاص الذي يوجد في المعرب فقط يكون الضمير مطابقا
للمرجع واما ان كان راجعا الى الاعراب المعرف الخاص بالمعرب
فيكون التقسيم باطلا لذكر بعض الاقسام الغير الداخلة في المقسم
حينئذ يعدل الى طريق الاستخدام بان يراد بالمرجع خاصا وبالراجع
عاما وانما قال متداخلة فان بعض الاقسام يدخل في قسم آخر
باعتبار آخر فلا يرد انه لا يوجد التباين بين الاقسام وانحصار
الاقسام في الاربعة حصر استقرائي لانه يوجد فيه كذلك
وان جاز كونه ازيد او انقص بالاحتمان العقلي (التقسيم الاول)
من التقسيمات الاربع (بحسب الذات) اي تقسيمه بحسب ذات الاعراب
وقوله (والحقيقة) عطف تفسيره وقوله (فنقول) شروع في

التفصيل اى نقول (هو) اى الاعراب بحسب ذلك (اما حركة
او حرف او حذف والحركة ثلاثة ضمة وقحمة وكسرة) مثال الاعراب
بالحركة على انها ضمة (نحو جاءنى زيد) على انها قحمة نحو
(رأيت زيدا) على انها كسرة نحو (مررت بزيد) والحرف اربعة
واو والفاء وياء وقوله (نحو جاءنى ابوه) مثال للواو وقوله (رأيت
اباه) مثال للالف (ومررت بابه) مثال للياء وقوله (ونون) معطوف
على قوله وياء وقوله (نحو يضربان) وكذا يضربون وتضربين
مثال لما اعراب بالنون في حالة الرفع (والحذف ثلاثة حذف الحركة
نحو لم يضرب) فان حذف حركة الباء اعراب (وحذف الآخر
نحو لم يغز) فان حذف الآخر الذى هو الواو فى لم يغز والياء فى
لم يرم والالف فى لم لم يخش اعراب (وحذف النون نحو لم يضربا) وكذا
لم يضربوا ولم تضربى فان حذف النون فيها اعراب (فالمجموع)
اى مجموع ذات الذى وجد فى الاستعمال (عشرة والتقسيم الثانى)
اى من الاقسام الاربعة المتداخلة (بحسب المحل) اى تقسيم الاعراب
بحسب محله الذى وجد فيه من الاسماء والافعال (فهو) اى محل
الاعراب (اما بالحركات المحضة) اى غير مختلط بالحروف او بالحذف
(او بالحروف المحضة) اى يكون اعراب ذلك المحل بالحروف فى
حالته التثنية (او بالحركة) اى او يكون اعراب ذلك المحل بالحركة
(مع الحذف) اى بعض احواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف
(او بالحروف مع الحذف والاول) اى ما يكون بالحركة المحضة
(اما تام الاعراب) اى يكون لكل حال من احواله اعراب مستقل
مباين للآخرين (بالحركات الثلاث بالضممة رفعا) اى فى حال رفعه
(والقحمة) اى وبالقحمة (نصبا والكسرة) اى وبالكسرة (جرا
فهو) اى تام الاعراب من النوع الذى يكون بالحركة المحضة
(الاسم المفرد) اى الاسم الذى ليس بمثنى ولا مجموع (والمجمع
المكسر) اى الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون او المؤنث الذى
لا يجمع بالالف والتاء وقوله (المنصرفان) صفة المفرد والجمع المكسر

فان المفرد والجمع المكسر اذا كانا غير منصرفين يكون اعرابهما ناقصا
كاسماتى (نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل
ورجال او ناقص) اى ما يكون بالحركة المحضة اما تام الاعراب كما عرفت
او ناقص (الاعراب) اى يكون احواله الثلاثة بالحركتين وهو على نوعين
الاول ما يكون مترك من الحركة الكسرة والثانى مترك فيه القحمة حيث
قال فى انواع الاول (اما بالضممة رفعا والقحمة نصبا وجرا فهو) اى
ناقص الاعراب منه بترك الكسرة (غير المنصرف) اى الاسم المفرد
الغير المنصرف او المجمع المكسر الغير المنصرف (نحو جاءنى احد
ورأيت احد ومررت باحد) وقوله (واما بالضممة رفعا) اشارة الى
النوع الذى ترك فيه القحمة (والكسرة نصبا وجرا وهو) اى
هذا النوع (جمع المؤنث) وقوله (اسالم) بازفع صفة جمع (نحو
جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى) اى النوع
الثانى الذى يكون بالحروف المحضة (ايضا) اى وهو نوعان
كالنوع الاول (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا فهو) اى هذا النوع (الاسماء) اى نوع من
الاسماء (الستة) اى اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله
(المضافة الى غيرياء المتكلم) صفة ثانية وقوله (المفردة) صفة ثالثة
وقوله (المكبرة) صفة رابعة يعنى ان ستة اسم من الاسماء يكون
اعرابها بثلاثة حروف فى احوالها الثلاثة لكن لا مطلقا بل بشرط
ان تكون مضافة الى غيرياء المتكلم وبشرط ان تكون مفردة لامثنى
ولا مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لا مصغرة فانه اذا لم تكن مضافة
تكون اعرابها بالحركة تقول جاءنى اب ورأيت ابا ومررت باب
واذا كانت مضافة الى المتكلم يكون اعرابها تقدير بالكونها منية
على الكسر تقول جاءنى ابى وبشرط ان تكون مفردة فانها اذا كانت
مشاة يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعة اما ان تكون جمعا
سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا واعراب
الثانى بالحركة تقول جاءنى الاء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانه

ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءني ابي وقوله الى غير ياء المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءني ابوه ورأيت اياه ومررت بابه والى ضمير المخاطب نحو جاءني ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابو عمرو وهذه الاسماء ابوه واخوه وهنوه وجوه وقوه وذومال وانما جعل اعرابها بالحروف لان هذه ستة من الاسماء التي اواخرها حرف علة ابقيت اواخرها في حال الاضافة سماعا فان القياس ان يحذف الآخر في امثالها نحو دم فان اصلها دموا فحذفت الواو في اخره نسيا منسيا في حال الافراد فانهم لما قسموا محل الاعراب اعطوا الانواع الاسماء من ذات الاعراب الحركة المحضة والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا ان يعطوا لبعض الاسماء اعرابا تاما من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لان احوال الاسم ثلاثة رفع ونصب وجروا الاعراب الذي اعطى لها ستة ثلثة من الحركة اعني الضمة والفتحة والكسرة وثلثة من الحروف وهي الواو والالف والياء وبالنظر الى هذا يكون احوالها ستة ثم نظروا الى افراد الاسماء فارادوا ان يكون ذلك ما يكون آخره حرف علة حتى لا يحتاج الى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر كافيا في افادة الاعراب الذي هو زائد على اصل الكلمة وارادوا ايضا ان لا يزداد حرف للاعراب حتى يكون اخف فلم يجسدوا فيها ما يطابق غرضهم الا هذه الاسماء ولم يختاروا نحو دم فانه يحتاج فيه الى زيادة حرف للاعراب فان لامها محذوفة حذفا لا يجوز اظهارة ولم يختاروا نحو العصاف لان لامه لم يمحذف منسيا لم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة وهذا مناف للاعرابية فان الاعراب لكونه وصفا يكون زائدا واشتروا ان تكون مكبرة فانها اذا كانت مصغرة يلزم ادخال ياء ساكن فيلزم تحريك آخره للاحتراز عن التقاء الساكنين فيكون اعرابها بالحركة البتة (واما ناقص الاعراب) اي هذا النوع اما ناقص الاعراب بان يكون احواله

الثلاثة بالحرفين (اما بالواو رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الالف في هذا النوع (فهو) اي الذي يكون كذلك (جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده للجمعية واشترط ان يكون من العقلاء واما نحو سنين وارضين وثين وقلين فانها من الشواذ مع تحقق الجمعية وقوله (واولو وعشرون واخواتها) معطوف على جمع المذكر فانها مغايرة للجمعية فان اولو جمع ذو وهو جمع من غير لفظه وعشرون واخواتها ليست بجمع مفرداتها فانها لو كانت كذلك لزم ان تكون عشرون هو ثلثون فان العشرة الثلاثة التي هي اقل الجمع موجود فيها وايضا يلزم ان يكون ثلثون جمع ثلثة وكذلك ان هذه العقود لو كانت جمعا لجاز اطلاقه على ما فوقه وليس كذلك بل هما ملحقان بالجمع في استعمال اولو وعشرون بالواو في حالة الرفع وبالياء في غيرها (نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون) اي رجلا (ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الواو فيه (فهو) اي ناقص الاعراب في هذا (المثني) اي تشية الاسماء (واثنان) اي ولفظ اثنان وكذا اثنان وثنان (وكلا) اي ولفظ كلا وكذا كلنا (مضافا) اي حال كونه كلا مضافا (الى مضمير) وانما قيده به لانه لو كان مضافا الى مظهر كان معربا تقديره (نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) واعلم ان في الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والاخر ان يكون تاما فعدل في الجمع السالم والتثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول فوجود علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهي الواو والالف والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثاني فلانه لو كان اعراب الجمع والتثنية تامين لا لبس احدهما بالآخر فلدفع هذا الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى المثني فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ما قبلهما فانه في الجمع مكسور وفي

التثنية مفتوح وانما فرقا بين علامتي الرفع والثنية ولم يفرقا بين علامتي النصب والجر حيث وضعوا الياء فيهما لان الرفع علامة فيكون احق بالامتيان وعينوا الواو للجمع لكونه اخا الضمة وكونه ضميرا للجمع في يضربون وضربوا والالف للتثنية لكون التثنية اكثر استعمالا يناسب له الالف الذي هو اخف ولكونه ضمير التثنية في يضربان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين في المفرد فكما ان التنوين يسقط في الاضافة يسقط النون وانما لم يكتفوا بالاعراب كما كان في المفرد فان في آخر المفرد اعرابا مع التنوين لان الالف والواو والياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة في المفرد بل هما للدلالة على معنى التثنية والجمع فلزم زيادة النون جبرا لنقصانهما في محض الاعراب وانما اسقطوا النون في الاضافة فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان في التنوين لان هذا النون قد شبه بالتنوين من وجه ولم يشبه من وجه آخر وكان للتنوين ثلاث حالات الدلالة على التكبر والحذف عند الوقف في الضم والكسر واتمام الكلمة به فبالنظر الى الاول تحذف عند دخول لام التعريف والى الثاني يحذف في حالتي الرفع والجر وتقلب الفا في حالة النصب والى الثالث يحذف عند الاضافة الى ما بعده ولما كانت مشابها بها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين وانما فتحوها في الجمع وكسروها في التثنية لتحصيل الفرق بينهما فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال في نحو مصطفىين وانما الحقوا الاثنين واخيه من ثنتان واثنان بالثني لانها كالمثنى لفظا ومعنى والحقوا به كلا فانه وان كان مفردا لفظا لكنه مثنى معنى ولما وقع في كلا مشابها به بالثني في المعنى وبالمفرد في اللفظ وكان المفرد اصلا راعوا في الاضافة الى المظهر لكون الاظهار اصلا وراعوا في الاضافة الى المضمير جانب التثنية فالحقوها به وانما الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولوا وانما

وجد النون في الاول ولم يوجد في اول لكون الولا زم الاضافة (والثالث) وهو النوع الذي يكون اعرابه بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اي هذا القسم الذي يكون كذا (قسمين) وانما يكون كذلك (لان محذوفه اما حركة) كما في الصحيح (او حرف) كما في معتل اللام (فالاول) اي فالتسم الاول الذي يكون محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير) اي ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحركات الثلاث (وهو) اي والحال ان ذلك الفعل (صحيح) اي ليس في آخره حرف علة وهذا في عرف النحاة فان الصحيح في عرفهم ما ليس في آخره حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند اتحويين هو الناقص واللفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما فسرنا الضمير بالمرفوع فان باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك (فرفعه) اي رفع ذلك المضارع (بالضم) وانصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب) وبما يجب ان يتنبه ان المراد بالضممة والفتحة الواقعين في الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب ليست الضمة والفتحة التي في الاسم كانه عليه الشارح ههنا فان الرفع والنصب في الاسم علامة الفاعلية والمفعولية وهذان المعنيان واسطمان في العمل واما واسطة الرفع والنصب في المضارع انما هي للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب في هذا النوع علامتان للمشابهة (والثاني) اي القسم الثاني من القسم الذي يكون محذوفه حرفا (الفعل المضارع المذكور) اي الذي ذكر في القسم الاول بانه الذي لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) وهذا الشرط هو الفارق بين الاول وبين هذا القسم سواء كان واوا او ياء او الفا (فرفعه) اي رفع هذا المضارع (بالضممة) ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر نحو يغزو) وكذا يرعى ويخشى (ولن يغزو) وكذا لن يرعى ولن يخشى (ولم يغزو) وكذا

لم يرم ولم يخش واعراب هذا القسم لا يكون التقديريا في حالة الرفع لان الآخر اما واو اوياء او الف والا لان لا يقبلان الضمة لاستثقالها والالف لا يقبل الحركة اصلا واما نصبه فهو اذا كان الفاء تقديري ايضا واما القسم الاول اعني يضرب ولن يضرب فاعرا بهما لفظي في الوصل وتقديري في الوقف واما نحو لم يضرب فهو لفظي اذا لم يلتق الساكنان وتقديري اذا التقي تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديريا (والرابع) اي القسم الذي يكون اعرابه بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص الاعراب وهو) اي ما لا يكون الا ناقص الاعراب (الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون) اي غير النون التي للجمع المؤنث فان آخره بقي على السكون فلا يكون لفظيا والمراد من الضمير المرفوع الف الثنية وواو الجمع وياء المخاطبة (فرفع) اي رفع هذا المضارع (بالنون ونصبه وجزمه بحذفه نحو يضربان) وكذا تضربان ويضربون وتضربون وتضربين (ولن يضربا) وكذا لن تضربا الى آخره (ولم يضربا) وكذا لم تضربا الى آخره (فالجموع) اي مجموع اقسام الاعراب بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين يعني ان الاول المفرد والجمع المكسر المنصرفان الثاني غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنتان منها بانقسام الثالث الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منهما الرابع وهو الفعل المضارع الذي اتصل به الضمير المرفوع ولما سبق ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام تخالف الاولى احتاج الى بيانها فقال (والمراد بالمنصرف) يعني انه لما كان لفظ المنصرف في اللغة ما يقبل الصرف ثم نقل نحويون هذا اللفظ الى الاسم الذي لم يقبل الجر والتوين وكان هذا حقيقة اصطلاحية في هذا المعنى احتاج

الى بيان ماهو المراد ههنا فقال والمراد به (ما) اي اسم (دخله الجر والتوين) وانما سمي به لانه حرقا في الاسمية يعني انه اسم خالص غير مخلوط بالمشابهة الى غيره وله تمكين وقرار في الاسمية حتى سمي بالامكن ايضا ولذا يقبل جميع خواص الاسم ولا يمنع اوهو منقول من معنى الرجوع فان الرجوع لازم للصرف يعني انه سمي به لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او من معنى التغير لانه لازم للصرف ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر والتوين او معنى الزيادة لانه لازم له ايضا والمراد بالجر هو الجر بالكسر وانما اعمل المصنف هذا القيد مع لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر هو ما يكون علامة الكسر لانه الاصل في الدلالة على الجر وانما لم يمنع الجر والتوين منه لعدم مشابهته بالفعل (وبغير المنصرف) اي والمراد بغير المنصرف (اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتوين) فقوله اسم يخرج به الفعل والحرف لانه لا يتصور فيهما وقوله معرب بالحركة يخرج به المعرب بالحروف لانه ليس في شان المعرب بالحروف دخول الجر والتوين حتى يتصور فيهما والمراد من التوين تنوين التمكن وهو ما يدل على قوة الاسمية في الاسم حتى تدخل عليه عند كونه معرفة مثل تنوين زيد علما وانما اريد به لان غير المنصرف لما شابه الفعل في تحقق الفرعتين لانه كما ان الفعل يكون فرعا للاسم في الاشتقاق والافادة كذلك الاسم الغير المنصرف يوجد فيه علتان وكل علة منهما يكون فرعا لشيء مثلا العدل يكون فرعا للبعدول عنه والوصف يكون فرعا للموصوف (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين سمعي) اي النوع الاول منهما ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية (نحو احاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح الميم والهاء (وثناء) بضم الشاء (ومثنى) بفتح الميم (وثلاث) بضم الشاء (ومثلث ورباع ومربع) وقال الرضي هذه المذكورات مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصلا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة وهي خماس

ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان وثمان وتساع
 ومنسع بلاسماع بل المسموع مع الياء النسبية نحو خاسى الى تساعى
 هذا وجعل ابن مالك خحاس ومخمس مسموعين ايضا وكل منهما
 معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ
 ايضا فاصل جاءنى القوم احاد او جاءنى موحد جاؤا واحدا واحدا
 وكذا البواقي (واخر) وهو بضم الهمزة وفتح الحاء اسم تفضيل
 جمع اخرى مؤنث آخر مثل نصرى ونصر لان معناه فى الاصل اى
 فى بقائه على الاسم التفضيل اشد تأخر ثم نقل الى معنى غير وهو اما
 معدول من اخر من او من الاخر وانما كان معدولا لان قياس اسم
 التفضيل ان يستعمل اما بمن او باللام او بالاضافة فذهب البعض
 الى انه معدول من اخر من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التنكير
 وذهب الاخر الى انه معدول من الآخر لموافقة للموصوف فى الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احد الى كونه معدولا
 عن اخر الذى معه الاضافة لانه لو كان كذلك يقتضى ان يكون
 اما مؤنثا او مبنيا وليس فى اخر بعد العدول شئ من ذلك ونقل
 الشارح عن الفاضل العصام انه قال ان هذا الوجه ضعيف والوجه
 الوجه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر
 لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الاما ذكر اولا ولا يتصور
 ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل
 وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقوله (صفات)
 منصوب بالكسرة على انها حال من تلك اللفاظ اى منعت تلك
 اللفاظ او مثلت حال كون المذكورات صفات اى ليست اعلاما
 لانها لو كانت اعلاما اما ان تكون علما للذكور او تكون علما للاناث
 فان كان الاول يكون منصرفا عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع
 صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وان كان الثانى فهو غير
 منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حينئذ مما سيأتى من
 التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف

فى كل من المذكورات العدل الحقيقي والوصف الاصلى فان الوصف
 العارضى صار اصليا فى المعدول لاعتباره فى وضعه (وجمع)
 اى ونحو جمع (وكنع وبتع وبصع جوعا) اى حال كون المذكورات
 من جمع الى بصع جوعا فان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن
 جمع بضم الجيم وسكون الميم وهو جمع جعاء مثل جمع جعاء وسبب
 منع الصرف فيها العدل الحقيقي والوصف الاصلى ولا يضره غلبة
 الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم قيل المراد من
 التعريف تعريف مكنسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير جمعهم
 وقيل تعريف بلاداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال للاول
 التعريف الاضافى والثانى التعريف الوضعى ولوقوع هذا الاختلاف
 فيه لم يقيدها بالصفات كما قيد فى الاول وانما قيدها بقوله جوعا لانها
 لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون منصرفا كما سبق (وعمر)
 اى ونحو عمر (وزفر وزجل) وهو اسم نجم من النجوم السيارة
 (وقزح) وهو اسم جبل فى مزدلفة (اعلاما) اى حال كون
 المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها العلمية
 والعدل التقديرى وكان اصل عمر عامر واصل زفر زافر واصل
 زحل زاحل واصل قزح قازح فععدل عنها الى هذا الوزن الذى
 ليس من الاوزان القياسية ولو نسكت هذه المذكورات تكون
 منصرفة لانها حينئذ تكون باقية على سبب واحد (وقياسى)
 اى النوع الثانى من غير المنصرف قياسى يعنى انه لا يتوقف منعه
 بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
 غير محصور ولذا اشار اليه بتصدير لفظ كل حيث قال (وهو كل علم)
 اى القياسى كل علم (على وزن مخصوص بالفعل) يعنى انه يكون
 على هيئة كانت تلك الهيئة موضوعا بالفعل فى اصل وضعها
 وان كانت فى وضعها الثانى موضوعا للاسم فانه اذا تخص ذلك
 الوزن من بين الاوزان لا يوجد فى اوزان الاسماء المنقولة اما من
 وزن الفعل او منقولا من العجم (كضرب) بوزن المجهول اذا سمي به

رجل (وشمر) بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس الحجاج
لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من الشمر بمعنى سرعة المشي
وكذا بقم بتشديد القاف منقولا عن العجم (وانقطع واجتمع واستخرج
وغيرها من اوزان الماضى الخماسى والسداسى فان اوزان هذه الافعال
معلومة او مجهولة لا توجد فى اوزان الاسماء واذا سمي به شئ يكون
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لتحقق الفرعتين فيها احدهما
وزنه لكون هذا الوزن فرعا لوزن الفعل والاخر العلمية التى هى
فرع للنكرة وكذا فوعلى على وزن المجهول وقوله (اوفى اوله)
ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (احدى زوائد المضارع) مبتدأ
مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اى كل
علم يكون على الوزن الذى يقع فى اوله احدى زوائد المضارع
التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين وقوله (غير قابل)
بالنصب حال من الضمير المجرور فى قوله فى اوله اى حال كونه
ذلك الوزن الذى فى اوله ذلك غير قابل (للتاء) وهى تاء التأنيث
المتحركة التى تلحق باخر الاسم المؤنث فانه لما وجد فى نوع الاسم
كلمة تلحق باخرها تلك التاء اخرجته عن كون الاسم من وزن الفعل
لان لحوق تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف
كان للعلمية والتأنيث كما سيجئ كعمله وارملة فانه اذا سمي بهما يدخل
فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل لانعدام شرطه (نحو
يزيد ويشكر) فانهما على وزن يكون فى اولهما احدى زوائد
المضارع وهى الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال زيادة ويشكرة
واذا سمي بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احد
فان فى اوله الهزة (وكل افعال التفضيل والصفة) اى والقياسى
ايضا كل اسم يكون على وزن افعال اما التفضيل او للصفة فالاول
(نحو افضل و) الثانى نحو (ايض) وسبب منع الصرف فيهما
الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد بعدم قبول التاء
فانه لا احتمال فى كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعلى

ومؤنث الثانى على وزن فعلاء (وكل اسم اعجمى) اى والقياسى
ايضا كل اسم غير عربى سواء كان فارسيا او غيره (استعمل) اى
لكن ليس على اطلاقه بل بشرط ان يستعمل (فى اول نقله الى العرب علما)
يعنى بشرط ان يستعمل بعد نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم
وموضوعه فيه ثم نقل الى العرب لان يكون علما فيه ايضا ولم يكن
علما فى العجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما ولم يستعمل بعد
نقله اليه الا علما وانما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه
فى الاعجمى وليظهر كونه عجمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل
العرب فيه وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام
والاضافة والتعريب والتغير فيكون ح كاللفظ العربى فيضعف العجمة
فلا تؤثر فى منع صرفه (وهو زائد) اى والحال ان ذلك الاعجمى زائد
(على الثلاثة او متحرك الاوسط) اذا لم يزد عليها (نحو قالون
وابراهيم وشتر) وانما اورد امثلة ثلاثة فانه يحتاج الى ثلاثة امثلة
احدها ان يكون مثالا لما كان فى العجمة غير علم والثانى لما كان فيه
علما وكلاهما زائدتان على الثلاثة والثالث لما كان على ثلاثة احرف
متحرك الاوسط مثال الاول لفظ قالون فانه فى العجم اسم جنس بمعنى
الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه الى العرب لتسمية شخص معين
به لجودة قرأته وهو امام من رواة نافع ومثال الثانى لفظ ابراهيم
فانه استعمل فى العجم ايضا علما لخليل الله عليه السلام ومثال الثالث
شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم
فيكون نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة على الثلاثة وتحرك
الاوسط علم ههنا ثلاثة مذاهب الاول مذهب الزمخشري وهو
ان العجمة كالتأنيث المعنوى فى جواز الوجهين حين سكون الاوسط
بدليل اعتبار العجمة فى ما وجور فعلى هذا يجوز فى نوح وجهان
كما يجوز فى هند وزي فوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيث المعنوى
وبين العجمة بان الاول امر حقيقى حتى يكون له علامة تظهر فى بعض
تصرفاته بخلاف العجمة فانها امر اضافى وليس لها علامة ظاهرة

تدل على كونها بحجة فلا يلزم من اعتبار التأنيت في نحو هند اعتبار
الحجة في نحو نوح مع انه لم يسمع قط منع الصرف في نوح كما سمع
في هند واما اعتبار الحجة في نحو ماء وجور فليس ليكون سببا
مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيت المعنوي والثاني
مذهب سيبويه وعليه اكثر النحاة وارتضاه الرضي وهو ان تحرك
الاولى لا يعتبر في الحجة اصلا وانما اعتبر في التأنيت ليقوم تحرك
الاولى مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء فيحصل به التقوية
في الجملة وهذا المعنى لا يعقل في الحجة لانه لا علامة لها حتى يحتاج
الى اقامة حرف زائد على الثلاثة فلا وجه فيها في اعتبار شيء للتقوية
واما اعتبار الزيادة فيها فلكون اكثر كلام العجم على الطول
والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها في الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية الحجة معقولة
واما مجرد اعتبار تحرك الاولى فلا يوجب طولاً مؤدياً الى القلة
في لغة العرب واعتباره غير معقول فيها الا ترى الى كثرة نحو حجر
والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار تحرك الاولى
في الحجة بدليل نحو سقر وشتر ورد بانها غير منصرف لكونهما اسمين
للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان للثمة الخلاف
وانما يظهر للثمة نحو ملك ان سمي به رجل مع انه منصرف في جميع
الاستعمال هذا ملخص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تعالى
ههنا ابن الحاجب واختار مذهبه (وكل مؤنث) اي غير المنصرف
كل مؤنث وقوله (بالالف) ظرف مستقر على انه صفة مؤنث
اي كائنة بالالف لا بالتاء وقوله (مقصورة) حال من الف اي حال
كون تلك الف مقصورة (او ممدودة) والمراد بالالف الممدودة
التي هي للتأنيت وهي الهمزة التي هي بعد الف لانهم قالوا ان الف
الاولى ليست للتأنيت بل زيدت في آخره الف اخرى فاجتمعت الالفان
فقلبت الثانية همزة فيكون الالف الممدودة هي الهمزة واطلاق الالف
عليها مجاز بعلاقة الكون لانها كانت في الاصل الفا واطلاق

الممدودة عليها مجاز ايضا باطلاق صفة السبب على السبب كذا في
الشرح لمخصا (نحو حبل وجرأ) وهذا من العلتين اللتين
تقومان مقام العلة الواحدة وهما الف التأنيت وصيغة منتهى الجموع
كما سيأتي وانما تقوم الالفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع انها
للتأنيت ايضا لان الالفين لازمتان للكلمة وضعا فانه لا يجوز ان يقال
حبل وجرأ بحذف الالفين بخلاف التاء فانها وان زمت للكلمة
اذا كانت علما لكن لا زومت لها بعرض وهو العلية ورده المصنف
وحاصله انهم ان ارادوا انه لا شيء من التاء يلزم للكلمة فهو
منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما في نحو ظلمة فانه لا يجوز ان يقال
ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست لازمة لها فهو منقوض
ايضا بان بعض الالف ليست لازمة ايضا كما في نحو ذكرى وضراء
فانه يجوز فيهما ان يقال ذكر وضروا وان ارادوا ان التاء قد تجيء
للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات مطردا فهو منقوض ايضا
بان الالفين تجيئان للفرق في الصفات ايضا حيث تجيء المقصورة في
افعل التفضيل وتجيء الممدودة في افعل الضم وهذا لا يكون دليلا
للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء
وتتغير عند دخول الالفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف
الالفين ويجعلون هذا فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه
قوي في الفرق الا ان انضموا اليه بان التاء تقلب هاء في الوقف وهي
حرف خفي كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء كثيرة ومفارقة
الالفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم انتهى رد المصنف
وجوابه ملخصا (وكل علم) اي غير المنصرف كل علم (فيه تاء التأنيت
لفظا) ولا يشترط فيه ما اشترط في التقدير من الزيادة على الثلاثة
او تحرك الاولى لعدم الاحتياج اليه (نحو فاطمة وحرة) فالاول
مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا والثاني مثال لما كان معناه مذكرا
(او تقديرا) اي اوليس فيه تاء التأنيت لفظيا بل تقديرا بان يكون
حروفيه زائدة على الثلاثة حتى يكون الحرف الرابع نائباً للتاء

او يكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائباً لها ولذا قال
 (وهو زائد) اى والحال انه زائد (على الثلاثة نحو زينب
 او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة) وقوله (ولو سمي به
 مذكر صرف) بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم
 امرأة لكنه لو سمي به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف
 النائب بخلاف نحو قدم فانه لو سمي به مذكر انتفى التأنيث لفظا ومعنى
 والمراد بنحو قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط واكتب
 التأنيث من معناه وانما صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التأنيث
 حينئذ فانه ليس في لفظه حرف زائد على الثلاثة حتى ينوب مناب
 التأنيث مثل زينب فانه منع صرفه لو كان تأنيثه اصليا يعنى مكسوبا
 من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تأنيثه بتأويل الجماعة وليس فيه
 تاء كلما كان في كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلو جعل علما لمؤنث
 منع صرفه واذا سمي به مذكر صرف ايضا لضعف التأنيث
 (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه
 نحو هند) اما صرفه فلضعف التأنيث فيه ولعدم النائب عن التاء
 واما منعه فلوجود السيين وهما العلمية والتأنيث وان كان الثانى
 ضعيفا (وكل علم) اى غير المنصرف ايضا كل علم (مركب
 من اسمين ليس احدهما) اى احد الاسمين (عاملا فى الآخر)
 اى فى الاسم الآخر بان يكون الاول مضافا الى الآخر وجارا له مثل
 عبد الله او يكون الاول معنى فعل ناصب للثانى نحو ضارب زيدا
 يتنوين الاول ونصب الثانى (ولا الثانى) اى وليس الاسم الثانى
 (صوتا) فى الاصل مثل سيبويه (ولا متضمنا) اى وليس الثانى
 ايضا متضمنا (لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما
 كان فى التركيب التعدادى كخمسة عشر او جارا نحو وجارى
 نيت بيت اى من بيت الى بيت (نحو بعابك وحضر موت علمين)
 لبلدين فان الاول مركب من بعل وبك وكذا حضر وموت وليس
 الاول عاملا فى الثانى وليس الثانى صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف بل هما

تركيبان من جيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف
 واسم نحو النجم وبصرى ونحو من زيد وان زيدا اذا كان علما
 ومن المركب من فعل ومعموله نحو تأبط شرا فان الاولين لكونهما
 مركبين من حرف غير مستقل لا يعتد بحزبته فكأنهما لا تركيب
 فيهما حتى يؤثر واما البواقى من ان زيدا وغيره فلكون اعراب
 الثانى محكما لا يظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما
 عاملا فى الآخر احترازا عن مثل عبد الله وضارب زيدا فلان منع
 الصرف لا يؤثر فى الاول لانه غير مركب ولا يؤثر فى الثانى لانه
 مشغول بالجذر الذى هو تأثير الاول وانما قال ولا الثانى صوتا فان الثانى
 مبنى او محكى بناؤه وانما قال ولا متضمنا لمعنى الحرف فانه حين
 تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب
 انما يؤثر فى منع الصرف اذا كان تركيبا من جيان نحو بعابك
 فلا يكون التركيب الاسنادى نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب
 الاضافى نحو عبد الله ولا التركيب الصوتى نحو سيبويه ولا التركيب
 التعدادى نحو خمسة عشر اثرا لمنع الصرف وعبارته قاصرة عن
 احاطة الاحترازا فانه لابد ان يزيد ولا معربا قبل العلمية حتى يكون
 احترازا عن التركيب الاسنادى ولو قال بعد قوله مركبا بدون
 النسبة او قال مع الامتراج لكان اخصر واشمل وامنع مع انه لو قال
 مركب من جى لكان اوضح من الكل كذا فى الشرح وسبب المنع
 فى الكل العلمية والتركيب الذى هو فرع المفرد (وكل ما) اى غير
 المنصرف ايضا كل اسم (فيه الف ونون زائدتان علما اووصفا)
 وقوله (لايدخله التاء) صفة وصفها مثال العلم (نحو عمران) فانه
 غير صفة وغير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدين الذى هو
 فرع المزيدي عليه وقوله (وسكران) مثال للوصف الذى لايدخل
 التاء فى مؤنثه فلا يقال سكرانة بل سكرى وقوله (ورجن) مثال
 لما لا يكون له مؤنث اصلا فسكران ورجن غير منصرفين للوصفية
 التى هى فرع للموصوف وللالف والنون المزيدين والمراد بزيا دتهما

زياً دتھما فی الآخر وقوله زائدتان احتراز عن اصليتين نحو حنان
ومنان وسميتا ايضا بالف ونون مضارعين لشبههما بالفي التانيث
وقيل في وجه الشبه انه امتناع دخول التاء فيهما وقيل انه كونهما
مزیدتين في الآخر (وکل جمع) اي غير المنصرف كل جمع
(على وزن فعال او فعاليل) اي على وزن كان اوله مفتوحا وثالثه
الساوي يكون بعده حرفان متحركان او يكون بعده ثلثة احرف
اوسطها ساكن وان كان في الاصل كذلك ثم حذف الحرف
الاخير بالاعلال فانه غير منصرف ايضا على الاصح نحو جوار
وكذا لو ادغم مثل دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعاً في
الحال او كان جمعاً في الاصل ثم ان جعل جمعيته نحو خضاجر علماً
للضيع واعم ايضاً من ان يكون جمعاً تحقيقاً (نحو مساجد ومصايح)
او جمعاً تقديراً كسر وويل فانه مقرد على هذا الوزن فيقدر
بانه جمع سبر والة بان يعتبر كل جزء من اجزائة سبر والة
وكانه مركب من الاجزاء اعتباراً ووجه اشتراط كونهما
على الصيغتين دون صيغة سائر الجوع لان في بعض هاتين الصيغتين
بتكرار الجمعية فيكون تكررها قائماً مقام العلتين كالنبت فانه جمع
اكالب وهو جمع كلاب وان كان البعض الآخر ليس كذلك كشالي
المتن ولذا سمي هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجوع وانما لم يقيد
بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازة ومدائي كما احتراز ابن
الحاجب لانه لا حاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذ
الصيغة وهاتان الصيغتان بلاهاء وياء مع ان المختار عند المصنف
في مثل فرازة ان يكون التاء جزءاً فلا يحتاج الى الاحتراز (ويجوز
صرفه) فسر السارح بقوله لا يمتنع اشارة الى ان الامكان امكان
خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه يعني يجوز جعل غير المنصرف
منصرفاً حقيقة بادخال الكسر والتنوين هذا اذا عرفت غير المنصرف
بما لا يدخل الكسر والتنوين كما عرفت المصنف واما على من عرفة
بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفاً حقيقة

فانه لم ينعدم فيه علتان حتى يكون منصرفاً حقيقة فيقال حيث
انه يجوز صرف حكمه الى حكم المنصرف وقوله (لضرورة الشعر
اول التناسب) متعلق بقوله يجوز وقوله (نحو سلا سلا وقواريرا)
مثال لما ينصرف للتناسب فان سلا سلا جمع على وزن فعال وكذا
قوارير على وزن فعاليل وقد نونا في قراءة نافع والكسائي ليناسب
الاول لقوله تعالى (اغللا) وليناسب الثاني لقوله قطريرا بعده
واما المثال للضرورة فهو على نوعين احدهما ان يخل بالوزن فهو
كما في المريضة المنقولة عن فاطمة رضي الله عنها حيث قالت حين
انتقال النبي عليه السلام * صبت على مصائب لو انها * صبت على
الايام صرن لياليا * وصدره * ماذا على من شم تربة اجد * ان لا يشم
مدى الزمان غواليا) فانه لو لم ينون قولهما مصائب لاختل الوزن
والثاني ان يخل السلاسة فهو كما في قول الشاعر في مدح امامنا
الاعظم رحمه الله حيث قال * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو
المسك ما كررته يتضوع * فان نعمان غير منصرف بالعلمية وبالانف
والنون المزيدين لكنه نون وكسر في هذا البيت فانه لو لم ينون
كذلك لاختل السلاسة (وكل ما) اي كل اسم (لا ينصرف
اذا اضيف) اي الى شيء (اودخله لام التعريف انصرف) اي
اي حقيقة سواء وجد فيه السين او لا يعني انه ينجر بالكسر
واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لا يدخل لما نفع آخر وهو
اللام والاضافة وقوله (نحو مرت بالاجر) مثال للثاني وقوله
(واجرنا) اي مرت باجرنا مثال للاول (والتقسيم الثالث)
من الاقسام الاربعة للاعراب (بحسب النوع وهو) اي الاعراب
بحسب النوع (اربعة رفع ونصب مشتركان) اي هما مشتركان
(بين الاسم والفعل) يعني ان كلا منهما غير مختصين بواحد من
الاسم والفعل ولا فرق بينهما في ان يكونا مرفوعين ومنصوبين
ولكن الفرق بينهما في الواسطة فانها في الاسم الفاعلية
والمفعولية وفي الفعل المشابهة التامة كما سبق (وجر) اي والثالث

جر (مختص بالاسم) فانه لا يوجد في غيره وانما اختص به فانه علم
 الاضافة والاضافة من خواص الاسم (وجزم) اى والرابع جزم
 (مختص بالفعل) فانه لا يوجد في الاسم والجزم يشبه الجر في
 الاختصاص (وعلامة الرفع اربعة) اى من ذات الاعراب (ضمة
 وواو والف ونون) فالضمة في الاسم والفعل والواو في الاسماء
 الستة وفي الجمع المذكر السالم والالف في ثنية الاسماء والنون في
 ثنية الفعل وجمعه المذكر وفي الواحدة المخاطبة منه (وعلامة
 النصب خمسة قحمة وكسرة والف وياء وحذف النون) فالقحمة
 في الاسم والفعل والكسرة في الجمع المؤنث السالم والالف في الاسماء
 الستة والياء في ثنية الاسم وجمعه المذكر السالم وحذف النون
 في الفعل (وعلامة الجر ثلاثة كسرة وقحمة وياء) فالكسرة في الاسم
 المنصرف والقحمة في غير المنصرف والياء في ثنية الاسم وفي جمعه
 المذكر السالم وفي الاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة
 وحذف الآخر وحذف النون) فحذف الحركة من آخر المضارع
 الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع
 الذى يكون آخره حرف علة وحذف النون في ثنية الفعل المضارع
 وجمعه المذكر ومخاطبته المفرد وهو مشترك بين علامتى النصب
 والجزم وضافة العلامة اما يائية كشجر الاراك والمعنى علامة هي
 الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قبيل اضافة الدال الى المداول
 اى علامة دالة على ما يدل عليه كل منها فالاول عند من جعل
 الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثاني عند من جعل الاعراب
 عبارة عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة
 عن الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف
 (والتقسيم الرابع) اى من التقسيمات الاربعة للاعراب (بحسب
 الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلثة لفظى يظهر في اللفظ)
 اى في لفظ الكلمة التى لها الاعراب (وتقديرى ومحلى) فالاول هو
 الاصل وقوله (فلنذكر) نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز

عند المصنف وان لم يجوز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر والنهى
 بناء على لزوم اتحاد الامر والمأثور يعنى انى امرت نفسى بان تذكر
 (الاخيرين) اى التقديرى والمحلى (حتى يعلم) اى بسبب ذكرهما
 (ان ماعداهما لفظى) لان فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء
 ثلثة وهى ان الاعراب اما لفظى واما تقديرى واما محلى فان استثنى
 منها بعض الجزئين ينتج الجزء الثالث اذا قلنا لكنه ليس بتقديرى
 ولا محلى فينتج انه لفظى (فالتقديرى ما) اى اعراب (لا يظهر
 في اللفظ بل يقدر في آخره لما منع) اى يمنع عن ظهوره في اللفظ وقوله (غير
 الاعراب) بالجر صفة مانع اى المانع هو غير الاعراب (الحقيقى) اذا كان
 حقيقيا يكون محليا كما يجىء (ولا يكون) اى لا يوجد التقديرى (الا فى
 المعرب) اى المعرب الاصطلاحى وقوله (كاللفظى) ظرف مستقر
 حال من الضمير المستتر تحت لا يكون اى كما لا يكون اللفظى الا فى المعرب
 لا يكون التقديرى ايضا الا فيه (وذلك) اى التقديرى (فى سبعة مواضع
 الاول مفرد) وقوله (آخره) مبتدأ وقوله (الف) خبر والجملة صفة
 مفرد اى الاول من السبعة اى معرب مفرد اى ليس بثنية ولا جمع آخر
 ذلك المفرد الف سواء كان اسما او فعلا مضارعا وقوله (وان حذف)
 وصلية اى ولو حذف ذلك الالف (لالتقاء الساكنين) فهو تقديرى
 ايضا لامتنى حكمه حكم الملفوظ وانما قيده بقوله لالتقاء الساكنين
 فانه لو حذف لجر الحقة فهو لفظى ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديرى
 فى كل احواله وبعضه تقديرى فى بعض احواله اراد ان يبين بقوله
 (فان كان) اى ذلك المفرد (اسما) اى ليس فعلا (فاعرابه) اى
 اعراب ذلك الاسم المفرد (فى الاحوال الثلث تقديرى) فان الالف
 سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدرا
 كما اذا حذف له فهو لا يقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود
 الاعراب الذى هو الحركة فيه (نحو العصا وعصا) اورد مثالين
 فان الاول مثال للالف المذكورة والثاني مثال للالف المقدرة المحذوفة
 لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين (وان كان) اى ذلك المفرد

(فعلا) اى مضارعا (فرعه ونصبه تقديرى) لان الالف موجود فيه في هذين الحالين (وجزمه لفظي) لكون الالف غير موجود في الجزم لان اعرابه حيث حذف الآخر (نحو يخشى) وهو مثال لحالة الرفع (ولن يخشى) وهو مثال لحالة النصب (ولم يخش) وهو مثال لحالة الجزم (والثاني) اى الموضع الثاني (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف (اضيف) اى ذلك الاسم (الى ياء المتكلم) سواء حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءنى ابو العباس او حذف للاكتفاء بالكسرة وسواء قلبت الفاء او تاء نحو يا ابا او يا ابت لكن بشرط ان لا يكون المضاف ثنية فانها لو كان ثنية كان اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث تقول مسلمى وزأيت مسلمى ومررت بمسلمى بتشديد الياء فيهما ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا الى التفصيل فقال (فان كان) اى ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم) اى المعرب بالواو والياء (فرعه تقديرى فقط) اى ليس نصبه وجزه تقديرى وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هي الواو تقتضى قاعدة الصرف ان تقلب ياء فانه اذا اجتمع الواو والياء فى كلمة وقد سبقتهما احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وزوال علامة الرفع يكون تقديرى او اما حالتى النصب والجر فلكون العلامة فيهما ياء يكون لفظيا لبقاء الياء فيهما (نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى فى الثانية ثم ثقلت حركة الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء (وان كان) اى ذلك الاسم المضاف الى ياء المتكلم (غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعراب ذلك الاسم فى كل احواله (تقديرى نحو غلامى) وكذا ابى (ورجالى ومسلماتى) فالاول مثال للمفرد من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال للجمع المكسر والثالث مثال للجمع المؤنث السالم وانما كان كذلك فان ما قبل الياء اما كسرة لاقتضائه لها نحو غلامى او سكون كما اذا كانت الفاء نحو مشواى ومحيى او قمتة نحو يا اسنى فيتعذر ادخال

حركة الاعراب على كل تقدير اما الاخيران فظاهرا لكونه الفاء واما الاول فانه لما حرك بالكسرة قبل دخول الاعراب تعذر دخول حركة الاعراب عليه اما علامتى الرفع والنصب فظاهرا لكونهما ضدتين للكسرة واما علامة الجر فلان الكسرة دخلت عليه قبل الاعراب فيقتضى ادخال كسرة اخرى للاعراب فيكون تحميل حركة اخرى عليه مذكرا واما اعتبار تلك الكسرة بعد دخول العامل عليه حركة اعرابية كما ذهب اليه البعض قياسا على الثنية والجمع فلا يصح ايضا فانه قياس مع الفارق لان الالف والواو فيهما يتبدلان باختلاف العوامل فيجوز فيهما بعد دخول العوامل اعتبار كونهما اعرابا وان كان قبل دخولها مبنيا موضوعا عليها بخلاف هذا فان ما قبل تلك الياء لا يتبدل اصلا واما ما ذهب اليه الجمهور من ان ما اضيف الى ضمير المتكلم مبنى على الكسر او غيره فلا وجه له ايضا لان علة التعذر هي الاضافة الى الضمير وهذا لا يوجب البناء لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيين ايضا وهذا ملخص ما بينه الشارح (والثالث) اى الثالث من السبعة (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او ثنية او جمعا وقوله (فى آخره) ظرف مستقر صلة لما والضمير راجع اليه وقوله (اعراب محكى) فاعله اى كل اسم يقع فى آخره اعراب محكى سواء كان حركة او كان حرفا وقوله (اما جملة) بالنصب حال عن الضمير المجرور فى آخره اى حال ذلك الاسم الذى فى آخره ذلك فى الاصل جملة (منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا) فان اصله جملة فعلية لكون تأبط فعلا ماضيا من التأبط وهو اخذ الشئ تحت الابط وشرا بالنصب مفعوله وهو منصوب لفظا لكونه مفعولا ثم جعل ذلك بمجموعه علما لشخص فيكون اعرابه تقديرى لان الاسم الواقع فى آخره هو لفظ شرا وهو مشغول باعراب محكى (او مفردا) اى احوال ككون ذلك الاسم مفردا (فى قول الحجازى) ولما كان الحجازى اسما مفردا لفظا وجمعا معنى قدر موصوفه بلفظ القوم الذى لفظه مفرد ومعناه

جمع يعني اسم الجمع اى فى مذهب القوم الذى هم المنسوبون الى الحجاز وانما قيده به فان بنى تميم لا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) بالنصب لكونه مذكورا فى كلام السائل بالنصب وهو قوله لمن قال اى جوابا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعى عن تمران) بالالف جوابا (لمن قال الك تمران) فالاول مرفوع تقدير اعلى انه خبر من والثانى مجرور تقدير (وكذا) اى كالذى ذكر من كون الاعراب فيه تقدير يا لاشتغال آخره باعراب آخر (كل علم مركب) وقوله (جزؤه) مبتدأ و (الثانى) صفة وقوله (معمول) خبره والجملة صفة مركب اى كل العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول فى الاصل (لما) اى للجزء الاول الذى (لا اعراب له) اى للجزء الاول اصلا حتى يعطى له الاعراب فيظهر فيه (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) فان الجزء الثانى فى الاول فى الاصل معمول لان وهو حرف لا اعراب له وزيد فى الثانى معمول للعادل المعنوى لكونه مبتدأ وفى الثالث مجرور بمن الذى هو حرف جر ايضا لا اعراب له اصلا فضلا من ان يظهر والكل مشغول باعرابه الا صلى ولو غير اعرابه بطل الحكاية (بخلاف نحو عبدالله) اى العلم المركب تركيبا اضافيا (ومضروب غلامه) اى العلم المركب من العامل المشابه بالفعل ومعموله (فان اعراب الجزء الاول منهما) اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه وهو العبد فى الاول ومضروب فى الثانى (لفظى) بحسب العامل فان كان عاملا رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به لفظا تقول جاءنى عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله وتقول فى الثانى جاءنى مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه (والثانى) اى واعراب الجزء الثانى وهو لفظة الله فى الاول وغلامه فى الثانى (مشغول باعراب الحكاية) وهو الجر بالاضافة فى الاول والرفع بالنائية فى الثانى وقوله (او بناء)

ذكر منصوبا اشعاراً بان السؤال عن زيد المنصوب اظهر

معطوف على قوله اعراب محكى اى او ما فى آخره بناء (محكى نحو خمسة عشر) اى اذا كان علما فانه مبنى قبل العلمية ولا كان علما وجد فى آخره بناء محكى وهو بناءؤه قبل العلمية (على الاشهر) اى كون هذا معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر واما على مذهب الغير الاشهر فهو مبنى كما كان قبل العلمية (والرابع) اى الرابع من السبعة (ما) اى معرب سواء كان اسما او فعلا (فى آخره) اى يقع فى آخره (ياء مكسور ما قبلها) وقوله (وان حذف الالتقاء الساكنين) وصلىة اشار به الى ان الياء ان حذف لالتقاء الساكنين كما فى قاض وقاضى البلد فهو كالملفوظ فاعرابه تقديرى ايضا لكونها منوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظى كما فى الاسماء المقطوعة اللام نحو يدواب واخ لكونها منسية (فان كان) اى ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى) فعلم منه ان نصبه لفظى (نحو القاضى) هذا مثال للملفوظ (وقاض) وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لان علامتى الرفع والجر التى هى الضمة والكسرة يستقلان على الياء بخلاف الفتحة فى نحو القاضى اذا رفع او جر حذفت حركة الياء فبقى ساكنا واما فى حالة النصب فلحقة الفتحة عليه ابقى على ما كان وفى نحو قاض لما وقع فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع الاجتماع ونقل التنوين الى ما قبلها واما فى نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم ذلك فبقى على حاله (وان كان) اى ذلك المعرب (فعلا فرفعه فقط تقديرى) واما نصبه وجره فلفظيان وقوله (ان لم يلحق بآخره ضمير) شرطية اى ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا والا لم يكن كذلك (نحو يرمى) هذا مثال لمفرد الغائب (وترمى) وهذا مثال للمشترك بين الغائبة والمخاطب (وارمى ورمى) وانما كان كذلك فانه فى حالتى الرفع والنصب معرب بالحركة وفى حالة الجزم معرب بحذف الآخر فلكون الضمة ثقيلة يحذف فى حالة الرفع فيكون تقديرى ولا يكون الفتحة خفيفة لم يحذف فى حالة النصب فيكون لفظيا

وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو اما نون جمع المؤنث واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ففي الاول يكون مبنيا نحو يضرب بن وتضرب بن وفي الثاني يكون اعرابه بالنون ويجذف فيها نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا فالكل لفظي (والخامس) اي من السبعة (فعل آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط ايضا) اي كفعل آخره ياء مكسور (تقديرى) دون نصبه وجزمه اما نصبه فلخفة القحمة عليه واما جزمه فلكونه محذوف الآخر كما مر (ان لم يلحق بآخره ضمير) اي بهذا الشرط العدمي ايضا (نحو يغزو وتعزو واغزو ونغزو) ووجهه وجه ما سبق بعينه وانما ذكر هذا القسم برأسه ولم يلحق بالسابق فان الياء المكسورة مشتركة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه لا يوجد في آخر الاسم (والسادس) اي من السبعة (اسم معرب وقوله) (اعرابه) مبتدأ وقوله (بالحروف) خبره والجملة صفة وقوله (ملاق) مرفوع تقديره على انه صفة بعد صفة وقوله (لساكن) متعلق بملاق وقوله (بعده) ظرف مستقر صفة ساكن والضمير المجرور راجع الى اسم وقوله (اي كلمة) تفسير لساكن وقوله (في اولها) ظرف مستقر صفة كلمة وقوله (همزة وصل) فاعله اي هو الاسم المعرب الذي يكون اعرابه بالحروف سواء كان تاما كما في الاسماء الستة او ناقصا كما في التثنية وجع المذكر السالم واتصل آخره الى كلمة في اولها همزة وصل (فان كان) اي ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) اي التي ذكرت بانها بشرط كونها مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء (فاعرابه في الاحوال الثلث تقديرى نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم) فان حروف الاعراب محذوفة في كل منها لاجتماع الساكنين من كل منها ومن ما بعده من الساكن (وان كان) اي ذلك الاسم (جمع المذكر السالم فان كان) اي فينظر حيثئذ ان كان (ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو) اي حرك الواو في الاول

(بالضم) لكونها من جنس الواو (و) حرك (الياء) في الثاني (بالكسرة) لكونها من جنس الياء (فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث) لان حرف الاعراب الذي هو الواو والياء لم يحذف بل هو مذكور وملفوظ فيهما (نحو جاءني مصطفو القوم ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم) فان اصل الاول مصطفون واستقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفون ولما حذفت النون بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثاني اول الكلمة التي اضيف اليها وحركت الواو بالضم ولم يحذف لكون ما قبلها مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفى القوم اصله مصطفين فقلبت الياء الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مصطفين وحذفت النون بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت الياء بالكسرة (وان لم يكن) اي ما قبلها (مفتوحا) بل مضموما او مكسورا (يحذفان) اي الواو والياء للساكنين وانما حذف ههنا ولم يحركا بالضم والكسرة فانه اذا حرك في الاول يلزم اجتماع الضمتين وفي الثاني يلزم اجتماع الكسرتين (فيكون) اي اعرابه (تقديرى في الاحوال اثنتان نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) اي ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) للزوم حذف الالف الذي هي علامة اثنية في حالة الرفع لاجتماع الساكنين وقوله (وفي نصبه وجره) متعلق بقوله (يحرك) وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديره معطوف على الجزاء السابق وهو فرفعه او مرفوع على انه استئناف و (الياء) نائب فاعله اي وان كان تثنية يحرك الياء (بالكسر) في نصبه وجره (فيكون) اي اعرابه (لفظيا) لوجود ياء الاعراب وانما حرك الياء بالكسر لانه اذا حذفت النون بالاضافة يجتمع الساكنان ولدفعه يحرك الياء بالكسر لكونه من جنسه ولا يحذف لكونه علامة (نحو جاءني غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (والسابع) اي من المواضع

السبعة (الموقوف) أي العرب الذي وقف (عليه بالاسكان)
 قوله عليه نائب فاعل الموقوف وقوله (بما كان) حال منه أي حال
 كون ذلك العرب من العرب الذي كان (اعرابه بالحركة) فانه لو كان
 اعرابه بالحرف يكون لفظيا كسلمون ويضربون (فان كان)
 أي ان كان ذلك الاسم الذي وقف عليه (غير ممنون بتكوين التمكن)
 وهذا صادق على نوعين أحدهما ما لم يكن منونا أصلا والآخر
 ما يكون منونا بتكوين المقابلة (أو كان) أي أو ان كان (في آخره)
 أي في آخر ذلك الموقوف عليه (تاء التأنيث فاحواله الثلث) أي اعرابه
 في احواله الثلث (تقديرى) لعدم ظهور الاعراب في لفظه (نحو
 أحد) فانه لكونه غير منصرف لم يكن في آخره تنوين التمكن
 أي التنوين الذي يوجد في المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه
 للفعل أصلا وهذا مثال لما لم ينون بتكوين التمكن (وضاربه)
 هذا مثال لما في آخره التاء (وضاربات) مثال للمنون بغير التمكن
 (وان كان منونا بغيرها) وهذا محتمل ان يكون ضميرا مؤثنا وان يكون
 مقصورا لهاء فانه على التقدير الأول يكون ضميرا راجعا الى هاء
 التأنيث وعلى الثاني يكون المعنى بلا هاء التأنيث (فرفعه وجره
 تقديرى) لان الاعراب ساقط في هذين الحالين (دون نصبه)
 فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا (نحو زيد) فانه ممنون بتكوين
 التمكن لا ينافي تعريف العلم في مثل زيد فانه يقال فيه جاءني زيد
 ومررت بزيد بسكون الدال في الوقف عليه في حال الرفع والجر
 واما في حال النصب يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين
 (واما المحلى) أي واما الاعراب المحلى الذي هو قسم ثالث من الاقسام
 الثلاثة للتقسيم الرابع (الاسم العرب) أي هو الاسم العرب فقوله
 العرب صفة للاسم ومُسند الى ضميره المستتر الراجع الى الاسم وقوله
 (المشتغل) صفة ثانية له ايضا لكنه مُسند الى متعلق الموصوف
 وهو قوله (آخره) أي آخر الاسم العرب الذي يشتغل آخره (باعراب
 غير محكى) فانه لو اشتغل بالاعراب المحكى يكون اعرابه تقديرى

لما عرفت (نحو مررت بزيد فانه) أي الشأن (يحكم على محل زيد
 بالنصب على المفعولية) لكون آخر زيد مشغولا بالجر الذي هو
 مقتضى الباء الجارة وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار
 والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب المحلى انما هو في المجرور
 الذي هو زيد لاني مجموع الجار والمجرور لان الجار ليس بمقصود
 في تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة في افضاء معنى العامل الى المجرور
 فيكون الجار المفضى من جملة العامل لامن جملة المفعول كذا نقله
 الشارح من الامتحان (وكذا نحو اعجبني ضرب زيد ومر بزيد)
 أي وكما يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية يحكم ايضا
 في نحو اعجبني ضرب زيد (فزيد) أي لفظ زيد الواقع في المثالين
 (مر فوع المحل) أي مر فوع محله (على الفاعلية في الأول)
 أي في المثال الأول يعني قوله ضرب زيد (والتأنيث) أي ومر فوع
 على كونه نائب فاعل (في الثاني) أي في المثال الثاني يعني قوله
 مر بزيد فانه على تقدير كون الضرب في ضرب زيد مضافا الى فاعله
 يكون زيد مجرورا لفظا على انه مضاف اليه له ومر فوعا محلا على
 انه فاعل الضرب وايضا لفظ زيد في قوله مر بزيد مجرور لفظا
 بالباء الجارة ومر فوع محلا على انه نائب فاعل مر (والثاني)
 أي الموضع الثاني من الموضعين للتقسيم الرابع (المبنى) أي المبنى
 العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما معربا يتوارد عليه المعاني
 المقتضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الأصلي الذي هو جميع انواع
 الحرف وجميع انواع الماضي وجميع انواع الامر الحاضر ثم شرع في
 تعريف مطلق المبنى ثم قسمه على نوعيه فقال (وهو) أي المبنى
 بالمعنى العام الشامل للأصلي والعارضى (ما) أي كلمة (كان حركته
 وسكونه) أي كان حركته آخره ان كان متحركا وكان سكون
 آخره ان كان ساكنا وقوله (لأبعا) ظرف مستقر منصوب
 المحل على انه خبر كان أي لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا
 بعدم دخول العامل عليه او يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر

ذلك العامل فيه اما بانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية بعدم صلاحية الكلمة او بعروض مانع على الكلمة (بخلاف العرب) اى المبنى ملابس بخلاف العرب (فهو) اى العرب (ما) اى كلمة (كان) حر كنهه وسكونه بعامل (اى بسبب عامل ولو لم يوجد عامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان سببا لورود معنى مقتضى للاعراب كما فى الفاعلية ونحوه اولا يكون كذلك كما فى دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بإيراد لفظ العامل بالتكثير واعلم ان خلاصة ما نقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان الكلمة تقع فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب فى مثل زيد فى مررت بزيد وفى ضرب زيد شديد وفى عمرو ضارب زيد اعراب محلى وهو عندهم منصوب المحل مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا كانت تلك الجملة علما لشخص فالتحار انه معرب تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يازيد وفى مررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لافى الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لوزال مانعية نفس اللفظ وبقي مانعية الآخر صار الاعراب تقديرى نحو جاءنى تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور فى هذا المقام واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل بلاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه وتوارد المعاني المقتضية عليه انما هو لدلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع

باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لوزال ذلك المانع لظهور الاعراب لفظا او تقديرى نحو يازيد وادعوا زيدا وزيد ضارب عمرا ومررت بزيد وقوله تعالى (واختار موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده ان المانع من كون الاعراب لفظيا اما حالة فى نفس الكلمة وهى عدم الاستحقاق لورود المعاني عليها واما حالة فى آخر الكلمة وهى ان الكلمة وان كانت محلا لورود المعاني عليها لكن فى آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثانى تقديرى والاو على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها منادى او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى ظاهر ما حققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة مبنية فقط ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولا يشمل المبنى على الحروف مع انه داخل فى الاقسام ولعله قصد به تعريف اشروع الاول فقط ولم يلتفت الى الثانى للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك تعريف ابن الحاجب وهو ان المعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل ووجه العدول عنه لحقاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة مبنى اصل والى تفصيل علل جميع انواع المنيات كما ذكره الشارح ههنا فليرجع اليه (والمبنى) اى المبنى مطلقا (على نوعين معنى الاصل ومبنى العارض) فاضافة المبنى الى الاصل والعارض بيانية اى معنى هو الاصل ومعنى هو العارض (والاو) اى مبنى الاصل (اربعة الحرف والماضى والامر بغير اللام) وهو الامر الحاضر (عند البصريين) لانه عند الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام مقدرة (والجملة) اى الجملة ايضا اذا كانت من حيث هى هى واما من حيث جزئها فقد يوجد فيها الاعراب ووجه كون الاربعة مبنيا اضليا عدم امكان توارد المعاني المقتضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالة

على الحدث والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالة على الاستناد
بفاعل واما كون المضارع معربا فليس بوجود المعاني المذكورة فيه
بل بسبب مشابهته بالاسم كامر (والثاني) اى النوع الثانى من
النوعين وهو المبنى العارض ايضا (على نوعين لازم وغير لازم
واللازم ما لا ينفك) اى مبنى لا ينفك ذلك المبنى (عن البناء) اصلا
(وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات واسماء الاشارات) فانهما لكونهما
اسمين وكون المعاني المقنضية متواردة عليهما لا يكونان من مبنى
الاصل بل يكون بناؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل لمامشابهة
المضمرات اما لاستغنائها عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت
نفس اللفظ مادة وصيغة دلت على المعاني الحقة بنفسها واستغنت
عن دلالة الاعراب لحصول الغرض بها وهذا الوجه هو مختار
المصنف كما صرح به فى الامتحان واما لمشابهتهما بالحرف فى الاحتياج
الى الغير واما لكونها مشابة بحرف الخطاب وبحرف الفصل
واما اسماء الاشارات فلتضمنها الاشارة التى هى معنى حرفي لعدم
استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واما
لان وضع بعضها كوضع الحرف وما عداه حل عليه واما لاحتياجها
الى القرينة الرافعة للابهام تشابه بالحرف والقرينة الرافعة له هى
الاشارة الحسية او الوصف (والموصولات غير اى واية فانها معربان)
وبنى ما عداهما لمشابهتهما بالحرف فى الاحتياج الى الغير وهو الصلة
اولو وضع بعضها وضع الحرف وحل البعض الآخر عليه واما كون
الاسمين معربين فانه لما لم يحذف فيهما صدر صلتها التزموا فيهما
الاضافة فيرجح جانب الاسمية واما اذا حذف صدر الصلة فانهما
مبنيان ايضا لتأكد شبهتهما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف
منوى ولذا يشابهان بالغايات وبنا على الضم نحو قوله تعالى
ثم لنتر عن من كل شعبة ايهم اشد على الرحمن عتيا فان قيل ان لفظ
كم اذا اضيف الى ميمه ونحو خمسة عشر لكانا اضيف يقتضى ان يكونا
معربين لوجود الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما

وبين ما نحن فيه ان الاضافة لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيهما
فانها ليست بلازمة لهما فان قيل فعلى هذا فلم يعرب لفظ حيث
واذ واذا مع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيهما كلا اضافة
لما سيجى وانما لم يسكن تثنية الموصولات واسماء الاشارات مع
انهما معربان وهو المختار عند المصنف لوجه الذى بينه المصنف
فى الامتحان وهو ان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارا دوا
ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة
اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناؤه فى غيره كما سيجى (واسماء
الافعال) وانما بنيت لكونها اما بمعنى الامر او بمعنى الماضى شابهت
بهما واما ما كان بمعنى المضارع فلمشا بهتهما به فى اصل البناء فان
المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه نارض بسبب
المشابهة التامة فيه دون الامر والماضى (وما كان على فعال)
اى اسم كان على هذا الوزن (مصدرا) اى حال كونه مصدرا
معرفة (كفتجار او صفة نحو يفساق) وكذا يا خبات بمعنى يا فاسقة
ويا خبيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة قوله (عند اهل
الحجاز) قيد للاخير اى كون هذا الوزن مبنيًا عند كونه مصدرا
او صفة اتفاقى وكونه مبنيًا عند كونه علما للمؤنث انما هو عند اهل
الحجاز سواء كان فى آخره راء او لا واما عند بنى تميم فان كان فى
آخره راء فهو عند اكثرهم مبنى ايضا وان لم يكن فيه راء فهو
معرب عندهم وانما يوافقون اهل الحجاز فى ذوات الرء لانهم احرص
للالماله فاذا وجدوا فى آخره راء وهى من اسباب الامالة اغتموها
ويتونها على الكسرة لان الكسرة صحيحة للامالة والتزموها لبقى
الامالة بخلافه اذا كان معربا فانه حيث يرفع تارة وينصب اخرى
وقيل فى وجهه ان الرء لكون التكرار فى خرجة يكون كالمكرر فاستقل
ذلك واختبر فيه البناء لتحصيل الحقة لان فى البناء سلوكا الى طريقة
واحدة وهى اخف من الاعراب الذى فيه سلوك الى طرق
مختلفة وقال المصنف وفى هذا التوجيه نظر فانه على هذا يقتضى

ان يكون الرأى مبني على القبح لاختلافه مع ان فيه ايضا انه يقتضي ان يوجد سبب آخر للبناء وينقض انحصار السبب في المناسبة لمبنى الاصل فانه لو صح هذا لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض ما ناسب مبنى الاصل او وزن فعال الرأى اللهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى الاصل لا ينقض انحصارهم انهم اختلفوا في وجه بناء هذه الثلاثة فقال بعضهم ان هذه الثلاثة لكونها مشابهة في الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابة لفعال بمعنى افعال بمعنى افعال مشابة بمعنى الذي هو افعال ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة لا ينتج في هذا فانه لا يجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابة بالامر فان جهة المشابهة في القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة في الاولى هو الوزن وفي الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس في بناء المنادى المعرفة فانه ينتج في ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيدا في يازيد مشابة بكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابة بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابة بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر فان قياس قولنا المعدول عن شيء معدول عن الشيء معدول عن ذلك الشيء صادق ورد هذا بان الشيخ الرضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل في العدل ان لا يخرج المعدول عن نوع المعدول عنه وهم ليس كذلك لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع الفعل واورد الفاضل العصام عليه بان خروج فعال من امرية اليه مثل خروج ثلث ومثلث من المركب الذي هو ثلاثة ثلثة اليه واجيب عنه بانه قياس مع الفارق فانه خروج ثلث من المركب انما هو عدل تقديرى اعتبر للضرورة ولداع له وما نحن فيه ليس كذلك فانه ليس له داع على ذلك التقدير واما ادعاء العدل التحققي فيما نحن فيه فلا دليل عليه فان مجرد ثبوت اصل الكلمة لا يقتضي كونها معدولة عنه فلا يلزم

من كون اصل فعال امرا ان يكون معدولا عنه لجواز كونه من قبيل اللفاظ المترادفة هذا ملخص ما ذكره الشارح والله اعلم (والاصوات) وهي ايضا من النوع الثاني الذي هو المبنى اللازم (وهو) اى الصوت الذي هو مفرد الاصوات (كل لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمعنى وانما اختار اللفظ بالثبوت ليدل على التعميم اى سواء كان ذلك اللفظ لفظ حكى به صوت الحيوانات او صوت الجمادات (كغاق) وقوله (اوصوت) لتقسيم الحدود وصوت بضم الصاد وسكون الواو المشددة المكسورة فعل مجهول من التصويت وكأنه قال الاصوات على قسمين احدهما لفظ حكى به صوت والاخر لفظ صوت (به للبهائم كخ) وهو اما بفتح النون وكسر الخاء المجرىة واما بفتحها مع تشديد الخاء واما بسكون الخاء مع التخفيف وعلى كل ذلك هو صوت يصوت للبعير وقت اناخته وقوله كغاق وكخ او اخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او غاق او اخ واما حكاية بمشابهة المحكى عنه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او تقول انا قلت غاق تقصده اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكى الشارح عن المصنف حيث قال في الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ما صوت به للبهائم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله في حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلا وجه لعدم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لانه مختاره وقال في الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صداد عن الانسان ودال على معنى بالطبع كخ بالباء والخاء عند الانجاب ووى للندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى وقيل مثلا قال زيد آه دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل

ولو قيل في توجيه كلامه ان ذكر البهايم لبيان علة التصويت على
سبيل التمثيل قيل عليه انه تكلف لا يرتكب في مقام التعريف
ثم ان الشارح حكى اعتراض المصنف على الهندى الشارح الجامعى
فقال وتخصيص الحكاية اى تخصيص الهندى الحكاية بالآخر القسم
الثانى وهم لها اى وانما كان وهما لان الحكاية شاملة لكل معنى
وحكما اى فضلا عن هذا القسم والغرض الاصلى اى لان الغرض
الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاجراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع غير معقول يعنى ان اخراج الاصوات التى وقعت في التعريف
وادخال قيد البهايم الذى لم يدخل في التعريف حيث ذكر التمثيل
غير معقول مع انه حيث لم يخصر المبنيات فيما ذكر ثم قال والتعليل
اى وتعليل الهندى بانه حيث اُسْمَ لاصوت بعد تسليم الاول مردود
بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار
اى باعتبار الحكاية علة من اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت
غير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدى عن طبع وبهذا الاعتبار
لم يقل اسماء الاصوات يعنى انه عند اعتبار ولم يعد باعتبار آخر
واختلاف الاعتبارين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندى
ايضا بانه حيث يصير القسمان قسما واحدا سمى هو اذا الثانى نفس
ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم حكى الشارح اعتراض
المصنف على الجامعى وغيره فقال ثم قالوا في سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه اى في كون
الانتفاء سببا نظر لانه مذهب مرجوح واختار مذهب الجمهور
اى كون غير التركيب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين
في نحو زيد اذا لم يكن مركبا مع عاملة مع امتناعه في نحو اين وفي
الحكية كونها حكاية عنها وقال المصنف بعد ما بين اعتراضه
وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر
الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فتعوا عن الاعراب
للا تنقص وتحريك آخر غاف في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين

فاعرابها حيث تدعى ذكره في الامتحان ثم قال الشارح فعددهم
هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغي (وبعض المركبات) وانما قال
بعض المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما سيجى
(وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين ليس احديهما عاملة في الاخرى)
وهذا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا
اذا كانت كل منهما عاملة فان الجزء الاول في كل منهما كان
عاملا في الجزء الثانى في الاصل وبعد ما صار علما كان اعراب الجزء
الثانى تقديريا لكونه اعرابا محكيا كما مر وقوله (جعلنا اسما واحدا)
صفة بعد صفة لكلمتين اى المركب الذى عد من المبنيات هو ما تركب
من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة في الاخرى وجعلنا اسما واحدا
وهذا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد (فان كان الثانى
صوتا بنيا) هذا تفصيل لما اجل من ان الاسمين اللذين جعلنا اسما
واحدا اما ان يكون الثانى صوتا اوليا وان كان الثانى صوتا بنيا الجزء ان
اما بناء الجزء الاول فليعدم كونه محلا للاعراب فانه كان جزأ
حقيقيا من الاسم فلم يحتاج الى سبب البناء واما بناء الثانى فلكونه
صوتا في الاصل يكون مبنيا في الاصل وهذا من المصنف سلوك
الى مذهب الغير فانه حكى الشارح عنه قوله والذى عندى الخ
يعنى ان الصواب عندى ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد
الحكاية فهو معرب باعراب تقديرى والله اعلم وقوله (وكسر الثانى
وقح الاول) عطف على قوله بنيا وتفسيره اى بنى الجزء الثانى على
الكسر لانه في الاصل مبنى على السكون وما قبل الآخر ساكن
ايضا ولما ازيد وصله اجتمع ساكنان فحرك الحرف الثانى بالكسر
لان الكسر هو اصل في تحريك الساكن وقح الجزء الاول لهذه
علة ايضا لكن اختير فيه القح ليحصل الحقة (نحو سبيويه)
فان الجزء الاول سيب وهو التفاح والجزء الثانى ويه وهو صوت
يصوت في كمال الرغبة في شئ فسمى به امام النحاة عمرو بن عثمان
الشيرازى اما الكمال رغبته في التفاح لطيب رائحته اولكثرة شمه اياه

(وان لم يكن) اى ان لم يكن الجزء الثانى (صوتا) فاما ان يكون
 آخره حرف صحيح او حرف علة فبين الاول بقوله (بنى الاول على
 الفتح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك وحضر موت) فبنى
 الجزء الاول وهو بعل فى الاول وحضر فى الثانى على الفتح (وعلى
 السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب) فان آخر جزء
 الاول وهو معدى حرف علة (واعرب الثانى) اى اعرب الجزء
 الثانى من هذا النوع (غير منصرف) اى حال كونه من قبيل الغير
 المنصرف للعلمية والتركيب (على الفصيحة) اى كون الاول مبنيا
 وكون الثانى معربا كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب
 الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لاجزاء الثانى فقط لكن
 لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فى الثانى وكان محل الاعراب للمجموع
 هو آخر الثانى غير بالمجموع تجوزا وبغير وصف الكل بوصف
 الجزء كذا افاده الشارح اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب
 من بعل وارىد به معنى الزوج او هو اسم صنم مخصوص وبك اسم
 صاحب تلك البلدة وبانيها وبك فى الاصل بمعنى الزحم او من بك
 عنقها اى دقها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم فى زعمه واما
 حضر موت فهو اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلتا اسما
 واحدا واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف
 حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجربى الاعراب فيه لفظا او تقديرا
 على حسب العامل كعبد الله وقال بعضهم يجوز فى مثل معدى كرب
 فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه
 فى الصورة ثم اختلفوا فى منع صرفه وصرفه فمن صرف قدرانه
 اسم للمذكر كما قدر ان كرب اسم للحرث وقدر بك فى بعلبك اسما
 للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدرانه اسم للمؤنث كما اذا
 قدر ان كرب اسم للكربة وبك فى بعلبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك
 ورأيت بعل بك ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وفتح
 الكاف فى الاحوال الثلاث وانما حكم بعدم فصاحة هذه اللغة لانها

مبنية على تشبيهه باليس بتركيب اضافى لتركيب اضافى فى مجرد
 الصورة وايضا هى مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة
 برأسها باعتبار دلالة كل منهما على معنى مستقل فى الاصل مع
 ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقب الاول غير صالح
 للسببية للبناء لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انها غير
 مبنين وايضا ان هذا القياس قياس مع الفارق لان قياس المساواة
 غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافى مشابه بتركيب
 خمسة عشر و تركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه معنى
 حرف العطف فلا يتجوز ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافى
 مشابه بالحرف كذا فى الشرح وقوله (وان لم يجعل) معطوف على
 قوله ان جعلنا اى وان تجعل الكلمتان (اسما واحدا) بان لم تجعل علما
 (ولكن تضمن الثانى حرفا) اى معنى حرف عاطف اوجار والفاء فى
 (فان لم يكن) للتفصيل اى وان لم تجعل اسما واحدا فاما ان يكون
 الاولى لفظ اثنين اولا فان لم يكن (الاولى لفظ اثنين بنى على الفتح
 ان كان آخرهما) اى آخر كل من الجزئين (حرفا صحيحا وعلى
 السكون) اى وبنى على السكون (ان كان) اى آخرهما (حرف
 علة نحو احد عشر) هذا مثال لما كان آخر كل من الجزئين حرفا
 صحيحا (واحد عشر) وهذا مثال لما كان آخر الجزء الاول حرف علة
 (وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشر الى تسع
 عشرة وتسعة عشر) وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم
 فى الاعداد التى هى مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد
 على قسمين احدهما ان يراد به مجموع ما يدل عليه المركب من
 الوحدات والاخر ان يراد به واحد منها فيقال فى الاول اعطيته
 احد عشر دينارا يعنى انه اعطيت مجموعها وفى الثانى اعطيته
 حادى عشر من الدينار يعنى انه اعطيته دينارا واحدا منها فبنى
 الجزء الاول من القسم الاول لعدم كونه آخر كلمة اذا اعراب
 يكون فى الآخر وبنى الثانى منه لتضمنه معنى الحرف وانما قال بنى

بصيغة التثنية إشارة الى ان بناء كل منهما سبب مستقل لا يسبب
واحد نشأ منهما وهذا مذ هب الجمهور واعترض عليه المصنف
بان كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعل كلمة واحدة
وانما البناء حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين
معنى الحرف لا تضمن الثاني فقط كذا في الشرح واما في القسم الثاني
فوجهه ان اصله حادي وعشر فان العشر معطوف في الصورة
على الحادي وفي الحقيقة على الواحد الذي اشتق منه الحادي فترك
العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف فبني الثاني لذلك (ونحو
هو جاري بيت بيت) ف قوله هو مبتدأ راجع الى الغائب وجاري
مر فوع تقديرا خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس احدهما عاملا
في الآخر ولم يجعل اسما واحدا فبني على القمح وهو منصوب محلا
على انه حال من خبر المبتدأ يعني هو جاري حال كون ذلك الجار
ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منه الى بيت مني او ملصق بيت مني
يعني انه جار قريب (وهو) اي ونحو هو (بين بين) ف قوله هو
مبتدأ وبين بين مر فوع المحل على انه خبره يعني ان ذلك الشيء
بين هذا وبين ذلك اي بين الجيد والردى ومنه الا ماله بين بين اي
بين القمح والامالة واورد هذين المثالين للإشارة الى ان هذا التركيب
ليس يختص بالعدد وقوله (وان كان) معطوف على قوله وان
لم يكن اي وان كان الجزء (الاول) من العدد (لفظ اثنين بني الثاني)
اي الجزء الثاني فقط لتضمنه معنى الحرف (واعرب الاول) اي اعرب
لفظ الاثنين لكونه ملحقا بالتثنية (وحذف نونه) يعني ان اصله اثنان
واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان
على صورة المضاف فحذف النون فاعرب كما في سائر التثنية ورد هذا
بانه منقوض بمثل خمسة عشر فانه حذف منه العاطف مع انه
لم يعرب وقال بعضهم انه اطرادى فانه لما حذف النون في باب
التثنية اجري هذا مجراه اطرادا للباب وهم الذين ذهبوا الى ان
تثنية اسماء الاشارات والموصولات معرفة بالالف او الياء وقد حكى

الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثاني متزلا
مترلة نون اثنان فكما انه لا يبنى مع النون حين ذكره منفردا لا يبنى
ايضا مع ما هو بمترلة النون ويدل عليه عدم جواز اثني عشر ك
وجواز ثلثة عشر ك فانه لا يجوز اضافة الاول الى الكاف لكونه
بمترلة التثنية مع النون بخلاف الثاني فانه ليس كذلك فيجوز اضافته
(نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني
عشر رجلا وبعض الكتابات) وهي جمع الكناية وهو في اللغة ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كغرض
ابهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكتنى به ولكون المراد به
هو المعنى اللغوي ترك المصنف تعريفه وانما قال بعض الكتابات
فان البعض الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها
الآخر معرب كفلان وفلانة (وهو) اي ذلك البعض (كم) اي
لفظ كم وهو مبني على الشكون وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية
ومشترك ايضا في استلزام التمييز ولكن لما وقع الفرق في اعراب تمييز
النوعين اورد المصنف بقوله (يكون) اي يكون ذلك اللفظ
(للاستفهام) اي عن العدد (فينصب) اي فيثبت ينصب (ما بعده
على التمييز) وانما نصب تمييزه حذلا على تمييز العدد الوسيط وهو
نوع احد عشر وانما حل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خير
الامور اوسطها ولو حل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون
تحكما (نحو كم رجلا) وهو سؤال عن عدد الرجل وجوابه انه
ثلاثة مثلا (والخبرية) اي ويكون الخبرية عن العدد ايضا (بمعنى
التكثير) اي للخبر عن كثرة عدد التمييز وانما سميت خبرية باعتبار
ان متعلقها خبر تمييزا بينهما فلا يضره ككونها لانشاء التكثير
(فيضاف الى ما بعده نحو كم رجلا) وكذا كم رجال فان تمييز العدد
المضاف الى تمييزه بعضه مفرد كاثني رجل وبعضه مجموع كثلثة
رجال فحمل تمييزها على النوعين دفعا للحكم وانما اختار الجز لكونه
نقيض رب او مثله فانه ان حل على رب بمعنى التقليل يكون حل

التيقظ على التيقظ وان حل على رب بمعنى التكثير يكون حل النظر
على النظر وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام
وحلت الخبرية عليها (وكذا) اي وبعض الكليات لفظ كذا
(للعدد ينصب ما بعده على التمييز نحو عندى كذا درهم) وقديجي
الغير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا
وانما بنى لان اصله ذا فدخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع
بمترلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (وكبت وذيت
للحديث) اي للكناية عن الحديث فيقال قال كيت وكيت وكان من
الامر ذيت وذيت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف وانما
بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة والجملة من مبنى الاصل (والكلمات
المتضمنة بمعنى ان) اي الشرطية كاللغات المجازاة نحو من وما
(او الاستفهام) اي او بمعنى الاستفهام نحو اين وكيف (غير اي)
بتشديد الياء (وايدة) فانهما معربان فقول غير بالنصب استثناء من الضمير
المستتر تحت قوله المتضمنة (وبعض الظروف) والمراد من الظروف
ما يدل على زمان او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكما
حتى يشمل نحو كيف المستعمل في السؤال عن الحال والصفة
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبنى (نحو امس) بنى
لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم مخصوص وهو اليوم
الذى قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غدا صار امسا
ومضافا نحو مضى امسنا ومعرفا باللام نحو ذهب الامس المبارك
وكل من هذه الثلاثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم
حرف التعريف فهو ظرف مبنى على الكسر كما هو فيما نحن فيه
(وقط) اي ونحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر
لغاته للوقت الماضي المنفى فعلة مثل ما رايت قط اي ابدأ وفيه خمس
لغات وهو تخفيف الطاء المضمومة وضم القاف والطاء وفتح القاف
وسكون الطاء وفتح القاف وضم الطاء المخففة وانما بنى المخففة
منها لكون وضعها وضع الحرف فانه على حرفين وبنى المشددة

منها جنلا على المخفف وقيل في وجه بنائه انه تضمن معنى
الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل انه مشابه بالحرف وهو
لفظ لما في كونهما لا استغراق المنفى (وعوض) بفتح العين
وضم الصاد في المشهور وقد جاء فتح الصاد وكسرها
وهو للزمان المستقبل المنفى فعلة نحو لا اراه عوض اي ابدأ وبنائه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مثل قبل وبعد واستندل
عليه بانه اذا اضيف يكون معربا كقبل نحو عوض العائضين
بمعنى دهر الداهرين اي زمان الباقين على الارض (ومنذ ومنذ)
وهذان ظرفان ايضا لكونهما لما شابهتا بالحرفين في الصورة
بنيا وانما بنى الاول على السكون لان السكون هو الاصل في البناء
وانما بنى الثاني على الحركة لانه لما كان على ثلاثة احرف مع
سكون الوسط لو سكن الآخر ايضا لاجتمع الساكنان فبنى على
الحركة لدفع التقاء الساكنين وانما بنى على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وقال بعضهم انه اذا لقي منذ لسكن بعده بنى
على الضم وتقول منذ اليوم وهذا دليل على ان اصله منذ ويدل
عليه ايضا انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ وقيل
ان بناء منذ لكونه على حرفين يكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول
عليه ورده الفاضل العصام بانه لو ثبت هذا ثبت ان منذ ليس اضلا
فانه ان ثبت اصلية يرد عليه انه كيف يكون اضلا في البناء فانه لو كان
اضلا لزم كونه سابقا عليه وايضا ان منذ غالب في الاسم ومنذ غالب في
الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة بدليل ان الحذف لا يلحق الحروف
ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له استعداد (واذا واذا وما متى
واي وايان وكيف وحيث ولدى) واما اذا فبنى للزوم الاضافة الى
الجملة لكونها لما لم تكن مضافة الى نفس الجملة في الحقيقة بل كان مضافا
الى مضمونها ومضمونها الجملة غير مذكور صريحا كان المضاف اليه محذوفا
فلهذا شابه بالغايات التي حذف المضاف اليه وانما لم يبين على الضم
لكون آخره الفاء والالف لا يحتمل الضم واما اذا فانه بنى لمشابهة

بمقطوع الاضافة ناكذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على الحرفين وانما بنى على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فتعده من الظروف مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام ومال اليه المصنف وهو ان لما لكونه مختصا بالماضى وكونه مضافا الى الجملة يكون كاذ وقوى القول بالظرفية وقال الفاضل العصام في شرح التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية السبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجاعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بانه لو كان كذا لما صح ان يقول لما اسلم دخل الجنة فانه لا يصح ان يقال حين اسلم دخل الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبنى على المبالغة وقال سيويه انه يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله في كونه للمضى اوفى عدم كونه عاملا اوفى عدم كونه ظرفا واما متى فسواء كان للاستفهام او للشرط فهو للزمان واما انى فهو للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء فيهما تضمنهما معنى همزة الاستفهام او معنى ان الشرطية واما ايان فهو للاستفهام عن الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت وان وقع فعل من غير نواسخ المبتدأ يكون كيف حالا من فاعله نحو كيف جئت واما حيث فهو للمكان المبهم وهو يضاف الى الجملة في الاكثر فلذا بنى كاذ ولدى بالالف مقصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون اما لى فقال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل فى الفه معاملة الف على والى حيث ثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا ويقال لىك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيويه عن بعض قوم لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد

فيتولد منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يدفع الالتقاء بفتح او كسره او كسر النون او حذفه وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال وفيه ثمان لغات لدى لدن لدن لدن لدن لدن لدن لدن لدن المصنف تحتملها قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة فى البناء حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر فيه منسى والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعله لا يكون منسيا نعم يصح ذلك فى اد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظيره لكن جراهم على ذلك حذف النون فى لدن بلا علة انتهى وقيل بنيت هذه الثمانية لوضع بعضها وضع الحروف وحل الباقي عليه ورد الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهة بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجهها للبناء يعنى ان فيه لزوم دور لتوقف وضع الحروف على بنائه ولوقوف البناء عليه ايضا لزم الدور ورد الرضى وجه بنائها استلزامه الابتداء الذى هو معنى وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من عليها تأكيديا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من وقوله (والكاف) بالرفع معطوف على ما قبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف والكاف (وعلى وعن) وقوله (الاسمية) بالرفع صفة الثلاثة واما الكاف فهو الذى بمعنى مثل نحو * يضحكن عن كابر المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها واما على فهو ما كان بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما عن فهو ما كان بمعنى الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على اسمية كل منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او على ما

بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من انواع الاول
من المبني وهو المبني اللازم شرع في انواع الثاني فقال (وغير اللازم)
اي المبني الغير اللازم اربعة اقسام الاول (ما) اي اسم (قطع
عن الاضافة) وقوله (منويا) حال من ضمير قطع وقوله (فيه)
متعلق بقطع وقوله (المضاف اليه) بالرفع نائب فاعل منويا اي مطلق
الاسم الذي حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا في النية من غير
قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان مذكورا او مخذوفا نسيا
منسيا او حذف باقامة عرض عنه يعرب ذلك بحسب العوامل نحو
من قبل ان ياتي ونحو رب بعد كان خيرا من قبل وخذقه باقامة
العوض قليل في الظرف نحو قوله ~~وكننت~~ قبلا اكذا غص بالماء
الفرات وكثير في غيره نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وحكي
الشارح عن بعضهم ان المبني منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرّب
ما حذف منسيا ولم يرتضه الرضي فقال الحق هو الاول (نحو قبل وبعد
وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) وكذا اسفل ودون ومن
على بضم العين اي من على بيت ومن علو اي ومن علو اي ومن
علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير ولبس
غير وحسب) وجه البناء في الجميع مشابها بها بالحرف في الاحتياج الى
المخذوف فانه لا معنى في قولنا جاني زيد لا غير وفي قولنا جاني زيد حسب
الا ان يقال لا غيره وحسبه ووجه بنائها على الضم انه لما حذف منه اسم
مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا قويا يجبر لذلك
التقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهي الضمة وقوله (والان)
معطوف على قوله ما قطع يعني ان غير اللازم ما قطع عن الاضافة
ولفظ الان فانه مبني على القتح عند دخول الالف واللام عليه اما الشبهه
بالحرف في عدم التصرف فيه بتراع اللام ولا يتصرف ايضا بالتثنية والجمع
والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الان او لتضمنه
حرف التعريف لكون حرف التعريف الذي فيه زائدة وانما عده
من غير اللازم فانه قد يعرب في رأى البعض استدلالا بقوله كأنهما

ملآن بكسر الميم وسكون اللام وكسر النون بان يكون اصله ~~مركبا~~
من من الجارة والان اي من الان حيث حذف نون من وكسر
نون الان لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه
يحمل ان يكون كسرة النون كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان قتح
النون اشهر واكثر وقال الدما ميني ان في هذا الرد نظرا ببناء على
ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر
فيه وليس هذا بشا بت فقوى هذا بالدوران فانه مكسور عند
وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه (والمنادي) اي القسم
الثاني من الاربعة الاسم المنادي فانه يعرب تارة ويبنى تارة والذي
يكون مبنيا هو الاسم (المفرد المعرفة فانه) اي فان هذا المنادي
(مبني على ما) اي على ذات الاعراب الذي (يرفع به) يعني انه
يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء والمراد
بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعني ما ليس بمضاف ولا مشابها
بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبني على
الضم والثاني على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها
مرفوعة تكون مرفوعة بهما والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة
قل النداء نحو يازيد او بعد النداء نحو يازجل فان الاول معرفة
بالعلمية وهي حاصلة قبله والثاني ليس بمعرفة قبله بل كان معرفة
عند قصد التكلم به نداء رجل معين ولولم يقصد يكون نكرة فيكون
منصوبا (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثية او الندية) يعني هذا
المنادي الموصوف يكون مبنيا بشرط لا شيء وهو عدم لحوق الف
الاستغاثية او الف الندية بآخره (ولا باوله) اي وان لم يلحق باوله
(لام نحو يازيد ويا سلمان ويا مسلمون) فالاول مثال لما يكون مبنيا
على الضم الذي يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل
النداء مع انه لم يلحق بآخره الف ولا باوله لام والثاني مثال لما يكون
مبنيا على الالف الذي يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء
والثالث مثال لما يكون مبنيا على الواو الذي هو معرب به عند اعرابه

ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم
من ان يكون للاستغاثة او التعجب او التهديد وانما اشترط عدم
ذلك فانه لو لحق به الف يكون مبنيا على القتح ولو لحق باوله لام يكون
مجرورا به كما سيجيئ وانما بنى المنادى عند كونه موصوفا بهذا لانه
حيث وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية فان يازيد
بمعنى ادعو زيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك ومشابهة
بكاف ادعوك اما في كونه مفردا واما في كونه معرفة واستبعده بعض
الكمل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانهما
ليست الحرفية معرفة والافراد لا يكتفي في المشابهة فانه لو كان كذلك
يلزم مشابهة النكرة به ايضا ثم قال ذلك الكمل والاشبهه عندي
ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتمال واجب واما عدم بناءه عند الاضافة
فلكون الاضافة معارضة لسبب البناء فانها من خواص الاسم
فرجح فيه الاعراب لرجحان جانب الاسم وانما حل شبه المضاف
على المضاف ولم يحمل المقول لغير المعين لانه ليس بمشابه بلام الامر
لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة
فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حر كنى
المنادى العرب وبين حركة المبنى وحر وفهما كذا في الرضى
وقال السارح وهذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
عنه داع وقوله (وان كان) معطوف على الجملة الشرطية السابقة
اي ان كان المنادى مفردا معرفة فهو مبنى وان لم يكن كذلك بل
(مضافا او مشابها به او نكرة ينصب بفعل مقدر نحو يا عبد الله) هذا
مثال للمضاف فان اصله ادعو عبد الله وهو باق على ما كان عليه
من النصب لفظا كما في المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا
معزيا لانه هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي اليه
وهو المشابهة بالكاف الاسمية في الافراد والتعريف ولكون
الاضافة من خواص الاسم وهى ترجح جانب الاسمية ولما فسر به بقوله
اي يبقى لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قيل كونه

منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد النصب لفظا
او تقدير ايشكل بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ولا بمثل يامثل ما ينفعنى
وياغير ما يضرنى مما يكون مبنيا حين الاضافة وهو لفظ يوم ومثل
وغير فان هذه المذكورات مبنية على القتح ومنصوبة محلا على انه
مفعول افعل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيويه وهو
الصحيح فان اصل يا عبد الله اما ادعو عبد الله واما اتادى عبد الله
حذف فعله انشاء حذف واجبا لتلايلتس الانشاء بالجملة الخبرية ثم انيب
عنه حرف النداء ليبدل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع النائب
والنوب ممتنع وقال بعضهم ان حذف فعله لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وقوله (وياخيرا من زيد) مثال
لشبهه المضاف والمراد به ان كل اسم لا يتم معناه الا بعموله او نعتله
من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسمالشيء واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه
معنولاه واما مثاله لما تم نعت جملة فنحو يا حليما لا يعجل وبنعت ظرف
نحو يا نخلة من ذات عرق بخلاف يازيد الظريف فانه ليس من تمامه
ومثال ماتم بمعطوف على ان يكون اسمالشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
عددا او يكون علما بخلاف يازيد وعمرو وقوله (ويارجلا) مثال
لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد
من خمسة اى من يأتى به اى رجل كان وقوله (وان لحق) معطوف
على قوله ان لم يلحق اى وان لحق (باخره) اى باخر المنادى المفرد
المعرفة (الف) اى الف مذكور (بنى على القتح) لان الالف
يقتضى ذلك (نحو يازيداه) وقوله (وان اتصل) معطوف على
قوله ان لحق اى وان اتصل (باوله لام) اى لام الاستغاثة (يجب
جره) لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان النداء
مخصوص لزيد وزيد ممتاز بالنداء له من بين امثاله وانما قحت هذه
اللام لكونها محمولة على لام لك واما لو عطف عليه بغيرها نحو
يا لكهولة وللشباب تكسر في المعطوف وايضا لا يستعمل في الاستغاثة

من حروف النداء الايا لكونها اشهر وانما اعرب المنادى مع لام الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى بجانب الاسمية وضعف بجانب مشابته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة والتعجب والتهديد اورد مثالا مستعدا للكل وهو قوله (نحو يا زيد) ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكر معه المستغاث له وانما اورد المثال باهماله لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الف الاستغاثة انما يفيد في الواحد اذا لاف مادام الفا مناف لضم ما قبله دون المشي والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف اولا نحو يا زيدانه ويا زيدونه لانه لوجود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حيثئذ ولذا اقتصر المصنف على قوله وان لحق باخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحق الالف ببناءهما ايضا بان يقول وان لحق ببناءهما على ما يرفع به لبنين حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب حيثئذ لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا المعنى ولما فرغ من حكم المنادى نفسه شرع في حكم توابعه وحكم لما لم يكن مطردا بل كان بعضها في حكم المنادى في البناء والاعراب وبعضها في حكم سائر التوابع في كونها تابعة لحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال (والبدل والمعطوف) اي الاسم الذي يكون بدلا من المنادى المبني ومعطوفا على ذلك المبني لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف (الخالي عن اللام) اي عن الالف واللام (حكمه) اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) اي حكم المنادى الذي يستقل ويدخل عليه حرف انداء يعني ان كان كل منهما مفردا معرفة يكون مبني على ما يرفع به مثال البدل (نحو يا رجل وزيد) ومثال المعطوف نحو (يا زيد وعمرو) وان كان كل منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد

طالعا جبلا ومثال المعطوف يا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا واما حكم غيرهما من التوابع وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المعرف باللام فيجوز في كل منها ان يكون مرفوعا جبلا على لفظ المبني ومنصوبا جبلا على محله كذا قالوا وقال الشارح وقولهم ترفع جبلا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم حيثئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه يعني ان اعراب المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظه ليس بمعرب بل حركته حركة بنائية ولا معنى في ان يقول ترفع جبلا على لفظه لان المحمول هو الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع في العاقل في مثل قولنا يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو كالجر الجوارى صرح به في الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا ملخصه ثم قال فلا وجه لتخصيص هذا البيان في المنادى كما لا يخفى على الذكي (وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة) اي مجموع هذه الخمسة (ووا) وهو اى وا (مختص بالنسبة) اي لا يستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو للبعد سواء كان بعيدا في الحقيقة كقولك يا زيد او للبعد حكما كقول الداعي يا الله ويا رب فان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من جبل الوريد لكن الداعي يستعمله كذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قاله الزمخشري وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعي لابرهاني فان الداعي لو استعمله كذلك للاستقصار يكون قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من جبل الوريد فابن من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان الاختصاص له للبعد واما ايا وهيا للبعد والهمزة للقريب واى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط وايضا ان يا يستعمل في النداء والاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد بخلاف غيره فانه لا يستعمل

الا في النداء (واسم لا) اى الثالث من الاقسام الاربعة التى للمبنى غير اللازم اسم لا التى موضوعة (لنفى الجنس) فانه مبنى (اذا كان مفردا) اى غير مضاف ولا شبه مضاف فانه لو كان كذلك لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا فانه عند كونه مضافا يرجع جانب الاسمية فيكون معربا وقوله (نكرة) صفة مفرد وقوله (متصلة بلا) صفة بعد الصفة وقوله (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو لارجل) اى فى الدار وكذا لارجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات فيها فان كلا منها مبنية على ما ينصب به وانما قال نكرة فانه لو كان معرفة او نكرة مفصولة عن لا او مكررة يكون مرفوعا على الابتداء وجوبا ووجه كونه مبنيا انه تضمن معنى من الاستغراقية لانه جواب لقوله هل من رجل مثلا واجيب عنه بلارجل اى لارجل من الرجال وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة كما فى المفرد او حرف كـ كما فى التثنية والجمع السالم وعلى الكسرة بلا تنوين عند الجمهور فى نحو مسلمات استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى وقال الشارح هذا التوجيه مخالف لما ذكره فى المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق فانه قال فيه للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركتى المبنى واى فرق يحصل فى فتحه مثلا فى كونها حركة بناءية او اعراية بكونها حركة بناءية او اعراية فلا بد من بيان وجه بناءه انه لما كان لاعاملا ضعيفا قد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون اشارة ومذكرا له وان لا يظن انه معزول عنه واما عامل المنادى فانه لقوته لا ينعزل اصلا فلا يظن بالنعزل حتى يحتاج الى التذكير (والمضارع) القسم الرابع من المبنى الغير اللازم المضارع (المتصل به نون جمع المؤنث) فانه مبنى على السكون حين اتصالها به لكون الآخر الذى هو محل الاعراب بمنزلة الوسط وانما بنى على السكون للحمل على الماضى الذى يتصل به تلك النون نحو ضربن (او نون التأكيد) اى او المضارع الذى يتصل به

لارجلين شبه تاء
مبنى ولا مسلمين
جمع السالم حرف اوزه
مبنى ولا مسلمات
كسرة اوزه لمبنى

نون التأكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة فان آخر المضارع عند دخولها مبنى على الضم فى جمع المذكر وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة وعلى الفتح فى غيرهما وانما بنى لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة لكونها كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى فى الجمع على الضم ليدل على الواو المحذوفة وفى المخاطبة على الضم ليدل على الكسرة المحذوفة (نحو يضربن وتضربن) هذان مثالان للمضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث الاول للغائبة والثانى للمخاطبة (ونحو هل يضربن) هذا مثال لما يتصل به نون التأكيد ومحمّل لاربع مثال لان نونه اما ثقيلة واما خفيفة وعلى التقديرين ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع وان فتح يكون مثالا للمفرد الغائب وقوله (وهل تضربن) يحتمل ستة امثلة فانه ان ضم باؤه يكون مثالا لجمع المذكر المخاطب وان فتح يكون للمفرد المذكر للمخاطب وان كسر يكون للحاضرة والنون فيها خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون مبنيا على الفتح مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو واو الجمع وياى المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع التقاء الساكنين فالمضارع حيثئذ معرب تقديره لانه لوقوع الفصل بينهما يخرج عن كونها بمنزلة الجزء ثم قال الشارح ونظر التحرير اداق والقبول احق لان هذا الفصل لا يضرك كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا بسكون الآخر فى مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا انتهى (وهذه الالفاظ) اى الالفاظ التى عدت من المبنى الغير اللازم يعنى انها مبنية فى حالة ومعرفة فى حالة اخرى وهى من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شرائط البناء ولا يضرك كونها غير لازم لان البناء متف عند عدم احد الشروط (واما جاز البناء) اى واما الالفاظ التى يجوز بناؤها واعرابها فى حالة واحدة (فانظروا) اى فهى الظروف (المضافة الى الجملة واذا) اى والى لفظ اذا (فانها)

اي فان الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) اي ويجوز اعرابها على حسب العوامل (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه فيكون مرفوعا محلا (وحيث و يومئذ) وكذا لئلا يفتقد لفظ حين ويوم مضافا فان اذ وهو مضاف الى الجملة فعني حيث و يومئذ حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض عنه التوئين فيهما وجاز في كل منهما اعرابه و بناؤه على القتح كما قرئ في قوله تعالى من عذاب يومئذ يجر الميم على انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبنى على القتح ومجرور محلا (وكذلك) اي مثل حين ويوم في جواز البناء على القتح لاكتساب البناء من المضاف اليه (مثل) اي لفظ مثل (وغير) اي ولفظ غير (مع ما) اي مع لفظ ما (وان) بفتح الهمزة وتخفيف النون (وان) اي ومع ان بفتح الهمزة مع تشديد النون وكان كل من هذه الحروف الثلاثة مصدرية بان يكون لفظ مثل وغير مضافين الى احد هذه الثلاثة نحو قيامي مثل ما قام زيد او مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم ومنه قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقد قرئ برفع اللام وفتحها ونحو اقول غير ما تقول او غير ان تقول او غير انك تقول فان مثل وغير يجوز ان يكونا معربين على حسب العوامل بناء على اسميها الذي هو الاسمية وان يكونا مبنيين على القتح قوله (واسم لا) بالرفع معطوف على قوله واما الظروف وقوله (المكررة) بالجر صفة لانت باعتبار الكلمة وقوله (المتصل) صفة الاسم وقوله (بها) راجع الى لا وقوله (المفرد) صفة ثانية للاسم وقوله (النكرة) صفة ثالثة للاسم يعني ان ما يجوز بناؤه واعرابه اسم لانفي الجنس بشرط ان تكون لامكررة وبشرط ان يتصل بتلك الاسم مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة الا بالله) اي لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته وهذا

مثال لما وقع فيه لامكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله (فانه) تفصيل له اي ان الشأن (يجوز بناؤه) اي بناء انكرتين الواقعتين مع لا المكررة (على القتح) بان يكون كل منهما جلتين مستقلتين بتقدير الخبر في الاول اي لاحول موجود فيكون لا قوة معطوفا على لاحول بطريق عطف الجملة على الجملة او عطف المفرد على المفرد بتقدير الخبر في الثاني فقط وبنيا على القتح على الاصل المذكور (ورفعهما) اي ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ وانما رفع ليطابق السؤال لانه جواب لقولنا ابغى الله حول وقوة (وتفتح الاول) اي ويجوز فتح الاول اي على الاصل المذكور (مع نصب الثاني) متونا بان يكون معطوفا على لفظ الاول فيطابق اعرابه لحركة بنائية في المعطوف عليه او معطوفا على محله القريب (ورفعه) اي مع رفع الثاني بان يكون معطوفا على محله البعيد ويكون لازامة فيهما (ورفع الاول) بان يكون لامعني لس او بان يلغى عمله بالتركير (مع فتح الثاني) وهو على الاصل المذكور (وهذه) اي الوجوه المذكورة (خسعة اوجه تجوز في امثاله) اي في اسماء امثال هذا التركيب مما يكون لامكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها ومنه قوله تعالى لا يسع فيه ولا خلال فانه قرئ فيها بفتحها وورفعها وقوله (وصفة اسم لا) معطوف على قوله واما الظروف اي واما صفة لا وقوله (المبنى) مجرور على انه صفة اسم وقوله (المفردة) بالرفع صفة للصفة وقوله (المتصلة) بالرفع ايضا صفة بعد صفة لها وقوله (به) راجع الى الاسم (فانه يجوز بناءؤها) اي بناء الصفة المذكورة (على القتح) جلا على الموصوف للاتحاد الواقع بينهما ولا اتصال الصفة بموصوفها بلا فصل ولتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باشرها ودخل عليها (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (واعرابها) اي ويجوز اعرابها (رفعا) بان يكون محمولا على محله البعيد (ونصبا) بان يكون محمولا على لفظ المتبوع او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) برفع ظريف وتنوينه

(وظريفا) بالنصب وبالتنوين واما حكم المعطوف التكررة بلا تكرير
فلا يرفع جملا على محله البعيد وانما هو ينصب فقط جملا على لفظه
او على محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا
لم يتعرض له لان كلامه في جائز البناء ولم يتعرض ايضا لحكم سائر
التوابع لانه لانص عنهم فيها الا ما نقل عن الاندلسي بان ما عدا ههنا
كتوابع المنادى (قد تم تسويد هذا الشرح) بعون من كلم موسى
فنادى * وكان هذا مسمى (بفوايح الاذكار) في حل (نتائج الافكار)
عن يد من اعترف العجز والافتقار * الى الله الملك الستار (الحاج عبد الله
ابن صالح بن اسماعيل * الامام بالجامع المنير * المنسوب الى حضرت
ابي ايوب الانصاري * رضي الله عنه * في سنة سبع واربعين ومائتين
* بعد الالف في هجرة من له العز والشرف *
قد وقع الفراغ من كتب هذا الشرح المسمى بفوايح الاذكار * بعون الله
الملك العزيز الغفار * على يد اضعف العباد احمد جد الله ابن اسماعيل
حامد * ضحوة يوم السبت السادس من جمادى الآخرة * لسنة اثنتين
وخمسين ومائتين والالف * وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين *
* والصلوة والسلام على سيد المرسلين آمين *
قد تم طبع هذا الشرح المسمى بفوايح الاذكار في المطبعة العامرة
في ايام سلطتنا المعظم السلطان (عبد العزيز خان) ايد الله سلطنته
الى اخر الدوران وذلك في اواسط جمادى الاولى سنة ١٢٨٢